الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Democratic and Popular Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of 20th August,1955 Skikda — جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

Faculty of Economics, Commerce and management Sciences — كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

Department of Economic Sciences — قسم: العلوم الاقتصادية

Laboratory ECOFIMA — مخبر إيكوفيما

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ل م د

تخصص اقتصاد التنمية المستدامة

بعنوان:

رأس المال البشري وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر

-دراسة قياسية تحليلية للفترة 1980-2018-

إعداد الطالبة: خطوف سعاد

تحت إشراف الأستاذ: د. نواري علاوة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
صيد فاتح	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
نواري علاوة	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
قحام وهيبة	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا
حناش حبيبة	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا
بايوض محمد العيد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة فرحات عباس سطيف -1-	عضوا
لونيسي لطيفة	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة باجي مختار عنابة	عضوا

السنة الجامعية: 2020- 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله,,,,
- إلى زوجي الذي كان لي خير معاون وسند حفظه الله,,,,,
- إلى أولادي الأعزاء حفظهما الله وجعلهم من السلف الصالح.....
- إلى عائلتي الثانية أهل زوجي الطيبون.....
- إلى جميع أخواتي وإخوتي الأعزاء.....
- إلى كل من ربانا وعلمنا، فله الفضل والإحسان.....
- إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام والإهداء

الشكر

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...)

سورة النمل الآية -19-

اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت، اللهم إني أحمدك حمدا كثيرا لإنجاز هذا العمل، وأسألك أن تنفعني بما علمتني وأن توفقني لما تحبه وترضاه في الدنيا والآخرة.

كما يسعني أن أقدم الشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور" نواري علاوة" الذي رافقنا في مسيرتنا وأنار دربنا بتوجيهاته القيمة....

شكر خاص للجنة المناقشة الموقرة، كل واحد باسمه.....

لكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كل من مصطلح رأس المال البشري والتنمية المستدامة الرائدين في الساحة العالمية، نظرا للدور الفعال الذي يلعبه كلاهما في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة أساسها المورد البشري، نتيجة لذلك انبثقت إشكالية حول رأس المال البشري وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر. فاعتمدنا في ذلك على مزيج من المناهج منها المنهج الوصفي والمنهج الكمي والمنهج المقارن، وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل نماذج الاتجاه الزمني لمؤشرات أساسية لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر مستخدمين في ذلك حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة SPSS 20، فضلا عن استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1980-2018. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لسياسة رأس المال البشري كصانع قرار في التخطيط على مؤشرات أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي يثبت وجود علاقة طويلة الأجل للمتغيرين التفسيرين هما معدل التمدرس الحقيقي وعدد الطلبة الحاصلين على البكالوريا على معدل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة كمتغير تابع.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة ؛ رأس المال البشري؛ البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي.

Abstract

This study aims to shed light on both the leading term human capital and sustainable development in the global arena, given the effective role that both play in achieving sustainable economic, social and environmental development based on human resource. As a result, a problem emerged about human capital and its impact on sustainable development in Algeria. So we relied on a mixture of approaches, including the descriptive approach, the quantitative approach and the comparative approach. This study focused on analyzing the temporal trend models for basic indicators of the dimensions of sustainable development in Algeria, using the ready-made statistical program package SPSS 20, as well as the use of The Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) to study the impact of investment in human capital on the economic and social dimensions of sustainable development in Algeria for the period 1980-2018. The study found that there is a positive and significant impact of human capital policy as a decision maker in planning on the indicators of the dimensions of sustainable development in Algeria, in addition to the existence of a positive and moral impact that proves the existence of a long-term relationship for the two interpreted variables, namely the real schooling rate and the number of students with a baccalaureate on the average of the two economic dimensions And the social for sustainable development as a dependent variable.

Key words: Sustainable Development; Human Capital; The Economic Dimension, The Social Dimension, The Environmental Dimension.

الفهرس

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	–
الشكر	–
الملخص	–
الفهرس	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الجداول	–
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.	
مقدمة الفصل الأول.	
1– النمو والتنمية الاقتصادية	02
1–1 النمو الاقتصادي وأهم نظرياته.	02
1–1–1 مفهوم التخلف الاقتصادي.	02
1–1–2 النمو الاقتصادي	04
1–1–3 نظريات النمو الاقتصادي.	07
1–1–3–أ النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.	07
1–1–3–ب النظرية النيوكلاسيكية.	09
1–1–3–ج النظرية الكينزية.	11
1–1–3–ح نظرية النمو الداخلي.	12
1–2 التنمية الاقتصادية ونظرياتها	12
1–2–1 التنمية الاقتصادية.	13
1–2–2 النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.	16
1–2–2–أ نظرية الدفعة القوية.	16
1–2–2–ب نظرية النمو المتوازن.	17
1–2–2–ج نظرية النمو غير المتوازن.	17
1–2–2–ح نظرية مراحل النمو.	18
1–2–2–خ نظرية ثورة التبعية الدولية.	18
1–3 أهداف وأبعاد التنمية الاقتصادية	19

1-3-1 أهداف التنمية الاقتصادية.	19
1-3-2 أبعاد التنمية الاقتصادية.	21
1-3-2-أ البعد الاقتصادي.	21
1-3-2-ب البعد الاجتماعي.	21
1-3-2-ج البعد السياسي.	22
1-3-2-ح البعد التنظيمي والإداري.	22
2- مبادئ التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.	22
2-1 إستراتيجيات التنمية الاقتصادية.	22
2-1-1 الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية.	22
2-1-2 الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية.	23
2-1-3 إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية.	24
2-1-4 إستراتيجية تطوير العنصر البشري.	24
2-2 مؤشرات التنمية الاقتصادية.	25
2-2-1 المؤشرات الاقتصادية.	25
2-2-2 المؤشرات الاجتماعية.	26
2-3 معوقات التنمية الاقتصادية.	30
3- التنمية المستدامة.	32
3-1 مرحلة التنمية البشرية وصولا التنمية المستدامة.	32
3-1-1 التنمية البشرية.	32
3-1-2 مفهوم التنمية المستدامة.	35
3-1-3 التطور التاريخي للتنمية المستدامة.	37
3-2 ركائز التنمية المستدامة.	42
3-2-1 أبعاد التنمية المستدامة.	42
3-2-1-أ البعد الاقتصادي.	42
3-2-1-ب البعد الاجتماعي.	43
3-2-1-ج البعد التكنولوجي (المؤسسي)	43
3-2-1-ح البعد البيئي	43
3-2-2 مؤشرات التنمية المستدامة.	44
3-2-3 مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها.	47
3-2-3-أ مبادئ التنمية المستدامة.	47

3-2-3-ب أهداف التنمية المستدامة.	50
3-3 التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي.	51
3-3-1 الإسلام والاستدامة التنموية.	52
3-3-2 مبادئ التنمية المستدامة في الإسلام.	55
3-3-2-أ المشاركة الشعبية.	55
3-3-2-ب الشمولية.	55
3-3-2-ج التوازن.	55
3-3-2-ح العدالة.	56
3-3-2-خ المسؤولية.	56
3-3-2-د الإنسانية.	56
خلاصة الفصل الأول.	57
الفصل الثاني: رأس المال البشري.	
مقدمة الفصل الثاني.	
1-أساسيات رأس المال البشري.	61
1-1 مفهوم رأس المال البشري.	61
1-1-1 رأس المال البشري من وجهة نظر الاقتصاديين والمنظمات الدولية.	61
1-1-2 على المستوى الكلي.	63
1-1-3 على المستوى الجزئي (المؤسسة)	64
1-2 أهمية ومكونات رأس المال البشري.	66
1-2-1 أهمية رأس المال البشري.	66
1-2-2 مكونات رأس المال البشري.	67
1-2-2-أ المعرفة.	67
1-2-2-ب المهارات والقدرات.	68
1-2-2-ج التعليم والتدريب.	68
1-2-2-ح الابتكار والتجديد.	68
1-3 خصائص ومؤشرات رأس المال البشري.	69
1-3-1 خصائص رأس المال البشري.	69
1-3-2 مؤشرات رأس المال البشري.	71
1-3-2-أ مقياس بين البلدان مؤشر رأس المال البشري.	72
1-3-2-ب برنامج للقياس والبحث لإثراء إجراءات السياسات.	75

1-3-2-ج مشاركة بلدان العالم في مشروع رأس المال البشري.	75
2- الاستثمار في رأس المال البشري.	76
2-1 مفهوم وأبعاد الاستثمار في رأس المال البشري.	76
2-1-1 مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري.	76
2-1-2 أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري.	80
2-2 نظريات الاستثمار في رأس المال البشري.	81
2-2-1 النظريات التقليدية.	81
2-2-1-أ نظرية ثيودور شولتز.	81
2-2-1-ب نظرية غاري بيكر ومينسر يعقوب.	82
2-2-1-ج نظرية بول مايكل رومر.	83
2-2-1-ح نظرية لوكس روبرت.	84
2-2-1-خ نظرية فيشر إير فينغ.	84
2-2-1-د نظرية أوديرون.	85
2-2-2 النظريات الحديثة.	86
2-2-2-أ نظرية تجزؤ سوق العمل.	86
2-2-2-ب نظرية الإشارة والمؤشرات.	86
2-2-2-ج نظرية المصفاة.	86
2-2-2-ح نظرية المنافسة.	86
2-3 محددات وأنواع العوامل المؤثرة في الاستثمار في رأس المال البشري.	87
2-3-1 المحددات العامة للاستثمار في رأس المال البشري.	87
2-3-1-أ التخطيط.	87
2-3-1-ب التنمية.	87
2-3-1-ج التوظيف.	87
2-3-2 أنواع العوامل المؤثرة في الاستثمار في رأس المال البشري.	88
2-3-2-أ العوامل الاقتصادية والسكانية.	88
2-3-2-ب العوامل الاجتماعية.	88
2-4 الاستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بالتنمية المستدامة	91
3- إدارة وقياس رأس المال البشري.	93
3-1 إدارة رأس المال البشري.	94
3-1-1 إدارة رأس المال البشري ووظائفها.	94

3-1-1-أ تحليل العمل وتخطيط القوى العاملة.	96
3-1-1-ب توظيف العمال.	96
3-1-1-ج صيانة ورعاية وتقديم الخدمات للعاملين.	97
3-1-1-ح تطوير القوى العاملة.	97
3-1-1-خ تقييم الأداء ودراسة مشاكل العاملين ومعالجتها.	97
3-1-2 إدارة رأس المال البشري وعلاقته بالبيئة وأهم وظائفه الخضراء.	98
3-1-2-أ التوظيف الأخضر.	100
3-1-2-ب التدريب الأخضر.	100
3-1-2-ج تقييم الأداء الأخضر.	101
3-1-2-ح نظام التعويض والتحفيز الأخضر.	101
3-2 طرق قياس رأس المال البشري.	102
3-3 تحديات إدارة رأس المال البشري.	108
خلاصة الفصل الثاني.	112
الفصل الثالث: السياسات التنموية المبذولة من طرف الجزائر في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة.	
مقدمة الفصل الثالث.	
1- السياسات المنتهجة لتنمية رأس المال البشري في الجزائر.	115
1-1 ملامح أساسية عن مؤشرات رأس المال البشري في الجزائر.	115
1-1-1 معدل البقاء على قيد الحياة في الجزائر.	116
1-1-2 عدد الدراسة المتوقعة في الجزائر.	118
1-1-3 الصحة في الجزائر.	119
1-1-3-أ نسبة البالغين من العمر 15-60 سنة.	119
1-1-3-ب معدل عدم التقزم في الجزائر.	119
1-2 الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة.	120
1-2-1 مضامين اقتصاد المعرفة.	120
1-2-2 مقومات اقتصاد المعرفة.	122
1-2-2-أ الابتكار(البحث والتطوير).	122
1-2-2-ب التعليم.	122
1-2-2-ج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	123
1-2-3 مؤشرات اقتصاد المعرفة.	123
1-2-3-أ مؤشر البنك الدولي.	123

1-2-3-ب مؤشر الاتحاد الأوروبي.	124
1-2-3-ج مؤشر المعرفة العربي 2015.	124
1-2-4 علاقة تنمية رأس المال البشري باقتصاد المعرفة.	124
1-3 الجزائر في إطار اقتصاد المعرفة.	126
1-3-1 اقتصاد المعرفة في الدول العربية.	126
1-3-2 انجازات الجزائر في مجال اقتصاد المعرفة.	128
1-3-2-أ الابتكار (البحث العلمي والتطوير).	128
1-3-2-ب مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.	129
1-3-2-ج التعـليـــم.	131
1-3-2-ح سيادة القانون.	131
2- السياسات المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر وتحليل أهم مؤشراتها.	133
2-1 مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.	133
2-1-1 الناتج المحلي الإجمالي.	133
2-1-2 إجمالي تكوين رأس المال الثابت.	136
2-1-3 ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات).	137
2-1-4 الدين الخارجي.	138
2-2 مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر.	140
2-2-1 التنمية البشرية في الجزائر.	141
2-2-2 التشغيل والبطالة في الجزائر.	142
2-2-2-أ خطة العمل لإستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر.	143
2-2-2-ب الآليات والبرامج المعتمدة في دعم الشغل المأجور في الجزائر.	144
2-2-3 الفقر في الجزائر والبرامج الرامية للتخفيف من حدته.	149
2-2-3-أ ملامح أساسية عن مؤشرات الفقر في الجزائر.	151
2-2-4 قطاع الصحة في الجزائر.	156
2-2-4-أ العاملين الصحيين.	157
2-2-4-ب المؤسسات الصحية.	157
2-2-5 التطور الكمي والكيفي للتعليم في الجزائر.	159
2-2-5-أ المنظومة التربوية في الجزائر.	160
2-2-5-ب مؤشرات التعليم في الجزائر.	163
2-2-5-ب-1 التربية الوطنية.	163

2-2-5-ب-2 التعليم العالي.	165
2-2-5-ب-3 التكوين المهني والتعليم التمهيين.	166
2-3 مؤشرات التنمية البيئية في الجزائر.	168
2-3-1 المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر.	169
2-3-2 أدوات السياسة البيئية المنتهجة في الجزائر.	169
2-3-2-أ الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية في الجزائر.	170
2-3-2-أ-1 الإطار التشريعي للسياسة البيئية.	170
2-3-2-أ-2 الإطار المؤسساتي للسياسة البيئية.	172
2-3-2-ب الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية في الجزائر.	174
2-3-3 المؤشرات البيئية في الجزائر.	176
2-4 المؤشرات المؤسساتية في الجزائر.	180
2-4-1 الإطار المؤسسي.	181
2-4-2 القدرة المؤسسية.	181
2-4-2-أ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	181
2-4-2-ب عدد المهندسين والعلماء في مجال البحث العلمي.	182
2-4-2-ج الحصول على المعلومات.	182
3-واقع التنمية المستدامة في الجزائر والعراقيل التي تعترض طريق تحقيقها وآفاقها في المستقبل.	184
3-1 برامج التنمية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.	184
3-1-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.	184
3-1-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009.	186
3-1-3 برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.	188
3-1-4 البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019.	190
3-1-5 تقييم دور سياسة البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر على معدلات النمو خلال الفترة 2001-2019.	191
3-2 تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.	193
3-2-1 التحديات الاقتصادية.	193
3-2-1-أ ضعف معدل النمو الاقتصادي.	194
3-2-1-ب أعباء التقدم التكنولوجي.	194

3-2-1-ج عدم تنويع مصادر الدخل.	195
3-2-2 التحديات الاجتماعية.	196
3-2-2-أ الفقر.	196
3-2-2-ب البطالة.	197
3-2-2-ج ظاهرة الفساد.	197
3-2-3 التحديات البيئية.	199
3-2-3-أ التلوث البيئي.	199
3-2-3-ب التصحر.	201
3-3 آفاق التنمية المستدامة في الجزائر.	203
3-3-1 نموذج جديد للنمو الاقتصادي في الجزائر 2030.	203
3-3-2 المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر 2030.	205
3-3-2-أ الإدارة السياحية الجديدة والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.	206
3-3-2-ب أهداف المخطط.	207
3-3-2-ج مرتكزات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.	207
3-3-3 قطاع الطاقات المتجددة في أفق 2030.	208
3-3-3-أ سعة برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر 2030.	209
3-3-3-ب مخطط تطوير الاستثمارات في الطاقات المتجددة.	210
3-3-3-ج آثار تطوير الطاقات المتجددة على الاقتصاد الوطني.	211
خلاصة الفصل الثالث.	213
الفصل الرابع: نمذجة قياسية لأثر رأس المال البشري على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1980-2018.	
مقدمة الفصل الرابع.	
1-تحليل نماذج الاتجاه الزمني لمؤشرات أساسية لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.	216
1-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشرات أساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.	216
1-1-1 قياس أثر رأس المال البشري على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	217
1-1-2 قياس أثر رأس المال البشري على إجمالي التراكم الخام لرأس المال الثابت.	219
1-1-3 قياس أثر رأس المال البشري على الأهمية النسبية للتراكم الخام لرأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي.	221
1-1-4 قياس أثر رأس المال البشري على نسبة الصادرات إلى الواردات.	223

2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشرات أساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.	224
1-2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشر نسبة سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي عدد السكان للفترة 2001-2018.	225
2-2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشر نسبة سكان المناطق الريفية إلى إجمالي عدد السكان للفترة 2001-2018.	227
3-2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشر نسبة المشتغلين (اليد العاملة) إلى العاطلين للفترة 2001-2017.	229
4-2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشر نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان للفترة 2001-2018.	231
5-2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشرات عدد المدارس الابتدائية وعدد المتوسطات وعدد الثانويات للفترة 2002/2003-2017/2018.	232
6-2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشري عدد المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل للفترة 2012/2013- 2017/2018.	236
7-2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشر تطور الميزانية المخصصة لقطاع التعليم للفترة 2001-2020.	238
3-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشرات أساسية للبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة.	241
1-3-1 قياس أثر رأس المال البشري على نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنيت كنسبة من السكان للفترة 2003-2018.	242
2-3-1 قياس أثر رأس المال البشري على نسبة ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية للفترة 2003-2018.	244
4-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشرات أساسية للبعد البيئي للتنمية المستدامة.	245
1-4-1 قياس أثر رأس المال البشري على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ/طن) للفترة 2001-2014.	246
2-4-1 قياس أثر رأس المال البشري على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة عام 2010) للفترة 2001-2014.	247
2- أثر الاستثمار في رأس المال البشري على بعدي التنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر للفترة 1980-2018.	249
1-2 منهجية الدراسة وإجراءاتها.	249

2-2 الاختبارات القبلية.	254
2-2-1 دراسة استقرارية متغيرات النموذج القياسي (stationarity).	254
2-2-2 تحديد عدد فجوات النموذج (عدد فترات الإبطاء المثلى).	257
2-3 تقدير نموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء.	258
2-3-1 تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ECM-ARDL.	258
2-3-2 تقدير العلاقة طويلة الأجل.	259
2-4 الاختبارات البعدية.	261
2-4-1 اختبار الحدود Bounds Test.	261
2-4-2 اختبارات تشخيص البواقي.	262
2-4-3 اختبارات استقرار النموذج (CUSUM وCUSUM of Square)	263
خلاصة الفصل الرابع	265
الخاتمة.	267
قائمة المراجع.	279
الملاحق	304

قائمة الأشكال

العنوان	رقم الصفحة
1–1 مؤشر التقدم التكنولوجي للدول العربية لسنة 2018.	26
1–2 نموذج الاستدامة من منظور إسلامي.	54
4–1 تطور متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001–2018.	219
4–2 تطور إجمالي التراكم الخام لرأس المال الثابت للفترة 2000–2019.	221
4–3 تطور نسبة التراكم الخام لرأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001–2018.	222
4–4 تطور نسبة الصادرات إلى الواردات في الجزائر للفترة من 2006–2017.	224
4–5 تطور نسبة السكان للمناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان للفترة 2001–2018	227
4–6 تطور نسبة السكان للمناطق الريفية من إجمالي عدد السكان للفترة 2001–2018.	229
4–7 تطور نسبة المشتغلين إلى العاطلين في الجزائر للفترة 2004–2017.	230
4–8 تطور نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان 2001–2020.	232
4–9 تطور نسبة عدد المدارس الإبتدائية وعدد المتوسطات وعدد الثانويات في الجزائر للفترة 2003/2002–2018/2017.	235
4–10 تطور عدد الطلبة المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل للفترة 2012–2017.	238
4–11 تطور نفقات التسيير المخصصة لقطاع التعليم في الجزائر للفترة 2001–2020.	241
4–12 تطور نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنيت كنسبة من السكان للفترة 2003–2018.	243
4–13 تطور نسبة ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية في الجزائر للفترة 2003–2018.	245
4–14 تطور نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر للفترة 2001–2014.	247
4–15 تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001–2014.	249
4–16 خطوات تطبيق منهجية ARDL.	253
4–17 المنهجية المتبعة لاختبار النموذج الأنسب.	255
4–18 عدد فترات الإبطاء حسب معيار Akaike.	257
4–19 اختبار Cusum و Cucum Of Square.	264

قائمة الجداول

العنوان	رقم الصفحة
1–1 بعض المؤشرات الاجتماعية لبعض الدول العربية بين سنتي 2010–2015.	29
1–2 تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.	38
1–3 مؤشرات التنمية المستدامة.	45
1–4 أهداف التنمية المستدامة ضمن خمسة مجالات رئيسية.	50
2–1 نسبة انتشار ظاهرة التقزم في دول مختارة.	74
2–2 العوامل الاجتماعية المؤثرة في الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر.	89
4–1 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001–2018.	217
4–2 معادلات الاتجاه الزمني لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2001–2018.	218
4–3 معادلات الاتجاه الزمني لإجمالي التراكم الخام لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة 2000–2019.	219
4–4 معادلات الاتجاه الزمني لنسبة التراكم الخام لرأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2001–2018.	221
4–5 معادلات الاتجاه الزمني لنسبة الصادرات إلى الواردات للفترة 2006–2017.	223
4–6 معادلات الاتجاه الزمني لنسبة سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي عدد السكان للفترة 2001–2018.	226
4–7 معادلات الاتجاه الزمني لنسبة سكان المناطق الريفية إلى إجمالي عدد السكان للفترة 2001–2018.	227
4–8 معادلات الاتجاه الزمني لنسبة المشتغلين إلى العاطلين للفترة 2004–2017.	229
4–9 معادلات الاتجاه الزمني لنسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان للفترة 2001–2018.	231
4–10 معادلات الاتجاه الزمني لعدد المدارس الإبتدائية وعدد المتوسطات وعدد الثانويات للفترة 2003/2002–2018/2017.	233
4–11 معادلات الاتجاه الزمني لعدد الطلبة المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل للفترة 2012–2017	236
4–12 معادلات الاتجاه الزمني لميزانية التسيير مخصصة لقطاع التعليم للفترة 2001–2018.	238

4-13 معادلات الاتجاه الزمني لنسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنيت كنسبة من السكان للفترة 2003-2018.	242
4-14 معادلات الاتجاه الزمني لنسبة ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية في الجزائر للفترة 2003-2018.	244
4-15 معادلات الاتجاه الزمني لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ/طن) للفترة 2001-2014.	246
4-16 معادلات الاتجاه الزمني لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي) للفترة 2001-2014.	248
4-17 نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسعADF واختبار فيليب وبيرونPP للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة.	256
4-18 نتائج نموذج تصحيح الخطأ.	259
4-19 نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج.	259
4-20 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدودBounds Test لنموذج ARDL.	262
4-21 نتائج اختبارات تشخيص النموذج.	263

مقدمة

مقدمة

عرفت ثمانينات القرن العشرين انتشارا كبيرا للفقر في بلدان العالم الثالث بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في عدد كبير من هذه البلدان منذ سنوات عديدة، إذ لم يُرَ لذلك النمو أثر يذكر على مستوى عيش الكثيرين من مواطني هذه الدول، بل تفاقمت المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالصحة والتعليم ونقص الموارد المالية. فكانت هذه المفارقة كافية لتحفيز النقاش حول ماهية التنمية، لكن نتيجة هذه النقاشات الدولية، تمخضت قناعة مفادها أن الإنسان هو الذي ينبغي أن يكون في صلب اهتمامات الاقتصاد ومحورا لعملية التنمية، حيث أن الوضع الاجتماعي للناس هو المعيار الحقيقي لتقييم مستوى التنمية في أي بلد ولا ينبغي الاكتفاء بمستوى نموه الاقتصادي وذلك لأن معدلا عاليا من النمو لا يعني أن ثماره تصل بالضرورة إلى الجميع ولا أن آثاره تحسن لزاما رفاهية عيشهم.

فأصبح من المسلم به أن العنصر البشري يمثل أهم وأغلى ما يمتلكه أي بلد من ثروات، وقد أثبتت الدراسات أن المواطنين الأصحاء والمتعلمين والمهرة أكثر إنتاجية وابتكارا وأنهم يسهمون بدرجة أكبر من غيرهم في تنمية بلدانهم وتطورها. وقد تنبهت الحكومات بالفعل لذلك وشرعت في وضع خطط تولي أهمية قصوى للاستثمار في بناء العنصر البشري، ويشمل ذلك القيام باستثمارات للنهوض بصحة المواطن وسلوكياته المهارية والمعرفية وقدرته على التكيف مع المتغيرات وهو ما يشار إليه إجمالا بمصطلح "رأس المال البشري" في أي بلد.

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي و تلوث الماء والهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاذ الموارد غير المتجددة مما دفع بعدد من منتقدي التنمية الحالية إلى الدعوة إلى تنمية بديلة مستدامة تعمل على تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. وفي هذا السياق ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي بالندرة القادمة وتفاقم مشكلة السُمية في العالم إلى بروز مفهوم جديد أطلق عليه "التنمية المستدامة".

حيث أن التنمية المستدامة تعد الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية التي توصل إليها التطور الحاصل في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعية، كما تمثل فرصة جديدة لنوعية النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرد عملية توسع اقتصادي فهي تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعددة التي تواجه البشرية.

إن الجزائر دولة من بين دول العالم التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة، ورفع المستوى المعيشي وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية، من خلال السعي إلى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي تكون أساسها ودعائمها الكفاءات البشرية. وفي هذا الصدد عمدت الجزائر إلى بذل جهود لإعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الساحة الدولية، وذلك بالعمل على هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة ملائمة، ولا يكون ذلك دون وضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تنمية وبناء رأس المال البشري.

من خلال ما سبق ذكره ارتأينا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما أثر رأس المال البشري على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟**

بناء على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي آثار رأس المال البشري على المؤشرات الأساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة المتاحة؟
- ما هي آثار رأس المال البشري على المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة المتاحة؟
- ما هي آثار رأس المال البشري على المؤشرات الأساسية للبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة المتاحة؟
- ما هي آثار رأس المال البشري على المؤشرات الأساسية للبعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة المتاحة؟
- ما هو أثر رأس المال البشري على معدل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر؟

فروض الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- توجد آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية لأثر رأس المال البشري على جميع المؤشرات المختارة للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- توجد آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية لأثر رأس المال البشري على جميع المؤشرات المختارة للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- توجد آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية لأثر رأس المال البشري على جميع المؤشرات المختارة للبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- توجد آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية لأثر رأس المال البشري على جميع المؤشرات المختارة للبعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل التمدرس الحقيقي على متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي؛
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد الحاصلين على شهادة البكالوريا على متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية الدراسة:

لقد استحوذ موضوع كل من رأس المال البشري والتنمية المستدامة اهتماما على الصعيدين العالمي والدولي، فعقدت من أجلهما قمم ومنتديات عالمية ودراسات وأبحاث وتقارير دولية، زيادة على هذا فالتنمية المستدامة لم تعد ترفا فكريا فقط، بل أصبحت مطلبا أساسيا في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة لشعوب المعمورة قاطبة، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري أصبح من الأولويات الأساسية لتحقيق التنمية باعتباره أثمن الأصول التي تمتلكها البلدان من جهة ومن جهة أخرى يعد من أعلى درجات الاستثمار لكونه عامل رئيسي في التنمية المستدامة. لذلك تتجلى بوضوح أهمية الموضوع وأحقيته في الدراسة والبحث.

أهداف الدراسة:

- التطرق لجميع الأسس التي بنيت عليها فكرة التنمية المستدامة من أبعاد وأهداف ومبادئ؛
- تسليط الضوء على مفهوم رأس المال البشري وعلى أحدث الأدلة لتنميته وطرق حسابه؛
- إلقاء الضوء على الاستراتيجيات والمخططات التنموية الوطنية التي سعت الجزائر إلى تحقيقها من أجل الارتقاء إلى مستوى التنمية المستدامة المنشود؛
- دراسة أثر رأس المال البشري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية.

منهجية الدراسة

استندت هذه الدراسة إلى مزيج من المناهج لإثبات أو نفي صحة فروض الدراسة منها المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي والمنهج الكمي باستخدام حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة SPSS 20 بالإضافة إلى استخدام برنامج EVIEWS 10، فضلا عن المنهج المقارن ومنهج الاستقراء وهو الانتقال من الجزء إلى الكل.

الدراسات السابقة

في سياق إعداد هذا البحث اطلعنا على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية المستدامة ورأس المال البشري منها:

الدراسة الأولى:

- زوليخة بصدار، **المتغيرات المؤسساتية رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييمية)**، أطروحة دكتوراه في اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة إسطمبولي معسكر، الجزائر، 2016/2015، وقد هدفت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة إيجابية بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن تراكم رأس المال البشري يحسن من نوعية المؤسسات الجزائرية، وهذا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وإيجابية بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي، كما أن هناك علاقة معنوية وإيجابية بين تراكم رأس المال البشري ونوعية المؤسسات فتراكم رأس المال البشري وفعاليته تعمل على تحسين نوعية المؤسسات.

الدراسة الثانية:

- قوادرية ربيحة، **مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل بسكرة–**، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، واعتمدت على المنهج الوصفي باستخدام أداة المقابلة والاستمارة والاستبانة، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن مستوى الاستثمار في رأس المال البشري بالمؤسسة محل الدراسة هو مستوى متوسط، كما أن مستوى تطبيق تسيير المعرفة هو مستوى مرتفع، وأظهرت النتائج أن أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري تساهم في تسيير المعرفة بالمؤسسة محل الدراسة.

الدراسة الثالثة:

- مليكة مدفوني، **الاستثمار في رأس المال البشري لدعم القدرة التنافسية وإشكالية تقييمه –دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات تبسة–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف–1–، الجزائر، 2018/2017، وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في رأس المال البشري وتنافسية المؤسسة محل الدراسة وتحديد طبيعتها، وتم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي باستخدام أداة المقابلة الشخصية والإطلاع على الوثائق والسجلات الخاصة بالمؤسسة وكذا البنك المركزي، وفي النهاية خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة تقوم بالاستثمار في رأس مالها البشري ويؤثر ذلك بشكل إيجابي على ربحيتها ونمو مبيعاتها كمؤشرين لقدرتها التنافسية.

الدراسة الرابعة:

- العربي عمران، **دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المؤسسة الاقتصادية في ظل ضوابط التنمية المستدامة –دراسة ميدانية لعينة من شركات الإسمنت في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف –1–، الجزائر، 2018/2017، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد دور إدارة المعرفة في الرفع من كفاءة أداء المؤسسة الاقتصادية في ظل ضوابط

التنمية المستدامة، معتمدا في ذلك على المنهج التاريخي والوصفي في الجانب النظري والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي، مستخدما في ذلك أداة الملاحظة والاستبانة والمقابلة، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن هناك دور بارز وقوي لإدارة المعرفة في تحسين الأداء في ظل متطلبات التنمية المستدامة في شركة الاسمنت محل الدراسة خصوصا وفي كل شركات الاسمنت عموما.

الدراسة الخامسة:

- عباس وداد، **دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر**، الأردن واليمن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس _سطيف_، الجزائر، 2018/2017 تهدف هذه الدراسة إلى عرض مختلف البرامج والسياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التنمية البشرية التي تطبق للتخفيف من ظاهرة الفقر مع الاستشهاد ببعض التجارب الدولية الرائدة في مجال الحد من الفقر، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، مع استخدام أداة جمع البيانات الإحصائية الرسمية، وقد خلصت الدراسة إلى أن نتائج الجهود المبذولة من طرف الدول محل الدراسة (الجزائر واليمن والأدرن) في مجال التنمية المستدامة كان عكس ما هو متوقع وهذا راجع إلى القيود التي تواجهها هذه الدول في مقدمتها مظاهر الفساد، وعدم الاستقرار الأمني الذي تشهده المنطقة وما انجر عنهما من خسائر على جميع الأصعدة.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة فترى الباحثة أنها كانت موفقة ومفيدة وهذا يرجع بالأساس لأهميتها البالغة في الواقع العملي، حيث اتفقت الدراسات الأولى والثانية والثالثة والرابعة على هدف مشترك وهو أن الاستثمار في المورد البشري من أهم أساليب الاستثمار، نتيجة لما له من دور فعال على مستوى المؤسسة والاقتصاد ككل، حيث يعتبر من أهم المداخل والأسرار التي يمكن للمؤسسة انتهاجه لتحسين أدائها التنظيمي ودعم قدرتها التنافسية بالإضافة إلى أهميته الكبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي. باستثناء الدراسة الخامسة التي هدفت إلى معالجة موضوع الفقر وعلاقته بالتنمية المستدامة الذي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم، والذي بات محور نقاش المنظمات الدولية وأهم أهداف التنمية المستدامة، وهذا نتيجة لارتباطه بالمورد البشري وماذا ينجر عنه من آثار سلبية تعود على الفرد.

كما اتفقت الدراسات الثانية والثالثة والرابعة في عينتها حيث طبقت على عينة من المؤسسات الجزائرية باستثناء الدراسة الأولى والخامسة التي طبقت على مجموعة من الدول، كما استخدمت الدراسات السابقة الأولى والثالثة والرابعة والخامسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، باستثناء الدراسة الثانية استخدمت المنهج الوصفي.

أما من ناحية الاختلاف فلقد اختلفت الدراسة الخامسة عن بقيت الدراسات السابقة كونها تناولت مشكلة الفقر من جانب نظري ومقارنته بعدد من الدول العربية وتسليط الضوء على مجموعة تجارب دولية رائدة وهذا نتيجة لما يحتله من مكانة دولية، حيث يعتبر القضاء عليه في جميع الدول وبجميع الأشكال من أساسيات أهداف التنمية المستدامة التي تصبو لتحقيقها خاصة لارتباطه بالمورد البشري.

الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة، فلتكوين فكرة دقيقة عن المشكلة البحثية تضمنت تنوعا في المناهج لتشمل المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي والمنهج الكمي، فضلا عن المنهج المقارن ومنهج الاستقراء وهو الانتقال من الجزء إلى الكل. كما أنها اقتصرت على عينة واحدة "حالة الجزائر" لضمان تشخيص الواقع بدقة، بالإضافة إلى تعدد أساليب معالجة هذه الدراسة بين منظومة حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة SPSS 20 و برنامج التحليل الإحصائي للبيانات EVIEWS 10، وذلك من أجل جمع وتحليل البيانات بدقة أكبر

الأسباب الموضوعية لاختيار الدراسة:

- التخصص في مجال اقتصاد التنمية المستدامة كان السبب الأول في اختيار هذا الموضوع؛
- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا؛
- الرغبة الذاتية في معالجة ودراسة موضوع كل من رأس المال البشري والتنمية المستدامة، ومحاولة معرفة النجاحات والتحديات التي يفرضها كل من المصطلحين على الجزائر من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة؛

- الميل إلى دراسة هذه المواضيع التنموية التي أصبحت التحدي الأكبر التي تواجه دول العالم في الوقت الحاضر.

أقسام الدراسة:

طبقا للإشكالية العامة والتساؤلات الفرعية المترتبة عن هذه الإشكالية ومع الأخذ في الاعتبار الفرضيات التي تنطلق منها الدراسة وتحقيقا لهدف الدراسة المحددة، وتطبيقا للمنهج المعتمد فإننا نرى أن نتناول هذه الدراسة من خلال خطة معتمدة على أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: اندرج تحت عنوان التطور التاريخي لمصلح التنمية المستدامة، فتم التطرق بداية إلى مرحلة ظهور كل من مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومحاولة إزالة الغموض عن كل المصطلحين والتفرقة بينهما، ثم الانتقال إلى مرحلة التنمية البشرية وصولا إلى التنمية المستدامة من خلال التركيز على أهم المحاور الأساسية التي بنيت عليها من جهة، ونظرة الإسلام للمصطلح الجديد من جهة أخرى.

الفصل الثاني: تم تخصيصه حول مصطلح رأس المال البشري من خلال التفصيل في الأهمية والدور الفعال الذي يلعبه في الساحة العالمية من جهة وأهمية الاستثمار فيه، بالإضافة إلى إبراز كيفية قياسه وأهم العوامل المؤثرة فيه والتحديات التي يتعرض لها.

الفصل الثالث: تمحور حول السياسات التنموية المبذولة من طرف الجزائر في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة وتحليل أهم مؤشراتها، والتطرق إلى أهم ما يعترض طريق الجزائر في سبيل تحقيق الأهداف التنموية المنشودة وإبراز آفاقها المستقبلية.

الفصل الرابع: اندرج تحت عنوان نمذجة قياسية لأثر رأس المال البشري على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حيث تم التطرق فيه ، إلى تحليل نماذج الاتجاه الزمني لمؤشرات أساسية لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، ثم الانتقال إلى القيام بدراسة قياسية لأثر الاستثمار في رأس المال البشري على بعدي التنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر للفترة 1980-2018 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

في الأخير تأتي خاتمة عامة تتضمن إجابة مختصرة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المتعلقة بها وإثبات صحة الفرضيات.

الفصل الأول

مقدمة:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حظي موضوع التنمية بأهمية كبيرة من طرف الشعوب والحكومات، وتزايد إحساس الشعوب بوجود فجوة بين الدول نتيجة لانقسام دول العالم إلى بلدان متقدمة وأخرى متخلفة، بلدان غنية وأخرى فقيرة. ومنه أصبح العالم أكثر وعيا بوجود فجوة التخلف التي تفصل بين الدول الذين يملكون عن الذين لا يملكون، وأصبح المشكل الرئيسي الذي يواجه الدول النامية هو السعي لمواكبة التقدم الاقتصادي العالمي.

فشهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وبدأ التحول إلى التنمية الشاملة والتنمية البشرية والتي تسعى إلى توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وصولا إلى التنمية المستدامة التي تهدف إلى التنمية الشاملة للجميع، بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى جميع المستويات والأقاليم لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل وتحقيق ما يسمى بالنمو الشامل للجميع.

من خلال هذا الفصل سنسلط الضوء على التطور التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة، بداية بتوضيح مفهوم التخلف الاقتصادي، ثم الانتقال إلى كل من مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، وأهم النظريات المفسرة لهما، وفي الأخير نتطرق إلى أهم المحاور الأساسية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة.

1- النمو والتنمية الاقتصادية

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع "النمو الاقتصادي" والتنمية الاقتصادية" من حيث رؤيتها للظاهرة الاقتصادية، وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت من قبل روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية.

1-1 النمو الاقتصادي وأهم نظرياته.

قبل أن التعمق في النمو الاقتصادي وأهم نظرياته، لابد من التطرق إلى ما يسمى بظاهرة التخلف الاقتصادي التي مرت بها جميع دول العالم، حيث يعتبر الأساس أو البداية الممهدة لظهور كل من مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

1-1-1 مفهوم التخلف الاقتصادي.

مثل معظم المفاهيم والمصطلحات فإن ظاهرة التخلف الاقتصادي ليس لها تعريف جامع مانع حيث تعددت التعريفات لهذه الظاهرة. فشاع استخدام هذا المصطلح منذ الحرب العالمية الثانية لوصف البلدان التي لم تحتل فيها الصناعة المرتبة الأولى، وهو مصطلح غير دقيق أطلق بشكل عام، والأَولى أن يقال البلدان المتخلفة صناعيا، لأن التخلف في مفهومه العام يراد به التخلف الحضاري ولا شيء يثبت أن حضارة البلدان المتقدمة صناعيا هي أرقى من حضارة البلدان المتخلفة صناعيا.[1]

من ناحية التسلسل التاريخي أول مصطلح كان أكثر تداولا في الفكر الاقتصادي لوصف الدول التي سادت فيها مستويات منخفضة من التقدم التقني والاقتصادي وشيوع الفقر بين سكانها هو مصطلح "الدول المتأخرة"، لكن لاحقا استبدل بمصطلح آخر على اعتبار أن الفقر أو الغنى مفاهيم نسبية عُرف هذا المصطلح الجديد "بالدول المتخلفة"، التي تنخفض فيها مستويات المعيشة مقارنة بالدول المتقدمة، غير أن ما يعاب على هذا المصطلح أنه لا يفرق بين الركود الاقتصادي الذي تعاني منه في بعض الأحيان اقتصاديات الدول المتقدمة، والتخلف الذي تعاني منه الدول المتخلفة بحيث

[1]- محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص101.

يعطي الانطباع بأن مشكلة التخلف الاقتصادي هي حالة ركود في هذه الاقتصاديات وهو أمر لا يتفق مع الواقع.[1]

استخدم مفهوم جديد وهو الدول النامية أي الدول السائرة في طريق النمو، لكن ما يعاب على هذا المصطلح أنه لا يعبر بصدق عن حقيقة الأوضاع في كثير من الدول، بعدها ظهر مصطلح جديد يقسم الدول إلى دول فقيرة وأخرى غنية، ويعتقد البعض أن هذا المصطلح يتميز بالحياد يركز على الجانب المادي والاقتصادي دون الجانب الاجتماعي والحضاري لهذه الدول، فظهر مصطلح آخر ألا وهو دول العالم الثالث أي الدول التي تأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من الدول الرأسمالية المتقدمة التي تحتل المرتبة الأولى والدول الاشتراكية التي كانت تحتل المرتبة الثانية.

إن المفهوم الشائع للتخلف يوضح أن الدول المتخلفة هي تلك الدول التي تعاني من انخفاض مستويات الدخول والمعيشة لغالبية سكانها، وبالتالي يقل مستوى الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة ومنه فهي دول تتميز بانتشار الفقر المزمن وتخلف طرق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي.[2]

وقد عرف الاقتصادي "أوسكار لانج" الاقتصاد المتخلف بأنه: "اقتصاد لا يتوافر لديه رؤوس الأموال اللازمة لاستخدام اليد العاملة، المتوفرة على أساس التقنية الحديثة للإنتاج ولا القادرة على استثمار الثروات الطبيعية الموجودة لديه"، أما عند الاقتصادي "سيمون كيوزنتس" فيعرف التخلف على أنه: "الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة، كما يعني الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة".[3]

حتى المنظمات العالمية كان لها دور بارز في التفريق بين الدول وهذا من خلال استخدام المؤشرات الإحصائية والاقتصادية بصفة عامة. فالبنك العالمي وحسب التحديث الجديد لتصنيفات

[1]– أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص15.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص12.

[3]– أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، ب ط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص09.

البلدان حسب مستويات الدخل للسنة المالية 2019، يقسم اقتصاديات العالم إلى أربع شرائح: بلدان مرتفعة الدخل، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان منخفضة الدخل. ويقوم هذا التصنيف على أساس نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، ويمثل الدولار الأمريكي الوحدة المستخدمة في هذا القياس وفي تحديد الحد الفاصل بين هذه الشرائح، ومنه فإن الحدود الجديدة للتصنيف حسب مستويات الدخل هي كالتالي:[1]

- ✓ البلدان منخفضة الدخل: أقل من 996 دولار أمريكي، تضم 31 بلدا؛
- ✓ الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل: بين 996 و3895 دولار أمريكي، تضم 47 بلدا؛
- ✓ الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل: ما بين 3896 و12055 دولار أمريكي، تضم 60 بلدا؛
- ✓ البلدان مرتفعة الدخل: أكثر من 12055 دولار أمريكي، تضم 80 دولة.

من خلال الاطلاع على مجموعة من التعريفات التي عرف بها مصطلح التخلف الاقتصادي، تستنتج الباحثة أنه ظاهرة تتميز بها مجموعة من الدول النامية مقارنة بمجموعة من الدول المتقدمة من خلال انخفاض مستويات المعيشة، والاعتماد على النشاط الزراعي وانخفاض إنتاجية عنصر العمل وارتفاع معدلات البطالة، والتبعية الاقتصادية للخارج بالإضافة إلى انخفاض معدلات كل من الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الإجمالي فضلا عن ارتفاع معدلات الأمية وتفشي ظاهرة الفساد بدرجة كبيرة في هذه الدول.

1-1-2 النمو الاقتصادي

بعد ظهور الثورة الصناعية حصلت تغييرات جذرية شملت نواحي جوانب متعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العديد من دول العالم، وحققت من خلالها نموا واضحا في العديد من المجالات أدى ذلك إلى زيادة الدخل الحقيقي ومنه ارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية، ومن هذا المنطلق ظهرت عدة تعريفات لمصطلح النمو الاقتصادي.

[1]– مدونات البنك الدولي: التصنيف الجديد للبلدان حسب مستويات الدخل 2018-2019.
www.blogs.worldbank.org consultée le:27/04/2020 00:08

فقد عُرف النمو الاقتصادي بأنه: "النمو في الناتج من كل السلع والخدمات لكل فرد من السكان، وهي تلك السلع والخدمات على اختلاف أنواعها، المتاحة لسد حاجات الطلب النهائي مثال ذلك السلع والخدمات للاستهلاك المحلي، والسلع الرأسمالية لتراكم رأس المال، وسلع التصدير لتمويل الواردات".[1]

وقد عَرف الاقتصادي كيوزنتس في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي، يشير إلى ارتفاع في الدخل القومي أو الفردي وهو قيمة كل السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني مقسوما على عدد السكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية (عادة سنة). أما الدخل الحقيقي فهو الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار أي أنه يشير إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله القومي، ولابد أن تكون الزيادة المحققة في الدخل على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة".[2]

عام 1956 نشر الاقتصادي سولو نموذجا لأغراض التحليل الاقتصادي للنمو الاقتصادي، وقد فاز آنذاك بجائزة نوبل عن عمله هذا. وقد عرف النمو الاقتصادي على أنه: "زيادة في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي".[3]

ولحدوث النمو لابد من توفر شرطين أساسيين هما:[4]

- ✓ أن يكون معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني أي: معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو في إجمالي الدخل القومي الحقيقي – معدل النمو السكاني

[1]– حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1992، ص544.

[2]– عليا محمد علي أصرف: أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص27.

[3]– محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 27،28.

[4]– عليا محمد علي أصرف، مرجع سبق ذكره، ص27.

- ✓ أن الزيادة المتحققة في الدخل الفردي يتعين أن تكون حقيقة وليست نقدية أي: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

يتضمن النمو الاقتصادي أنواع تتمثل فيما يلي:

- ✓ **النمو التلقائي:** يتحقق بفعل قوى السوق التلقائية بشكل عفوي، أي بفعل القوى الذاتية دون إتباع التخطيط العلمي المسبق، بحيث يكون دور الدولة دورا مساعدا ومكملا للسوق وليس أساسيا، ويتصف النمو التلقائي بالاستمرارية، وأنه من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية؛[1]

بالإضافة إلى:[2]

- ✓ **النمو العابر**: الذي لا يملك صفة الاستمرارية ويكون نتيجة لظهور عامل أو عوامل معينة يزول النمو بزوالها؛
- ✓ **النمو المخطط:** ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين، وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع المستويات.

يهتم النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات محليا أو خارجيا خلال فترة زمنية معينة.[3]

يمكن القول أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون سنة، كما أنه الزيادة في الناتج الحقيقي للمجتمع المعتمدة على التطور التلقائي لعناصر الإنتاج، أو تراكم رأس المال وذلك دون النظر إلى تغير الهيكل الإنتاجي، كما أنه يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وأن تكون هذه الزيادة حقيقية على المدى الطويل.

---

[1]– وائل همام محمد أبو شعبان: أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص17.

[2]– أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص88.

[3]– معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص347.

1-1-3 نظريات النمو الاقتصادي.

عرف النمو الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين الذين طوروا عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، وجاءت هذه النظريات المختلفة نتيجة لما شهده الفكر الاقتصادي من معالجة للمشكلات الاقتصادية.

1-1-3-أ النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في النمو الاقتصادي إلى كل من آدم سميث 1776، ودافيد ريكاردو 1817، وتوماس مالتس 1798، فرانك رامزي 1928، وفرانك نايت 1944.

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، أي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية". وقد ساهم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تكون الثروة والدخل، في كتابه الشهير "ثروة الأمم" والذي نشر عام 1776 ويوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي، والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، ويقول أنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية متجددة ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار.[1]

وأشار آدم سميث إلى أن تقسيم العمل يؤدي إلى تحقق خاصية ارتفاع العوائد لعنصر العمل، وذلك من خلال ما ينتج عنه من: تحسن مهارة عنصر العمل، ادخار الوقت وتجنب تضييعه في الانتقال من عمل لآخر واختراع آليات جديدة، كما أكد على أن تقسيم العمل مرهون بمدى اتساع حجم السوق، حيث أنه كلما اتسع حجم السوق كلما أمكن ذلك من تقسيم أكبر للعمل ما بين الأفراد أو

[1]– مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية من منظور اقتصادي بيئي علمي، ط1، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص63.

المؤسسات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع في إنتاجية عنصر العمل على مستوى كامل المؤسسات الناشطة.[1]

على خلاف سميث فإن "دافيد ريكاردو" لم يعط دورا كبيرا في تحليله لأثر التراكم الرأسمالي في الناتج عن تقسيم العمل على الإنتاجية، إذ أشار إلى أن معدل الربح لا ينخفض بسبب المنافسة على رأس المال وإنما يعود إلى تناقص العوائد الناتج عن ندرة الموارد الطبيعية، وبالضبط الأراضي الخصبة وبالتالي نظريته تعالج ضمن إطار ما أسماه "المسار الطبيعي للأحداث". حيث يشير إلى أنه في ظل تراكم رأس المال ونمو السكان وثبات معدل الأجر الحقيقي عند مستوى معين، فإن معدل الأرباح لابد أن ينخفض نتيجة تناقص عوائد عنصر الأرض. بمعنى أنه كلما أضيفت وحدة من رأس المال المستخدمة فيها، كلما انخفض حجم الناتج الذي يقابلها، وباعتبار أن الربح يمثل الجزء من الدخل المتبقي بعد اقتطاع الريع وتكاليف وسائل الإنتاج، فإن انخفاض معدل نمو حجم الناتج يؤدي بالضرورة لانخفاض الربحية. وبافتراض وجود مستوى منخفض لمعدل الادخار فإن انخفاض الربحية يؤدي بدوره لانخفاض في التراكم الرأسمالي ومن هنا فإن ريكاردو يرى بأن المسار الطبيعي للأحداث في الاقتصاد سوف يتوقف عند مرحلة معينة تمثل ما يسمى بالحالة المستقرة للاقتصاد، والتي يكون عندها مستوى الربحية عند الصفر مما يعني تحقق معدل نمو مساو للصفر.[2]

عموما يمكن القول بأن النظرية الكلاسيكية ترتكز على فرضيتين هما:[3]

- ✓ الفرضية الأولى: وهي المنافسة الكاملة في سوق السلع والخدمات النهائية، وخدمات عناصر الإنتاج (سوق العمل) ويترتب على ذلك عدم قدرة بائعي هذه السلع والخدمات على السيطرة على أسعارها. ونظرا لتوافر هذه المرونة في الأسعار وخاصة في معدلات الأجور نحو الانخفاض، ولهذا فهناك اتجاه تلقائي لكي يعمل الاقتصاد الكلي عند مستوى التوظيف الكامل.

[1]– كريم بودخدخ: اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001–2014، أطروحة دكتوراه في نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014، ص 40، مذكرة غير منشورة.

[2]– المرجع نفسه، ص40.

[3]– السعيد بريبش، الاقتصاد الكلي، ب ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص ص71 72.

- ✓ الفرضية الثانية: وهي استحالة حدوث حالة عامة من العجز في الطلب أو بعبارة أخرى فائض في الإنتاج نظرا لأن العرض دائما ينجم عنه الطلب المساوي له وهو ما يعرف بقانون SAY.

1-1-3-ب النظرية النيوكلاسيكية.

يعتبر الاقتصادي سولو المؤسس لهذه النظرية والتي تفترض أن معدل النمو يتحدد عن طريق معدل نمو السكان والتقدم التقني، وكلاهما عامل خارجي بالنسبة لتابع النمو الذي يحدد بمعادلة تابع الإنتاج المتجانس من الدرجة الأولى.[1]

فكانت أبرز فرضياته كالتالي:[2]

- ✓ وظيفة الإنتاج يمكن أن تستبدل بأساليب تكنولوجية وبالتالي رفض فرضية صلابة تقنية الإنتاج الاقتصادي هارود دومار؛
- ✓ عوائد الحجم ثابتة؛
- ✓ الإنتاجية الحدية لرأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج متناقصة؛
- ✓ الادخار يكون مساوي للاستثمار.

يؤكد النموذج الكلاسيكي الحديث على دور التقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الإبقاء على معدل النمو المستدام في المدى الطويل، إن نمو السكان واندثار رأس المال والتقدم التكنولوجي تؤثر على نحو مباشر في حركية عملية النمو، إن واحدة من الأفكار الرئيسية التي تشكل الأطر لهذا النموذج تتأسس على افتراض أنه في المدى الطويل فإن النمو الاقتصادي يكون مستقلا عن معدل الادخار. إن هذا النموذج ينظر أن النمو الاقتصادي يعتمد على تراكم رأس المال بشقيه البشري والمادي والتقدم التكنولوجي، يشير رأس المال البشري إلى الزيادة في إنتاجية العمل التي تحصل بسبب مستويات التعليم والمهارات والتجربة وتحسن صحة الناس. أما رأس المال المادي فهو عبارة عن الأدوات المستعملة في الإنتاج، إن للتقدم التكنولوجي معنيان: المعنى الأول: القدرة على إنتاج كميات من الناتج أكبر باستعمال الحجوم نفسها من رأس المال والعمل، والمعنى الثاني هو أن التقدم

[1]– نصر ربيع، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، هيئة تخطيط الدولة، 2004، ص06.

[2]- Pierre Robert, Croissance et Crises Analyse économique et Historique, Pearson Education France, Paris, 2010, P109.

التكنولوجي يعبر عن المكونات الرئيسية في تطوير منتجات جديدة تدخل في استهلاك الجمهور من السلع والخدمات.[1]

يفسر النموذج النيوكلاسيكي جزءا كبيرا من النمو بالعوامل الخارجية، التي لا يمكن التحكم فيها بواسطة النظام الاقتصادي، ولكن إخفاق هذه النظرية في تحديد مصادر النمو طويل الأجل أدى إلى ظهور مدخل جديد للنمو والتنمية تمثلت في نظريات النمو من الداخل.[2]

أما الاقتصادي جوزيف شومبيتر ساهم مساهمة حاسمة في دراسة دور الابتكار في التنمية من خلال نظرية الابتكار (1939)، حيث أقر أن الابتكار هو الحقيقة البارزة في التاريخ الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي لعملية التغيير الاقتصادي.[3]

في تحليله لعملية النمو الاقتصادي يفترض شومبيتر سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل الاستثمارات الجديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق أبوابها وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد، لا يلبث إلا فترة قصيرة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، ومنه استحداث أساليب إنتاج أفضل.[4]

---

[1]– محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2]– حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2007، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص05.

[3]- Maria Elizabeth: The Role of Information in Economic Development, Doctorate Thesis of Comerce, University of South Africa, 2011, P37, Unpublished Memorandum.

[4]– جلال خشيب: النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة.
http://www.alukah.net consultée le: 13/01/2019 23:00

1-1-3-ج النظرية الكينزية.

على الرغم من سيادة تطبيق أفكار المدرسة الكلاسيكية، ثم النيوكلاسيكية لفترة زمنية طويلة في العالم الغربي، إلا أن النمو الاقتصادي المرغوب لم يتحقق بالإضافة إلى ذلك لم يتحقق النمو الاقتصادي العام، بل على العكس استمرت فترات الركود وتوالت حتى وصلت ذروتها في الأزمة الاقتصادية (أزمة الكساد) الشهيرة اعتبارا من سنة 1929، وحتى بداية الحرب العالمية الثانية وهي تلك الأزمة التي كانت بمثابة الشرارة التي أشعلت في وجه المدرسة الكلاسيكية، فكان لابد من ظهور فكر اقتصادي جديد يستخدم أدوات تحليلية جديدة أو شبه جديدة، فكان هذا الفكر هو "المدرسة الكينزية"، أو الثورة الكينزية كما سميت في ذلك الوقت اعتبارا من سنة 1936 بظهور المؤلف الكبير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" للاقتصادي البريطاني جون مينرد كينز.[1]

بموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو وهي:[2]

- ✓ معدل النمو الفعلي: يمثل نسبة التغير في الدخل؛
- ✓ معدل النمو المرغوب: يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الانتاجية في أقصاها؛
- ✓ معدل النمو الطبيعي: هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة على مستوى الاستخدام الكامل.

أما نموذج "روي هارود" يبين أن عملية تحقيق التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار.[3]

---

[1]– محمد فرهاد علي الأهدان، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، ط1، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1994، ص43.

[2]– جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3]– المرجع نفسه، ص 22.

يعتمد هذا النموذج على افتراض أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو اقتصاد وطني برمته، يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة.[1]

1-1-3-ح نظرية النمو الداخلي.

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون ويبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية، في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي لعملية النمو الاقتصادي وبالتالي نشأ ما يسمى بنظرية "النمو الداخلي"، حيث ترى أن هنالك عدة مصادر للنمو الاقتصادي فانصب تركيز علماء الاقتصاد من أمثال لوكاس 1988 ورومر 1986 و1990، على محاولة فهم تأثير بعض العوامل الداخلية على مفهوم نظرية النمو، وبالتالي جاءت إسهاماتهم من خلال نموذجهم الحركي المرتبط بمتغيرات داخلية لها صلة بالبعد التكنولوجي.[2]

كما حاول رواد نظرية النمو الداخلي من تحديد المصدر النهائي لعملية النمو، والتي ركزت على أهمية رأس المال البشري وعملية التعليم والاستفادة من الأفكار في مجال التقنيات الإنتاجية وعلى المنافع التي تترتب على تبادل الأفكار على المستوى العالمي في إطار اقتصاديات منفتحة على التجارة العالمية، كذلك ترتب على نظرية النمو الداخلي احتمال أن تلحق الدول النامية بالدول المتقدمة، وذلك عن طريق سد فجوة تقنيات الإنتاج التي يمكن تجسيدها من خلال تسارع معدلات انتشار المعرفة التي تترتب على حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود السياسية. [3]

1-2 التنمية الاقتصادية ونظرياتها

تعتبر التنمية الاقتصادية من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، فهي تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية، التي تهم إدارة الحكومات والتي تحاول تطوير بلادها وازدهار شعبها.

---

[1]- أسماء عدة: أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران2، الجزائر، 2016/2015، ص90.

[2]- عبد الباسط ولد عمري: إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، رسالة ماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015، ص36.

[3]- ناجي بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص24، مذكرة غير منشورة.

1-2-1 التنمية الاقتصادية.

كان أول من استخدم كلمة التنمية بالمعنى المعاصر من قبل الاقتصادي "يوجين ستيلي" في عام 1939، فيرى أن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية والأحوال المرغوب فيها، والتي يمكن تحقيقها، وأن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستويات المعيشة في المجتمع.[1]

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة كان اصطلاح التنمية الاقتصادية يعني تقريبا نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نموا، وفي عام 1940 عرف الاقتصادي "كولن كلارك" التنمية بوصفها تغييرا في الهياكل المهنية في الاقتصاد، فالأيدي العاملة تنتقل من القطاعات الأولية كالزراعة، وتتجه إلى قطاعي الصناعة والخدمات.[2]

يعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية على أنها: "تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة، التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة وتركز اهتمامها أساسا على المناطق الريفية".[3]

وعرفتها هيئة الأمم المتحدة عام 1995 على أنها: "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا واقتصاديا، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه. وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسع مفهوم التنمية لأبعاد ثلاثة هي:[4]

- ✓ تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات؛
- ✓ استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع أو الإنتاج (سلع وخدمات)، أو المساهمة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية؛
- ✓ تحقيق مستوى الرفاه البشري الذي يضمن لهم حياة كريمة.

---

[1]– محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، ب ط، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص64.

[2]_ تغريد حسين محمد الميالي: الإنفاق على البحث والتطوير مدخلا معاصر للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2016، ص43.

[3]_ محمد إبراهيم أبو عليان: العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص22.

[4]– المرجع نفسه، ص 22.

ويعرف الاقتصادي "سيلسو فرتادو" التنمية الاقتصادية بأنها: "زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية، أي زيادة في كميات السلع والخدمات الجاهزة وفي وحدة زمنية". ولكن تعريف الاقتصادي السويدي "ميردال" أشمل إذ يقول بأن التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل.[1]

أما الاقتصادي "كيندل برجر" فيؤكد أن التنمية الاقتصادية هي "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة زمنية معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها".[2]

أما نظرة الإسلام للتنمية الاقتصادية فيعرفها على أنها: "مجموعة الأنشطة التي تستهدف تحقيق قدر من الرخاء المادي المناسب، لتفتح جوانب الشخصية الإنسانية، بما يؤهلها للقيام بحق الاستخلاف في الأرض".[3]

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي، خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل الحقيقي وفي نصيب الفرد ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين، وتزيد قدرات الاقتصاد القومي، يصاحب ذلك تغيرات بنيانية تتمثل في زيادة التراكم الرأسمالي، وترفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل.[4]

كما تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل، وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط.[5]

---

[1] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو واستراتيجيات التنمية، ب ط، دار هومة للطباعة والنشر، بوزريعة، الجزائر، بدون سنة النشر، ص54.

[2]– إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص267.

[3]– عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1999، ص289.

[4]– سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 98.

[5]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ب ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص16.

على العموم التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[1]

بعد عرض الإطار المفاهيمي لكل من المصطلحين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، يلاحظ أن كلا المفهومين مختلفين حيث أن التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي، ويمكن إبراز أهم الفروقات بين المصطلحين فيما يلي:

- ✓ النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي للمجتمع، المعتمدة على التطور التلقائي لعناصر الإنتاج، وذلك دون النظر إلى تغير الهيكل الإنتاجي، أما التنمية الاقتصادية فهي تطور مقصود يحدث تغييرات هيكلية في المجتمع تؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي في الأجل القصير؛
- ✓ النمو الاقتصادي يعمل على زيادة الإنتاج والخدمات في فترة زمنية محدودة، أما التنمية فهي تغيير شامل وكامل لكل جوانب الحياة دون تحديد لفترة زمنية؛
- ✓ النمو الاقتصادي يعني مزيدا من الناتج بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الناتج إضافة إلى تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية والفنية التي يتم بها الإنتاج؛
- ✓ النمو الاقتصادي هو مصطلح يعبر عن الظروف التي تحكم اقتصاد دولة ما، أما التنمية الاقتصادية فهي تعبر عن الجهود العاملة لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإجراءات التغيير الهيكلية.

من خلال التعريفات المقدمة لكل من المفهومين تستخلص الباحثة أن التنمية الاقتصادية عملية منظمة ومخطط لها مسبقا، تشمل تغييرات في كافة جوانب الحياة، فإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره، توزيعا عادلا، تضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع.

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص81.

1-2-2 النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.

ظهرت عدة نظريات اهتمت بتفسير التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه النظريات فيما يلي:

1-2-2-أ نظرية الدفعة القوية.

مؤسس هذه النظرية هو الاقتصادي "بول رودان روزستان"، حيث يفترض أنه إذا سرنا خطوة في طريق النمو، فلا يمكن أن نصل إلى نتيجة لأن التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تفوق في أثرها الخطوات التدريجية، ولكي يطبق هذا النموذج على البلدان النامية لابد من الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:[1]

- ✓ أن تتوافر كميات كبيرة من رؤوس الأموال التي يقترض أغلبها من الخارج لأن الاقتصاد الوطني الداخلي لا يستطيع أن يقوم بعمليات التمويل منفردا؛
- ✓ أن يتضمن هذا النموذج أيضا إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية، التي تستحدث مناصب عمل كثيرة؛
- ✓ الابتعاد ما يمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهظة، ومستلزماتها العديدة على أساس مبدأ تقسيم العمل الدولي الذي يكفل تموين البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة الموجودة في الدول المتقدمة.
- ✓ إن أحد العناصر الأساسية لعملية التنمية وفق هذه النظرية، يتمثل في ضرورة تحقيق مستوى معين من الاستثمارات المادية كحد أدنى للجهد الإنمائي اللازم بذله، حتى يمكن تحرير الاقتصاد المتخلف من مرحلة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي. وعليه فإن الدول النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية، واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية جديدة خاصة في القطاع الصناعي، فإنها سوف تتمكن من كسر حواجز التخلف والانطلاق نحو تحقيق التقدم الاقتصادي والنمو الذاتي.[2]

---

[1]- جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ب ط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص38.

[2]- هشام محمود الإقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، ب ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص157.

1-2-2-ب نظرية النمو المتوازن.

يركز رواد هذه النظرية على الحلقة المفرغة الناجمة عن ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، مؤكدين على أن كسر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن، مع التأكد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة. ولا يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو الصناعات بمعدل واحد، بل من المؤكد أن تنمو بمعدلات مختلفة تتحد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة التي تنتجها الصناعات الاستهلاكية، وتدعو هذه الإستراتيجية إلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية في المقام الأول لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن.[1]

1-2-2-ج نظرية النمو غير المتوازن.

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "ألبرت هيرشمان" تعني الاعتماد على الاستثمارات الفردية، أو ما يسمى في المفهوم الاقتصادي "بالقطاع القائد أو أقطاب النمو أو مراكز النمو". حسب هذه النظرية يجب على اقتصاد الدول المتخلفة بناء مشاريع اقتصادية يتم الاستثمار فيها، وهذه المشاريع الأولى ستؤدي إلى ظهور مشاريع أخرى، وحسب هيرشمان يجب على الدول المتخلفة إذا ما أرادت النمو أن تبتعد عن تلك الاستثمارات والمشاريع التي قد تؤدي إلى توازن اقتصادي، بل يجب البحث عن المشاريع التي تستعمل على ظهور عدم التوازن. حيث يقول هيرشمان في ذلك ".....إن برامج التنمية الاقتصادية يجب أن تعمل على ظهور الحيوية في التنافس النامي، دون أن تؤدي إلى إزالة الاختلالات به، وإذا كان على الاقتصاد الوطني أن يسير قدما إلى الأمام فإن مهمة سياسة النمو هي المحافظة على القلق الاقتصادي وعدم التوازن، إن الكابوس الذي يقلق الاقتصاديين التقليديين الذين ينادون بالتوازن هو بعينه الذي ينبغي أن ننظر إليه نحن على أنه خير مساعد عمليات التنمية".[2]

[1]– محمد جبوري: تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص250، مذكرة غير منشورة.

[2]– إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص88.

1-2-2-ح نظرية مراحل النمو.

كانت نظرية البروفيسور الاقتصادي "والت وينمان روستو" من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات، ومع نشر كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، فاعتبر أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية، تتسم كل مرحلة بخصائص معينة تعكس الانجازات التي حققتها.[1]

يرى الاقتصادي "روستو" أن الانتقال من التخلف إلى التقدم له سلسلة من الخطوات تتابعية، ومراحل لابد من المرور بها وتتمثل فيما يلي:[2]

المرحلة الأولى: المرحلة التقليدية وهنا يكون غالبية السكان يعملون في الزراعة، والسلطة في أيدي الملاك، والظروف الطبيعية والبيئية غير واضحة، والإنتاج منخفض، والعادات والتقاليد جامدة بحيث يصعب التغيير الاجتماعي.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق تتميز بحدوث تغييرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة، كما تظهر أفكار واتجاهات عديدة وجديدة تصاحب التغييرات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق تركز في القضاء على معوقات النمو الاقتصادي وإحداث تغييرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية وتشجيع العاملين والابتكارات.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج تظهر الزيادة في الإنتاج والاستثمار، وتعزيز القطاع الصناعي.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك يرتفع فيها متوسط دخول الأفراد وتزيد معدلات الاستهلاك وتظهر الرفاهية في المجتمع.

1-2-2-خ نظرية ثورة التبعية الدولية.

حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير في فترة السبعينات، خاصة بين مفكري العالم الثالث، ظهرت هذه النظرية مقابل النظرية الاقتصادية في الفكر الرأسمالي. والتي تركز على المظاهر

[1]- عبد الباسط ولد عمري، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2]- جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سبق ذكره، ص53.

الخارجية للتخلف مثل انخفاض معدل الادخار والتراكم الرأسمالي ومتوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة وارتفاع معدلات النمو السكاني. والأساس الفكري لهذه النظرية يتمثل في أن تخلف العالم الثالث هو من جراء علاقة التبعية التي تربط الدول المتخلفة بالدول الرأسمالية المتقدمة، في إطار النظام الرأسمالي العالمي، رغم أن البلدان المتخلفة حصلت على استقلالها السياسي الشكلي والرسمي إلا أنها لا تزال تعيش في حالة تبعية في كافة المجالات، الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية وهو ما يعرف بالاحتلال الجديد، وبالتالي يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الشرط الضروري وإن كان غير كافي لخروج الدول المتخلفة من التخلف إنما يتمثل في كسر علاقات التبعية.[1]

1-3 أهداف وأبعاد التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أبعاد ترتكز عليها وأهداف تسمو الوصول إليها خاصة في البلدان النامية، ولكن هذه الأخيرة تختلف حسب الظروف المحيطة لكل بلد.

1-3-1 أهداف التنمية الاقتصادية.

يشير الاقتصادي "ميشيل تودارو" في كتابه "التنمية الاقتصادية"، إلى أن التنمية الاقتصادية في المجتمع يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف التالية:[2]

- ✓ زيادة إتاحة وتوسيع السلع الأساسية التي تعتبر من مقومات الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية؛
- ✓ رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص العمل وتعليم أفضل واهتمام كبير بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط إلى تحسين الرفاهية المادية والنفسية للفرد؛
- ✓ توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من الاعتمادية وتحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.

[1]- علياء محمد أصرف، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2]- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، ب ط، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006، ص58.

ويمكن عرض الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

- **زيادة الدخل القومي الحقيقي:** يعتبر من أهم أهداف التنمية الدول النامية، بحيث أن هذه الأخيرة تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، وتفاقم مشكلة الأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة، ولا سبيل للتخلص من ذلك إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية. وزيادة الدخل القومي في أي بلد يحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، والإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالإضافة إلى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج لو وظفوا بشكل واع مع التدريب مما سوف يزيد من الإنتاجية.[1]
- **إشباع الحاجات الأساسية:** تهدف التنمية إلى تعبئة الموارد المحلية المتاحة لديها أو الحصول عليها من الخارج بهدف زيادة الإنتاج، وتحسين مستواه وذلك بهدف إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من السكان، ومن ثم جرى التأكيد على إشباع الحاجات الأساسية ليس معناه النزول بحاجات الإنسان إلى حدها الأدنى، وإنما معناه توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للإنسان.[2]
- **تقليص التفاوت بين توزيع الدخل والثروة:** التنمية الاقتصادية في الواقع هدفها اجتماعي، حيث أن معظم الدول النامية يتواجد بها انخفاض في الدخل القومي ومتوسط نصيب دخل الفرد، ومنه يولد فرق كبير في توزيع الدخل والثروات، حيث تستولي نسبة قليلة من المجتمع على نسبة كبيرة من الثروة، ونصيب أعلى من دخله القومي وغالبية أفراد المجتمع لا يمتلكون إلا نسبة قليلة من الثروة ويحصل على نصيب متواضع من دخله القومي.[3]

---

[1]– إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص274.

[2]– هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي دراسة مقارنة، ب ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص78.

[3]– خليل نشأت قدورة عايش: مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص35.

- **رفع مستوى المعيشة:** يجب بدل جهود كبيرة لتحسين المستويات الفعلية لمعيشة كل إنسان، وذلك للوصول إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي إعطاء أولوية للعديد من الأمور أهمها:[1]
- ✓ توفير فرص عمل، بكل ما ينشأ عن ذلك من تصحيحات بنيوية وتكنولوجية واستثمارية وإقليمية وتربوية؛
- ✓ نظام للضمان الاجتماعي فعال وواسع النطاق يضمن توفير ضروريات الحياة الأساسية لكل أولئك الذين لا يقدرون على الكسب، أو كل الذين يستحقون مساعدة أو معونة من المجتمع، وتحتل الزكاة في هذا النظام أهمية كبيرة لأنه من خلال الزكاة سوف يتم توفير كل ما يلزم للأفراد المحتاجين للعيش بحياة كريمة، ولن نجد محتاج في البلاد الإسلامية؛
- ✓ التوزيع العادل للثروة والدخل وتخفيض نسبة تركز الثروة في القلة الجائرة في المجتمع، والسعي إلى تحقيق توسع كبير في توزيع عادل للثروة والسلطة بين أفراد المجتمع، وعليه فإن الحد من التفاوت في الدخول سيكون من أهم المؤشرات التنموية المنجزة في سبيل خدمة هذا الهدف.

1-3-2 أبعاد التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أربعة أبعاد رئيسية تتمثل فيما بلي:[2]

1-3-2-أ البعد الاقتصادي: يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، من حيث التغيرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية وبين الناتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة، وهي نسب وعلاقات يتم استخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف اقتصاد ما.

1-3-2-ب البعد الاجتماعي: يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة أطراف المجتمع، وتنمية الثقافية الوطنية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع.

[1]- كمال جمال أبو سخيلة: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص67.

[2]- معتز محمد مصبح: دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2018، ص38.

1-3-2-ج البعد السياسي: ويعرف بأنه مجموعة من الأفكار التي يمكن من خلالها المساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الجمعيات والنقابات وهي مستوى متطور من الفكر، يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع بحيث يوفر الاستقرار السياسي الذي يساعد على تحقيق أهداف التنمية أو ما يعرف بالتنمية السياسية.

1-3-2-ح البعد التنظيمي والإداري: ويعرف بأنه تطوير قدرات الإداريين، وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات أفراد التنظيم، وتحسين البيئة للعمل الإداري.

2- مبادئ التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي للدول، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدما وتطورا، مما يؤثر على المجتمع تأثيرا إيجابيا، عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية واستخدام مجموعة من الوسائل والمؤشرات لقياس مدى نجاحها في المجتمع، والوقوف على أهم المعوقات التي تحد من الوصول إليها.

2-1 إستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

اتبعت الدول النامية استراتيجيات متباينة تبعا لاختلاف أوضاعها المحلية، منها استراتيجيات اعتمدت على تطوير القطاع الزراعي بالدرجة الأولى ومنها من ركزت بشكل كبير على إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي باعتباره قطاع رائد لمسيرة التنمية الاقتصادية وغيرها.

2-1-1 الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية.

إستراتيجية التنمية الزراعية هي إستراتيجية تعتمد على تطوير القطاع الزراعي، من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات، وقد أثبتت التجارب العالمية الدور الهام الذي لعبه تقدم الزراعة في إحداث التنمية الاقتصادية، فيوجد نوعان من إستراتيجية التنمية الزراعية، يتمثل الأول في التوسع العمودي والذي يقصد به رفع المردود والإنتاجية، أما النوع الثاني يطلق عليه التوسع الأفقي ويتمثل في زيادة نصيب العامل الزراعي من المساحة الزراعية. بمعنى أن التطور الزراعي في الدول النامية يمكن

أن يحصل بطريقتين، إما بتكثيف استغلال نفس المساحة الزراعية أو توسيع المساحة الزراعية المستغلة بهدف زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتقليص التبعية الغذائية للسوق الدولية. وتعد إستراتيجية الثروة الخضراء سببا في تحقيق التنمية الزراعية في العديد من دول العالم الثالث، تتضمن هذه الأخيرة مكونان رئيسيان وهما استعمال بذور محسنة وخاصة القمح والأرز، واستعمال المواد المكملة مثل الأسمدة، الري، مبيدات الحشرات، وتعتبر تلك البذور المحسنة ذات استجابة عالية للأسمدة وتسمح بالحصول على مردودية كبيرة، وقد تم أول استخدام للتكنولوجيا المحسنة للمحاصيل الغذائية في آسيا بداية من منتصف الستينات واستفادت عدة دول من الثورة الخضراء على غرار الصين والهند وباكستان.[1]

2-1-2 الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية.

تعتبر عملية التصنيع محور عملية التنمية الاقتصادية وشرطا ضروريا لها، ويتحدد ذلك من خلال الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية ويعد القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات، ومن أهم آثاره نجد أنه يساهم في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي، إذ يعمل على تنويع وتوسيع الإنتاج والدخل مما يساهم في إحداث التغيرات الهيكلية باعتباره جوهر التنمية. المساهمة في توفير فرص العمل واكتساب المهارات، وتدعيم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي وبالتالي تعزيز الروابط مع الزراعة وباقي القطاعات الأخرى، كما يساهم في تنويع هيكل الصادرات وتنميتها وبالتالي توفير قدر أكبر من العملات الأجنبية، كما يساهم في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية وبالتالي يساهم في تطوير ورفع مستوى المعيشة، فقطاع الصناعة التحويلية يتمتع بإمكانية استخدام أحدث المنجزات العملية والتكنولوجية مما يساهم في إحداث التحولات في جميع النواحي.

إن إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والصناعية تعتبر من الاستراتيجيات الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا لوجود العلاقة المتشابكة والوثيقة بينهما، فالقطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع

[1] – جميلة معلم: تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017/2016، ص71، مذكرة غير منشورة.

الزراعي وسوقا لاستيعاب منتجات الزراعة، في حين القطاع الزراعي يعمل على تموين القطاع الصناعي بمستلزمات الإنتاج وتامين الغذاء.[1]

2-1-3 إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية.

من أهداف التنمية الاقتصادية رفع مستوى المعيشة لغالبية السكان، عن طريق إشباع حاجاتهم الأساسية مع مراعاة ظروف وتقاليد المجتمع والعوامل المؤثرة في السلوك الاقتصادي لكل من المنتجين والمستهلكين، ويتضح من ذلك أن أولوية إشباع الحاجات الأساسية وخاصة للطبقات الفقيرة من السكان هدف واضح وسهل التنفيذ، كما أنه ينطوي ضمنيا على الحد من ظاهرة التفاوت في توزيع الدخول، ومن ثم تهدف بصورة مباشرة إلى توفير السلع والخدمات الضرورية من الغذاء والكساء والمياه والسكن وكثيرا من الخدمات.[2]

2-1-4 إستراتيجية تطوير العنصر البشري.

تعرف إستراتيجية تطوير العنصر البشري بإستراتيجية التنمية البشرية المستدامة، التي يتم بموجبها توسيع خيارات الناس إذ تم ربط النمو كضرورة للتنمية البشرية، ثم ظهور الاستدامة من خلال الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية.[3] وتقوم هذه الإستراتيجية على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توفير مستوى معيشي لائق للأفراد، وتعليمهم وتكوينهم بطريقة تؤهلهم لتحقيق التنمية في أوطانهم، كما تتضمن هذه الإستراتيجية الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال توعية الأفراد بضرورة ترشيد استهلاكهم لكافة الموارد الطبيعية واستغلالها بكفاءة، والنظر إلى مستقبل الأجيال اللاحقة دون إلحاق ضرر للبيئة.

[1]- حميدة أوكيل: دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2016/2015، ص87، مذكرة غير منشورة.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص208.

[3]- حميدة أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص86.

2-2 مؤشرات التنمية الاقتصادية.

ارتبطت المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية ارتباطا وثيقا بالتطور الحاصل في مفهوم التنمية، وتوجد العديد من المؤشرات يمكن التركيز على مجموعة منها.

2-2-1 المؤشرات الاقتصادية.

لقياس النمو يتم استخدام جملة من المؤشرات منها: معدل النمو في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومعدل النمو السنوي في الناتج القومي أو المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والزيادة في رأس المال بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي.

فحسب الديوان الوطني للإحصاء الجزائري لسنة 2018، انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الجزائر من 5.9% سنة 2005 إلى 1.3% سنة2017، وهذا راجع لاعتماد الجزائر على صادرات المحروقات بنسبة كبيرة في اقتصادها، وبالتالي فأي اختلال في الأسواق سيؤثر سلبا على اقتصادها وهو ما حدث فعلا بعدما مرت من الأزمة المالية 2008، توالت وراءها تذبذب في أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية سنة 2015، ما أثر سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما معدل نمو الدول العربية حسب تقرير صندوق النقد العربي لعام الذي يحمل عنوان 2018 "آفاق الاقتصاد العربي" ، بلغ 2.2% سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ب 1.4%.

بالنسبة إلى مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي فكان أداء مجوعات الدول العربية خلال سنة 2018 ممثلا كالتالي:

الشكل رقم (1-1): مؤشر التقدم التكنولوجي للدول العربية لسنة 2018.

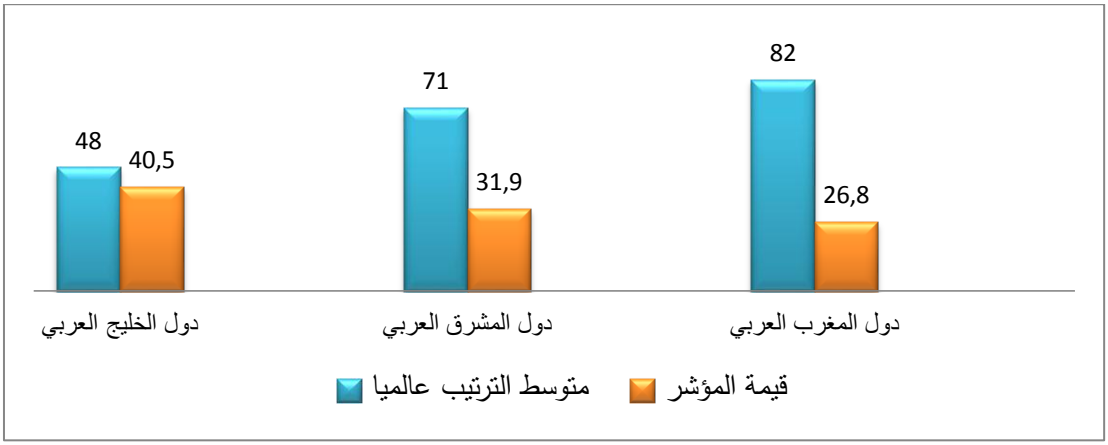

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018، ص40.

من خلال الجدول وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فإن الأداء المتوسط العربي في هذا المؤشر بلغ 29 نقطة وجاء أقل بشكل واضح من متوسط الأداء العالمي البالغ 37.7 نقطة، حيث تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وبزيادة طفيفة عن المتوسط العالمي ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، ومقارنة بعام 2017 تراجع أداء جميع المجموعات العربية بنسب متفاوتة.

2-2-2 المؤشرات الاجتماعية.

يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية. ولا شك أن الدول النامية تعاني من عدم كفاية الغذاء ومن نقص ملموس في الخدمات الصحية وعم كفاية المؤسسات التعليمية.[1]

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، ب ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص64.

ومن بين المؤشرات المستخدمة للاستدلال على جوانب التغذية داخل اقتصاد البلد: متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، ومؤشر نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقدرات الضرورية للفرد.

وقد حاول فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية عام 1970، صياغة مقياس عام للتنمية كبديل للمقياس التقليدي للناتج القومي أو الناتج المحلي، والمقياس المقترح يسمى "دليل التنمية البشرية العام"، يتم احتسابه كمتوسط لثلاث أدلة رئيسية هي:[1]

- ✓ دليل العمر المتوقع عند الميلاد: كمؤشر لقياس طول العمر، نتيجة نشر الخدمات الصحية وتحسن مستواها النوعي وانخفاض معدلات الوفيات الخام والرضع والأطفال دون 5 سنوات.
- ✓ دليل التحصيل العلمي: كمؤشر لقياس اكتساب المعرفة، نتيجة تطوير التعليم ونشره وتجريده، والجهود المبذولة للحد من التسرب من التعليم الأساسي ومكافحة الأمية، ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة.
- ✓ دليل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي: كمؤشر لقياس مدى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ولائقة.

هذا الدليل هو مقياس مركب من 18 مؤشرا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تم اختيارها من بين 73 مؤشرا لمجموعة مكونة من 58 دولة من الدول النامية والمتقدمة، وقد تم انتقاء 18 مؤشرا من بين 73 مؤشرا كما يلي:[2]

1) توقع الحياة عند الميلاد؛

2) نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات في 20 ألف نسمة فأكثر؛

3) متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من البروتين الحيواني؛

[1]– تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص02.

[2]– محمد مازن أحمد الجمل: تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص ص72 73.

4) نسبة الاستيعاب من التعليم الابتدائي والثانوي معا؛

5) نسبة الملتحقين بالتعليم الفني أو المهني؛

6) متوسط عدد الأفراد لكل غرفة؛

7) متوسط توزيع الصحف لكل 100 ألف من السكان؛

8) متوسط عدد أجهزة التلفون لكل 1000 من السكان؛

9) متوسط عدد أجهزة الراديو لكل 1000 من السكان؛

10) نسبة السكان الذين يحصلون على كهرباء وغاز ومياه نقية؛

11) الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي (للذكور فقط)؛

12) نسبة الذكور البالغين الذين يعملون في الزراعة؛

13) متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء؛

14) متوسط استهلاك الفرد من الصلب؛

15) متوسط استهلاك الفرد من الطاقة؛

16) نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي؛

17) متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية؛

18) نسبة من يعملون بأجر أو راتب إلى جملة السكان.

صندوق النقد العربي لسنة 2017 أصدر تقرير تضمن الاتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان بأخذ بعض المؤشرات الاجتماعية لبعض الدول العربية بين سنتي 2010 و2015، وهي موضحة في الجدول رقم (1-1) حيث يبرز وجود أثر إيجابي وتحسن ملحوظ في جميع المؤشرات الاجتماعية المقدمة للدول العربية، ففي الجزائر مثلا ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 73 سنة عام 2010 إلى 74.2 سنة عام 2015، في حين شهد مؤشر معدل وفيات الأطفال دون خمسة سنوات

لكل 1000 مولود حي انخفاضا قدر ب25.5% سنة 2010 بعدما كان 36% سنة 2015، نفس الملاحظة بالنسبة لمعدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي هو الآخر شهد انخفاضا ما بين سنتي 2010 و2015 قدر ب22.3% سنة بعدما كان 23.7%، ولكن مؤشر معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان سجل ارتفاعا واضحا في الفترة مابين 2010 و2015 حيث تزايد من 24.7% إلى 26%.

الجدول رقم (1-1): بعض المؤشرات الاجتماعية لبعض الدول العربية بين سنتي 2010 و2015

	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل الوفيات للأطفال دون 5 سنوات لكل 1000 مولود حي (%)		معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي (%)		معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان (%)	
السنوات	2010	2015	2010	2015	2010	2015	2010	2015
الأردن	73.0	74.2	28.0	17.9	23.0	14.4	30.1	27.0
الجزائر	76.3	77.1	36.0	25.5	23.7	22.3	24.7	26.0
السعودية	73.7	74.8	19.5	8.0	16.9	4.8	23.3	17.2
الكويت	77.9	74.5	11.1	8.6	9.6	7.3	18.2	20.0
تونس	74.6	75.0	16.1	14.0	17.0	12.1	17.8	18.0
المغرب	74.8	74.3	35.5	27.6	30.4	23.7	18.8	17.9
الإمارات	77.7	77.1	7.1	6.8	6.1	5.9	13.1	11.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى تقرير صندوق النقد العربي، 2017، ص299.

2-3 معوقات التنمية الاقتصادية.

إن البلدان النامية في سبيل تحقيقها للتنمية الاقتصادية، تواجه العديد من العقبات والتحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية.

يمكن تقسيم التحديات إلى عدة أنواع:[1]

- ✓ **تحديات خارجية:** تتمثل في الحصول على المساعدات والمعونات من طرف الدول المتقدمة للدول النامية، يؤدي إلى تؤثر ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى نقص رؤوس الأموال وعدم كفاية المدخرات وعدم القدرة على استيعاب التكنولوجيا وعدم تنويع الصادرات يجعل الدول النامية دائما تابعة للدول المتقدمة.
- ✓ **تحديات داخلية:** تتمثل في التزايد السكاني الرهيب الذي يشكل عبئا ثقيلا على الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى الهجرة من الريف إلى المدن من أجل الحصول على فرص عمل أفضل وأجر أعلى وحياة اجتماعية أكثر جاذبية، وسكان الريف في الغالب غبر مؤهلين فنيا لأنواع العمل في المدن بالتالي يقبلون أي عمل بأجر منخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشتهم وظهور مشاكل اجتماعية. ولا ننسى التعليم الذي يعتبر أكبر تحدي للتنمية الاقتصادية نتيجة للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في زيادة إنتاجية الفرد من أجل حصوله على دخل عال ويقلل من حدة الفقر، فانتشار الأمية وارتفاع نسبتها وعجز التعليم على استيعاب جميع الأطفال تحت سن العمل من الأسباب التي تؤثر على جودة التعليم ومنه تحدي التنمية الاقتصادية.

وهناك من يقسم المعوقات إلى:

- ✓ **المعوقات الاقتصادية:** تعاني أغلب الدول النامية من ضعف الإنتاج والإنتاجية، بالإضافة إلى اعتمادها الشديد على القطاع الزراعي وصادرات المنتجات الأولية، زيادة على ذلك الديون

[1]- جمال حلاوة وعلى صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص144، 121.

الخارجية حيث أن الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع من أجل الاستثمارات يجعلها تحدي في سبيل الوصول إلى أهداف التنمية.[1]

بالإضافة إلى معوقات ذات طبيعة متنوعة اجتماعية وإدارية وسياسية هي كما يلي:[2]

- ✓ **المعوقات الاجتماعية:** تتمثل في ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي ونقص الموارد الإنتاجية، وانتشار الأمية وتراجع في مستويات التعليم، بالإضافة إلى تدهور المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال، وعدم إدماج المرأة عند الضرورة في نظام الشغل بشكل واسع.
- ✓ **المعوقات الإدارية:** تتمثل في البطء الشديد في اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في تسيير الموارد البشرية والمالية والتهرب من تحمل المسؤولية مع تفشي ظاهرة البيروقراطية، بالإضافة إلى هروب العمالة المتخصصة في كثير من القطاعات والميادين الإنتاجية إلى الخارج، وعدم نزاهة المسؤولين وعدم صلاحيتهم في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، مع بروز انحرافات كثيرة لدى القيادة والحكام والاعتماد على الجهوية والمحسوبية التعيينات بعيدا عن القدرة والتخصص والكفاءة.
- ✓ **المعوقات السياسية:** تتمثل أهمها في التبعية السياسية، إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح موالية لها، وقد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث توترات واضطرابات داخل هذه البلدان النامية. وأما المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي تمنحها الدول الصناعية للدول النامية إلا عاملا من العوامل التي تبقي الدول النامية تابعة للدول المتقدمة ولنظامها الاقتصادي والسياسي، كما أن الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمقابل معين كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات على أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة.

[1] سالم السر عبد الله أحمد علي أحمد: التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017، ص33.

[2] السعيد فكرون، "معوقات التنمية بالمجتمعات النامية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، جوان 2012، جامعة قسنطينة1، الجزائر، ص ص 54 60.

كخلاصة لهذا المطلب نجد أن البلدان النامية تواجه العديد من العقبات ذات طبيعة متنوعة اجتماعية واقتصادية وسياسية، أثرت في سياستها التنموية لكن ورغم تعدد التحديات إلا أن المجتمعات النامية حاولت تخطي هذه العقبات من أجل إحداث التغيير والتحول باتجاه أوضاع مستقرة.

3- التنمية المستدامة.

لقد تطور مفهوم التنمية عالميا منذ أواسط القرن العشرين ميلادي، وأخذ أبعاد مختلفة، تعكس كل منها طبيعة وظروف الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول، فانتقل من اقتصاره على التنمية الاقتصادية إلى شمولية التنمية الاجتماعية والبيئية بشتى أبعادها، واتسع مفهوم التنمية الاقتصادية ليشمل التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وأصبح من المطلوب محليا وعالميا أن تشمل أية خطة تنموية على استفادة الشعوب منها على أوسع نطاق ممكن.

3-1 أساسيات التنمية المستدامة.

في العقد الأخير من القرن الماضي، تنامى الوعي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وبناءا على ذلك كثرت الدراسات والتقارير التي تناولت بالبحث مفهوم التنمية البشرية.

3-1-1 التنمية البشرية.

الموارد البشرية هي العناصر البشرية التي تساهم في الإنتاج على مستوى الدول والمنظمات، وهي أهم عناصر الإنتاج على الإطلاق، الأمر الذي يفرض على المنظمات والدول الاهتمام بها في سبيل تحقيق إنتاجية أعلى، وكفاءة أفضل للخدمات والمنتجات والأفكار، ما يؤدي إلى تحقيق زيادة في معدلات الإنتاج النهائي للمنظمات وزيادة النمو الاقتصادي للبلدان، ومع ظهور قوة المعرفة في القرن الواحد والعشرين أصبحت تنمية الموارد البشرية عاملا مهما في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمنظمات والأمم.[1]

[1]- مركز الإحصاء: مؤشرات التنمية البشرية 2016، أبو ظبي، 2017، ص06.

ظهر هذا المفهوم الجديد للتنمية البشرية في البيان المعروف "بإعلان كوكويك" عام 1974. حيث يركز هذا المفهوم على الاهتمام بتوزيع منافع التنمية، من ناحية تقليص درجة اللامساواة بين الأفراد أو المجموعات الاجتماعية أو الأقاليم، ويعتبر معيارا لقياس التنمية وأحد أهدافها.[1]

وقد فرض هذا المصطلح نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية، دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح. فالتنمية البشرية تنظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته فهو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها.[2]

ففي التقرير الأول عن التنمية البشرية لسنة 1990، عرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها: "عملية تمكين من أوسع الفرص للاختيار".[3] كما أنها عملية توسيع خيارات الإنسان وهي ترتكز على ثروة الحياة وليس ثروة الاقتصاد، فالتنمية البشرية تعني أن يمتلك الإنسان القدرة على التأثير في كل ما يكون حياتهم.[4]

لكن مفهوم التنمية البشرية تطور إلى ما هو أبعد من ذلك في ضوء التحديات، التي برزت في سبيل الوصول إليها في مختلف دول العالم، ففي سنة 2000 عقدت منظمة الأمم المتحدة مؤتمرا صاغوا فيه إعلانا يعرف "بإعلان الألفية"، وتعهد فيه قادة صندوق النقد الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية ومجموعة البنك الدولي من خلال بيانا مشتركا في فيفري 2013، تعهدوا بالتعاون الوثيق لدعم التنمية والنمو.[5]

---

[1]– أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2]– المنظمة العربية للتنمية الإدارية: التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، مصر، 2007، ص06.

[3]– أحمد عبد الرؤوف درويش، قضايا التنمية في الدول النامية مقدمة في سوسيولوجيا التنمية، ط1، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2016، ص02.

[4]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية، 2016، ص02.

[5]– صندوق النقد الدولي: من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، التقرير السنوي 2013، ص27.

ويتكون إعلان الألفية من ثمانية أهداف يلتزم تحقيقها خلال 15 سنة (2015) من أجل التقدم بالتنمية البشرية:[1]

1) القضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال:

- ✓ التخفيض إلى النصف من عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم؛
- ✓ التخفيض إلى النصف من عدد الناس الذين يعانون من الجوع.

2) تحقيق التعليم الابتدائي العام من خلال:

- ✓ ضمان أن الأولاد والبنات على السواء يكملون دراستهم الابتدائية.

3) إزالة عدم التكافؤ بين الجنسين في كل مستويات التعليم.

4) خفض وفيات الأطفال:

- ✓ تخفيض بواقع الثلثين لمعدل الوفاة تحت سن خمس سنوات.

5) تحسين صحة الأم عن طريق:

- ✓ التخفيض بواقع ثلاثة أرباع من نسبة وفيات الأمومة.

6) مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى والحد منهم.

7) ضمان الاستدامة البيئية عن طريق:

- ✓ دمج التنمية المستدامة في سياسات البلد والحد من الخسارة في الموارد البيئية؛
- ✓ الخفض إلى النصف من عدد الناس الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب؛
- ✓ التحسين بشكل كبير لحياة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء القذرة.

8) تطوير شراكة عالمية للتنمية من خلال:

- ✓ زيادة المساعدات الرسمية للتنمية؛

[1]– البنك الدولي: مقاربة عالمية أكثر توازنا حيال التنمية، 2003، ص05.

- ✓ توسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق؛
- ✓ تشجيع استدامة الديون.

وقد وضح تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 2016 أن التنمية البشرية لا تتوقف عند تلبية الاحتياجات الأساسية بل بالقدرة على التصرف وتقرير المصير وحرية الاختيار. وتوسيع نطاقها من الإمكانات الفردية إلى القدرات الجماعية، ومن الرفاه إلى قدرة إعلاء الصوت والاستقلالية، ومن التنوع إلى المشاركة وإذا كان الهدف تحقيق التنمية البشرية للجميع، ينبغي أن يكون النمو، شاملا تدعمه أربع أركان متآزرة هي: استراتيجيات النمو الذي يحرك التشغيل والشمول المالي، والاستثمار في أولويات التنمية البشرية بالإضافة إلى التدخلات المتعددة الأبعاد العالية التأثير التي تأتي بالمكاسب على الجميع.[1]

أما تقرير "مبادرة من أجل التغيير" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد عرف المدير التنفيذي "جيمس سبيث" التنمية البشرية المستدامة "هي تنمية تمكن الناس من توسيع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، وهي تنمية في صالح الفقراء والطبيعة وتوفير فرص عمل، وفي صالح المرأة في التشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة، وتنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم".[2]

من خلال ما سبق تستخلص الباحثة أن التنمية البشرية هي تنمية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة، والمهارات بل تمتد إلى أبعد من ذلك فأصبحت توجها إنسانيا للتنمية الشاملة المتكاملة تهدف إلى تنمية جودة حياته ومعيشته.

3-1-2 مفهوم التنمية المستدامة.

يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى العلم الإيكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلم الإيكولوجي، وهو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح Economy فيعني

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص ص30،11.

[2]– المنظمة العربية للتنمية الإدارية: مرجع سبق ذكره، ص07.

إدارة مكونات البيت ولو افترضنا بأن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية، وبين الإدارة الرشيدة لهذه المكونات.[1]

لقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت التنمية في هذا التقرير وهو تقرير هيئة براند تلاند على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها".[2]

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1990 على أنها: "بلورة للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والحفاظ على الموارد البيئية، كما تقوم على الشراكة ما بين البيئة والاقتصاد"، أما البنك العالمي فيعرفها عام 1992 بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من الفرص المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، وتعتبر التنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل".[3]

أما التعريف البيئي للتنمية المستدامة: "فهي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية".[4]

---

[1]– عثمان محمد غنيم ومجادة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص34.

[2]– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو: 2008، ص03.

[3]– غانية نذير: إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص24، مذكرة غير منشورة.

[4]– عبد العزيز قاسم محارب، الاقتصاد البيئي مقاومته وتقنياته، ب ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص168.

من ناحية التعريف الاجتماعي والإنساني فهي: "تعني السعي من استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطور مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية".[1]

التعريف الاقتصادي: "بالنسبة للدول المتقدمة تعني إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر".

بصفة عامة يمكن القول أن التنمية المستدامة هي الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة، بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

3-1-3 التطور التاريخي للتنمية المستدامة.

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي، أنه طرأ تطور مستمر وكان استجابة لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن، وبشكل عام يمكن التمييز بين أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر يمكن توضيحها بشكل من التفصيل في الجدول رقم (1-2).

[1]- رواء زكي الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ب ط، دار زهدان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص80.

جدول رقم (1-2): تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
01	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية منتصف ستينات القرن العشرين	- اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. - إهمال الجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى.	- الإنسان هدف التنمية.
02	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف ستينات - منتصف السبعينات من القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية. - اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى.	- الإنسان هدف التنمية. - الإنسان وسيلة للتنمية.
03	التنمية الشاملة: الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات، منتصف الثمانينات من القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. - اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى.	- الإنسان هدف للتنمية. - الإنسان وسيلة للتنمية. - الإنسان صانع للتنمية.
04	التنمية المستدامة: الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	المنتصف الثاني من الثمانينات من القرن العشرين ومن وقتنا الحاضر	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. - اهتمام كبير بالجوانب البيئية. - اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى.	- الإنسان هدف للتنمية. - الإنسان وسيلة للتنمية. - الإنسان صانع للتنمية.

المصدر: عثمان محمد غنيم ومجادة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص34.

أما فيما يخص الاهتمامات العلمية بمصطلح التنمية المستدامة، فقد ساهم الكثير من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية في بروزه وهي على النحو التالي:

- قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بستوكهولم(1972): كانت هذه القمة بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، من خلال مناقشة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، ودراسة العلاقة المتدهورة بين البيئة وسكانها، وانتهى هذا المؤتمر إلى تبني 26 مبدأ و109 توصية بهدف توجيه العمل الدولي والوطني في هذا الصدد.[1]
- مؤتمر نيروبي بكينيا (1982): دعى هذا المؤتمر للحد من انتشار الفقر والتلوث، كما أشار تقرير البيئة في العالم الذي تم وضعه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى كونه مبنيا على وثائق عملية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف من الخلايا الحيوانية والنباتية كانت في طريقها إلى الانقراض، كما لفت الأنظار نحو الكميات الهائلة من الانبعاثات والنفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية ومدى انعكاساتها على البيئة والمناخ.[2]
- مؤتمر 1987 "مستقبلنا المشترك": قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير براند تلاند، حيث أظهر التقرير أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي وتم خلال هذا المؤتمر إعطاء أول تعريف للتنمية المستدامة.[3]
- مؤتمر "قمة الأرض" بريو دي جانيرو (البرازيل) 1992: كانت فكرة التنمية المستدامة في قلب وثائق ومقررات هذا المؤتمر، وضع من خلاله أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، مع نقل الوعي البيئي من مرحلة التركيز على

[1]– عقيلة ذبيحي: الطاقة في ظل التنمية المستدامة –دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر–، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص14.

[2]– مريم بوعشير: دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص30.

[3]– عمار عماري: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8/7 أفريل 2008، ص02.

الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن ظهور الأزمات البيئية، واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له الطبيعة.[1]

- اتفاقية كيوتو (اليابان 1997): يهدف إلى الحد من الانبعاثات للغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.[2]
- إعلان الألفية (2000): وقع 147 من رؤساء الدول والحكومة على إعلان الألفية، وأكدوا مجددا تأييدهم لمبادئ التنمية المستدامة بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21، كما وافقوا على الأهداف الإنمائية الألفية والتي تتضمن إدماج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات وبرامج الدولة وتخفيض الفقد في الموارد البيئية.[3]
- قمة جوهانسبورغ (2002): عقد هذا المؤتمر بجنوب إفريقيا وأقر ضرورة حماية البيئة المشتركة، والقضاء على الفقر وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة.[4]
- مؤتمر الأمم المتحدة (2005): أطلقت الأمم المتحدة خلاله برنامج "عشر سنوات من التربية من أجل تنمية مستدامة (2005-2014)"، يهدف إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة وقيمها وممارستها في كافة مظاهر التعليم والتعلم، ذلك كي يتمكن الجميع من فهم التنمية المستدامة وتتمكن كافة مستويات المجتمع من المشاركة في الوصول إليها.[5]
- مؤتمر بالي بأندونيسيا (2007): ناقش هذا المؤتمر قضية التغير المناخي، كما حاولوا المجتمعون في المؤتمر وضع خارطة طريق تهدف إلى تمديد بروتوكول كيوتو إلى 2012، وأن تشمل اتفاقية ما بعد كيوتو أهدافا كمية محددة قصيرة ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى ترتيبات

---

[1]- طارق راشي: الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص06.

[2]- لطيفة برني: دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص28.

[3]- غانية نذير، مرجع سبق ذكره، ص20.

[4]- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها وأبعادها ومؤشراتها، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص86.

[5]- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو، مرجع سبق ذكره، ص03.

خاصة لتحويل ونقل التكنولوجيا وتوفير الدعم اللازم لذلك، وبناء القدرات وإجراء تقييم أشمل للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الدول.[1]

- قمة كوبنهاغن (2009): عقدت هذه القمة بالعاصمة الدانمركية، عقدت حول قضية تغير المناخ، في حلقة متصلة بالجهود الدولية الرامية لمواجهة الاحتباس الحراري، تحت رعاية الأمم المتحدة، وكذلك عقد في 29 نوفمبر 2010 مؤتمر كانون في المكسيك بشأن تغير المناخ. [2]
- مؤتمر الأمم المتحدة (2012): في جوان 2012 تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المتواصلة في مدينة ريو ديجانيرو، ويعد أكبر مؤتمر عقد في تاريخ الأمم المتحدة من حيث الحضور، وقد ركز المؤتمر على مشروعين أساسين: الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المتواصلة وخفض الفقر، وكذا الإطار المؤسسي للتنمية المتواصلة.[3]
- اتفاقية باريس (2015): يهدف اتفاق باريس بشأن المناخ التصدي للتغيرات المناخية، ويراعي بشكل خاص مستوى التنمية والاحتياجات الخاصة للبلدان الأضعف، يتوخى من هذا الاتفاق احتواء ارتفاع معدل درجات الحرارة بوضوح دون الدرجتين المئويتين مقارنة بمستويات درجات الحرارة في الحقبة ما قبل الصناعية، ومواصلة تنفيذ الخطوات الرامية إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية.[4]

[1]– عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي للبنوك الإلكترونية والبنوك التجارية والسياسة النقدية، ب ط، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة، الجزائر، 2008، ص148.

[2]– إلهام شيلي: دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص64.

[3] – غانية نذير، مرجع سبق ذكره، ص21.

[4]– الدبلوماسية الفرنسية: cop 21 تلخيص اتفاق باريس بشأن المناخ والتقدم التاريخي الذي حققته، http://www.diplomatie.gouv.fr consultée le: 15/02/2019 08:30

- قمة بولندا للمناخ (2018): انعقد مؤتمر تغير المناخ في مدينة كاتو فيتشي في بولندا خلال الفترة من 2 إلى 15 ديسمبر 2018، شمل المؤتمر حضور الهيئات الرئاسية الثلاثة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس، ركزت هذه القمة على استكمال العمل في برنامج عمل اتفاق باريس.[1]

3-2 ركائز التنمية المستدامة.

سيسلط الضوء من خلال هذا المطلب على المحاور الأساسية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة من أبعاد ومؤشرات بالإضافة إلى المبادئ التي تعتمد عليها والأهداف المنشودة.

3-2-1 أبعاد التنمية المستدامة.

ترتكز التنمية المستدامة على أبعاد أساسية، تتمثل في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد التكنولوجي والبعد البيئي.

3-2-1-أ البعد الاقتصادي: يركز هذا البعد على التأثيرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة والمجتمع، ويطرح مسألة اختيار تمويل التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، فالنظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، ويمنع حدوث أية اختلالات اجتماعية ناجمة عن السياسات الاقتصادية.[2]

كما تهدف التنمية المستدامة من خلال هذا البعد إلى إيقاف تبديد الموارد خاصة في البلدان المتقدمة، من خلال إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة، والتأكيد على عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

[1]- المعهد الدولي للتنمية المستدامة: نشرة مفاوضات الأرض، كاتو فيتشي، بولندا، ديسمبر 2018.
http://enb.iisd.org/climate/cop24 consultée le: 15/2/2018 15:14

[2]- مريم بولمخال: إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص69.

3-2-1-ب البعد الاجتماعي: يشمل العلاقات البشرية الفردية والجماعية والمؤسسية وما تساهم به من جهود تعاونية وعناصر هذا البعد تتمثل أساسا في:[1]

- ✓ الحكم الراشد ويتمثل بنوع السياسيات والقواعد التي تطبقها الحكومة ومدى فعاليتها في تحقيق الشراكة مع القطاعات الرئيسية؛
- ✓ التمكين ويراد به توعية الأفراد والجماعات بضرورة التضامن والإسهام في بناء مجتمع موحد من خلال تسخير طاقاتهم وجهودهم لصناعة مستقبل زاهر لهم ولأجيالهم القادمة؛
- ✓ الاندماج والشراكة المجتمعية عن طريق توحيد المجتمع في أهدافه ومسؤوليته وفي نطاق الحقوق والحريات الداعية للعدل والمساواة دون تمييز فرد عن آخر.

3-2-1-ج البعد المؤسسي (التكنولوجي):

يعتبر البعد المؤسسي هو المسؤول عن تحقق التكامل لأبعاد وأهداف التنمية المستدامة، لهذا يركز على الرؤية للمؤسسات التنموية المستدامة ودور الدولة، والإدارة الإستراتيجية والقيادة المستدامين، والشراكة والمحاسبة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كما يركز على أهمية الشراكة والتعاون بين القطاعات الثلاثة العام والخاص والمجتمع المدني. ويتضمن هذا البعد مؤشرات مصاحبة لأهداف التنمية المستدامة، لقياس الأداء وتحديد إلى أي مدى تستطيع الدولة التحول إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة، وكذلك تقيس القدرات المؤسسية ومدى إمكانية الوصول إلى المعلومات والبنية الأساسية للاتصالات، والعلم والتكنولوجيا والقدرة على مواجهة الصدمات والاستعداد للكوارث الطبيعية المحتملة، وتساهم في تقييم مدى تقدم المؤسسات في مجال التنمية المستدامة بشكل فعلي على أرض الواقع واتخاذ ما يلزم من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات والإستراتيجيات.[2]

3-2-1-ح البعد البيئي: تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية والوقود بداية من حماية التربة، إلى حماية التغيرات في استخدام الأراضي وحماية مصايد

[1]- أشرف يوسف علي: دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة جامعات غزة نموذجا، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص107.

[2]- محمد فتحي عبد الغاني، "تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 2، 2020، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 429.

الأسماك، ويعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة، مع الحفاظ على بيئة نظيفة وحمايتها من التلوث، وتمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع مرور الزمن، وإن هذا البعد يتضمن المحافظة على الموارد المائية وحماية المناخ من الاحتباس الحراري.[1]

يعتبر البعد البيئي العمود الفقري للتنمية المستدامة، فكل حركتنا بصورة رئيسية ترتكز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة.[2]

3-2-2 مؤشرات التنمية المستدامة.

أما فيما يخص مؤشرات التنمية المستدامة فقد انبثقت عن قمة الأرض للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أصدرت في عام 1996 كتابا بعنوان "مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار العام والمنهجيات". يتضمن قائمة بحوالي 130 مؤشرا مصنفة إلى أربع فئات رئيسية، اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية وذلك للوصول إلى صورة أشمل وأوسع للتنمية المستدامة، وقد أدركت لجنة التنمية المستدامة أن الدول قد تواجه صعوبة في توفير بيانات عن 130 مؤشرا، فخفضت عددها إلى 58 مؤشرا فقط، يمكن للدولة أن تختار منها مجموعة مناسبة من المؤشرات الأساسية التي بموجبها تعد تقاريرها الوطنية.[3]

ويمكن عرض أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجدول رقم (1-3):

[1]- معتصم محمد إسماعيل: دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص57، مذكرة غير منشورة.

[2] - عبد الغني حسونة: الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص37، مذكرة غير منشورة.

[3]- بوزيد سايح: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص100، مذكرة غير منشورة.

الجدول رقم (1-3): مؤشرات التنمية المستدامة

نوع المؤشر	أهم المؤشرات المعتمدة
1) المؤشرات الاجتماعية	من أهمها: ✓ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي؛ ✓ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي؛ ✓ معدل انتشار نقص التغذية؛ ✓ نسبة الوفيات النفاسية؛ ✓ نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيين صحيين مهرة؛ ✓ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛ ✓ معدل وفيات المواليد؛ ✓ معدل القضاء على أوبئة الإيدز والملاريا والأمراض المدارية المهملة، والالتهاب الكبدي والأمراض المنقولة بالمياه والمعدية الأخرى؛ ✓ مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتقدمة إلى القطاعات الصحية الأساسية والبحوث الطبية؛ ✓ حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح الدراسية، بحسب القطاع ونوع الدراسة؛ ✓ نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي؛ ✓ عدد ضحايا القتل العمد لكل 100000 نسمة بحسب العمر ونوع الجنس؛ ✓ نسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات.
2) المؤشرات الاقتصادية	من أهمها: ✓ نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء وعلى الوقود والتكنولوجيا النظيفين؛ ✓ حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة؛ ✓ كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي؛ ✓ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل؛ ✓ نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية، بحسب الجنس؛ ✓ نسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ ✓ متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين بحسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة؛ ✓ نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و24 سنة خارج دائرة التعليم

	والعمالة والتدريب؛ ✓ الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي ومن معدل النمو؛ ✓ القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد؛ ✓ معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية، أو إيراداتها ضمن أدنى 40% من السكان ومجموع السكان؛ ✓ نسبة السكان الذين يعيشون دون 50% من متوسط الدخل؛ ✓ مؤشرات السلامة المالية؛ ✓ نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى أقل البلدان نموا لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد باستخدام مواد محلية؛ ✓ مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ✓ نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية؛ ✓ الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الميزانية المحلية؛ ✓ حجم التحويلات المالية كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي؛ ✓ تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات.
3) المؤشرات البيئية	من أهمها: ✓ نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب؛ ✓ نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السلمية لخدمات الصرف الصحي؛ ✓ نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة؛ ✓ مؤشر الخسائر الغذائية العالمية؛ ✓ نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالجة؛ ✓ معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها؛ ✓ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة2015-2030؛ ✓ المبلغ السنوي الذي يجمع سنويا من خلال الصندوق الأخضر للمناخ والمقيم بدولار الولايات المتحدة في الفترة بين عامي 2020 و2025 بهدف الوفاء بالتزام توفير 100 بليون دولار؛ ✓ مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية؛ ✓ نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا؛ ✓ مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، وجميع البلدان؛ ✓ مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة؛

	✓ التقدم المحرز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات؛ ✓ نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة؛ ✓ مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي.
4) المؤشرات المؤسساتية	من أهمها: ✓ نسبة الشباب البالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ✓ نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، حسب نوع الجنس؛ ✓ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ✓ العاملون في مجال البحث لكل مليون نسمة؛ ✓ نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول بحسب التكنولوجيا؛ ✓ كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجالي البحث والتطوير من أجل إرساء أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتكنولوجيا السلمية بيئيا؛ ✓ الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان بحسب السرعة؛ ✓ نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى تقرير: أعمال اللجنة الإحصائية لسنة 2017 والمتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحت عنوان "إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

3-2-3 مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها.

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ التي تحدد أسسها، بالإضافة إلى أنها ترتكز على مجموعة من الأهداف التي تسمو الوصول إليها.

3-2-3-أ مبادئ التنمية المستدامة.

يمكن إيجاز أهم مبادئ التنمية المستدامة كما يلي:[1]

1) مبدأ تحديد الأوليات بعناية: اقتضت خطورة مشكلة البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأوليات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل.

[1]- عبد الله خبابة: مرجع سبق ذكره، ص338.

2) مبدأ الاستفادة من كل وحدة نقدية: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة ككلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام أساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، بدأت التأكيد على فعالية الكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة (التشيك، الشيلي، المكسيك) إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة أي توظيف أموال بشكل استثماري مجدي لجميع الجوانب.

3) مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاوضات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقرة ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل المشكلات البيئية منها: خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

4) مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع المبيدات الحشرية، ادخار مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

5) مبدأ الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد الأولية والطاقوية وعدم تبذيرها: أي الاستفادة منها قدر الإمكان وبشكل لا يضر بالبيئة المحيطة.

6) مبدأ التعاون الدولي لبناء قدرات محلية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها: وذلك من خلال تحسين الفهم العلمي عن طريق تبادل التكنولوجيا الحديثة وتسهيل نقلها.

7) مبدأ ترقية استخدام مختلف الطرق الاقتصادية وفرض ضرائب بيئية: الأخذ في عين الاعتبار أن الملوث بجب أن يتحمل تكلفة تلويثه للبيئة.

8) مبدأ الحيطة والحذر: منصوص عليها في المبدأين 15 و 25 من تقرير ريو دي جانيرو 1992، فلحماية البيئة العالمية من التلوث والتدهور يجب الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر الذي ينص على رسم سياسات واتخاذ إجراءات وقياسات احترازية وتطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول والحكومات والمؤسسات.

9) مبدأ الالتزام بالمقارنة الحذرة: على نطاق واسع ووفقا لقدرة كل دولة في ذلك من أجل حماية البيئة من التدهور والتلوث، وعندما تكون هناك تمديدات محتملة بحصول أضرار بيئية خطيرة وغير قابلة للإصلاح يجب على الدول التصدي للأمر قبل وقوعه، وذريعة غياب اليقين العلمي الكامل لا تبرر تأجيل اتخاذ الإجراءات المجدية اقتصاديا للحيلولة دون تفاقم التدهور البيئي.

10) مبدأ الوقاية: وذلك بإدماج البيئة من البداية كعنصر إستراتيجي في مختلف النشاطات الاقتصادية والبشرية يهدف أساسا هذا المبدأ إلى محاولة تقليص انبعاثات المواد الضارة للبيئة، أو إلغائها قبل صدورها إن كان ذلك ممكنا وكذلك تطوير المنتجات بشكل ملائم بيئيا وترقية الإجراءات الاقتصادية المختلفة بشكل لا يلوث البيئة من البداية.

11) مبدأ الملوث الدافع: هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول وعلى المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات وتدابير من أجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم اتجاه ذلك سواء كانوا مؤسسات أو دول.

12) مبدأ التضامن: منصوص عليه في المبدأين 1 و 3 من تقرير ريو دي جانيرو 1992 ويكون بين مختلف الجهات الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة محليا ووطنيا ودوليا ومؤسساتيا بين الأجيال الحالية المستقبلية حيث يعتبر هذا المبدأ أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل عدم المساواة في توزيع الثروات الاقتصادية بين الأجيال الحالية ونظيرتها المستقبلية.

13) مبدأ التعاون والمشاركة بين الدول: من أجل محاربة الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان وتقليص الفروقات الاجتماعية حيث يعتبر شرطا أساسيا لبلوغ التنمية المستدامة.

14) مبدأ التعاون الدولي: لمنع نقل المواد الملوثة للبيئة بشكل خطير، والتي تشكل خطرا كبيرا على صحة الإنسان من دولة إلى أخرى من خلال 'برام اتفاقيات جماعية صارمة وملزمة.

15) مبدأ الإفصاح: أي إلزام المؤسسات أن تكون ذات شفافية في تعاملاتها، وتعطي التقارير الصحيحة التي تبين حقيقة مختلف النشاطات التي تقوم بها، بمختلف الأطراف ذات المصلحة المتعلقة بها.

16) مبدأ الاستثمار في الأبحاث: لتطوير الطاقة غير الكربونية البديلة كإستراتيجية للتغيرات المناخية الضارة وتقليل الغازات، بمعنى إيجاد البدائل الأقل تلوثا.

17) مبدأ الاستدلال: حيث يمكن استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل ضررا عليها.

18) مبدأ الإدماج: حيث يمكن دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات.

3-2-3-ب أهداف التنمية المستدامة.

في يوم 25 سبتمبر 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 بلد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تشمل 17 هدفا و169 غاية، وتلزم خطة التنمية المستدامة المجتمع الدولي بوضع حد للفقر والجوع، وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أبعادها الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على مدى السنوات 15 التالية من 2016 – 2030، وتمثل هذه الخطة التي حلت محل الأهداف الإنمائية للألفية، تحولا حقيقيا في رؤية التنمية وتحقيقها ورؤية عالمية للرخاء للناس والكوكب، تطمح إلى إشراك الجميع وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب وأصبحت أهداف التنمية المستدامة المرجعية الرئيسية لسياسات وبرامج التنمية على المستوى الوطني.[1]

ويمكن عرض أهداف التنمية المستدامة كما هي مبينة في الجدول رقم (1-4):

الجدول رقم (1-4): أهداف التنمية المستدامة ضمن 5 مجالات رئيسية

المجال	الهدف
1) الناس	**1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.** **2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.** **3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.** **4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.** **5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات وفق ضوابط شرعية.**
2) الازدهار	**7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.**

[1] منظمة الأغذية والزراعية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة: التطلع إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2017، ص04.

	8- تعزيز النمو الشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. **9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.** **10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.** **11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.**
3) الكوكب	**6- ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.** **12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.** **13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.** **14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.** **15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع الإيكولوجي.**
4) السلام	**16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة، لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.**
5) الشراكة	**17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى تقارير:

- تقرير الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة، 2017.
- الأمم المتحدة ، برنامج التنمية المستدامة عالم أفضل في أفق 2030، 2016.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التحول الشامل للجميع من أجل التنمية المستدامة، 2016.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون، 2015.
- صندوق النقد الدولي، بناء مستقبل مشترك، التقرير السنوي، 2018، ص102.

3-3 التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي.

إن الشريعة الإسلامية حملت الكثير من الأوامر والنواهي، فكان الإسلام منهج شريعة وحياة لكل زمان ومكان، وجاءت تعاليم الدين الإسلامي لتصب في تحقيق مقاصد الشريعة الكبرى، وهو تطبيق مباشر لمجمل تعاليم الدين الإسلامي، وهناك خمس أنواع من الضروريات أطلق عليها العلماء مسمى الكليات وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

3-3-1 الإسلام والاستدامة التنموية.

يعتبر المنهج الإسلامي من أهم المناهج المتميزة والواضحة والكاملة، التي تعرض الصورة الكاملة فنظرة الإسلام للبيئة ومكوناتها، توازي نظرته لجميع الأمور المختلفة في جوانب الحياة لقوله تعالى: «ما فرطنا في الكتاب من شيء».[1]

ولقد وردت هناك العديد من الآيات والأحاديث التي تذكر بالمحافظة على البيئة وعدم إهدار الموارد الطبيعية، وحث على استغلالها استغلالا حسنا من بينها قوله تعالي: «واذكروا إذا جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين»[2] وقوله تعالى: «وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون»[3] كما قال الله تعالى: «وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين»[4] وقوله تعالى: «ألم نجعل الأرض كفاتا (25) أحياءا وأمواتا (26) وجعلنا فيها رواسي شامخات وأسقيناكم ماءا فراتا (27)».[5]

فعلى الرغم من حداثة مصطلح التنمية المستدامة، فإن مفهومه ليس بجديد على الإسلام والمسلمين، فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل ضمان استمراريتها وتكون صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله. فمهمة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبليا، سواء كانت مادية أو روحية بما في ذلك حق الإنسان في كل عصر، وأن يكون له نصيب من التنمية الخلقية والثقافية والاجتماعية، وهذا بعد مهم تختلف فيه التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي عنها في النظم الوضعية، لأنه يعتمد على مبدأ الوسطية والاعتدال في تحقيق متطلبات الجنس البشري بشكل يتفق مع طبيعة الخلقة الإلهية لهذا الكائن، والتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة ولا متسلطا عليها، بل

[1]– سورة الأنعام: سورة مكية، الآية 38.

[2]– سورة الأعراف: سورة مكية، الآية 74.

[3]– سورة النحل: سورة مكية، الآية 14.

[4]– سورة الأعراف: سورة مكية، الآية 31.

[5]– سورة المرسلات: سورة مكية، الآية 25، 26، 27.

تجعله أمينا عليها محسنا لها رفيقا عليها وبعناصرها يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم بدون إسراف وبلا إفراط ولا تفريط.[1]

إن جهود التنمية في الإسلام تدعو أساسا إلى تحقيق الكفاية المعيشية لكل فرد من أفراد المجتمع، على النحو الذي يخرجهم من دائرة الفقر إلى حد الغنى أي تحقيق الكرامة لكل فرد من أفراد الأسرة الإنسانية على وجه الأرض بغية أن تحقق البشرية التقدم الاقتصادي والازدهار العمراني.[2]

ولتوضيح رؤية الإسلام للتنمية المستدامة نبرزه من خلال الشكل رقم (1-2)

[1]- نايف بن نائل بن عبد الرحمن أبو علي: التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في العمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 2011/2010، ص58.

[2]- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، ب ط، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2015، ص364.

الشكل رقم (1-2): نموذج الاستدامة من منظور إسلامي

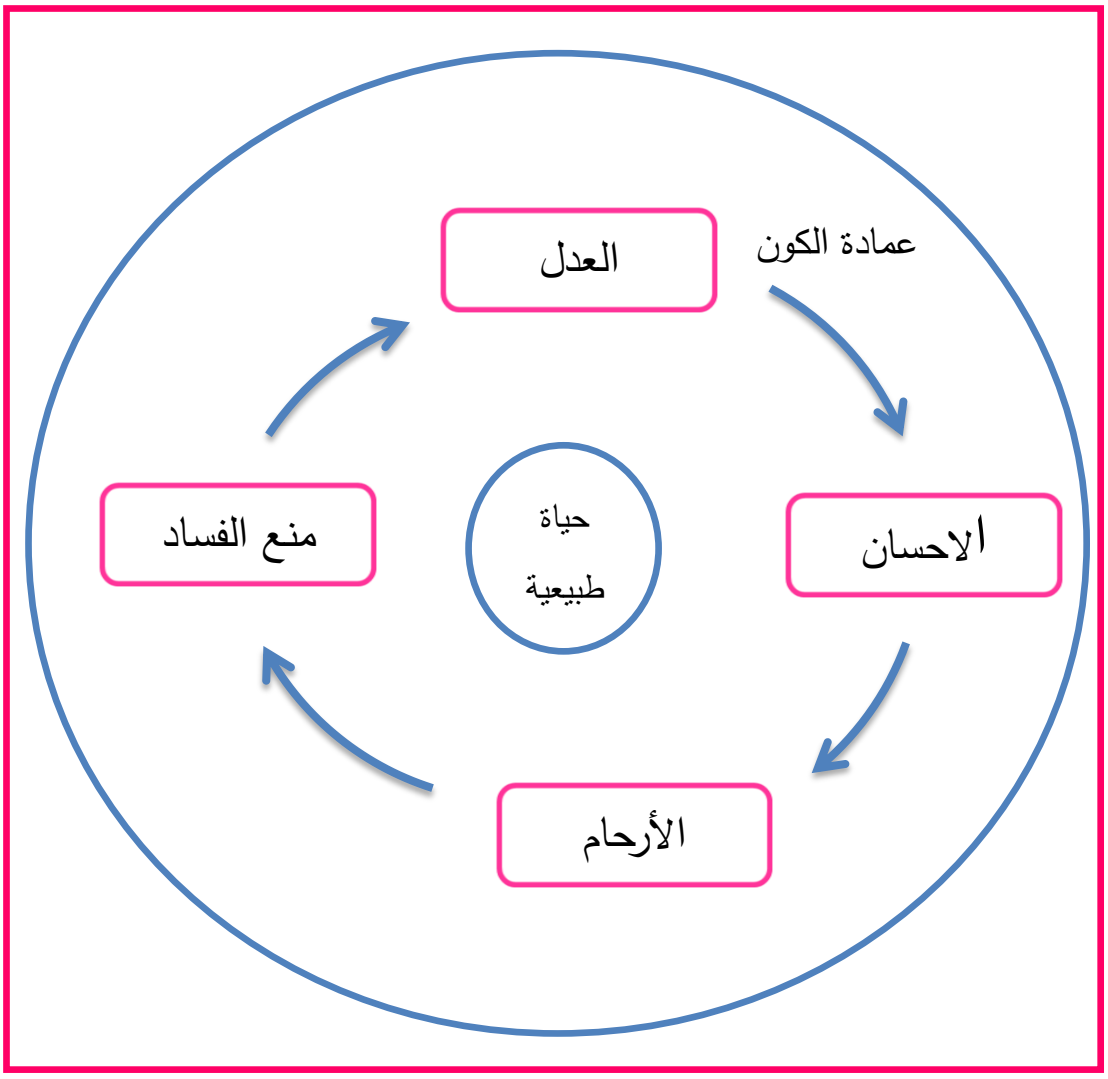

المصدر: راشد عودة الجيوسي، الإسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة، ط2، مؤسسة فريد ريش إيبرت، عمان، الأردن، 2013، ص59.

فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تهتم بالنواحي المادية جنبا إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية. فلا تقتصر التنمية على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، يشكل يضمن تحقيق التوازن بين الحياتين. ومنه فإن التصور الإسلامي لإشكالية التنمية

بالفكر الاقتصادي قد أجمعوا على أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم في المقام الأول على الركيزة الأخلاقية.[1]

3-3-2 مبادئ التنمية المستدامة في الإسلام.

وضع المنهج الإسلامي مبادئ للتنمية المستدامة صالحة للدنيا والآخرة ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:[2]

3-3-2-أ المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي عبارة عن نمط تنموي حضاري يقر بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار والتفاهم والتشاور لقوله عز وجل: «وشاورهم في الأمر»[3] وقوله تعالى: «أمرهم شورى بينهم».[4]

3-3-2-ب الشمولية: إن مبدأ الشمول في التنمية الإسلامية المستدامة يقتضي تحقيق الاحتياجات البشرية كافة، من مأكل وملبس ومسكن ونقل وتعليم وترفيه، وحق عمل وحرية تعبير وممارسة للشعائر الدينية وغيرها، فالإسلام لا يقبل تنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز، كما لا يقبل تنمية اشتراكية تضمن الرغيف وتلغي حرية الفكر.

3-3-2-ج التوازن: يحض الإسلام على العمل وعلى تلبية متطلبات المعيشة الآدمية وتحسين أنماطها لقوله تعالي: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»[5]. فتوازن التنمية يعني إعطاء قدر متساو لأبعاد التنمية من الاهتمام بحيث لا تستأثر مثلا قضايا البيئة بالتنمية دون الحكم والإدارة، أو أن يركز على المباني الفخمة والمنشآت المتطورة دون توفير المرافق العامة والتجهيزات الأساسية وأن تنفرد بالتنمية للمدن دون القرى.

---

[1]- نايف بن نائل بن عبد الرحمن أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2]- طارق محمد أحمد فرج الله: المنهج الإسلامي في الاستدامة وأثره في بناء البيئة العمرانية المعاصرة، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص42.

[3]- سورة آل عمران: سورة مدنية، الآية 159.

[4]- سورة الشورى: سورة مكية، الآية 38.

[5] سورة التوبة: سورة مدنية، الآية 105.

3-3-2-ح العدالة: حرص الإسلام على تحقيق العدالة في جميع النشاطات البشرية في التوزيع وفي المعاملة، في الحكم وفي الحرب وفي غيرها لقول الله عز وجل: «إن الله يأمر بالعدل والإحسان»[1] وقوله تعالى أيضا: «اعدلوا هو أقرب للتقوى».[2]

3-3-2-خ المسؤولية: المسؤولية في الإسلام واضحة في كل شيء، فالفرد مسؤول، والدولة مسؤولة، والكل راع والكل مسؤول عن رعيته.

3-3-2-د الإنسانية: تسعى التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي إلى توفير حياة كريمة للإنسان وتدعيم نظم حياته توافق بين المتطلبات المادية والروحية، فالإنسان في نظر الإسلام ليس حيوانا همه الأكل والشرب، بل هو أسمى ما خلق الله في الوجود، وله حق الحياة والتمتع وتحقيق الذات والبناء والتعمير.

من خلال ما سبق تستنتج الباحثة أن التنمية المستدامة في الإسلام هي تنمية تحقق نوعية حياة أفضل للإنسان، تهدف إلى إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع ماديا وروحيا، وفي جميع المجالات عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية، وبشكل عادل ومقبول. كما تهدف إلى تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال العدل والمساواة فهو شرط أساسي لبناء العمارة وبلوغ التنمية درجة الاستدامة.

[1] سورة النحل: سورة مكية، الآية 95.

[2] سورة المائدة: سورة مدنية، الآية 08.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا تستخلص الباحثة النتائج التالية:

- إن التنمية ظاهرة نشأت مع نشأة البشرية، إلا أنها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما من الباحثين وفي مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى البيئية، فتطورت المفاهيم من مفهوم النمو الاقتصادي الهادف إلى التخلص من ظاهرة التخلف الاقتصادي، ليصبح أكثر شمولا عرف بالتنمية الاقتصادية التي تضم النمو الاقتصادي إضافة إلى إحداث تغيرات جذرية في العديد من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلا عن تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء؛
- مع التطور السريع في العالم، تجاوزت التنمية لتأخذ معنى آخر عرف باسم التنمية البشرية التي تقر بأنها تنمية تمكن الناس من توسيع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم بما يحقق العدالة الاجتماعية؛
- بعدما أصبح العالم يعاني العديد من المشاكل البيئية الخطيرة التي أصبحت تهدد الحياة على كوكب الأرض نتيجة لاهتمام الدول بالتنمية الاقتصادية وإهمال الجانب البيئي، بدأ الاهتمام العالمي يهتم بالحفاظ على البيئة مع مواصلة هدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أدى ذلك إلى بروز ما يسمى بالتنمية المستدامة للجميع والتي تعتبر انعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن، تعبر عن التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها؛
- ترتكز التنمية المستدامة على أبعاد أساسية متمثلة في البعد الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية، أما البعد الاجتماعي فيهدف إلى تحقيق عدالة اجتماعية مع ممارسة الحكم الراشد والتمكين من أجل بناء مجتمع موحد، في حين البعد المؤسسي يركز على رؤية المؤسسات التنموية المستدامة ودور الدولة وإلى أي مدى تستطيع هته الأخيرة التحول إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة، أما البعد البيئي والذي يعتبر العصب الرئيسي والعمود الفقري للاستدامة التنموية يتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد البيئية والمحافظة عليها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ والأسس بالإضافة إلى أنها تضم مجموعة من المؤشرات التي تحاول من خلالها قياس الفجوات بين البلدان حيث أنها تطمح إلى إشراك الجميع وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، كما تتربع على مجموعة من الأهداف التي أصبحت المرجعية الأساسية لبرامج التنمية على المستوى الوطني، من خلال تسطيرها ل 17 هدف و169 غاية يلتزم عن طريقها المجتمع الدولي بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها على مدى 15 سنة من 2016-2030؛
- إن مصطلح التنمية المستدامة ليس بالمفهوم الجديد على الإسلام والمسلمين فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، فمن المنظور الإسلامي فالتنمية المستدامة لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة ولا متسلطا عليها، بل تجعله أمينا عليها محسنا لها رفيقا عليها وبعناصرها يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم بدون إسراف وبلا إفراط ولا تفريط.

الفصل الثاني

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تغيرات واسعة وجذرية، في غاية الأهمية تمثلت في الثورة المعلوماتية والمعرفية، في كافة النواحي الاقتصادية، وأصبحت معظم اقتصاديات الدول المتقدمة تعتمد على الاقتصاد المعرفي بدلا من الاقتصاد المادي، وقد أدى هذا إلى تغير كبير في الاستراتيجيات التي تعتمدها تلك الدول، فقد أصبح العنصر البشري هو العنصر الفعال والمحوري في عملية الإنتاج وأصبحت العملية الاقتصادية التنافسية تعتمد على العقول البشرية.

من هنا أخذت قضايا الاهتمام بالعنصر البشري مكانة متقدمة في كافة الاستراتيجيات التي تتبعها الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري يعد من أعلى درجات الاستثمار وذلك لكونه عامل رئيسي في التنمية المستدامة.

سيتم التركيز في هذا الفصل على ما يتعلق برأس المال البشري من حيث المفهوم والأهمية والمكونات والمؤشرات، ثم نأتي إلى التفصيل في الاستثمار في المورد البشري وما هي أم نظرياته وأبرز العوامل المؤثرة فيه، وأخيرا يتم التركيز على إدارة رأس المال البشري على المستوى الجزئي وكيف يتم قياسه وأهم التحديات التي يتعرض لها.

1- أساسيات رأس المال البشري.

لقد أصبح من المسلم به أن أغلى ما تملكه الدول هو ثروتها البشرية، لأنه يتوقف عليها تقدم المجتمعات وتخلفها، فالعنصر البشري هو الذي يملك القدرة على الإبداع والتطوير، والذي يتحقق به وفرة الإنتاج والتغلب على مشكلات وعقبات التخلف والركود الذي يصيب المجتمعات، فالعلاقة بين العنصر البشري والتنمية علاقة وثيقة، لأنه بدون العنصر البشري إضافة إلى الموارد الأخرى لن تتحقق التنمية.

1-1 مفهوم رأس المال البشري.

تعددت التعريفات حول رأس المال البشري نظرا لتعدد وجهات النظر، فالحديث عن رأس المال البشري ليس أمرا سهلا لأنه ليس هناك تعريفا واضحا ومشتركا تم الاتفاق عليه.

1-1-1 رأس المال البشري من وجهة نظر الاقتصاديين والمنظمات الدولية.

من المعروف أن رأس المال البشري قد تم تناوله منذ فترة، إذ ترجع جذور هذا المفهوم إلى عام 1691 عندما حاول "وليام بيتي" تقدير القيمة النقدية للبشر ضمن محاولة تقدير الثروة القومية لبريطانيا، وأدرك آدم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 أهمية المهارات الإنسانية كمحدد لثروة الفرد والمجتمع وأن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعد ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت. ومنذ بداية القرن العشرين عد الاقتصادي "ألفرد مارشال" سنة 1890 البشر رأس مال مهم ينبغي استثماره للإفادة من قابليته وطاقاته البناءة ومهاراته المتنوعة، ومعارفه في الاكتشاف والتحليل والإبداع حاله كحال رأس المال المادي.[1]

وتشير العديد من الكتابات أن أول من استخدم مصطلح "رأس المال البشري" في العصر الحديث هو الاقتصادي الشهير "جاكوب مينسر" في مقال له سنة 1964، ويعرف الاقتصادي "ديودور شولتز" رأس المال البشري بأنه: "مجموع الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل

[1]- أسعد حمدي محمد ماهر، "اتجاهات تكوين رأس المال البشري في إقليم كردستان العراق"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد3، العدد2، 2017، العراق، ص336.

الموارد الاقتصادية". ويرى الاقتصادي "بيكر" في كتابه "رأس المال البشري" الذي تم نشره عام 1964 أن رأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع والآلات، ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية.[1]

أما على مستوى المنظمات الدولية فقد عرف رأس المال البشري من طرف منظمة الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي لعام 2003 بأنه: "كل ما يزيد من إنتاجية العاملين باعتماد المهارات المعرفية والتقنية المكتسبة عبر العلم والخبرة. وقد عرف رأس المال البشري في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 على أنه: "النواة الصلبة نسبيا لرأس المال المعرفي"، ويعرفه على أنه: "التوجهات والمعارف التي يكتسبها الأفراد أساسا من خلال التعلم والتدرب والخبرة العلمية".[2]

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) تعرفه على أنه: "يتكون ويلم بالمعرفة والمؤهلات والمهارات والكفاءات والصفات الأخرى للفرد التي تعزز الرفاه الشخصي والاجتماعي والاقتصادي".[3]

أما البنك العالمي فعرف رأس المال البشري على أنه: "مجموع صحة السكان ومهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم، يمثلون أكبر حصة من ثروة المجتمع أو البلدان على مستوى العالم، يتيح رأس المال البشري للناس الوصول إلى إمكانياتهم الكاملة والنمو ليكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي للأمة".[4]

وعرفت منظمة اليونيسيف رأس المال البشري على أنه: "المخزون الذي تملكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين، الأكفاء المنتجين، الذي يعد عاملا رئيسيا في تقرير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية".[5]

---

[1]– نادية ابراهيمي: دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة جامعة المسيلة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص04.

[2] –تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، ص17.

[3] -OCDE: La Valeur des gens, Le Capital humain, 2005, p30.

[4] - The World Bank: The Humain Capital Project in Africa Stories of Progress, 2018. www.document-albankadawli.org Consultée le: 22/2/2019.23:00

[5]– نادية ابراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص04.

1-1-2 على المستوى الكلي.

يقصد برأس المال البشري من خلال هذا المنظور مجموع القوى أو اليد العاملة القادرة على العمل والإنتاج في بلد ما، سواء أن كانت تحمل شهادة جامعية، أو معاهد متوسطة أو مدارس مهنية، متعلمة تجيد القراءة والكتابة، أم أمية لا تلم بها، وسواء أن كان لديها خبرة سابقة أو ليس لديها. وهذه القوى البشرية مقسومة إلى قسمين: الأول من وجد فرصة عمل في المؤسسات على اختلاف أنواعها صناعية أو خدمية أو حكومية أو قطاع خاص أو مختلط والقسم الثاني من لم يجد فرصة عمل ومع عدم وجودها في السوق، لذا فهو ينتظر فرصة للعمل في إحدى المؤسسات ومنه نجد رأس المال البشري يشمل القوى البشرية القادرة على العمل ويستثني منها الأطفال وكبار السن الذين بلغوا سنا معينة وغير قادرين عليه.[1]

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لا يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني بسرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما. من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام.[2]

يعرف رأس المال البشري على أنه: "المعرفة والمهارات والإمكانات والقدرات والصفات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد، والتي لها صلة وارتباط بالنشاط الاقتصادي، كما أن رأس المال البشري لا يركز فقط على ما يمتلكه الأفراد من معرفة ومهارات وما يمتلكون من قدرات، إنما

[1]- عبد الباري درة وآخرون، إدارة القوى البشرية، ب ط، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص06.

[2]- زوليخة بصدار: المتغيرات المؤسساتية رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)، أطروحة دكتوراه في اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015، ص69، مذكرة غير منشورة.

يشير أيضا إلى المدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الأفراد كل ما تعلمونه وما يمتلكونه استخداما منتجا مرتبطا بالنشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

إن النمو الاقتصادي المتزايد هو أحد العوامل الرئيسية لتحقيق أهداف وسياسات الحكومات في أي دولة. ولتحقيق ذلك يحتاج إلى نطاق واسع من الاستخدام المكثف لعوامل الإنتاج ويتم تحديد النمو الشامل أولا من خلال كمية ونوعية القوة العاملة حيث أن الكمية تعتمد على حجم وسن وتوزيع القوى البشرية العاملة، أما النوعية فتعتمد على التعليم المدرسي والتعليم ما بعد المدرسة والمهني والتدريب أثناء الخدمة والإدارة الفعالة والكفؤة للموظفين واستخدام العمالة في جميع المستويات. ثانيا يتم تحديده من خلال نوعية وكمية رأس المال المادي ورأس المال البشري، ثالثا النمو الاقتصادي يتحدد من خلال المعرفة التكنولوجية في البلد عن طريق القدرة على استخدام العلم والبحث والتطوير في عمليات الإنتاج، وهذا يتطلب رأس مال بشري قادر على استخدامها.[2]

من خلال ما سبق إن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة يعتمد بشكل أساسي على رأس المال البشري.

1-1-3 على المستوى الجزئي (المؤسسة)

ينظر إلى رأس المال البشري على مستوى المؤسسات على أنه العملية الخاصة باستقطاب الأفراد وتطويرهم، والمحافظة عليهم في إطار تحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق أهداف العاملين. وإذا أرادت المؤسسة أن تحقق الزيادة في الإنتاجية والتفوق في الأداء على المدى البعيد لابد عليها أن تطور العنصر البشري بفعالية وكفاءة.[3]

---

[1]– دنيا باسم كمال الحسني: أثر ممارسات إدارة الاحتواء العالي في تنشيط رأس المال البشري دراسة حالة مصرف الرافدين في العاصمة العراقية بغداد، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرط الأوسط، عمان، الأردن، 2016، ص21.

[2] -Winnie Ntombifuthi Gamede: Human Capital Development in South Africa Prespectives on Education in the Postaportheid Era, Master's Thesis of Commerce, University of South Africa, UNISA, 2017, P27.

[3]– نوال عبد الكريم الأشهب، إدارة الموارد البشرية، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص05.

إن العنصر البشري في المؤسسة يضم مختلف الأصناف والجنسيات، ومهما اختلفت وتنوعت مستويات مهاراتهم وأنواع الأعمال التي يقومون بها، فهي تشمل هيئة الإدارة، والعاملين في مجالات الإنتاج والعاملين في مجالات الخدمات والمهن المساعدة. والموارد البشرية لها أهمية إستراتيجية لنجاح المؤسسة، فمن المستحيل أن يتحقق الاستعمال الأمثل وتعظيم منفعة استعمال الموارد المادية، إذا كانت المؤسسة تفتقر إلى الأفراد ذوي المهارات والخبرة والمؤهلين والقادرين على أداء وظائفهم.[1]

يمثل رأس المال البشري رصيد المعرفة الفردية للمؤسسة ممثلة بموظفيها، فهو يعتبر مصدر التجديد والابتكار الإستراتيجي، إذ له دور في إنشاء قيمة للوحدات الاقتصادية. ووفقا للخبير الاقتصادي "شولتز" سنة 1981 يقر بأن رأس المال البشري يلعب دورا حاسما في تهيئة عوامل النجاح المؤسسي على المدى البعيد، فرفاهية الفقراء ليست بالطاقة أو بالزراعة إنما في تحسين نوعية السكان وتحقيق التقدم المعرفي، ويمكن تحقيق هذا من خلال الاستثمار المناسب في الإنسان.[2]

إن العنصر البشري في المؤسسة يمثل رأس مال محفز لأصولها، فهو أصل غير ملموس يشكل جزءا من رأس المال الفكري والقيمة السوقية، وهو أحد العوامل الضرورية في إنتاج الأعمال، أما اقتصاد السوق العالمي يتطلب قوة عاملة عالمية وهو ما يمثل تحدي للمؤسسات وبالتالي فهو أمر ضروري تدريب وتطوير وتحفيز العاملين من أجل القدرة على التنافس على نطاق عالمي وتحقيق النجاح والنمو على المدى البعيد.[3]

من خلال ما تم عرضه تعطي الباحثة الصورة العامة لمفهوم رأس المال البشري اقتصاديا واجتماعيا وحتى بيئيا، حيث يمكن تعريفه على أنه أصل غير ملموس يتمثل في الأفراد يمتلكون حصيلة من الخصائص متمثلة في الخبرات والمعارف والمهارات والإبداع والإمكانات. فمن الناحية الاقتصادية يعتبر الثروة الحقيقية لأي اقتصاد، يساهم ويدعم تحقيق النمو القابل للاستمرار في المجتمعات، ويعزز ويحسن الإنتاجية في مؤسسات الأعمال ويحقق لها تقدم تنافسي ضد المنافسين الآخرين في السوق، أما من الناحية الاجتماعية فوجود رأس مال بشري واعي ومثقف وعلى دراية

[1]– نزار عوني اللبدي، إدارة الموارد البشرية وتنميتها، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2015، ص09.

[2]– جعفر فالح ناصر الغانمي: القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثرها في قيمة الوحدة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص28.

[3] Winnie Ntombifuthi Gamede, previous reference, P25.

بالمشاكل الاجتماعية التي يعاني منه مجتمعه يجعله قادرا على محاولة إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها بما يساهم في تحقيق التماسك والتكافل الاجتماعي والتعاون مما يؤدي إلى كسر حلقة الفقر وتعزيز المساواة في المجتمع وتخفيض البطالة والمساهمة الفعالة في ممارسة الحكم الراشد، أما من الناحية البيئية فهو ذلك الفرد الإيجابي الذي يحترم البيئة والواعي للمشكلات البيئية، يحفظها ويصونها من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل عقلاني، والحد من التلوث البيئي والحفاظ على التنوع البيولوجي.

1-2 أهمية ومكونات رأس المال البشري.

سيتم تسليط الضوء من خلال هذا المطلب على الأهمية والدور الحيوي لرأس المال البشري والتطرق إلى أهم المكونات التي يرتكز عليها.

1-2-1 أهمية رأس المال البشري.

تمثل القوى البشرية القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية، وليس في وسع أي بلد أن يتبع سياسة تقدمية في مجال البحث والتطوير ما لم تكن لديه القدرات البشرية ذات المستويات والمؤهلات والخبرات المناسبة، لتنفيذ وإنجاز المهام بكفاءة ونجاح، فقوة الاقتصاد اليوم تقاس بنوعية الموارد البشرية وكفاءتها وحسن استخدامها، من خلال إنتاج العدد اللازم من الكفاءات. كما أن أهمية التنمية البشرية تتأكد من كونها الركيزة الأساسية للنمو نحو بناء الاقتصاد المعرفي والذي يعد السبيل الوحيد لنجاح مواجهة تحديات العصر الاقتصادية والثقافية والحضارية ومستجداته، فالتنمية الحقيقية للشعوب هي التي تقوم على التطوير المركز للقدرات الخاصة والمهمة للفرد.[1]

يعتبر العنصر البشري من أولويات اهتمامات المجتمعات، والمؤشر الرئيسي في أسس التنمية، والركن الأساسي لمقاييس ثروة الأمم والشعوب. يكتسي أهمية بالغة على مستوى المؤسسة فهو من يتحكم ويوجه ويدير موارد المؤسسة كافة وفي نفس الوقت لا يمكن تصور المؤسسة بدون بشر فهو

[1]- صابر محمد زهو، "التنمية البشرية في العراق في ظل اقتصاد المعرفة"، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد2، بدون سنة، جامعة تكريت، العراق، ص207.

الذي يحرك أنشطتها وعملياتها كافة، كما أنه أهم عناصر تخطيط وتنفيذ مهامها عبر مواردها المختلفة.[1]

يمكن إبراز أهمية رأس المال البشري أيضا من خلال:[2]

- ✓ أنه يعتبر من المصادر الحرجة والفريدة التي تؤثر على الأداء، لأن ما يمتلكه الأفراد من معارف وخبرات ومهارات وتعليم وقدرات وغير ذلك يؤثر بشكل مباشر على أداء المؤسسات؛
- ✓ يساعد في ابتكار وإنشاء معارف جديدة يتم استخدامها وتوظيفها في تطوير عمل المؤسسة؛
- ✓ مورد ناذر يصعب على الآخرين تقليدهّ أو محاكاته، وهذا يتطلب من المؤسسة الحفاظ عليه وتطويره والاهتمام به وعدم السماح بخسارته؛
- ✓ إن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الاستثمار في المهارات والخبرات التي يمتلكها هو عامل إنتاجي يقود إلى نمو اقتصادي من دون الحاجة إلى موارد بشرية إضافية.

1-2-2 مكونات رأس المال البشري.

مكونات رأس المال البشري تتضمن ما يلي:

1-2-2-أ المعرفة: وتشمل الأفراد القادرين على فرز وجمع وتفسير واستخدام المعلومة المقبولة وذات القيمة والاستفادة منها وهي نوعان:[3]

- ➢ **المعرفة الصريحة:** ويقصد بها معرفة المنشأة التي تكون مخزنة في وسائل مادية مثل: الأرشيف والمعطيات والإجراءات والمخططات ومعايير العمليات والتشغيل والنماذج والمستندات. ويمكن للأفراد داخل المؤسسة الوصول إليها واستخدامها وتقاسمها مع جميع العاملين من خلال الندوات واللقاءات والكتب وغيرها.

[1]- ماجد محمد صالح ويسرى أحمد جرجيس، "دور رأس المال البشري في تطبيق إدارة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم التقني دراسة ميدانية في الكلية التقنية للموصل"، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد01، بدون سنة، العراق، ص243.

[2] - دنيا باسم كمال الحسني، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3]- محمد منير عودة بشير: دور أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري في القطاع المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص38.

- **المعرفة الضمنية:** وهي ثمرة الخبرة الشخصية، ويمكن التعبير عنها بالمهارات الموجودة في العقول والتي يصعب نقلها أو تحويلها إلى الآخرين.

1-2-2-ب المهارات والقدرات: القدرة هي طاقة واستعداد عام يتكون عند الإنسان نتيجة عوامل داخلية وأخرى خارجية، تهيئ له اكتساب تلك المقدرة، أما المهارة فهي استعداد خاص أقل تحديدا من القدرة، يتكون عند الإنسان نتيجة تدريبات متكررة متدرجة ومتصلة، تصل إلى درجة السرعة والإتقان في العمل، أو استعداد لاكتساب شيء معين. فالمهارة استعداد أو طاقة تساعد في امتلاك القدرة، وتعتبر المهارات والقدرات ذات أهمية كبيرة للفرد بحيث تمكنه من أداء أدواره في الحياة على الصعيد المهني، بحيث يستطيع من خلاله تنفيذ المهام المطلوبة منه والمنوطة بعمله، كما تعطي فرصة كبيرة للارتقاء والتطوير المهني خصوصا في ظل حفاظه على اكتساب مهارات وقدرات جديدة أو على الصعيد الشخصي بحيث تجعل حياته أفضل.[1]

1-2-2-ج التعليم والتدريب: إن التعليم عملية أساسية في الحياة لا يخلو منها أي نشاط بشري، بل هو جوهر هذا النشاط، فبواسطته يكتسب الإنسان مجمل خبراته الفردية، وعن طريقه ينمو ويتقدم، وبفضله يستطيع أن يواجه أخطار البيئة، وأن يكون أنماط السلوك على اختلافها، وأن يقيم المؤسسات الاجتماعية، ويصبح منتجا للعلم والفن والثقافة حافظا لهم وناقلا إياهم عبر الأجيال يتعلمها ويعلمها لتكون عملية التعليم جانبا مهما في حياة كل فرد وكل مجتمع. أما فيما يتعلق بالتدريب فهو تعلم الخبرة إذ أن التدرب يحقق تغيرات دائمة في الفرد الذي ينعكس في تحسين قدرة أدائه عند العمل.[2]

1-2-2-ح الابتكار والتجديد: أما عن التجديد فيقصد به المقدرة على تقديم حلول جديدة بدلا من استخدام الأساليب التقليدية وبشكل مستمر، وهذا الجزء من رأس المال البشري ضروري وأساسي لإبداع

[1]- محمد طلال محمد أبو الروس: دور رأس المال البشري في تجنيد الأموال في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص33.

[2]- أحمد ثائر سعدون السمان وآخرون، "رأس المال البشري ودوره في فاعلية نظم المعلومات الإدارية دراسة تطبيقية في عينة من كليات جامعة الموصل"، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد02، بدون سنة، العراق، ص184.

العاملين ولقدرة المؤسسة على التكيف مع المواقف الجديدة. والابتكار يتمثل في تقديم طريقة جديدة لتطوير العمل وإدارته وأن المبتكر هو الذي يترجم المعرفة إلى اختيارات جديدة.[1]

1-3 خصائص ومؤشرات رأس المال البشري.

عند المقارنة بين الدول الغنية والفقيرة للوقوف على مصادر وعوامل الرخاء لا نجد لتوافر الموارد الاقتصادية تأثيرا يذكر، بل نجد أن الدول الغنية تتصف بشكل عام بمستوى مرتفع من الثقافة والتعليم والصحة، وبنظام قضائي وسياسي عادل ومستقر. وبالتالي فإن مؤشر رأس المال البشري عامل ضروري ومهم له أسبقية وأولوية على أي اعتبارات أخرى.

1-3-1 خصائص رأس المال البشري.

يتميز رأس المال البشري بجملة من الخصائص يمكن عرض أهمها في الآتي:[2]

- ✓ يتكون رأس المال البشري من جزأين جزء فطري وجزء مكتسب؛
- ✓ المعارف والكفاءات تعد المركبات الأكثر أهمية في رأس المال البشري، ويمكن أن يصنف وفقها من حيث نوعية المعارف والمؤهلات والكفاءات إلى صنفين أساسين هما: رأس مال بشري عام ينشأ من اكتساب المعارف والكفاءات العامة مثل معرفة القراءة والكتابة والحساب، ورأس مال بشري خاص وهو الذي ينشأ من اكتساب معارف وكفاءات خاصة بوظيفة أو مهنة معينة أو بمؤسسة بحد ذاتها؛
- ✓ يتطلب اكتساب وتكوين رأس المال البشري استثمار موارد مالية وتخصيص الوقت وبذل جهد؛
- ✓ يتطور رأس المال البشري بالاستعمال والخبرة في مجال العمل، أو عن طريق التكوين والتعليم بكل أنواعه. كما أنه يتعرض للتقادم ويحتاج للتجديد؛
- ✓ يختص بالفرد الذي يكتسبه ويعتبر مصدرا أساسيا من مصادر الدخل.

[1]- محمد منير عودة بشير، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2]- محمد دهان: الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة ددكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص13، مذكرة غير منشورة.

بالإضافة إلى:[1]

- ✓ يعبر رأس المال البشري عن رأس مال حقيقي وغير ملموس؛
- ✓ صعوبة قياسه بدقة؛
- ✓ سريع الزوال والفقدان؛
- ✓ يتجسد في موارد بشرية ذات استعداد لامتلاكه؛
- ✓ يتزايد بالاستعمال وغير قابل للنضوب؛
- ✓ ذو تأثير كبير في موارد المؤسسة الأخرى وبالتالي في أداء المؤسسة ونجاحها باستمرار.

كما يساهم المورد البشري في الميزة التنافسية للمؤسسة وحتى يكون المورد استراتيجيا لابد من توافر الخصائص التالية:[2]

- ➢ **أن يكون المورد ثمينا:** فامتلاك المؤسسة للأفراد ذوي المعارف والمهارات العالية يجعل رصيدها من رأس المال الفكري والبشري قيما مميزا من خلال ما يضيفونه من قيمة المنتج والخدمة؛
- ➢ **الندرة:** إن الندرة من الخصائص التي لابد أن تتوافر في المورد لكي تكون مصدرا للميزة التنافسية، إذ يجب أخذ القدرات الذهنية والإدراكية بعين الاعتبار، ذلك أن الموارد التي تمتلك هذه الخصائص تكون نادرة؛
- ➢ **صعوبة التقليد:** إن ثقافة المؤسسة ومعايير أدائها التي لا يمكن تجسيدها في بيئة العمل المغايرة، بالإضافة إلى صعوبة تحديد مساهمة كل فرد في القيمة التي يتم إنجازها في المؤسسة بسبب تداخل النشاطات المختلفة وبالتالي يصعب تقليدها من قبل المنافسين؛
- ➢ **صعوبة إحلال بديل له:** من بين الخصائص التي يجب توفرها في المورد البشري حتى يكون مصدرا للميزة التنافسية في المؤسسة صعوبة إحلال بديل آخر مماثل له على مستوى الإنتاجية المتبعة من قبل المؤسسة. وعلى اعتبار أن التعليم والمهارات والخبرات هي خصائص رأس المال البشري يمكن أن تكون مصدرا للميزة التنافسية من خلال قدرتها على الإبداع والابتكار.

---

[1]– أسعد حمدي محمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص337.

[2]– ربيحة قوادرية: مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص32، مذكرة غير منشورة.

1-3-2 مؤشرات رأس المال البشري.

يعتبر العنصر البشري أهم العناصر الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، لذا تسعى كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى تطوير هذا العنصر بكل الوسائل والطرق معتمدة أساسا على التكوين والتعليم والرعاية الصحية. لأن تكاليف عدم اتخاذ أي إجراء بشأن تنمية رأس المال البشري آخذة في التزايد، وبدون المورد البشري لن يتسنى للبلدان مواصلة النمو الاقتصادي ولن تكون لديها قوة عاملة مؤهلة للعمل في وظائف تتطلب مهارات أعلى في المستقبل، ولن تتنافس بفاعلية في الاقتصاد العالمي.

على مدى 25 عاما الماضية شهدت البشرية تحقيق مكاسب هائلة من خلال الاستثمار في البشر إذ يعيش عدد أكبر بعد عيد ميلادهم الخامس ويلتحقون بالمدارس، وتوفر شبكات الأمان الحماية للمزيد من الفقراء، كما ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد عالميا. وثمة مكاسب مهمة لأن بناء رأس المال البشري عنصر ضروري لتعزيز القدرة على المنافسة وتحقيق النمو. ورغم ذلك، فإن العالم مازال يواجه فجوة خطيرة في رأس المال البشري. فهناك مئات الملايين من الأطفال والشباب لا يتلقون تعليما يكفي لإعدادهم لشغل الوظائف في المستقبل، كما تفشل أنظمة الرعاية الصحية الضعيفة في توفير تغطية صحية شاملة إضافة إلى ذلك هناك أربعة من بين كل خمسة فقراء في البلدان منخفضة الدخل مازالوا يفتقرون إلى تغطية شبكات الأمان الاجتماعي. علاوة على ذلك تغير التكنولوجيا طبيعة العمل ذاته، مما يزيد من إلحاح ضخ استثمارات جيدة في البشر وتنمية مهاراتهم.[1]

ولتوجيه استثمارات أكثر وأفضل في البشر، وضع البنك الدولي عام 2017 مشروع في صميم الأجندة العالمية والمشاركة بين البنك والبلدان المتعاملة معه، ووظف لذلك كامل خدماته أطلق عليه "مشروع رأس المال البشري" وهو برنامج للدعوة والقياس والعمل التحليلي لتعزيز الوعي حول أهمية المورد البشري وزيادة التدخل لبنائه في الدول المستفيدة من البنك. [2]

[1]- التقرير السنوي للبنك الدولي: إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص، 2018، ص 22.

[2]– القاعدة العربية للمعلومات الإدارية ARADO: إطلاق مؤشر جديد لرأس المال البشري، 2018.
www.arado.org.eg .consultée le: 04/03/2019.06:55.

يتكون هذا المشروع من ثلاث مكونات أساسية وهي:

1-3-2-أ مقياس بين البلدان مؤشر رأس المال البشري

من خلال هذا المشروع تمخض مؤشر جديد لقياس المورد البشري سمي باسم "مؤشر رأس المال البشري" والذي أعلن عنه في أكتوبر 2018 خلال الاجتماعات السنوية التي عقدت في بالي بإندونيسيا.[1] يهدف المؤشر إلى زيادة أهمية رأس المال البشري وإعطائه الأولوية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه على مستوى البلدان. فبزيادة القياس لنتائج التعليم والصحة يزداد أهمية رأس المال البشري على المستوى المحلي والوطني والعالمي، وذلك لأن القياس يحفز الطلب على الإجراءات المتعلقة بالسياسات لبناء رأس المال البشري في البلدان والقياس الجيد أمر ضروري لإعداد البحوث والتحليلات المفيدة في تصميم السياسات التي تعمل على تحسين رأس المال البشري.[2]

يقيس مؤشر رأس المال البشري مقدار رأس المال البشري الذي يتوقع أن يحصله طفل مولود اليوم حين يبلغ 18 عاما، وذلك على ضوء مخاطر سوء الرعاية الصحية وضعف التعليم السائدة في البلد الذي يعيش فيه. ويتبع المؤشر مسار الطفل المولود اليوم منذ ولادته إلى أن يبلغ سن الرشد. وفي بلدان العالم الأشد فقرا، ثمة مخاطر كبيرة بأن الطفل لن يبقى على قيد الحياة إلى أن يبلغ الخامسة من العمر. وحتى إذا بلغ سن الالتحاق بالمدرسة فثمة مخاطر أخرى بأنه لن يبدأ الدراسة ناهيك عن إكمال دورة التعليم الكاملة. يتراوح المؤشر بين 0 و 1 ويوضح كميا المراحل الأساسية في هذا المسار وتبعاتها على إنتاجية الجيل القادم من العمال وذلك بثلاثة عناصر:[3]

المكون الأول: معدل البقاء على قيد الحياة يعكس هذا المكون الواقع بأن الأطفال الذين يولدون اليوم لن يبقوا جميعهم على قيد الحياة حتى السن التي تبدأ عندها عملية تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم الرسمي. ويقاس هذا المعدل باستخدام معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، حيث أن معدل البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة يعد مكملا لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

---

[1]– البنك الدولي: نبذة عن مشروع رأس المال البشري
www.albankaldawli.org consultée le: 09/11/2019 23:24

[2]–تقرير البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، الطبيعة المتغيرة للعمل، 2019، ص55.

[3]– تقرير البنك الدولي: مشروع رأس المال البشري، 2019، ص ص35 36.

المكون الثاني: الدراسة يجمع هذا المكون من مكونات المؤشر معلومات عن مقدار التعليم وجودته.

- ✓ يقاس مقدار التعليم على أساس عدد سنوات الدراسة المتوقع أن يكون قضاها الطفل حين يبلغ 18من العمر نظرا للنمط السائد في معدلات الالتحاق، وأقصى مقدار ممكن هو 14 عاما أي ما يعادل الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة التي قضاها الطفل ببلوغه 18 من العمر بدأها بالمرحلة التعليمية قبل المدرسة في سن 4 سنوات.
- ✓ تعكس جودة التعليم العمل الجديد في البنك الدولي، للتوفيق بين درجات الاختبارات من البرامج الدولية الرئيسية لاختبار التحصيل الدراسي، وهذا لتحويلها إلى مقياس لنواتج التعلم الموحدة، ويتم قياس هذه النواتج بوحدات من اتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم على المستوى الدولي ونطاق يتراوح من حوالي 300 إلى حوالي 600 فيما بين البلدان.

وتستخدم درجات الاختبارات لتحويل السنوات المتوقعة من الدراسة إلى سنوات دراسية معدلة حسب مقدار التعلم. ويمكن معرفة عدد سنوات الدراسة المعدلة حسب مقدار التعلم بضرب سنوات الدراسة المتوقعة في نسبة درجات الاختبار مقسوما على 625، وهو المقابل للمستوى المرجعي لاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم على المستوى الدولي من التحصيل المتقدم. فعلى سبيل المثال إذا كانت سنوات الدراسة المتوقعة في بلد ما هي 10 ومتوسط درجة الاختبار هو 400، فيكون لدى ذلك البلد 6.4= (400/625) x 10 سنوات دراسية معدلة حسب مقدار التعلم. ويمثل الفارق بين 10 و6.4 فجوة في التعلم تعادل 3.6 سنوات من الدراسة.

المكون الثالث: الصحة. لا يوجد مقياس واحد موجز للصحة يقاس مباشرة ويكون مقبولا إجمالا، ومتاحا على نطاق واسع يمكن استخدامه بنفس طريقة سنوات الدراسة كمقياس مرجعي للتحصيل العلمي. بدلا من ذلك يتم استخدام مؤشرين بديلين للبيئة العامة للصحة:

- ✓ **معدل بقاء البالغين على قيد الحياة:** يتم قياس هذا المعدل باعتباره نسبة البالغين من العمر 15 عاما الذين يبقون على قيد الحياة حتى عمر 60 عاما، يعمل هذا المقياس للوفيات بمثابة مؤشر بديل لمجموعة من النواتج الصحية غير المميتة التي قد يتعرض لها الطفل المولود اليوم وهو شخص بالغ لو سادت الأوضاع الحالية مستقبلا.

- ✓ **نمو صحي بين الأطفال دون سن الخامسة:** يتم قياس ذلك باستخدام معدلات التقزم (والتي تعرف بأنها نسبة الأطفال مابين 0-59 شهرا الذين يقل معدل الاختلاف في طولهم عن ناقص 2 مقارنة بالطول المعتاد مقابل العمر وفق معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية.[1]) يعمل التقزم كمؤشر للبيئات الصحية السابقة للولادة والرضع والطفولة المبكرة، والتي تلخص المخاطر على الصحة الجيدة التي يواجهها الطفل المولود اليوم حين يبلغ سنواته الأولى من العمر مع عواقب جسيمة على الصحة والرفاهة حتى يصبح بالغا. والجدول الموالي يوضح أكثر من ثلثي الأطفال في العالم يعانون من ظاهرة التقزم موزعة على 10 بلدان لديها أكبر عدد من الأطفال تحت سن 5 سنوات يعانون من ظاهرة التقزم.

الجدول رقم (2-1): نسبة انتشار ظاهرة التقزم في دول مختارة.

المرتبة	مدى انتشار التقزم (%)	تقدير عدد الأطفال المتقزمين بالملايين
1- الهند	39	48.2
2- باكستان	45	10.7
3- نيجيريا	33	10.0
4- إندونيسيا	36	8.8
5- الصين	9	7.4
6- إثيوبيا	38	5.7
7- جمهورية الكونغو الديمقراطية	43	5.6
8- بنغلادش	36	5.5
9- الفلبين	30	3.3
10- تنزانيا	34	3.2

المصدر: تقرير منظمة حماية الأطفال (Save the Children Organisation): مؤشر نهاية الطفولة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017، ص7.

[1]- تقرير منظمة حماية الأطفال (Save the Children Organisation): مؤشر نهاية الطفولة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017، ص37.

تدمج المكونات الثلاث لمؤشر رأس المال البشري في مؤشر واحد عن طريق تحويلها أولا إلى إسهامات في الإنتاجية وبضرب هذه الإسهامات في الإنتاجية يكون الناتج هو المؤشر الكلي لرأس المال البشري ومنه يكون على النحو التالي:

مؤشر رأس المال البشري = المساهمة في الإنتاجية بالنسبة للبقاء على قيد الحياة x المساهمة في الإنتاجية بالنسبة للدراسة x المساهمة في الإنتاجية بالنسبة للصحة.

1-3-2-ب برنامج للقياس والبحث لإثراء إجراءات السياسات

يسلط قياس نواتج التعليم والصحة على نحو يتسم بالمصداقية، الضوء على التدابير التي تثبت نجاحها وأين يجب توجيه الموارد. ويؤدي القياس أيضا إلى زيادة وعي واضعي السياسات بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري، مما ينشأ قوة دافعة نحو العمل والتحرك من جانب الحكومات. وعالميا يكشف القياس الشامل الفجوات القائمة بين البلدان ويحفز الطلب على الاستثمارات في البشر، كما يساعد المشروع على تقوية العمل التحليلي والبحوث المتعلقة بالعوامل المشجعة على تنمية رأس المال البشري فمثلا بزيادة قياس جودة التعلم في مرحلة مبكرة ومسوح النواتج، وبرنامج مؤشرات تقديم الخدمات. [1]

1-3-2-ج مشاركة بلدان العالم في مشروع رأس المال البشري

يدعم المشروع مختلف البلدان من خلال حزمة مخصصة لكل بلد من البيانات والسياسات والإجراءات التدخلية لتسريع وتيرة نواتج التنمية البشرية، وتتركز على وجه الخصوص على المجالات التالية:[2]

- ✓ إتاحة إمكانية الوصول إلى أدوات القياس المرجعي والدراسات التشخيصية للسياسات العامة من أجل تحديد الموارد لقياس الإجراءات التدخلية التي تتسم بالكفاءة والفعالية، وبرمجتها وتمويلها؛
- ✓ تقديم المشورة بشأن الإجراءات التدخلية القائمة على الأدلة والمصممة خصيصا لسياق كل بلد، بما في ذلك الدروس المستفادة من الدول المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف عند الاقتضاء؛

[1]- البنك الدولي: مشروع رأس المال البشري: الأسئلة الشائعة
www.albankaldawli.org consultée le:24/11/2019 20:40

[2]- تقرير البنك الدولي: مشروع رأس المال البشري، مرجع سبق ذكره، ص10.

- ✓ زيادة الموارد لرأس المال البشري من خلال تعبئة الموارد أو إعادة توزيعها؛
- ✓ إشراك المواطنين في زيادة الاحتراف وتحسين الخدمات العامة.

2-الاستثمار في رأس المال البشري.

إن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات إيجابية، دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي، ويعتبر الاستثمار في العنصر البشري أحد الاستراتيجيات الإدارية الحديثة التي ترتكز على رفع إنتاجية الموظف، وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق من خلال هذا الجزء إلى كل ما يتعلق بالاستثمار في رأس المال البشري.

2-1 مفهوم وأبعاد الاستثمار في رأس المال البشري.

ستحاول الباحثة من خلال الجزء إبراز مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري وكيف كان ينظر إليه قديما وحديثا، والتطرق إلى أهم أبعاده.

2-1-1 مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري.

يعرف الاستثمار بشكل عام بأنه الموارد المالية التي تخصصها المؤسسة لمشروع استثماري مقترح تنفيذه، خلال فترة زمنية معينة، أي أنه حجز أرصدة حاضرة من أجل الحصول على عائد مستقبلي في صورة توفير أو زيادة في قيمة رأس المال المستثمر.[1]

ولقد اختلفت النظرة إلى مصطلح الاستثمار في الفكر القديم والمعاصر، ففي السابق (الفكر القديم) يعتبر الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في رأس المال الطبيعي، وكان يعتقد أيضا أن زيادة الناتج المحلي للنمو الاقتصادي يرجع إلى الزيادة التي تحصل في رأس المال الطبيعي زائد الزيادة في عدد العمال، وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع، وتحت تأثير نتائج الأبحاث والدراسات المنجزة في موضوع التعليم تغيرت النظرة وأشار الكثير من

[1]- محمد زبير وشوقي جدي: الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص09.

الاقتصاديين إلى أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع، ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي اكتشف بعض العلماء أمثال: شولتز ودينسون وغيرهما، أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي أو الزيادة في عدد العمال الخام، ولكن هناك عوامل أخرى تفسر تلك الزيادة ومنها التعليم، فعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي، وجد أن التعليم يسهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة وبذلك أثبت أن التعليم استثمار وليس استهلاك. ومنه ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري والذي أكد بعض العلماء أنه لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال الطبيعي، بل أكد البعض على أنه يفوقه خاصة مع التقدم في التكنولوجيا والتقنية التي تحتاج إلى مهارات، ومتطلبات خاصة للتعامل معها، مما يجعل التعليم والتدريب هما عنصرا السبق في التنافس القادم على الريادة العالمية.[1]

ولقد زاد اهتمام الاقتصاديين بالاستثمار الصحيح في رأس المال البشري، وتفعيل الخبرات والقدرات العقلية بشكل مستمر ونوعي مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية، فالزيادة في معدل تكوين رأس المال لا تعطي ثمارها في عملية التنمية الاقتصادية، إذا لم تتم زيادة المعرفة والخبرات البشرية بالمعدل نفسه على الأقل، ولذا فإن النظرية التقليدية للاستثمار يجب أن تتسع لتشمل الإنفاقات التي تسهم في تحسين نوعية رأس المال البشري ورفع كفايته الإنتاجية، مثل الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية. ولا يخفى أن اختلاف المستويات الصحية والتعليمية تؤدي حتما إلى اختلاف النوعيات والكفاءات الإنتاجية.[2]

[1]– منى الزايد جاسم: الاستثمار في رأس المال البشري نموذج مقترح، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معهد الإدارة العامة، مملكة البحرين، يومي 10 و12 ديسمبر 2012، ص929.

[2]– نزار عوني اللبدي، مرجع سبق ذكره، ص25.

يعرف الاستثمار في رأس المال البشري من قبل الاقتصادي مايكل تودارو" بأنه: "الاستثمارات الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد نفسه، وهي تشمل على المهارات والقدرات والقيم والصحة وغيرها من الأمور التي ينتجها الإنفاق على التعليم". كما يعرفه الاقتصادي "شولتز" بأنه: "مجموع الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية".[1]

أما الاقتصادي آدم سميث يعتقد أن أي استثمار في التعليم له فوائد اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ككل. إلى جانب هذا ميز آدم سميث من خلال نظرية رأس المال البشري نوعين من الاستثمارات. استثمارات عامة تزيد من رأس المال البشري لارتباطها بالفرد على سبيل المثال: القراءة والكتابة والعد أو التدريب العام الذي يستحق المكافأة بغض النظر عن بيئة عمل الشخص، وعلى هذا النحو فإن الدورات الجامعية هي استثمارات عامة لأنها ستكون قابلة للتطبيق في عدد كبير من البيئات المهنية. أما الاستثمارات الأخرى فهي استثمارات خاصة تزيد من رأس المال البشري لارتباطها بالمؤسسة بشكل خاص أو فردي على سبيل المثال: قد يكون التدريب على معرفة العمليات الداخلية التي طورتها الشركة (غرس الدراية المتعلقة بالعمليات الداخلية)، أو التعلم على أداة الماكينة المعقدة التي تمتلكها الشركة فقط.[2]

يعرف "جيم يونغ كيم" رئيس مجموعة البنك الدولي الاستثمار في رأس المال البشري على أنه: "حاصل مجموع صحة السكان ومهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم وعاداتهم. فإهمال الحكومات الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يضعف بشكل كبير من قدرات الدولة التنافسية في عالم سريع التغير، حيث تحتاج البلدان إلى قدر متزايد من المواهب للحفاظ على النمو".[3]

كما يؤكد البنك الدولي أن الاستثمار في السنوات الأولى من حياة الطفل هو إحدى أذكى عمليات الاستثمارات، التي يمكن لأي بلد القيام بها لكسر حلقة الفقر، ومعالجة مشكلة عدم المساواة وتعزيز مستوى الإنتاجية في المراحل اللاحقة من حياة الطفل. واليوم هناك ملايين الأطفال الذين

---

[1]– محمد الطاوي، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، http://hrdiscussion.com consultée le 06/03/2019.

[2]- Abdellaziz Amokrane, La Comptabilité Des Ressources Humaines, Edition n°5321, offices des publication universitaires, Ben Aknoun; Alger, 2012, p p 29 30.

[3]– البنك الدولي: الفجوة في رأس المال البشري تشجيع الحكومات على الاستثمار في البشر، http://www.albankadawli.org consultée le: 01/03/2019.

يعجزون عن بلوغ أقصى حدود قدراتهم بسبب نقص التغذية، وضعف التحفيز والتعلم في المراحل المبكرة من حياتهم، والتعرض للضغوط. وتعد الاستثمارات في التنمية البدنية والعقلية والعاطفية للأطفال من قبل الولادة حتى دخول مرحلة التعليم الابتدائي عاملا بالغ الأهمية في تدعيم إنتاجية الأفراد في المستقبل، وفي تعزيز قدرة البلدان على المنافسة الاقتصادية، فالمنظمات الدولية يقدمون تعهدات للحد من سوء التغذية المزمن في الأطفال من أجل توسيع نطاق الحصول على خدمات تنمية الطفولة المبكرة لضمان ازدهار الأطفال في كل مكان.[1]

تتعدد أساليب الاستثمار في رأس المال البشري من بينها نجد التعليم والتدريب وإدارة الأفراد المتفوقين، فتشجيع التعليم يعد ضمانا لاستمرارية التعلم وتنظيم دورات تدريبية وتكوينية لرفع مستوى أداء العاملين ودعم الأفكار الإبداعية والابتكارية والتي من شأنها أن تمكن المؤسسة من كسب ميزة تنافسية وتحفيز العاملين ودعمهم ماديا ومعنويا مع التركيز على مفهوم المواطنة التنظيمية بمعدل معتبر، مما يعمق من ولاء العاملين للمؤسسة.[2]

يعد الاستثمار في رأس المال البشري ذو قيمة كبيرة لمؤسسات الأعمال، لما سيحققه لها من نتائج على مستوى ارتفاع قدرات وإمكانيات العاملين، والحصول على مجموعة من الأفكار الجديدة التي ترتقي بمستوى أداء المؤسسة إلى التميز من خلال مناخ الاستثمار العام وبرامج التعليم والتدريب والنتائج التي يوفرها للمجتمع لتكوين رأس مال بشري ذو جودة فائقة، والإفادة القصوى منه، ويكون كشكل من أشكال رأس المال مع وجود المعرفة والخبرة والمهارة المكونة له وغير المتساوية بين العاملين.[3]

---

[1]– البنك الدولي: قمة رأس المال البشري الاستثمار في السنوات الأولى من الطفولة من أجل تعزيز النمو والإنتاجية، واشنطن، 2016.

http://www.live.albankadawli.org consultée le: 21/02/2019 14:29

[2]– مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية، تجربة اليابان.

http://www.giem.kantakji.com consultée le:23/02/2019 23:02

[3] – غني دحام تناي الزبيدي وآمنة عبد الكريم مهدي المشهداني، "دور رأس المال البشري والأداء المتميز للعاملين في تحقيق التفوق المنظمي بحث ميداني في وزارة النفط العراقية"، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 38، 2016، جامعة الكوفة، العراق، ص274.

بناءا على ما تقدم يمكن القول بأن الاستثمار في رأس المال البشري بأنه يرتكز على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته الاقتصادية ومساهمته الاجتماعية والبيئية. وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات أي المساهمة في تحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار، وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع، كذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في مجتمعه محافظا على بيئته للأجيال الحالية والمستقبلية.

2-1-2 أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري.

تتعدد أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري، فهناك من قسمها إلى أربعة أبعاد وهي الكمي والنوعي والكيفي والمكاني، وهي كما يلي:[1]

- البعد الكمي: يتمثل في زيادة الإنفاق على تكوين البنية الأساسية لرأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة والبحث العلمي والابتكار وغيرها.
- البعد النوعي: يتمثل في التركيز على مجالات رأس المال البشري الأكثر أهمية مثل التعليم التقني والتدريب المهني.
- البعد الكيفي: يتمثل في التركيز على اعتبارات الجودة والإتقان لكافة مجالات ومكونات رأس المال البشري.
- البعد المكاني: يتمثل في نشر هذه الخدمات وتوزيعها لتغطي كافة المناطق وكافة السكان.

كما يمكن تقسيم هذه الأبعاد إلى بعد اقتصادي واجتماعي وأمني كما يلي:[2]

- البعد الاقتصادي: يظهر من خلال تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية التي تحقق التقدم للدولة وتوفر الاحتياجات لسكانها من السلع والخدمات، إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليميا وتدريبيا له فرصة أكبر للعمل كمنتج يحقق قيمة مضاعفة تساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

[1]- الحمود موضي: تنمية رأس المال البشري، المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاديين الكويتيين الكويت: وتنويع القاعدة الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، 10 ماي 2016، ص151.

[2]- ربيحة قوادرية: مرجع سبق ذكره، ص71.

- البعد الاجتماعي: يتمثل في تنمية قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة، مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الفرد بالذات.
- البعد الأمني: هو تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص بارتفاع مستوى التعليم والتدريب مما يساهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.

إضافة إلى بعد آخر:[1]

- البعد الثقافي والعلمي: ينعكس البعد الثقافي من حيث تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع، وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والآداب، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله. أما البعد العلمي ومن خلال التعليم فيوفر الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير مما يساهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

2-2 نظريات الاستثمار في رأس المال البشري.

يوجد عدد من النظريات العلمية التي تناقش الاستثمار في رأس المال البشري يمكن عرض أهمها كما يلي:

2-2-1 النظريات التقليدية.

وهي النظريات التي جاء بها الاقتصاديين أمثال شولتز وتودارو وبيكر وغيرهم.

2-2-1-أ نظرية ثيودور شولتز (1961): لقد بلور الاقتصادي "شولتز" هذه النظرية بأبحاثه، وأظهر بنظريته فكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية، وسعى إلى تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الاهتمام بتلك المكونات الأقل مادية وهي رأس المال البشري، فقد

[1]- محمد موساوي، مرجع سبق ذكره، ص70.

لاحظ شولتز إهمال الباحثين للثروة البشرية، وتجنب أي تحليل منظم لهذه الثروة، لذا فقد ركز اهتمامه للوصول إلى نظرية الاستثمار في رأس المال البشري، تهدف إلى تقدير قيمة رأس المال البشري وإدخال مفهوم الخسارة في رأس المال البشري وتحديد الربحية. ومفهوم شولتز للاستثمار في رأس المال البشري قد أسهم إسهاما كبيرا في مجال إبراز دور وأهمية رأس المال في زيادة الإنتاجية وتحقيق الربحية، حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال المادي الذي يمكن الاستثمار فيه، فمن وجهة نظر شولتز فإن هذا النوع من الاستثمار يعتبر مصدرا قابلا للتجديد، وليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال، كما حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية عما حققه الاستثمار في رأس المال المادي، ولذلك فإن الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يكون من أهم مصادر تعظيم قيمة المؤسسة.[1]

2-2-1-ب نظرية غاري بيكر ومينسر يعقوب (1964): ركز كل منهما على عملية التدريب عند الاستثمار في رأس المال البشري، فبالنسبة لبيكر كانت إسهاماته مركزة على دراسة الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي، من خلال زيادة الموارد في رأس المال البشري، ويعد التدريب من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية في توضيح تأثير رأس المال البشري على الإيرادات والعمالة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى. كما يعد معدل العائد من الاستثمار هو العامل الأساسي والأكثر أهمية في تحديد المقدار المستثمر في رأس المال البشري، وقد افترض بيكر بعض المتغيرات المحددة والمحفزة للاستثمار في رأس المال البشري ومن أمثلتها العمر المتوقع للفرد والاختلافات في الأجور، ودرجة الخطر والسيولة والمعرفة. وأدرج بيكر كل النشاطات التي يمكن أن تنمي الموارد البشرية، ومن بين أنواع الاستثمارات التعليم والتدريب في مكان العمل والهجرة للبحث عن المعلومات حول الأسعار والصحة.[2]

أما إسهامات مينسر فتجسدت في بناء نموذج يهدف إلى تفسير الانحرافات في توزيع الإيرادات، وقد حدد الاقتصادي ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث في مجال الاستثمار البشري:

[1]- عبد الله علي القريشي، "الاستثمار في رأس المال البشري من منظور مالي"، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، المجلد 05، العدد 10، نوفمبر 2013، جامعة ذمار، اليمن، ص479.

[2]- محمد طلال أبو الروس، مرجع سبق ذكره، ص39.

- ✓ تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب؛
- ✓ تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب؛
- ✓ تحديد مدى المنفعة المترتبة من تحديد التكلفة والعائد على التدريب في تفسير خصائص سلوك الأفراد.

وقد شمل مفهوم مينسر للتدريب إضافة لما سبق التدريب الرسمي والتعليم والخبرة وقد توصل من خلال دراسة أثر الاستثمار في التدريب على دخل وسلوك الأفراد إلى ما يلي:

- ✓ كلما زادت مستويات الفرد التعليمية، كلما زادت احتمالات حصوله على مزيد من التدريب في مجال العمل؛
- ✓ كلما زاد معدل دوران العمل كلما زادت تكلفة الاستثمار في التدريب؛
- ✓ كلما زاد الاستثمار في التدريب خاصة المتخصصين، كلما زادت احتمالات بقاء الفرد في المؤسسة واحتمالات استقرار العمالة.[1]

2-2-1-ج نظرية بول مايكل رومر (1986): عرض رومر نموذجه الذي يقوم على أساس فكرة أن تراكم رأس المال لا يكفي لتأمين النمو الطويل الأجل في غياب التقدم التكنولوجي، لأن هذا التراكم لابد في نهاية المطاف أن يصل إلى تناقص الغلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إظهار أهمية المعرفة والتغيير التكنولوجي، وقام رومر بوضع نموذجان للنمو الاقتصادي، كان الأول عام 1986 بين فيه أن المعارف تلعب دورا نسبيا في تحقيق النمو انطلاقا من فكرة التعلم بالتمرن والتدرب، والطريقة الواحدة لتفسير النمو الداخلي وفقا لرومر هي تراكم المخزون المعرفي بوصفه شكلا من أشكال رأس المال، أما النموذج الثاني كان في 1990 والذي ينص على دور رأس المال البشري في تعزيز النمو، فالاقتصاديات ذات المخزون الأكبر من رأس المال البشري من المتوقع أن تنمو بمعدل أسرع من الاقتصاديات التي تملك مخزون أقل من رأس المال البشري.[2]

[1]- محمد منير عودة بشير: مرجع سبق ذكره، ص45.

[2]- جمال شادي الغرباوي: أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص67.

2-2-1-ح نظرية لوكس روبرت (1988): يعتبر لوكس أن النمو الاقتصادي يتحدد بالأساس بتراكم رأس المال البشري، ويفسر ذلك أن المفهوم الأوسع لرأس المال يتضمن كل من رأس المال المادي والبشري. ففي حين يخضع الاستثمار في رأس المال المادي لتناقص العائد فإن الاستثمار في رأس المال البشري يختلف في ذلك، حيث يكون لتراكم رأس المال البشري آثاره الخارجية الموجبة التي تحد من تناقص العائد من الاستثمار في رأس المال المادي ليكون العائد من الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ثابتا في الأجل الطويل.[1]

لقد انطلقت دراسة لوكس سنة 1988 من خلال استعراض نموذج سولو 1957، وبتحليل دراسات دينسون التي أجراها على مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن نموذج بيكر ورومر 1986 ليضع رأس المال البشري مصدر أساسي ومكمل التطور التقني في نموذج النمو النيوكلاسيكي. رفض لوكس فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري، واعتبر التناقص يحدث في رأس المال المادي، بينما يمكن زيادة رأس مال بشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة على الأقل عوضا عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف، وقد اعتبر لوكس أن الاختلافات في معدل النمو في البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى وجودة رأس المال فيها.[2]

2-2-1-خ نظرية فيشر إير فينغ (1994): توصل فيشر من خلال دراسته في عام 1994 إلى ما يلي:[3]

- ✓ إن الاختلافات في مستويات الكسب المرتبطة بمستوى التعليم الشخصي كبيرة؛
- ✓ يتأثر مستوى الكسب المرتبط مع المستوى التعليمي بعدة عوامل مثل المستوى الاجتماعي والجنس والعرق وغيرها من العوامل؛

[1]- عمران بشرير ومولود تنهتان، "رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (1990-2017)"، مجلة الباحث، العدد 17، 2017، جامعة ورقلة، ص251.

[2] جمال شادي الغرباوي: مرجع سبق ذكره، ص73.

[3] محمد منير عودة بشير: مرجع سبق ذكره، ص46.

- ✓ ينبغي إضافة سن العامل ومدة العمل لتفسير جزء من الاختلافات في مستوى الكسب، إذ أن الاستثمار في التعليم طويل المدى لا يحقق مردوده إلا بعد فترة من الزمن وكلما زاد عمر الإنسان قل الإنفاق على التعليم.

2-2-1-د نظرية أوديرون: قام أوديرون بمحاولة لبناء مصفوفة أو محفظة الموارد البشرية كأداة للتحليل الاستراتيجي، حيث استند على فكرة مصفوفة حصة النمو لمجموعة بوسطن الاستثمارية (BCG)، ومفاهيم نظرية الاستثمار البشري، فكما يهدف المستثمر المالي إلى تجميع التوليفة المتميزة من الأسهم والسندات في محفظة الأوراق المالية لتحقيق أكبر عائد ممكن من استثماره، مع تقليل درجة المخاطرة إلى أدنى حد في المؤسسة، أيضا تهدف هذه المصفوفة إلى محاولة تجميع التوليفة المثلى من الموارد البشرية ذات الخصائص المتميزة لتحقيق أقصى عائد ممكن من استثمارها في هذه الموارد، ومن بين الخصائص المتميزة التي تهدف المؤسسة إلى تجميعها في توليفة أصولها البشرية، هو مستوى عال من الأداء وفقا لأهداف المؤسسة واحتمال عال للبقاء في المؤسسة وخدمة عمل طويلة بالإضافة إلى مستوى عال من المهارات، واحتمال عال للنمو على المستوى الفردي.[1]

من بين أهم الانتقادات الموجهة لنظرية رأس المال البشري ما يلي:[2]

- ✓ افتراض كمال السوق وهي ليست كذلك سواء من حيث المنافسة أو الأجور المركبة؛
- ✓ عدم قدرة متغيرات رأس المال البشري (التعليم والتدريب) على تفسير متغيرات الدخل بشكل مرض إلا جزئيا؛
- ✓ اختلاف الدخول حسب العرق والجنس والخلفية العائلية، ومنصب العمل كما لوحظ اختلاف النتائج باختلاف النماذج والبيانات المستعملة ووجود أهداف أخرى للتعليم غير اقتصادية مما دفع إلى بروز نظريات أو تفسيرات أخرى لفوارق الأجر بين العاملين.

[1] ربيحة قوادرية، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2] منى الزايد، مرجع سبق ذكره، ص931.

2-2-2 النظريات الحديثة.

يمكن عرض أهم النظريات الحديثة فيما يلي:

2-2-2-أ نظرية تجزؤ سوق العمل: هذه النظرية تقوم على افتراض واختبار وجود عدة أسواق عمل، منفصلة لتفسير فوارق الأجر بين العاملين وعلى افتراض أن التقنية تحدد الأعمال ومن ثم خصائص العاملين المطلوبين لشغلها، وأن لكل من أقسام السوق قواعده في الأجور والتعامل والتكوين وخصائص العاملين. وفي تطور جذري عرض أن سبب التجزؤ في السوق ليس التقنية وإنما الصراع الطبقي (عمال، أرباب عمل)، ورغبة أرباب العمل بقسمة سوق العمل من أجل الاستغلال حيث أن التقنية تعمق تجزؤ السوق ولا تفرز ذلك التجزؤ، وقد عرفت النظرية عدد من المشكلات أهمها: تعريف الأقسام بدقة وحدودها غير منظورة وتختلف من مجتمع لآخر.[1]

2-2-2-ب نظرية الإشارة والمؤشرات: هي النظرية التي تمكن رب العمل من تحديد الأجر، حيث ميز أصحاب هذه النظرية بين الإشارة والمؤشرات، فالإشارة تعبر عن خصائص قابلة للتغير بالتعليم والتدريب والخبرة، أما المؤشرات فتكون ذاتية ودائمة، كالعرق والجنس. وبذلك قدمت هذه النظرية تفسير لمكافأة هذه الإشارات والمؤشرات إلا أنها لم تؤكد دور التعليم بالإنتاجية.[2]

2-2-2-ج نظرية المصفاة: ترى هذه النظرية أن التعليم لا يرفع الإنتاجية بل يكشف عنها لرب العمل، وبالتالي فالتعليم يلعب دور المصفاة على بوابة سوق العمل أو داخله.[3]

2-2-2-ح نظرية المنافسة: تؤكد هذه النظرية على أن الإنتاجية هي خاصية تتعلق بالوظائف لا بالعاملين، حيث أن الأفراد يتنافسون على الوظائف الأكثر إنتاجية والأعلى أجرا، لذا لا يعطي أصحاب الشهادات أولوية إلا بمقدور ما يعتبروهم أصحاب الأعمال والقادرين على التكييف مع شروط

[1]- نادية ابراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص08.

[2]- إسراء حسن ناصر: الاستثمار الخاص في التعليم العالي العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2016، ص35.

[3]- نادية ابراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص07.

الوظيفة أكثر من غيرهم، وبذلك فإن هذه النظرية تقوم على أن الإنتاجية خاصية العمل (التكنولوجيا) وليس خاصية الفرد، كما أن التعليم يكشف قدرات المتعلم على التكيف والتعلم.[1]

2-3 محددات وأنواع العوامل المؤثرة في الاستثمار في رأس المال البشري.

خصص هذا الجزء لعرض أهم محددات الاستثمار في رأس المال البشري والتي تلعب دورا مهما في تنمية الموارد البشرية.

2-3-1 المحددات العامة للاستثمار في رأس المال البشري.

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين، أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل، وثانيها يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذان الجانبين هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري وهي:[2]

2-3-1-أ التخطيط: ويعنى بوضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان، وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.

2-3-1-ب التنمية: يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وإنجاز برامجه، حيث يتم من خلال توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية شاملة تنمية القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العلمية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.

2-3-1-ج التوظيف: يتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها، وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات التي اكتسبها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير احتياجاته.

[1]- إسراء حسن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2]- المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية: محددات الاستثمار في رأس المال البشري.
https://www.hndiscussion.com consultée le: 06/03/2019. 16 :02

2-3-2 أنواع العوامل المؤثرة في الاستثمار في رأس المال البشري.

يرتبط الاستثمار في رأس المال البشري بعدة عوامل ذات طبيعة مختلفة ومن أهمها:

2-3-2-أ العوامل الاقتصادية والسكانية: نجد أن هناك علاقة بين الاقتصاد والتعليم، فالأوضاع الاقتصادية تؤثر بدرجة كبيرة في نوعية التعليم والتدريب، أيضا محدد رئيسي لأساليب ومناهج التدريب. كما يتأثر الاستثمار في رأس المال البشري بشكل مباشر بالعوامل السكانية مثل التركيبة السكانية ومعدل النمو السكاني، فالتوزيع العمري للسكان في المراحل التعليمية عنصر أساسي لمعرفة كمية المرافق والموارد التعليمية المطلوبة.[1]

2-3-2-ب العوامل الاجتماعية: وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعي، ويأتي تأثير الدين بشكل مباشر في النظام التعليمي مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية، مما يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية وترسيخ العقائد والمبادئ والالتزامات المرتبطة بها. أما اللغة فهي تؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية باعتبارها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع ووسيلة للتعبير والاتصال بين أفراده، وفيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي فإنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال ارتباط الفرد بالمجتمع من ناحية وتكوين المجتمع في تركيبه من الأفراد القائمين به، ويؤدي مدى الاتجاه الذي يتبناه المجتمع لإتاحة فرص التعليم لأفراده إلى تحديد حجم شمولية التعليم وفرصه سواء لكافة سكان المجتمع في سن التعليم أو لفئات معينة منه.[2]

كما يمكن عرض العوامل التي تؤثر على الاستثمار في رأس المال البشري حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 في النقاط التالية:

- ✓ العمل والتعرض للمخاطر والإنصاف؛
- ✓ رفاه الفرد؛
- ✓ النظرة إلى المجتمع؛

[1]- أحمد محمد الوراقي: استثمار رأس المال البشري في مصر بين الواقع والمأمول، المركز الديمقراطي العربي. https://www.democraticac.de consultée le: 06/03/2019 23 :19

[2]- محمد موساوي: مرجع سبق ذكره، ص72.

✓ الأمان البشري.

ويمكن عرض الإحصائيات المتعلقة بالجزائر من خلال الجدول رقم (2-2).

الجدول رقم (2-2): العوامل الاجتماعية المؤثرة في الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر

العمل والتعرض للمخاطر والإنصاف			رفاه الفرد		
نسبة العاملين إلى مجموع السكان	بطالة الشباب	تشغيل الأطفال	الرضا العام بالحياة	الرضا بحرية الخيار	الرضا بالوظيفة
% من فئة 25 سنة وما فوق	% من فئة 15-24 سنة	% من فئة 5-14 سنة	0 الأقل رضا 10 الأكثر	% للمجيبين بالرضا	
2011	2005-2011	2001-2010	2007-2011	2007-2011	2007-2011
43.9	37.5	5.0	5.2	53.0	58.7
النظرة إلى المجتمع			**الأمان البشري**		
الثقة في الأفراد	الرضا بالمجتمع المحلي	الثقة في الحكومة الوطنية	الشعور بالأمان	معدل	
% للمجيبين بنعم			% للمجيبين بنعم	لكل 100000 شخص	
2011	2007-2011	2007-2011	2007-2011	2004-2011	
16.0	73.9	53.0	49.0	1.5	

المصدر: تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع، الأمم المتحدة، 2013، ص187.

من معوقات الاستثمار في العنصر البشري خاصة في الدول العربية نجد أيضا ما يلي:[1]

- **ضعف ارتباط مخرجات التعليم مع احتياجات أسواق العمل المتغيرة:** حيث نجد أن منظومات التعليم العربية تركز على أعداد المتخرجين دون إنتاج المهارات والمعارف اللازمة للتنمية، والمساهمة في رفع الإنتاجية والنمو، حيث أصبحت الشهادات هي المعيار الأساسي للتوظيف في القطاع العام، مما أدى إلى ظاهرة السعي المفرط للحصول على شهادات أعلى استجابة لاحتياجات التوظيف في القطاع الحكومي وليس سبيلا لاكتساب المهارات، وإلى انتشار الوظائف غير المنتجة التي لا تؤدي إلى تحسين القدرات التنافسية في الاقتصاد وبالتالي سوء استخدام وهدر رأس المال البشري.
- **قصور سياسات أسواق العمل في الاستفادة من الموارد البشرية:** يحدث ذلك لعدم قدرة الاقتصاديات العربية على توفير فرص عمل كافية للمتعلمين وأصحاب المهارات العالية، نتيجة لعدم تنوعها وتخصص العديد منها في القطاعات الإنتاجية الأولية وفي السلع ذات القيمة المضافة المتدنية، كذلك تتسم أسواق العمل بعدم الكفاءة حيث تتركز معظم وظائف القطاع الخاص في القطاع غير الرسمي، الذي يعتبر أكبر مصدر للتوظيف في الدول العربية، كما أن المحسوبية والنقود لهما دورا أكبر في التحصيل العلمي والكفاءات في التعيين في الوظائف، وهو ما يرسخ لدى الأفراد القناعة بأن الشهادة إذا ما توافرت المحسوبية والعلاقات الشخصية المناسبة
- **المركزية الشديدة في إدارة منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني:** تركز أنظمة التعليم المهني والتقني والتدريب في الدول العربية كل اهتمامها على جانب عرض العمالة، وليس على جانب الطلب ويؤثر هذا إلى حد كبير في تدني المواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم المهني والتقني، والاحتياجات النوعية بسوق العمل بالإضافة إلى ضعف الترابط بين نظم التدريب، وخطط التنمية وغياب معلومات عن سوق العمل.

[1]– أحمد إبراهيم عبد العال حسن: دور الإعلام في استثمار رأس المال البشري كرافد رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة بالعالم العربي، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، يومي 23 و24 أفريل 2017، ص ص28 .29

2-4 الاستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بالتنمية المستدامة.

من خلال هذا الجزء تحاول الباحثة إعطاء صورة عامة توضح من خلالها العلاقة التي تجمع الاستثمار في رأس المال البشري بأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- **من الجانب الاقتصادي:**

يلعب رأس المال البشري دورا هاما ومحوريا في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال العقول والعمالة المدربة التي تراكمت عبر الزمن، كما أن العنصر البشري كان ولا يزال عجلة التقدم لأي دولة، فالعقل البشري هو الذي يبدع ويبتكر ويصنع، وبالتالي فاعتماد أي دولة على استيراد الآلات والمعدات لا يكفي لتتقدم، بل لابد أن يتوافر لديها مخزون من القدرات البشرية الواعية والقادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد ودفع الدولة إلى الأمام.

كما يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية، ولا يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم حيث يساهم في تراكم رأس المال البشري، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذا ما يساهم في إحداث النقلات الحضارية والتقدم التقني في شتى مجلات الحياة، وبالتالي فرفع معدلات نمو مستدامة يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب.

تمثل القوى البشرية القاعدة الأساسية لاستيعاب جميع الابتكارات التكنولوجية، كما أنها السبيل الوحيد لنجاح مواجهة تحديات العصر، لذلك فهي المؤشر الرئيسي في أسس التنمية والركن الأساسي لمقاييس ثروة الأمم والشعوب.

على المستوى الجزئي (المؤسسة) فالعنصر البشري هو العمود الفقري والعصب الرئيسي الذي يؤثر على أداء المؤسسة، من خلال ما يمتلكه من قدرات وخبرات ومهارات وبالتالي فهو الذي يتحكم ويوجه ويدير كافة أنشطتها وعملياتها، كما أنه المسير في استخدام التكنولوجيات خاصة النظيفة التي تهدف من خلالها المؤسسة تحقيق أهدافها الاقتصادية والبيئية بأقصى عائد وبأقل تكلفة وباستخدام كفؤ للموارد البيئية.

- **من الجانب الاجتماعي:**

إن الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق إعطاء الأولوية والاهتمام بالتعليم والرعاية الصحية ودعم القيم الأخلاقية له أثر بالغ الأهمية على المجتمع بأكمله، فالتركيز على القدرات الذهنية والإدراكية والفكرية المهمة والخاصة للفرد تجعلهم قادرين على فهم المشكلات الاجتماعية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، ما يؤدي إلى تقوية التكافل والتماسك الاجتماعي وتوطيد التعاون والتسامح بما يكفل تكامل أفراد المجتمع فيما بينهم مما يقلل ويقلص منابع الفقر والعوز، إضافة إلى تخفيض من مستويات البطالة التي تعتبر من أكبر العوامل التي تؤثر على مستقبل الأفراد، فانخفاضها من خلال ارتفاع مستويات التعليم والتدريب يؤدي إلى تكوين مواطن صالح لمجتمعه، قادر على تحقيق حاجاته واحتياجاته بلده مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع.

إن تنمية قدرات الأفراد يحسن من المستوى المعيشي ويساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، كما يؤدي إلى تقوية الروابط الأسرية حيث أن الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع، فهي التي تبني شخصية الطفل منذ الصغر اجتماعيا ونفسيا لكي يكون قادرا على القيام بدوره في المستقبل، بحيث يصبح فردا قادرا على تحمل المسؤولية فيتم تعزيز قيم ومبادئ الاحترام والتقدير لذاته وللآخرين، فإذا ضعفت الأسرة ضعف أساس الفرد ونقطة ارتكازه، مما يؤدي إلى معاناة المجتمع من الانحطاط الفكري والإنساني في العلاقات الإنسانية وغياب التكامل الاجتماعي بين مختلف أوساط المجتمع، وبالتالي فالأسرة هي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية إذا صلحت صلح المجتمع ككل.

زيادة نسبة المثقفين في المجتمع يؤدي ذلك إلى تطوير التنمية الحضارية من خلال تعزيز المبادرات للتعريف بالثقافات المتنوعة للمجتمع والحفاظ على هوية الوطن وإبراز تاريخه.

إن تنمية الأفراد ومشاركتهم سياسيا يعد أحد أشكال الديمقراطية كما أنها إحدى أشكال الحكم الراشد، يؤدي إلى تنمية هوية الفرد المستقلة وتطوير قدراته ومدركاته الخاصة، بالإضافة إلى المشاركة في اتخاذ القرارات وصنع الأحداث ونقل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من جيل إلى جيل. فالوعي السياسي الذي يعم أفراد المجتمع غالبا ما يقيد حركة السلطة والحكومة، ولا يسمح لها أن تعمل بشكل مطلق في الساحة المحلية والعالمية، ففي البلدان المتقدمة يلعب الرأي العام دورا واضحا في رسم سياسة الدولة.

- **من الجانب البيئي:**

إن تنمية المهارات اللازمة لتطوير الوعي البيئي لدى مختلف الأفراد والجماعات وإكسابهم معارف وقيم ومهارات وخبرات تسمح لهم بالتصرف فرديا أو جماعيا لحل المشاكل الحالية والمستقبلية للبيئة، باعتبار أن الإنسان الكائن الفعال الذي يؤثر على من خلال أنشطته تأثيرا كبيرا في بيئته سلبا أو إيجابا، فكل فرد له أثر واضح على البيئة ما يساعد على تعميق الممارسات البيئية التصحيحية مثل إعادة التدوير أو استخدام الطاقة النظيفة، وتجنب الرعي أو الصيد الجائر أو إلحاق الضرر بالغطاء النباتي والحيواني.

تربية الفرد على المحافظة على البيئة يسهم في الحد من التلوث البيئي عن طريق نشر الوعي البيئي، الذي يتمثل في مساعدة الأفراد على اكتساب الوعي والتفاعل مع البيئة ومشكلاتها وبناء المواطن الإيجابي الواعي، إضافة إلى غرس روح المشاركة الإيجابية والعمل على تطوير الشعور بالمسؤولية وضرورة المساهمة في وضع الحلول الملائمة للمشاكل البيئية المختلفة.

كما يساهم التثقيف البيئي في سن مبكرة على غرس القيم البيئية التصحيحية في الأجيال القادمة، التي سترث الأرض في المستقبل ومدى تأثير وعيهم البيئي على تحسين نوعية الحياة على كوكب الأرض، وأن احترامهم للبيئة ومواردها وعناصرها، يعني حياة أفضل لهم ولأبنائهم في المستقبل، مما يدفعهم إلى ترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وتجنب أذية الحيوانات والاهتمام بالزراعة المنزلية، وطرق إدارة النفايات والتعامل معها من خلال إيمانهم بأنهم جزء من الحل للكثير من المشاكل البيئية الحالية وأن الاهتمام بأحيائهم ومناطقهم كفيلة بأن تعكس أثر إيجابيا على المحيط الأكبر.

3- إدارة وقياس رأس المال البشري.

نظرا للتطورات المتسارعة التي نشهدها اليوم فقد ظهرت عدة مفاهيم معاصرة في مجال الإدارة وبالخصوص فيما يتعلق بالعنصر البشري، باعتباره أحد أثمن أصل من أصول المؤسسات، فقد تطور مفهومه من كونه موردا بشريا وفكريا إلى كونه استثمارا يعود على المؤسسة بالفائدة. ومن خلال هذا المبحث سنركز على دراسة إدارة رأس المال البشري داخل المؤسسة وكيف يتم قياسه وما هي أهم العوامل والتحديات التي تعيقه.

3-1 إدارة رأس المال البشري.

خصص هذا المطلب للتعرف على القصد من إدارة رأس المال البشري وأهم الوظائف التي تتعلق به داخل المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى تسليط الضوء على مفهوم إدارة رأس المال البشري الأخضر وما هي أسباب بروزه وأهم وظائف إدارته.

3-1-1 إدارة رأس المال البشري ووظائفها.

إن تاريخ وظيفة الموارد البشرية يرجع إلى قرنين من الزمن تقريبا، إلى عصر الثورة أو النهضة الصناعية إذ بدأ التفكير في أهمية العنصر البشري، فبدأت المؤسسات الصناعية بإنشاء إدارات خاصة بالموظفين، تبحث في شؤونهم وتعتني بكل ما يتعلق بهم، وسميت هذه الإدارات بمسميات مختلفة منها: إدارة شؤون العاملين، إدارة شؤون الموظفين، إدارة الأفراد،.....الخ. ومع اختلاف النظرة إلى العنصر البشري باختلاف تطور النظريات والمدارس الإدارية على مر العقود الزمنية، إلا أن هذا الاختلاف لم يمنع التطور الموازي في الاهتمام بالعنصر البشري، حتى ظهر مصطلح إدارة رأس المال البشري في بداية الستينات من القرن العشرين، وظهر هذا المصطلح مثل نقطة البداية لظهور مدرسة الموارد البشرية. ومع ذلك استقر على تسمية الإدارة التي تهتم بالموظفين "إدارة الأفراد" حتى عام 1980 تقريبا، فغير مسمى إدارة الأفراد إلى إدارة الموارد البشرية أو إدارة رأس المال البشري وهذا التغيير لم يكن في المسمى فقط ولكن كان في المضمون أيضا، ومنه امتد دور هذه الإدارة إلى التخطيط والتنفيذ معا تعمل من خلالها على تحقيق الإستراتيجية الأم للمؤسسة.[1]

أحد المؤسسين الأوائل لإدارة رأس المال البشري، مدرسة هارفارد لييبر وآخرون سنة 1984، أسماها بوكسال سنة 1992 بعدما تطورت "بإطار هارفارد"، وأشار ستوري سنة 1989 إلى مضمون التعامل مع الموظفين واعتبرهم بأنهم أصول ذات قيمة، ومصدر للحصول على التفوق بين المنافسين من خلال التزامهم وتكيفهم والكفاءة العالية.[2]

---

[1]- محمد حسين سيد: أهمية العنصر البشري في تحقيق أهداف الشركات، أطروحة دكتوراه في إدارة الموارد البشرية التعليم عن بعد، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، بدون سنة، ص08، مذكرة غير منشورة.

[2]- مايكل آرمسترونج، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، ترجمة إيناس الوكيل، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص15.

تعرف إدارة رأس المال البشري بأنها الإدارة المهتمة بالأفراد وعلاقاتهم، وكل ما يتعلق بالتنظيم والعنصر البشري انطلاقا من فعالية الأفراد وكفاءتهم داخله، وكافة الوظائف من تحليل وتخطيط القوى العاملة والتدريب والتنمية الإدارية وكذا مكافأة وتعويض العاملين من جهة، والخدمات الاجتماعية والصحية من جهة أخرى، وأخيرا توفير المعلومات والسجلات الخاصة بهم من أجل تحفيز الموارد البشرية وتطويرها بشكل فعال.[1]

إن إدارة رأس المال البشري تشمل إستراتيجية دراسة أنشطة الموارد البشرية وتحليلها وربطها بغايات واستراتيجيات المؤسسة، بحيث يصبح العنصر البشري أحد الأسلحة لتحقيق الميزة التنافسية وتحسين أوضاع المؤسسة السوقية ونتائج أعمالها، بالإضافة إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية لمواجهة التغيرات التي تواجه المؤسسة في ظل الظروف البيئية المحيطة.[2]

إدارة رأس المال البشري هي عملية الاهتمام بكل ما يتعلق بالعنصر البشري الذي تحتاجه أية مؤسسة لتحقيق أهدافها، وهذا يشمل اقتناء هذه الموارد والإشراف على استخدامها وصيانتها والحفاظ عليها، وتوجيهها لتحقيق أهداف المؤسسة وتطويرها.[3]

إدارة رأس المال البشري يعرفها محمد محمد إبراهيم من منظور استراتيجي على أنها مجموعة متكاملة ومتميزة من الوظائف التي تتم:[4]

- قبل الحياة الوظيفية للعاملين: مثل تصميم وتحليل وتوصيف الوظائف، وتحديد المسارات الوظيفية وتصنيف تلك الوظائف على هذه المسارات الوظيفية، وتسكين كل وظيفة على الدرجة المالية المناسبة طبقا لهيكل الأجور والمرتبات.

[1] فاطمة طويهري: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية دراسة حالة شركة إنتاج الكهرباء بتيارت، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران 02، الجزائر، 2015/2014، ص81.

[2]– موفق محمد الضمور: واقع التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام في الأردن، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، مصر، 2008، ص46، مذكرة غير منشورة.

[3]– سعاد نائق برنوطي، إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد)، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص17.

[4]– محمد محمد ابراهيم، إدارة الموارد البشرية أحد محاور الكيان الاقتصادي الوظيفي للمؤسسة المدخل لتطوير منظومة إدارة جودة رأس المال البشري من المنظور الإداري، ب ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص145.

- أثناء الحياة الوظيفية: مثل إدارة كافة شؤون العنصر البشري داخل المسارات الوظيفية من تدريب ونقل وترقية وتقييم أداء وتحفيز.
- بعد انتهاء الحياة الوظيفية: (بلوغ سن نهاية الخدمة) وتشمل التواصل المستمر مع العاملين باستمرار وتقديم كافة شؤون الرعاية الاجتماعية والصحية والاقتصادية. وتتم ممارسة هذه الوظائف في إطار عناصر منظومة العمل الإداري للمؤسسة والتي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وتتم عملية الإدارة هذا النحو في إطار إستراتيجي باعتبارها جزء من الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة، تتأثر بالمتغيرات الخارجية وما ينتج عنها من فرص وتهديدات بالمتغيرات الداخلية وما ينتج عنها من نقاط قوة أو ضعف.

في المجمل تتضمن إدارة رأس المال البشري داخل المؤسسة وظائف وهي على النحو التالي:

3-1-1-أ تحليل العمل وتخطيط القوى العاملة: وتعني التعرف على الأنشطة والمهام المكونة للوظيفة وتحديد المسؤوليات الملقاة على عاتقها وتصميم الوظيفة بشكل مناسب، مع تحديد مواصفات من يشغلها. أما تخطيط القوى العاملة فهي تعني تحديد احتياجات المؤسسة من أنواع العاملين وأعدادهم، ويتطلب هذا تجديد طلب المؤسسة من العاملين وتحديد ما هو معروف ومتاح منها والمقاربة بينها لتحديد صافي العجز والزيادة في القوى العاملة بالمؤسسة.[1]

3-1-1-ب توظيف العمال: تبدأ إدارة رأس المال البشري في ممارسة أولى خطوات الاستقطاب بعد التعرف على الاحتياجات من حيث الأعداد والنوعيات، وذلك في ضوء المعلومات المتاحة من الخطة الإستراتيجية للموارد البشرية، خلال هذه المرحلة مسؤول الموارد البشرية يسعى إلى تحقيق هدفين الحصول على أعداد كبيرة من المتقدمين، ومن ثم إتاحة الفرصة لقاعدة أوسع من الاختيار أمام المديرين التنفيذيين بالإضافة إلى توفير أكبر قدر من المعلومات حول الوظائف ومتطلبات شغلها بحيث يتم تركيز جهود الاستقطاب حول العمال المستفيدين بالوظيفة واستبعاد غير المؤهلين لشغلها. بعد الانتهاء من عملية الاستقطاب تبدأ عملية الاختيار التي تستلزم استخدام الكثير من الأدوات والمرور بالعديد من الخطوات لتقييم المتقدمين لشغل الوظائف التي تنتهي عادة بعرض الوظيفية على

[1]- نزار عوني اللبدي، مرجع سبق ذكره، ص53.

أفضل هؤلاء المتقدمين في حالة النجاح في اجتياز تلك المراحل أي ضمان قبول المتقدم للوظيفة لعرض المؤسسة.[1]

3-1-1-ج صيانة ورعاية وتقديم الخدمات للعاملين: وتهتم هذه الوظيفة بالقيام بوضع ضوابط نظم السلامة المهنية والصناعية والرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين في المؤسسة. بالإضافة إلى وضع ضوابط تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية وكافة التسهيلات التي تسهم في تحسين أجواء العلاقات السائدة بالعمل من الثقة والمودة والإخاء وغيرها من الضوابط ذات الأهمية في تطوير الولاء والانتماء للمؤسسة.[2]

3-1-1-ح تطوير القوى العاملة: وهذا يعني رفع كفاءة العاملين عن طريق التدريب والتوجيه بناءا على أسس عملية محققة الكفاءة الإدارية بأقل وقت وتكلفة، ويتم تطوير العاملين من أجل أن يكونوا مؤهلين لأشغال ووظائف أخرى أكثر تعقيد، ويشمل تنفيذ هذه الوظيفة التخطيط المهني وإعداد وإدارة برامج لتطوير العاملين بالإضافة إلى التخطيط لنشاط التدريب وتنفيذه.[3]

3-1-1-خ تقييم الأداء ودراسة مشاكل العاملين ومعالجتها: تقوم إدارة رأس المال البشري من خلال هذه الوظيفة بوضع نظام سليم وموضوعي، لتقدير جهود وكفاءة العاملين في العمل من أجل مكافأة المنتجين ومساعدة ضعفاء الكفاءة لتلاقي نقاط ضعفهم وتطوير أداء الجميع للأفضل وتحفيزهم، كما تسعى إدارة رأس المال البشري إلى تحديد المشاكل التي يعاني العاملون منها والتي تواجههم في أعمالهم، مع تحديد أسباب العمل على معالجتها.[4]

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول بأن إدارة رأس المال البشري هي عبارة عن مجموعة من البرامج والوظائف المصممة لتعظيم أهداف كل من الفرد والمؤسسة، من خلال الاهتمام بالعنصر

---

[1]- عمر بلخير جواد: دور تكوين الموارد البشرية في تطوير ونجاح المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص35، مذكرة غير منشورة.

[2]- خضير كاظم محمود، إدارة الموارد البشرية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص32.

[3]- يوسف حجيم الطائي وهاشم فوزي العبادي، إدارة الموارد البشرية قضايا معاصرة في الفكر الإداري، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص48.

[4]- عبد الباري ذرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص16.

البشري وتشغيله وتطويره بهدف تكوين الطاقة البشرية القادرة على الإنتاج. وتعتبر هذه الإدارة من أهم الوظائف الإدارية في المؤسسة حيث أنها لا تقل أهمية عن باقي الوظائف الأخرى لأهمية العنصر البشري فيها وتأثيره على الكفاءة والإنتاجية.

3-1-2 إدارة رأس المال البشري وعلاقته بالبيئة وأهم وظائفه الخضراء.

أصبحت منظمات الأعمال في الآونة الأخيرة أكثر وعيا بالأهمية المتزايدة بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، مما جعل هذه المؤسسات تكامل بين الإدارة البيئية وإدارة رأس المال البشري الخضراء، أي وظائف أو ممارسات إدارة رأس المال البشري الخضراء، فهو استخدام لسياسات إدارة رأس المال البشري لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد داخل منظمات الأعمال، وبشكل عام يعزز قضية استدامة البيئة، تركز هذه الإدارة على السلوك البيئي للموظفين في الشركة.

يعد مفهوم إدارة رأس المال البشري الخضراء أو ما يعرف بإدارة الموارد البشرية الخضراء، من المفاهيم المعاصرة في الفكر الإداري، التي تربط نشاطات إدارة رأس المال البشري وإدارة البيئة. ولابد من الإشارة إلى أن إدارة رأس المال البشري الخضراء لا تزال في مراحلها المبكرة والعديد من الدراسات في هذا المجال هي ضمن الإطار النظري.

ظهر مفهوم إدارة رأس المال البشري الخضراء مع بدء الحركة الخضراء، التي هي حركة سياسية يدعو أنصارها إلى أربعة مبادئ مهمة. البيئة والاستدامة واللاعنف والعدالة الاجتماعية. ولقد قام الميثاق العالمي للأمم المتحدة بالتعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية بتطوير مبادئ خاصة بإدارة التعليم المسؤول، وتشجيع العلماء والمديرين للعمل بشكل مشترك على تطوير المعرفة الجديدة لتعزيز المسؤولية البيئية، وتطوير وتنفيذ مبادرة بيئية للشركات، يشمل العديد من وحدات المؤسسة كعملية مشتركة. وأحد أهم المساهمين في هذه المبادرة إدارة رأس المال البشري للمؤسسة فهي لا تمثل فقط أصحاب المصلحة الداخلية الرئيسية داخل المؤسسة، لكنها أيضا مصدر للميزة التنافسية. وتنطوي إدارة رأس المال البشري الخضراء على الإجراءات الخضراء التي تركز على زيادة الكفاءة داخل

العمليات، والحد أو التخلص من النفايات البيئية، وتجديد منتجات الموارد البشرية والأدوات التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة وانخفاض التكاليف.[1]

كما عُرفت إدارة رأس المال البشري الخضراء بأنها: "الأنشطة والسياسات والأنظمة المتضمنة تطوير وتنفيذ والصيانة المستمرة للأنشطة التي تهدف إلى إيجاد العاملين والمؤسسة الخضراء، فالجانب المتعلق بإدارة رأس المال البشري هو تحول العاملين الاعتياديين إلى متبنيين للنهج الأخضر وذلك لتحقيق الأهداف البيئية للمؤسسات".[2]

وتستهدف إدارة الموارد البشرية الخضراء الحفاظ على الموارد البشرية لحياتهم العملية من جهة وحياة الأسرة والمجتمع من جهة أخرى. فالتوجه الجديد لإدارة الموارد البشرية الخضراء يهدف في الأساس إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية (الأرض)، وكذلك دعم الحفاظ على الموارد الشخصية المتمثلة في العائلة والأصدقاء، وأسلوب الحياة والمجتمعات. كما تلعب إدارة رأس المال البشري الخضراء دورا رئيسيا من خلال تنفيذ الممارسات الخضراء، حيث يعتمد الأداء الأخضر على مشاركة الموظف وتطبيقه لهذه الممارسات أو الوظائف وتؤدي إلى نتيجة خضراء، تتمثل في الابتكارات الخضراء، مبادرات بيئية جديدة، تقنيات جديدة للاستخدام الفعال للموارد، حلول للحد من النفايات والحد من التلوث. كل ذلك بهدف تحقيق الاستدامة للجيل الحالي والمستقبلي.[3]

وترتبط إدارة الموارد البشرية الخضراء بكل الممارسات والأنشطة، مدمجة في إنشاء واستخدام وحماية مستمرة لإطار هدفه النهائي إدارة مرتبطة بتغيير عمال إلى عمال خضر أي التجنيد الأخضر داخل المؤسسة، مع الغرض من تحقيق مجموعة من الأهداف البيئية للمؤسسة لتكون مسؤولة عن الاستدامة البيئية. سبب إدارة رأس المال البشري الخضراء هو تطوير وتحسين والحفاظ على تخضير

---

[1] -Neha Gupta and Ridhi Fharma; Green HRM, An Innovative Approach to Environmental Sustainability, Twelfth AIMS International Conference on Management, the Association of Indian Management Scholars Inernqtional, Kozhikode, 02-05 january 2015; p828.

[2]– محمد إحسان السكارنه: أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على إستراتيجية التمايز دراسة تطبيقية على شركات الطاقات المتجددة في عمان، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص15.

[3]- Bangwal Deepak and Prakash Twari: Green HRM. A way to greenig the Enviroment; IOSR Journal of Business and Management; Volume 17; Issue 12; Dec 2015; Dit University Indian; P46.

كل موظف في المؤسسة بحيث أن كل موظف يعطي التزاما شخصيا يكون صانع الحفظ وصون الطبيعة وغير ملوث لها، بالإضافة إلى استخدام كل عامل لتطبيق المنهج المستدام وتعزيز وعي الموظفين والتزامهم بقضايا الاستدامة. وتتمثل أهمية إدارة رأس المال البشري الخضراء في تقليل تغير المناخ ومنع الكوارث الطبيعية بالإضافة إلى تجنب الأمراض بسبب التلوث والحد من إيذاء الحيوانات وتشجيع التنوع البيولوجي وتعزيز العلاقة بين الفرد ومحيطه.[1]

أما عن وظائف إدارة رأس المال البشري الخضراء يمكن عرضها فيما يلي:

3-1-2-أ التوظيف الأخضر: هي عملية توظيف الأفراد ذوي المعرفة والمهارات والمناهج والسلوكيات التي تحدد أنظمة الإدارة البيئية داخل المؤسسة، كما أنه نظام يتم التركيز فيه على أهمية البيئة، وتدعيم ممارسات التوظيف للإدارة البيئية الفعالة من خلال التأكد بأن الوافدون الجدد على دراية بالثقافة البيئية للمنشأة وتمكينهم من الحفاظ على قيمها. وعلى دراية بالأساسيات مثل: إعادة التدوير والحفظ وإنشاء عالم أكثر منطقية.[2]

3-1-2-ب التدريب الأخضر: هو منهجية العملية التي تقود سلوك الموظفين نحو إنجاز مجموع الأهداف التنظيمية، فيعتبر التدريب البيئي عنصر أساسي من المؤسسات الناجحة والممارسات المفضلة لتغيير مهارات ومعرفة سلوك الإدارة وموظفوها، الذي من الأساليب الابتدائية التي من خلالها تدعم إدارة الموارد البشرية. وفق هذه الوظيفة يتطلب تدريب الموظف على امتلاك قدر كاف من المعرفة والمهارات فيما يتعلق بالتخضير ودون هذه المعرفة والمهارات لا يمكن للموظف أن يصبح صديقا للبيئة، وتتمثل ممارسات التدريب الخضراء في تدريب العمال لإنتاج التحليل الأخضر لمساحة العمل، وكفاءة الطاقة، وإدارة النفايات وإعادة تدويرها، بالإضافة إلى تطوير المهارات الشخصية الخضراء وإتاحة الفرصة لإشراك الموظفين في حل المشكلات البيئية.[3]

[1]- Ana Stojanoska: Green Human Resource Management The Case of Gorenje Groupe; Master's Thesis; University of Ljubljana; Slovenia; July; P11.

[2]- Ahmed Shoeb, Green Human Resource Management Policies and Practices, Cogent Business and Management, 2015; P6.
https://dx.doi.org/101080/233311975 visited in 13/3/2019. 06:50

[3] -Hiba Awad Masri: Assessing Green Human Resources Management Practices in West Bank an Exploratory Study, Master's Thesis of Engineering Management, An-Najah, National University, Nablus, Plaestine, 2016, P36.

3-1-2-ج تقييم الأداء الأخضر: يعد قياس الأداء الوظيفي للموظف أحد الوظائف الرئيسية في إدارة رأس المال البشري الخضراء، وبدون هذه الوظيفة لا يمكن ضمان واقعية الأداء البيئي على مستوى المؤسسة للمدى الطويل، يجب أن تتماشى معايير القياس الخاصة بالأداء الأخضر للموظف بعناية مع معايير المؤسسة للأداء البيئي. ومن أجل الحفاظ على الأداء البيئي الجيد يجب على المؤسسات إنشاء نظم معلومات الإدارة البيئية والمراجعات البيئية، حيث تنص على أن الهدف من إنشائها هو رصد فعال لعدد كبير من التلوث واستخدام الموارد والطاقة والمتطلبات التنظيمية التي تواجهها المؤسسة.[1]

3-1-2-ح نظام التعويض والتحفيز الأخضر: تهدف هذه الوظيفة إلى تحقيق متطلبات الإدارة الخضراء حيث أنه لابد من أن يعمل نظام التعويض على تحفيز سلوكيات الموظف نحو الأداء الأخضر، فضلا على تقديم مكافآت للاقتراحات التي يقدمها لمساعدة المؤسسة على حماية وتحسين البيئة وزيادة الربحية. هناك ممارسات كثيرة في مجال التعويضات والحوافز التي تشجع على السلوك الأخضر فمثلا: تمنح المؤسسات التي تصنع الساعات والنظارات اليابانية حوافز نقدية تتراوح ما بين 300 إلى 500 دولار لمن تتضمن أنشطة عملهم مساهمات بيئية، وطبق فندق Scandic Hotel السويسري برنامج يدعى (صيد الموارد)، يعطي بموجبه جوائز للعاملين الذين يساهمون في تخفيض استهلاك الطاقة والمخلفات، وتعتمد مؤسسات أخرى إلى إجراء مسابقات بين فرق العمل على أساس ما يقدمونه من إنجازات بيئية. وتلجأ مؤسسات أخرى إلى تحفيز عامليها من خلال منحهم مكافآت عند تقديمهم لأفكار مفيدة في مجال تقليص الفضلات أو قبول المشاركة في مسؤوليات إضافية في الجهود البيئية. وامتد تعزيز السلوكيات الخضراء للعاملين إلى حياتهم الشخصية من خلال تشجيعهم على إعادة تدوير المخلفات المنزلية واستخدام

[1]- Puton Arubajah and Others, Green Human Resources Management Practices a Review, Journal of Resource Management, Volume 05, Nember 01, 2015, Srilanka, P7.

وسائل النقل العامة واستخدام الدراجة الهوائية، وتقليل انبعاث الكربون وتشجيع السلوكيات التطوعية من خلال المكافآت الصغيرة.[1]

بناءً على ما تقدم يمكن القول أن إدارة رأس المال البشري الخضراء هي مصطلح مركب حديث النشأة، مدلوله الأساسي لا يخلو من دمج الإدارة البيئية للمؤسسة مع أهداف ووظائف إدارة رأس المال البشري كالتوظيف والتدريب والتطوير وإدارة الأداء والتقييم والمكافآت، حيث يجب أن تكون هذه الوظائف صديقة للبيئة بما يؤدي إلى كفاءة أفضل وتكلفة أقل ومستويات أعلى من ارتباط العاملين مع مؤسساتهم.

3-2 طرق قياس رأس المال البشري.

هناك العديد من المصطلحات التي تستخدم للدلالة على قياس رأس المال البشري، كمحاسبة الأصول المعرفية وقياس العائد على رأس المال البشري، ومهما اختلفت التسميات فإن المفهوم العام يصب في تقسيم وقياس خدمات العنصر البشري سواء من ناحية قياس التكلفة أو العائد، ولأغراض التقرير الداخلي أو بطرق كمية أو نوعية، ويعرف القياس على أنه عملية إدخال الوحدة القياسية على الاختلاف غير المنظم وغير القياسي. وعرفه "بريمنت" والذي يعتبر من أوائل المحاسبين الذين كتبوا في هذا المجال، على أن عملية القياس هي عملية ديناميكية للعنصر البشري في المؤسسة بما في ذلك إعداد التقارير لذلك، واستخدام هذه المحاسبة يدل على مختلف العوامل التي تشير إلى أهمية رأس المال البشري وهي المعرفة والتدريب وتعيين العامل والاستغناء عنه، كما تختص هذه العملية بإمداد متخذي القرار بالمعلومات.[2]

هناك الكثير من المحاولات الموضوعية لقياس وتقييم رأس المال البشري، فقدمت نماذج وأساليب متعددة لعل أهمها:

[1]– غني دحام تناي الزبيدي، "دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق متطلبات المواطنة البيئية بحث ميداني في الشركة العامة للزيوت النباتية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 89، 2016، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ص62.

[2] –هندة مدفوني، مرجع سبق ذكره، ص139.

- **النماذج الوصفية:** هذه النماذج تتصف بالسمات والخصائص لرأس المال البشري، وتركز على استطلاع الآراء والاتجاهات التي تعتبر مهمة في تأثيرها غير المباشر على أداء عمليات المعرفة، وتحقيق نتائجها المرغوب بها اعتمادا على الخبرة الذاتية والتقدير الشخصي للقائمين بالدراسة.[1]
- **المقاييس والنماذج المرتبطة برأس المال البشري والملكية الفكرية:** تتولى تحويل المعرفة والأصول المعرفية غير الملموسة في أقسام المؤسسة المختلفة إلى أشكال الملكية الفكرية وتضم نموذج رأس المال الفكري، ونموذج تحويل الأصول غير الملموسة إلى رأس مال غير ملموس، والطريقة المنهجية لتقييم الأصول الفكرية.[2]
- **نماذج القيمة السوقية:** تركز على الفرق بين القيمة الدفترية لأصول المعرفة وقيمتها السوقية أو الفرق بين قيمة المؤسسة في السوق وحقوق ملكية حملة الأسهم، حيث أن هذه المقاييس تعتمد غالبا على الأسس والمبادئ المالية والمحاسبية ومن أهمها: القيمة السوقية، والقيمة الدفترية، والقيمة غير الملموسة المحسوبة.[3]
- **مقاييس ونماذج العائد على المعرفة:** وهذه النماذج تقوم على أساس احتساب العائد على الأصول المحسوبة وحسب الصيغة التالية:[4]

العائد على الأصول = الأرباح قبل الضريبة / الأصول الملموسة للمؤسسة

وبعد ذلك يتم مقارنتها مع متوسط العائد لعموم الصناعة التي يقع نشاط المؤسسة ضمنها، وإن الزيادة على متوسط الصناعة يعتبر عائد المعرفة الخاص بالمنشأة ومن أمثلتها: القيمة غير الملموسة ومكاسب رأس المال الفكري ونموذج القيمة المضافة.

- **نموذج بطاقة الأداء المتوازن:** ويعتمد هذا النموذج على ترجمة رسالة المؤسسة وإستراتيجيتها إلى مجموعة شاملة من مؤشرات الأداء للإدارة الإستراتيجية، وتتعدد عناصر مؤشرات هذا النموذج حيث يركز على الأهداف المالية، وبناء القدرات والحصول على العناصر غير الملموسة للنمو

---

[1]– مراد خالد الردايدة، "تقييم أداء البنوك الأردنية في تطبيق مفهوم رأس المال البشري من وجهة نظر العاملين فيها"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 08، 2012، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ص126.

[2]– هندة مدفوني، مرجع سبق ذكره، ص134.

[3]– عمراني مختار ومعمر حمدي: طرق ونماذج قياس رأس المال الفكري، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14/13، ديسمبر 2011، ص09.

[4]– مراد خالد الردايدة، مرجع سبق ذكره، ص126.

المستقبلي، وتسعى المؤسسة من خلال بطاقة الأداء المتوازن إلى البحث عن التوازن بين المقاييس الخارجية للمالكين والزبائن، والمقاييس الداخلية للعاملين والأنشطة الحاسمة، والإبداع والتعلم والنمو. كما تسعى البطاقة إلى تحقيق التوازن بين مقاييس نتائج الأداء الموضوعية نسبيا والمقاييس الذاتية الاجتهادية للأداء.[1]

وتضم بطاقة الأداء المتوازن مجموعة من المحاور يمكن عرض أهمها فيما يلي:[2]

- **المحور المالي:** يعد هذا المحور هو المحصلة النهائية لكافة التغييرات والتحليل الذي يتم في المحاور الأخرى، وينصب حول معدل العائد المرتفع على الأصول المستثمرة. وتمثل المؤشرات المالية هنا تحديد أثر الأحداث الاقتصادية التي حدثت داخل المؤسسة، وكذلك توضح مدى إمكانية إستراتيجية المؤسسة من حيث التطبيق والتنفيذ، وتشمل المؤشرات المالية التركيز على إرضاء المساهمين ومستوى الربحية، والعائد على رأس المال العامل، وصافي الدخل بالإضافة إلى القيمة الاقتصادية المضافة، والحصة السوقية ونمو المبيعات لمنتجات حالية وجديدة ونمو التدفقات النقدية المتولدة من نشاطات التشغيل.
- **محور الزبائن:** يتضمن هذا المحور التركيز على رضا الزبون، والاحتفاظ بالزبون وكسب زبائن جدد والربحية من الزبون والحصة السوقية، وعوامل التحكم الخاص بالجزء السوقي والذي يتحكم بالنتائج المركزية المرتبطة بالزبون، إذ أن تلك العوامل تمثل عوامل حاسمة لاحتياجات الزبون والذي في توقعات حاملي الأسهم تحقق عوائد مالية عالية.
- **محور عمليات التشغيل:** يتعامل هذا المحور مع العناصر والأنشطة الداخلية لعمليات التشغيل لتحديد المشاكل أثناء عملية الإنتاج ومحاولة التغلب عليها برفع مهاراتها وكفاءتها، وبالتالي تحقيق وضع أفضل لشريحة السوق وتحقيق العوائد المالية للمؤسسة من خلال عملية تطوير وتحديث المنتجات بما يتفق مع التغيير وبشكل دوري، وتقديم الخدمات ما بعد البيع لإشباع حاجات ورغبات الزبائن الحاليين والمستهدفين.

---

[1]- lamia Mohamed Ahmed Elsaid: A Perspective Framework to measure and develop and intellectual capital in Egyptian universities in light of some European international experiences, International Journal of Innovation and Applied Studies scopus, Volume 11, N 02, spain, May 2015, P247.

[2]– صفاء تايه محمد، "العلاقة بين رأس المال الفكري وفق نموذج Steuvart وبطاقة الأداء المتوازن دراسة تحليلية في معمل الألبسة الرجالية في محافظة النجف الأشرق"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 28، 2013، جامعة الكوفة، العراق، ص233.

- **محور التعلم والنمو:** يضمن هذا المحور قدرة المنظمة على التجديد للمدى البعيد، ويهدف كذلك لتوجيه الأفراد نحو التطوير والتحسين المستمر الضروري للبقاء.

كما تتمثل طرق قياس الإنتاجية للعنصر البشري على مستوى المؤسسة في أربعة طرق وهي كالتالي:[1]

- **الطريقة الأولى: كمية الإنتاج في وحدة الزمن:** وتستخدم هذه الطريقة فقط في الحالات التي تنتج فيها المشروعات سلعة واحدة فقط وذات وجدات متماثلة في المواصفات، إذا تعددت الأصناف المنتجة فإنه يتعذر من الناحية العملية تجميع عمليات الأصناف غير المتجانسة. وتحسب الإنتاجية كما يلي:

إنتاجية العنصر البشري = كمية الإنتاج المحقق (طن/ساعة) / عدد ساعات العمل أو متوسط عدد العمال (طن/عامل)

- **الطريقة الثانية: الإنتاج المرجح لمجموعة من الأصناف:** يستخدم معامل يتم وفقا له تحويل إنتاج جميع السنوات أو جميع الأصناف إلى سلع متماثلة، وبذلك تقاس ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من كل صنف وعلى مدار الفترات محل الدراسة، غير أن الاعتماد على معامل التحويل يكون سهلا في الحالات التي تنتج فيها المنشأة سلعا بسيطة ويسهل قياس عدد الساعات التي تبذل من قبل العاملين في المتوسط لكل وحدة من الناتج وتحسب كالآتي:

إنتاجية العنصر البشري = جملة الإنتاج معبرا عنه بوحدات سنة الأساس (معامل التحويل) / جملة ساعات التشغيل للعامل أو متوسط عدد العمال

- **الطريقة الثالثة: قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة:** وتستعمل هذه الطريقة في الحالات التي تتوافر فيها معومات عن قيمة الإنتاج، حيث أن قيمة الإنتاج هي عبارة عن حاصل ضرب الكميات التي أنتجت في سعر الوحدة، ومنه فإن زيادة قيمة الإنتاج لابد وأن تعكس زيادة الكمية مع بقاء السعر على ما هو عليه، أو زيادة السعر مع بقاء الكمية على ما هي عليه أو زيادتهما معا. وعلى ذلك فعند قياس الإنتاجية لابد وأن نعزل تأثير التغييرات في الأسعار عند مقارنة الإنتاجية من فترة لأخرى ويتم ذلك بتعديل قيمة الإنتاج وفقا للأرقام القياسية للأسعار كالتالي:

1. **الرقم القياسي للأسعار = (السعر في سنة المقارنة / السعر في سنة الأساس) x 100؛**

[1] محمد سمير أحمد، الإدارة الإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص ص116 117.

2. **تعديل قيمة الإنتاج وفقا للأرقام القياسية = قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية / الرقم القياسي للأسعار؛**
3. **الإنتاجية الحقيقية للعنصر البشري = قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة / متوسط عدد العمال.**

- **الطريقة الرابعة: متوسط القيمة المضافة بالأسعار الثابتة:** تعتبر القيمة المضافة من أهم مؤشرات قياس إنتاجية العنصر البشري، حيث تعبر عن الجهود التي يبذلها العاملين لزيادة كمية الإنتاج وخفض تكلفة المواد والخدمات المستخدمة والتي تتمثل في:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج المباع – قيمة المستلزمات السلعية والخدمات المستخدمة في تحقيق هذا الإنتاج.

بالإضافة إلى الطرق السابقة هناك طرق أخرى منها:

- **طريقة التكلفة التاريخية:** تعتمد هذه الطريقة على اعتبار المورد البشري شأن التثبيتات، فيتم رسملة التكاليف المرتبطة بالاستقطاب والاختيار والاستخدام والتعيين وتدريب الفرد وتطويره، ومن ثم توزيع هذه التكاليف على السنوات التي تمثل العمر الافتراضي للمورد البشري، أي على مدى العمر المتوقع للاستخدام، وإذا تم تصفية المورد البشري خلال الفترة المذكورة وذلك نتيجة الوفاة أو إنهاء الخدمة أو الاستقالة، يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن ذلك. وإذا تبين أن للمورد البشري عمرا أطول أو أقصر مما قدر ابتداءً، يتم إجراء التعديلات اللازمة في الأقساط. وهذا المنهج يعتمد أساسا على الأساليب المطبقة في المحاسبة على التثبيتات العينية.[1]
- **طريقة تكلفة الفرصة البديلة:** أي التكلفة التي تتحملها المؤسسة لتغيير الاستخدام الحالي للموارد البشرية إلى استخدام آخر بديل، ويقوم بمقتضاها مدراء الأقسام بإجراء مزايدة (تعرف بالمزايدة التنافسية) على خدمات الأفراد، ذوي الكفاءات الخاصة ويمكنهم العمل في كل قسم من هذه الأقسام، وذلك للوصول إلى قيمة الفرد عند استخدامه عمل بديل كأساس لحساب قيمته، ويستخدم أعلى سعر في المزايدة للتعبير عن قيمة هذا الفرد لكن ما يعاب على هذه الطريقة هو أنها لا تقيم

[1] – حذومة الوردي، مطبوعة الموارد البشرية، ب ط، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018/2017، ص09.

جميع الأفراد في المؤسسة، فغياب أي فرد عن المزايدة بحجة أنه لا يملك مهارات خاصة يتم الحكم عليه بأنه لا يملك قيمة وهذا عيب واضح.[1]

- **طريقة تكلفة الإحلال:** تعتمد على تقدير تكاليف استبدال الموارد البشرية الحالية لدى المؤسسة، حيث تتضمن جميع التكاليف الخاصة بالاستقطاب والاختيار والتعيين والتدريب للمستخدمين الجدد، حتى يبلغوا مستوى قدرات المستخدمين الحاليين، إن الميزة الرئيسية لهذه الطريقة أنها مدخل جيد للقيمة الاقتصادية على أساس اعتبارات السوق.[2]

بشكل عام يمكن قياس رأس المال البشري من خلال قياس الابتكار، قياس معدل الدوران والخبرة والتعلم، قياس قيمة بنك المعرفة وقياس أثر ممارسات الموارد البشرية على الأداء التنظيمي، ويتم التركيز على:[3]

- **قياس الابتكار:** يمثل الابتكار أحد مخرجات رأس المال البشري ويمكن قياسه بطرق عديدة مثل النسبة المئوية من المبيعات (الممكن إرجاعها إلى الابتكار) للمنتجات والخدمات الجديدة، وهناك من يصنف مقياس النمو الحدي من المنتجات الجديدة لقياس الابتكار وبالتالي يمكن القول أن المقاييس الحالية لقياس الابتكار الناتج عن رأس المال البشري هي:
  - ✓ معدل الزيادة أو النسبة المئوية من المبيعات أو الخدمات الجديدة التي تقدمها المؤسسة؛
  - ✓ النمو الحدي من المنتجات أو الخدمات الجديدة أو التعديلات التي تتم بشكل دوري أو ثانوي.
- **قياس معدل الدوران والخبرة والتعلم:** من بين مقاييس رأس المال البشري هو وضع خريطة للقدرات والمؤهلات تسمح للعاملين ورؤساء الأقسام بوضع مهاراتهم مقابل تلك التي يتوقعها منهم العملاء، ثم يتم تسجيل الفجوة بين نتائج التنفيذ وتوقعات العملاء ولتحديد هذه الفجوة بوضوح يجب أن تكون هناك خطط حقيقية مع إيجاد الدعم المالي اللازم.

---

[1]– محمد معاذ الأعرج: استخدام نموذج Lev and Schwarts لقياس رأس المال البشري ومساهمته في صافي الدخل دراسة تطبيقية على بنك لبنان والمهجر في الأردن، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص18.

[2]– حذومة الوردي، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3]– محمد سيد جاد الرب، إدارة الموارد الفكرية والمعرفية في منظمات الأعمال العصرية، ب ط، مطبعة العشري، مصر، 2006، ص ص442 444.

- **قياس قيمة بنك المعرفة:** تقوم كل مؤسسة ببناء بنك المعرفة، ويشمل البحوث والمعلومات والمهارات وقوائم العملاء، والكفاءات المهنية ومعلومات عن المستهلكين المرتقبين وعن المنافسين، ويعتبر بنك المعرفة أحد الأساليب المهمة في تحقيق الميزة التنافسية وتنظيم القيمة السوقية، ويعتمد قياس قيمة البنك على تحديد القيمة المضافة التي يحققها بنك المعرفة من خلال عمليات محاسبية معينة يقوم بها أهل الاختصاص.

3-3 تحديات إدارة رأس المال البشري.

على الرغم من أهمية ومكانة رأس المال البشري في المؤسسة، فإدارته داخلها يواجه جملة من التحديات وعلى هذا الأساس خصص هذا المطلب لتسليط الضوء على معظم العوامل التي تؤثر على كفاءة إدارة رأس المال البشري على مستوى المؤسسة.

إن أبرز العوامل التي تحد من إدارة رأس المال البشري هي عوامل داخلية تنبع من بيئة العمل الداخلية للمؤسسة وتنحصر في:

- **السياسات الإدارية:** يتم في إطارها تحديد نشاطات وأسباب وجود المؤسسة والدور الذي تؤديه في المجتمع، وكذا وضع خطط الاستقطاب وتطوير أنظمة الرقابة على الأداء والسلوك، إضافة إلى نشاطات التدريب والمتابعة وتقويم الأداء، زيادة إلى وضع أنظمة خاصة بالأجور والحوافز والترقيات وكل ما ترتبط بالحفاظ على سلامة وأمن اليد العاملة.[1]
- **عامل التكنولوجيا:** لقد لعب التطور التكنولوجي وتحديات ثورة المعلومات والاتصالات دورا بارزا في إحداث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، مما دفع بالمؤسسات الإنسانية تغيير سبل تعاملها مع القوى العاملة، في ضوء تعدد الثقافات والقيم السائدة بالمجتمعات من ناحية وتعدد المهارات والتخصصات التي أفرزتها متطلبات التطور الحاصل في مختلف مجالات عرض وطلب القوى البشرية من ناحية أخرى. كما لعب هذا التنوع الثقافي للأفراد على تأكيد قيم جديدة أملتها ضروريات التعامل مع المستجدات التكنولوجية مع احترام العمل ومواعيد

[1]- سامية قرفاز: دور الشراكة الأجنبية في تحقيق الرضا الوظيفي للمورد البشري في المؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2013/2012، ص81، مذكرة غير منشورة.

تنفيذه، واعتبار الوقت كلفة وتحسين نوعية حياة الأفراد العاملين وغيرها من الآثار التنظيمية والإدارية المختلفة.[1]

- **إدارة الجودة الشاملة:** لقد أسهم التصدي النوعي الشامل في مختلف مسارات إدارة رأس المال البشري، من خلال بناء الاستراتيجيات التنظيمية لمختلف المؤسسات العاملة في المجتمعات المتقدمة على التركيز على العنصر البشري وإعطائه أهمية كبيرة لاسيما من خلال التركيز على الجوانب التالية: مساهمة العاملين والتمكين وتحقيق رضا المستهلك، والوقاية بدل من العلاج بالإضافة إلى التحسين المستمر. إن التركيز على هذه الجوانب أكد بلا شك على الأهمية التي أولتها المؤسسات الإنسانية للفرد العامل، بحيث يسرت أمامه سبل الإسهام في مختلف مجالات التحسين والتطوير المستمر من أجل إطلاق قدراته في مختلف المسارات الإدارية والتنظيمية والفنية، وأن هذه المنطلقات جعلت من المؤسسات تعطي لإدارة رأس المال البشري أدوارا واسعة وشاملة في الاستجابة لمتطلبات التغير وحول آثاره الإيجابية في التكيف، والاستجابة المتسارعة في تحقيق الأهداف المتوخى بلوغها.[2]
- **حجم المنظمة:** كلما زاد حجم المنظمة كلما زاد عدد الموظفين واتسع نطاق الوظائف والإدارات والأقسام وخاصة المنبثقة من إدارة رأس المال البشري، مما يجعل المؤسسة تضع إدارة رأس المال البشري في قمة الهرم الإداري قريبة من الإدارة العليا، وذلك لمساعدتها في التخطيط الاستراتيجي لمواردها البشرية بالإضافة للمساعدة في وضع الميزانية، ولتسهيل عملية الاتصال بالفروع. كما وأن المؤسسات الصغيرة جدا تكون فيها الموارد البشرية في قمة الهرم الإداري، بل في بعض المؤسسات المتناهية الصغر تكون مدمجة ضمن الإدارة العليا، أما في المنطقة الوسطى بين الحالتين يكون وضع رأس المال البشري في وضع غير ثابت من قمة الهرم الإداري، وذلك يتوقف على معايير عديدة من ضمنها حجم المؤسسة، وهذا الأخير تحكمه عدة عوامل مهمة منها داخلية وخارجية، التي تحدد الحجم الذي تتخذه المؤسسة في عالم الأعمال والإنتاج، لذلك لابد عليها من قياس أحجامها بدقة والتوفيق بين الحجم وموقع إدارة رأس المال البشري بها ونوعها. بالإضافة إلى

[1]– فاروق حريزي: دور التكنولوجيا الحديثة للاتصالات في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة في الجزائر دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص84.

[2]– خضير كاظم حمود وياسين كاسب الخرشة، مرجع سبق ذكره، ص24.

أنه كلما زاد حجم المورد البشري في المؤسسة زادت أهميته أكثر مما يستوجب وجود إدارة متخصصة تعنى بشؤون العاملين أكثر، من خلال الاهتمام بهم ومراقبتهم وتوجيههم وحل مشاكلهم.[1]

أما الصعوبات التي تواجه المؤسسة في القياس والإفصاح عن رأس المال البشري تتمثل في الآتي:[2]

- ✓ إمكانية إلحاق عدة أضرار مالية أو معنوية بالمؤسسة نتيجة تحديد القيمة الحقيقية لأصولها البشرية في القوائم المالية وخصوصا في ظل المنافسة بين المؤسسات المتعلقة في استقطاب الكفاءات البشرية؛
- ✓ عدم استطاعة الأساليب المحاسبية التقليدية التي تعتمد على قياس الأصول الملموسة من واقع السجلات التاريخية للمؤسسات، على قياس وتقدير قيمة رأس المال البشري لها الذي يشكل جزء كبير من أصولها؛
- ✓ ضعف قدرة الأساليب المحاسبية في تحديد مكونات رأس المال البشري.

بالإضافة إلى هذه التحديات نضيف جملة أخرى منها:[3]

- ✓ النقص في البيانات والأساليب المنهجية اللازمة لتطبيق نظرية رأس المال البشري في مجال الموارد البشرية، مثل صعوبة الحصول على بيانات التكلفة أو الحصول على حجم عينة كافية للأفراد الملتحقين بالبرامج التدريبية للوصول إلى حسابات محددة ونهائية للتكلفة؛
- ✓ صعوبة تحديد نسبة التكلفة المتخصصة لكل من الاستهلاك والاستثمار، فالفرد ينفق على المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية، وهي تكلفة لازمة لاستمرار الاستثمار البشري. لكن النفقات في هذه الجوانب لازمة أيضا للفرد لكي يعيش وتستمر حياته، وهنا يصعب تحديد ذلك المقدار من هذه التكلفة المخصصة للاستهلاك وذلك المخصص للاستثمار؛

---

[1]– نوال عبد الكريم الأشهب، مرجع سبق ذكره، ص ص25 26.

[2]– محمود جمام وأميرة دباش، إشكالية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري في القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بقسنطينة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث، 2016، جامعة ميلة، ص193.

[3]– عمار إبراهيم: تنمية رأس المال البشري وأثره على كفاءة المنشأة دراسة ميدانية في الساحل السوري، رسالة ماجستير في السكان والتنمية، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص67.

- ✓ صعوبة تقييم وقياس المنفعة المتحققة من الاستثمار البشري، ويرجع هذا إلى احتواء هذه المنفعة على عوامل غير مادية وغير خاضعة لظروف السوق مثل: المركز الأدبي وتحقيق الذات، وإذا فرض أن المستثمر استطاع تعظيم مثل هذه العوامل غير المادية فقط، لا يمكن اختباره اختبارا غير رشيد.

كما يمكن إضافة مجموعة من التحديات هي:[1]

- ✓ بعض الأصول غير الملموسة يصعب قياسها، فالإبداع مثلا هو جوهر عملية المعرفة وإنجاز القيمة، ولكن من الصعب التوقع بعملية الإبداع ولا بمخرجاتها؛
- ✓ عدم إمكانية قياس وتقدير العوائد الاقتصادية المستقبلية، بأي درجة من التأكيد؛
- ✓ صعوبة سيطرة المؤسسات على عملية مراقبة كل أنواع رأس المال البشري؛
- ✓ عدم توفر البيانات عن اللاملموسات للمؤسسات وكيفية التعامل معها بطريقة تضمن تحسين عملية توليدها وإدارتها واستخدامها بكفاءة؛
- ✓ نقص الوعي لدى الأفراد العاملين والمستخدمين بأهمية محاسبة رأس المال البشري؛
- ✓ صعوبة قياس التعلم مدى الحياة وصعوبة قياس التراكم المتحقق منه.

[1]– هندة مدفوني، مرجع سبق ذكره، ص136.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تقدم تستخلص الباحثة النتائج التالية:

- رأس المال البشري أصل غير ملموس يتميز بمجموعة من المهارات والخبرات والكفاءات والقدرات والمعارف التي يمتلكها الأفراد، والتي يمكن الاستثمار فيها عن طريق التدريب والتطوير والتكوين والتعليم الذي يعد المكون الأم في صنع الإنسان المبدع والمبتكر وصانع الأمم والشعوب الراقية، وصانع العقل المتميز الذي ينتج ثروة تكون رأس المال بلغة الاقتصاد الحديث. فهو يعتبر أكثر الأصول قيمة لأن أي بلد يملك أفراد متعلمين ومؤهلين وقادرين على تحويل المعرفة إلى قيمة مجدية تخدم البلاد اقتصاديا واجتماعيا فهو بلد قادر على تأمين مستقبله؛
- إن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تدريبه وتطويره وتنمية قدراته خاصة في السنوات الأولى من حياة الطفل، يعد أذكى الاستثمارات التي تلعب دورا مهما في الأجل الطويل لتكوين الطاقة الكلية للمجتمع والقوية كما ونوعا؛
- يعد الاستثمار في رأس المال البشري جوهر تجسيد التنمية المستدامة من خلال اعتباره قوة دافعة ونافعة ورافعة للأمة عامة والدولة خاصة، فهو قوة دافعة لوطنه اقتصاديا حيث أن الدولة التي تملك رأس مال بشري مؤهل ومدرب تتميز بقوة اقتصادية هائلة قادرة على مواكبة الدول المتطورة، كما أنها قوة نافعة لمجتمعها قادرة على تلبية احتياجات المجتمع وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى تعزيز ممارسة الحكم الراشد، أما أنها قوة رافعة بقيمها واحترامها للبيئة من خلال الوعي البيئي لدى الأفراد بأهمية الحفاظ عليها واستغلالها بطريقة عقلانية ورشيدة للجيل الحالي والمستقبلي؛
- على الرغم من المكانة التي يكتسيها رأس المال البشري خاصة على المستوى الجزئي (المؤسسة) إلا أن إدارته داخلها تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر على كفاءة وإنتاجية المؤسسة.

الفصل الثالث

مقدمة

تهدف مختلف الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تصل بفضلها إلى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار، التي أصبحت تعنى بزيادة المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن. فمسايرة مؤشرات الاستدامة التنموية أصبحت حتمية وهذا في سبيل اللحاق بركب الأمم وعدم التخلف سياسيا واقتصاديا، والجزائر كغيرها من الدول مطالبة بمسايرة هذه التحولات لبلوغ التنمية المستدامة، كون أن ثرواتها المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة، مما استلزم عليها تبني سياسات محددة المعالم تتكاتف فيها جهود مختلف المتعاملين الاقتصاديين، في إطار مختلف المخططات الخماسية لتنتهج بذلك سياسة طموحة لتنمية المنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، باعتبارها أداة ضرورية لهيكلة التراب الوطني بصفة دائمة ومحفزا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى جانب أثرها المباشر على الحياة اليومية للمواطنين.

من خلال هذا الفصل ستحاول الباحثة عرض جهود الجزائر من خلال البرامج التنموية المنتهجة على مختلف المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية أو التكنولوجية في سبيل اللحاق بقاطرة الدول المتطورة من مختلف النواحي، مع إبراز أهم العوائق والتحديات الشاقة التي تواجه طريق تحقيق هذه المساعي، بالإضافة إلى عرض تطلعات الجزائر من خلال الرؤية الإستشرافية في أفاق 2030 في مجال الاستدامة التنموية .

1-السياسات المنتهجة لتنمية رأس المال البشري في الجزائر

يلعب رأس المال البشري دورا مهما في خدمة التنمية في جميع دول العالم، باعتباره قوة الأمم وتقدمها وقد ازداد الاهتمام العالمي بالمورد البشري نتيجة للدور الكبير الذي يتميز به، فقوة الاقتصاد في الوقت الحالي أصبحت تقاس بنوعية الموارد البشرية، وكفاءتها وحسن استخدامها، ولهذا نجد أن تنمية الأفراد أخذت تطفو على السطح وتستقطب اهتمام معظم دول العالم، من خلال تخصيص مبالغ مالية طائلة لإعادة هيكلة التعليم وتطوير برامجه بهدف تحسين رأس المال البشري وجعله أكثر ملائمة وانسجاما مع متطلبات التنمية البشرية.

الجزائر من بين دول العالم التي تعمل جاهدة من أجل الارتقاء بموردها البشري، حيث أولت اهتماما كبيرا بتنمية رأس مالها البشري هدفا منها للحاق بركب الدول المتقدمة، وهو ما سيتم عرضه من خلال هذا الجزء المعنون بالسياسات المنتهجة لتنمية رأس المال البشري في الجزائر.

1-1 ملامح أساسية عن مؤشرات رأس المال البشري في الجزائر

كشف البنك الدولي عن نظام جديد لتصنيف الدول حسب نجاحها في تنمية رأس مالها البشري، في مسعى لحض الحكومات على الاستثمار بصورة فعالة في مجالي التعليم والرعاية الصحية. فتنمية رأس المال البشري بالغة الأهمية لجميع البلدان أيا كان مستوى دخلها. في حين تواجه البلدان الأشد فقرا أو هشاشة عقبات كبيرة أمام تحسين نواتج التعليم والرعاية الصحية بها، ومن الضروري حتى في البلدان التي لديها أقوى رأس مال بشري في العالم، أن تواصل التركيز على الاستثمار في البشر إذا أرادت أن تظل ناجحة وقادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

فرغم تحقيق مكاسب غير مسبوقة في مجال التنمية البشرية على مدى السنوات 25 الماضية، لا تزال هناك تحديات خطيرة لاسيما بالنسبة للبلدان النامية، فهناك أزمة في التعلم تعوق تقدم العديد من الدول فيظهر مؤشر رأس المال البشري الذي أصدرته مجموعة البنك الدولي في أكتوبر 2018، أن سنوات التعلم التي يحصل عليها الأطفال تقل بخمس سنوات في بعض الدول عما يتلقاه نظراؤهم في دول أخرى رغم استمرارهم في الدراسة للمدة الزمنية نفسها. كما يعاني نحو ربع الأطفال من قصر

القامة بالنسبة للعمر وهذا راجع لقصور في النمو البدني والإدراكي، أما عالميا لا يحصل نصف سكان العالم على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وتؤدي المصروفات الصحية المباشرة التي يتكبدها العديد منهم إلى السقوط في براثن الفقر سنويا. أما في بلدان العالم الأشد فقرا لا تغطي شبكات الأمان الاجتماعي أربعة من بين كل خمسة فقراء. كما كشف هذا المؤشر أن إنتاجية 60% من الأطفال المولودين اليوم ستبلغ في أحسن الأحوال 50% فقط عندما يكبروا، مقابل نسبة إنتاجية كاملة إذا تمتعوا بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة.[1]

يغطي مؤشر رأس المال البشري 157 بلدا من البلدان والأقاليم الأعضاء بمجموعة البنك الدولي والجزائر من بين هذه البلدان، حيث احتلت سنغافورة وكوريا واليابان ومنطقة هونكونغ الصينية وفنلندا المراتب الأولى، أما الجزائر فقدرت قيمة مؤشر رأس المال البشري بها 0.52 وهو ما جعلها تصنف في المرتبة 93 لسنة 2018 حسب تقرير البنك الدولي وهو ما يوضحه **الملحق رقم (3-1)** بعنوان مكونات رأس المال البشري لبعض الدول لسنة 2018، فجاءت في مقدمة دول شمال أفريقيا قبل تونس المرتبة 96، والمغرب المرتبة 98، ومصر المرتبة 104، أما موريتانيا فكانت في المراتب الأخيرة 150 عالميا. وهو ما يوضحه **الملحق رقم (3-2)** المعنون بترتيب الدول العربية في مؤشر رأس المال البشري لسنة 2018.

1-1-1 معدل البقاء على قيد الحياة في الجزائر.

كما تم الإشارة إليه سابقا يقاس هذا المعدل بمعدل الوفيات لأقل من 5 سنوات، والذي يعرف على أنه: "احتمال وقوع الوفيات من الأطفال في فترة تمتد بين الولادة حتى سن الخامسة لكل 1000 مولود حي".[2] يمثل معدل وفيات الأطفال مؤشرا مهما لمعرفة مدى كفاءة النظام الصحي في أي قطر أو إقليم، حيث يرتبط بالوقاية والاستشفاء، فحملات تلقيح الأطفال ونوعية المياه وجودة الصرف الصحي، وكذلك توفر الرعاية والعلاج للأمهات إبان الحمل والوضع، كل ذلك يؤثر على معدل وفيات الأطفال بشكل مباشر. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية نحو 27 حالة وفاة لكل ألف

[1]- البنك الدولي: مشروع رأس المال البشري: الأسئلة الشائعة، مرجع سبق ذكره.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018، 2018، ص51.

مولود حي في عام 2015، أما في الدول النامية بلغ 32 حالة وفاة وعن المتوسط العالمي 32 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، إلا أنه يبقى مرتفعا إذا ما قورن بمعدل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة الذي لا يتجاوز 11 حالة وفاة لكل ألف مولود حي. وعلى مستوى الدول العربية فقد انخفض هذا المعدل دون 10 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2015 في كل من الإمارات والبحرين وعُمان وقطر والكويت ولبنان. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 35 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2015.[1] أما بالنسبة للجزائر فتشير بيانات **الملحق رقم (3-3)** إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال التي تقل أعمارهم عن 5 سنوات عام 2018 والبالغة 23.5% مقارنة بالنسب المسجلة خلال أعوام 2007 و2008 و2009، والتي كانت على التوالي نحو 30.7% و29.4% و28.3% وهو تحسن ملحوظ يثبت جهود الجزائر في مجال الاهتمام بتطوير القطاع الصحي.

كما هو الحال بالنسبة إلى معدل وفيات الرضع والذي يعرف على أنه: "احتمال وقوع الوفيات من الرضع خلال الفترة الممتدة بين الولادة والسنة الواحدة، لكل 1000 مولود حي".[2] فكانت المعدلات في الجزائر مرتفعة خلال السنوات 2007 و2008 و2009 على التوالي 26.4% و25.3% و24.3% مقارنة بعام 2018 التي سجلت انخفاضا محسوسا بنسبة 20.1% وهو ما يوضحه **الملحق رقم (3-4)**.

فيما يخص معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة والذي عرف من قبل أطلس بيانات العالم، إحصائيات دولية وإقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفات knoema لعام 2019 على أنه: "معدل وفيات الولدان وهو عدد المولودين الجدد الذين يموتون قبل بلوغ 28 يوما من العمر، لكل 1000 مواليد أحياء في عام محدد".

فتشير بيانات **الملحق رقم (3-5)** والذي يتمحور حول نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي في الجزائر خلال الفترة 2007-2018 فنجد أن هناك انخفاض محسوس ومستمر

[1]- صندوق النقد العربي الموحد، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، 2017، ص267.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018، مرجع سبق ذكره، ص51.

كل سنة في معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، أي من 18.5% سنة 2007 إلى 17% سنة 2010 ثم سنة 2014 انخفض بنسبة 15.7% ليصل إلى 14.6% عام 2018 أي بنسبة تغير تقدر 2.01% حسب أطلس بيانات العالم kneoma.

1-1-2 عدد الدراسة المتوقعة في الجزائر.

يعرف هذا المؤشر على أنه:"عدد سنوات التعليم التي يتوقع لطفل ما في سن معين أن يقضيها، ويشكل مجموع نسب القيد أو التسجيل حسب السن وحسب مستويات التعليم المحددة لكل طفل بعمر معين." [1]

في الجزائر عدد سنوات الدراسة المتوقعة حسب ما تشير إليه بيانات **الملحق رقم (3-6)** والذي يندرج تحت عنوان عدد سنوات الدراسة المتوقعة في الجزائر في مرحلة التعليم الأولي لعامي 2012 و2015، عرفت هذه الأخيرة حالة ارتفاع من سنة 2012 إلى سنة 2015 فكانت على التوالي 14.0 سنة و14.4 سنة، وهذا يبين أنه هناك احتمال أكبر لبقاء الأطفال سنين أطول في التعليم نتيجة ما تشهده البلاد من حالة استقرار وأمن سياسي خاصة بعد فترة الاستقلال حيث عرفت الجزائر تطور ملحوظ في نسب القيد سواء للذكور أو الإناث وهو ما يبرزه **الملحق رقم (3-7)** والذي يشير إلى تطور نسبة التمدرس في الجزائر للفترة 1965-2018 فنلاحظ أن هذا المؤشر هو الآخر يشهد تحسن ملحوظ، ففي السنوات العشر الأولى (من 1965إلى 1975) كانت النسبة الحقيقية للتمدرس على التوالي نحو 45.4% و75.5%، ثم ارتفعت أكثر خلال العشر سنوات الموالية (من 1985 إلى 1995) فكانت على التوالي نحو 82.2% و87.87% أما الفترة ما بين سنة 2005 و2018 كانت على التوالي نحو 93.70% و92.05% وهو ما يبين انخفاض الأمية في الجزائر.

[1]- مؤشرات التربية: توجيهات فنية/تقنية، منظمة اليونيسكو للتعليم والإحصاء، 2009، ص07.

1-1-3 الصحة في الجزائر

يعتبر الجانب الصحي مكون من المكونات المدمجة في رأس المال البشري اللازم لإحداث التنمية الاقتصادية في البلد، حيث تؤثر الصحة على الأداء الاقتصادي مباشرة وبالضبط على إنتاجية العامل، ذلك أنها تقتضي تمتع الأفراد بشروط عقلية وجسمانية أكثر كفاءة.

1-1-3-أ نسبة البالغين من العمر 15-60 سنة

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2018 يعرف نسبة البالغين من العمر 15-64 على أنه: "مجموع الأشخاص الذين يعيشون في بلد أو منطقة ما وأعمارهم تتراوح بين 15 و64 سنة." وقد قدرت هذه النسبة في الجزائر حسب ما أصدرته أطلس بيانات العالم kneoma لسنة 2019 وفقا لبيانات **الملحق رقم (3-8)** يتضح أن نسبة إجمالي السكان في الفئة العمرية من 15 إلى 64 عاماً في الجزائر شهدت انخفاضا واضحا من سنة 2008 إلى 2018 فكانت على التوالي 67.1% و63.5%.

1-1-3-ب معدل عدم التقزم في الجزائر

سوء التغذية يحرم الأطفال من المستقبل الذي يستحقونه، فحوالي 156 مليون طفل تحت سن الخامسة توقف نموهم بسبب سوء التغذية، هذا ما يعادل نحو ربع كافة الأطفال في تلك الفئة العمرية. فالطفل الصغير الذي لا يحصل على ما يكفي من الطعام والمغذيات لا يمكنه أن ينمو بالشكل الصحيح ويمكن أن يصبح أقصر كثيرا بالنسبة لعمره تسمى هذه الحالة "التقزم".[1] وتعرف على أنها: "النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة يشكون من قصر يكون دون متوسط الطول مقابل السن بأكثر من مقياسين، حسب معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل".[2]

من خلال **الملحق رقم (3-9)** الموسوم بعنوان نسبة الأطفال ما بين 0-59 شهرا يعانون من ظاهرة التقزم في دول عربية مختارة خلال الفترة 2011-2016، نجد أن الجزائر تعاني من ظاهرة

[1]- تقرير منظمة حماية الأطفال (Save the Children Organisation): مرجع سبق ذكره، 06.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي، مرجع سبق ذكره، ص51.

تقزم الأطفال بنسبة 11.7% مقارنة بكل من السودان وسوريا واليمن، فكانت نسبة التقزم مرتفعة على التوالي 38.2%، 27.5%، 46.5%، وهذا راجع للصراعات والحروب التي تعاني منها هذه الدول مما سبب توسع انتشار سوء التغذية بها. ومن خلال النسبة السابقة (11.7%) نستنتج أن الجزائر لا تعاني من ظاهرة التقزم بدرجة كبيرة.

1-2 الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة

يعيش العالم منذ عقود في مجتمع المعلوماتية الذي تلعب فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدور الأكبر في عملية الإنتاج الحديث، والذي يتسم بأنه إنتاج كثيف المعرفة. ومع تضاعف المعرفة الإنسانية تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية اصطلح عليه اسم الاقتصاد المعرفي، الذي تحقق المعرفة فيه الجزء الأكبر من القيمة المضافة. وبالتالي فالسرعة التي يحدث بها التغيير الاقتصادي تشكل تحديا لجميع الدول حتى المتقدمة منها. فالمعرفة أصبحت سلطة رابعة يطلق عليها الثورة الصناعية الرابعة. لها آثارا اقتصادية واجتماعية وبيئية على دول العالم عامة والدول العربية خاصة.

1-2-1 مضامين اقتصاد المعرفة

أصبحت المعرفة ثروة دائمة الأثر والتطوير، ثروة لا تنضب مادام العقل البشري قادرا على الابتكار والتطوير، وهو ما جعلها عاملا فعالا في بناء اقتصاد جديد للدول عرف باقتصاد المعرفة.

إن أول ذكر لمصطلح اقتصاد المعرفة كان لعالم الاقتصاد الأسترالي "فريتز ماكلوب Fritz Machlup" عام 1962، في بحث منشور عن قياس ناتج المعرفة في الولايات المتحدة تحت عنوان "Measured The Production Of Knowledge In The United States"، حيث قدر حجم المعرفة بالولايات المتحدة في تلك الفترة ب: 136.4 مليون دولار، أي ما يقارب 29% من الناتج الإجمالي الأمريكي. ليتوالى بعدها ذكره بإسهاب في الأبحاث والتقارير التي تصدرها بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من تمايز المصطلحات التي تم توظيفها لتوصيف الحقبة الزمنية التي نعيشها من عصر ما بعد الصناعة، أو

عصر المعرفة، إلا أنها تتفق في جوهرها على شيء واحد هو أن المعرفة أصبحت تمثل عنصرا حيويا وهاما في حياة الأفراد والمجتمعات.[1]

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عرفت اقتصاد المعرفة على أنه: "الاقتصاد القائم على المعرفة المتميزة والمستندة على إنتاج واستخدام وتوزيع المعارف والمعلومات والاستثمارات، ذات التقنية العالية والصناعات ذات التقنية الحديثة، وتحقيق مكاسب في الإنتاجية المرتبطة بها." [2]

وجاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2003 أن: "الاقتصاد المعرفي هو نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا لإقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية."[3]

كما تعرفه المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي على أنه: "الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي لتطور وتحصيل الثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة."[4]

تستنتج الباحثة أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد يعتمد على المعرفة وجعلها نشاطه الأساسي فمدخلاته عبارة عن معلومات ومعرفة، وكذلك مخرجاته عبارة عن معلومات ومعرفة وخبرات وكفاءات، وبالتالي هو اقتصاد وفرة لا اقتصاد ندرة. يعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي واستمراره وتطوره وتقدمه.

---

[1]– سمير مسعي: اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد المعرفة جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص 92، رسالة غير منشورة.

[2]– هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، صندوق النقد العربي، 2019، ص11.

[3]– سمراء كحلات: تمكين المعرفة في المنظمة الجزائرية: دراسة ميدانية بمكتبات جامعة باتنة، رسالة ماجستير في علم المكتبات، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2009/2008، ص71.

[4]– خديجة لحمر، "تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 18، ديسمبر 2015، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص234.

1-2-2 مقومات اقتصاد المعرفة

مرت الدول المتقدمة بمراحل مهمة وجبارة من أجل الاندماج في اقتصاد المعرفة، بدايتها بناء القاعدة التحتية التي يرتكز عليها هذا الاقتصاد، فاكتسابها أصبح من سمات الدول التي تسعى إلى التقدم، وإهمالها أصبح من سمات الدول التي أقل ما يقال عنها أنها متخلفة، وبالتالي يتضح لنا أن هذه القواعد أو المقومات هي مفتاح الاندماج في اقتصاد المعرفة والتي سوف نتطرق إليها.

1-2-2-أ الابتكار(البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.[1] يضطلع بدور رئيسي في الأداء الاقتصادي، فبدونه لن تكون هناك أي منتجات أو خدمات أو عمليات جديدة من شأنها أن تمكن الشركات من كسب حصص في السوق، وخفض التكاليف وزيادة الأرباح. ففي السياق الحالي للمنافسة الدولية، لا يمكن لأي مؤسسة كيفما كان حجمها أن تحافظ على بقائها دون ابتكار. وفي جميع قطاعات الاقتصاد، يعد الابتكار أمرا ضروريا لنمو المؤسسات وتفادي تخلفها عن الركب داخل السوق. كما أن الابتكار يساعد المنتجين على تلبية طلبات المستهلكين المتنوعة والمتغيرة بسرعة وإدخال التحسينات في مجالات متنوعة مثل الصحة والاتصال ورفاه السكان. وبعبارة أخرى يعتبر الابتكار محرك التقدم وبالتالي فهو من الجوانب المتميزة التي تعطي ثقل مهم لرقي الدول خاصة فيما تعلق بالاقتصاد القائم على المعرفة.[2]

1-2-2-ب التعليم: تعرف منظمة اليونيسكو التعليم على أنه: "حق إنساني وهام لتحقيق التنمية الإنسانية، ومعرفة القراءة والكتابة هي مكون أساسي من مكونات التعليم، ومعرفة القراءة والكتابة والحساب هي القدرة على التحديد والفهم والتفسير والاتصال والحساب باستخدام المواد المكتوبة

[1]- الاقتصاد القائم على المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي "نحو شراكات عربية متكاملة"، اتحاد رجال الأعمال العرب وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، منطقة البحر الميت، 8/7 أفريل 2018، ص24.

[2]- تقرير حول بناء اقتصاديات المعرفة في الدول الأعضاء في الإيسيسكوا، المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي "التعليم العالي: الحوكمة والابتكار والتشغيل"، المملكة العربية المغربية، 18-19ديسمبر 2014، ص5.

والمطبوعة المرتبطة بسياقات مختلفة. وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفي الأيدي العاملة الماهرة والإبداعية ورأس مال بشري قادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة".[1]

1-2-2-ج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعتبر العمود الفقري لاقتصاد المعرفة، بفضل تكلفة استخدامها المتدنية نسبيا وقدرتها على اختصار المسافات، حيث سمحت لها الخاصيتين بأن تكون أداة فعالة لترقية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فأثبتت العديد من الدراسات على العلاقة الوطيدة بين إنتاج واستخدام هذه التكنولوجيات، ومعدلات النمو الاقتصادي، فمن أهم مزايا تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي زيادة معدلات تدفق المعلومات والمعرفة بشكل سلس وفعال، بفضل فاعليتها العالية في نقل المعلومات بسرعة وبتكلفة زهيدة.[2]

1-2-3 مؤشرات اقتصاد المعرفة

من أجل معرفة حجم التقدم في اقتصاد المعرفة بالنسبة لبلد ما لا بد من قياس هذا التقدم باستخدام عدة مؤشرات، ترتبط بالدرجة الأولى بحجم الاعتماد على التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع عمليات البحث والتطوير، وتنمية الموارد البشرية. وعلى الرغم من أن هناك اهتمام متزايد بتطوير تلك المؤشرات إلا أنه لا يوجد اتفاق دولي على مؤشر محدد بذاته ومن حملة المؤشرات نستعرض المؤشرات التالية حسب التسلسل الزمني كالتالي.

1-2-3-أ مؤشر البنك الدولي 1995 (Knowledge Assessment Methodology)

يساعد معهد البنك الدولي للمعرفة من أجل برنامج التنمية للبلدان التي ترغب في التمكن من اقتصاد المعرفة، واستخدامها لتصبح أكثر تنافسية على مستوى الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة وتحسن من نسب نموها، وذلك عن طريق تقييمها ل140 دولة، حيث وضع المعهد مؤشر (KAM)

[1]- خديجة لحمر، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[2]- سمير مسعي، مرجع سبق ذكره، ص123.

سنة 2008 مكون من أربع ركائز أساسية، ويحتوي المؤشر على أكثر من 80 متغير يمكن أن تستخدمها البلدان كأساس لانتقالها إلى اقتصاد المعرفة وذلك وفق سلم معياري يتراوح بين 0 و10، من خلال مؤشرين عامين يقيس الأول مؤشرات قياس المعرفة بشكل عام (Knowledge Index)، بينما يقيس الثاني مؤشرات اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy Index) وهي ممثلة في **الملحق رقم (3-10)**.

1-2-3-ب مؤشر الاتحاد الأوروبي 2008

European Commission Knowlege Economy Indicator

يقوم مؤشر قياس الاقتصاد المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي في عام 2008 على ثلاث مجموعات أساسية كل منها يشمل متغيرات فرعية وهي ممثلة في **الملحق رقم (3-11)** تحت عنوان مؤشر الاتحاد الأوروبي لقياس اقتصاد المعرفة.

1-2-3-ج مؤشر المعرفة العربي 2015

مؤشر المعرفة العربية هو ثمرة شراكة بين المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بدأت في عام 2007، وهو آلية منهجية توضح حال المعرفة في ستة مجالات معرفية، تمثلت في: التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم العالي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد أنظر **(الملحق رقم 3-12)** تحت عنوان العناصر المكونة لتركيبة مؤشر المعرفة العربي). وذلك في الدول العربية مع مراعاة خصوصية كل دولة، هدفه تحقيق نهضة شاملة والنمو المستدام.[1]

1-2-4 علاقة تنمية رأس المال البشري باقتصاد المعرفة

مع ظهور قوة المعرفة في القرن الحادي والعشرين وكيفية استخدامها في الدول والمؤسسات ذات القاعدة المعرفية، وازدياد أهمية عمال المعرفة في تكوين الثروة والقوة معا أصبحت تنمية رأس المال

[1]- مؤشر المعرفة العربي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، ص 01

البشري عاملا مهما في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات والأمم، وعليه تم إيلاء موضوع استقطاب المورد البشري وتوظيفه والمحافظة عليه وتدريبه وتحفيزه من الأمور التي تمنح لها العناية الكبرى.[1]

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفته البشرية في السنوات الأخيرة وما أحدثه من انفجار معرفي، وثورة تكنولوجية، وتحولات جوهرية في أنماط التفكير ووسائل الإنتاج وفي جميع مناحي الحياة، وضع بلدان العالم ومن بينها الدول العربية، أمام تحديات كبيرة يرتبط مآلها بمدى التحكم في المعرفة وضبط مكوناتها، والقدرة على التحول من منظور التنمية القائمة على الموارد المادية والطبيعية، إلى تنمية ذكية قائمة على الموارد المعرفية. فقد غدا موضوع المعرفة اليوم من القضايا الجوهرية في مشروع التنمية البشرية، إذ لم يعد معيار الفصل بين الرقي والتخلف يقاس بضعف الدخل، ولم تعد مقدرات بلدان العالم تحدد بما لديها من موارد مادية وطبيعية، أو بمساحتها أو عدد سكانها، أو حجم قوتها العسكرية، وإنما بقدرتها على إنتاج المعرفة وتطويرها والتحكم فيها، وكلها تعتمد على العنصر البشري. فالتعليم بأنواعه يمثل المكون الأم في منظومة نشر المعرفة وهو بحق صانع التنمية والنمو، ومن هذا المنظور يعتبر التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة، يركزان كلاهما على البشر كمحور أساسي لهما، ويهدفان كلاهما إلى الاستثمار فيهم وتنمية قدراتهم وتوسيع خياراتهم. فالتعليم صانع الإنسان المبدع والمبتكر، وصانع الأمم والشعوب الراقية، وصانع العقل المتميز الذي ينتج ثروة المعرفة التي تكون رأس المال بلغة الاقتصاد الحديث، ففي ظل اقتصاد عالمي جديد قائم على المعرفة صار القدر الذي يتمتع به أي شعب من التعليم أفضل سبيل لتأمين مستقبله.[2]

اقتصاد المعرفة يعني في الأساس أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن تعتمد اقتصاديات المعرفة على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام البحوث والتطوير والابتكار. كل هذا مبني على الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو ما يطلق عليه "رأس المال البشري"، الذي يعتبر أكثر الأصول قيمة في اقتصاد المعرفة وتحديدا الشاب المؤهل من أجل

[1]– مؤشرات التنمية البشرية 2016: إمارة أبو ظبي، مركز الإحصاء، نوفمبر 2017، ص 06.

[2]–مؤشر المعرفة العربي، ، مرجع سبق ذكره، ص 03.

المعالجة الجيدة للمعلومات وتحويلها إلى معارف ذات قيمة اقتصادية مجدية. وبالتالي فإن الدول التي لم تنتبه بعد إلى أهمية الاستثمار في العنصر البشري وتأهيله أو توفير بنية تمكينية ملائمة لمجتمع المعرفة ستفشل في أن تكون جزءا من ثورة المعرفة، بل ستصبح أكثر تهميشا من الدول التي لم تستطع اللحاق بركب الثورة الصناعية. كما تكون المساهمة النسبية للصناعات المعرفية ذات البعد التكنولوجي من أهم المجالات التي يتميز بها هذا الاقتصاد. فهذان العنصران رأس المال البشري المؤهل والمدرب والبنية التكنولوجية المتطورة، مهمان لبروز اقتصاد المعرفة.[1]

إن الاستثمار في المورد البشري من خلال التعليم المرتبط بالبحث العلمي يكون بوابة تحضير الشعوب للدخول إلى المجتمعات الجديدة المتحولة إلى الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة التي تحسن التنمية وترقى بالإنسان. وتعتبر مؤسسات التعليم العالي المنتج لرأس المال البشري الذي تتطلبه التنمية الشاملة وسوق العمل، ويعتبر عاملا حاسما ورئيسيا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع.[2]

1-3 الجزائر في إطار اقتصاد المعرفة.

تسعى الدول العربية جاهدة إلى دعم الجهود الرامية إلى الانخراط في بناء مجتمع واقتصاد قائم على المعرفة، كمدخل أساسي إلى إصلاح التنمية في الوطن العربي رغم العديد من العوامل والظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، التي أعاقت ولا تزال تعيق توليد المعرفة وإنتاجها واستثمارها.

1-3-1 اقتصاد المعرفة في الدول العربية.

سنحاول التعرف على مكانة الدول العربية في ظل اقتصاد المعرفة من خلال عرض بعض المؤشرات المطبقة وفق منهجية البنك الدولي للمعرفة.

[1]-تقرير المعرفة العربي: الشباب وتوطين المعرفة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 17.

[2]- مؤشر المعرفة العربي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

وفق ما يحتويه **الملحق رقم (3-13)** والذي يحمل عنوان الاشتراكات في الهواتف الخلوية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2011، نجد أن المملكة العربية السعودية تحتل الصدارة بما يقارب 200 مشترك لكل 100 فرد في حين أن اشتراكات الجزائر تقارب 100 مشترك لكل 100 فرد وهذا لسنة 2011.

كما يتضح أن دول الخليج رائدة في مجال استخدام الأنترنيث مقارنة بدول شمال أفريقيا، حيث نجد قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة تأخذ حصة الأسد ما يقارب 80 مشترك لكل 100 فرد، في حين أن الجزائر من بين الدول التي تقل فيها استخدام الأنترنيث فكانت بما يقارب 18 مشترك لكل 100 فرد، أما في ما يخص مؤشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال نجد كذلك دول الخليج في المراتب الأولى في حين سوريا واليمن تحتلان المراتب الأخيرة وهذا راجع لما تشهده المنطقة من حروب واضطرابات وهو ما يوضحه **الملحق رقم (3-14)** والذي يتضمن مستخدمو الإنترنت في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2011.

بالنسبة إلى قطاع البحث والتطوير والابتكار حققت كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة أعلى معدلات كفاءة البحث والتطوير تليها كل من مصر والأردن، أما كل من الجزائر وموريتانيا واليمن أقل معدلات، كما حققت كل من مصر والكويت والبحرين والمغرب وعمان والمملكة العربية السعودية أفضل متوسطات لكفاءة الابتكار في الإنتاج. وأخيرا فإن لبنان والأردن والجزائر والمغرب وتونس والكويت قد حصدت أفضل معدلات لكفاءة الابتكار المجتمعي **أنظر الملحق رقم (3-16)** الذي يبرز متوسطات معدلات كفاءة إنتاج البحث والتطوير والابتكار للدول العربية.

وفي تقرير حديث عن مستوى الإبداع الصادر عن المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، نجد أن الدول العربية سنة 2012 جاءت قطر في المرتبة الأولى عربيا برصيد 45.5 نقطة (المرتبة 33 عالميا)، تليها البحرين المرتبة 41 وعمان المرتبة 47، وهي دول خليجية استثمرت من عائداتها البترولية من أجل رفع مستوى الإبداع لديها وهي مراتب متقدمة مقارنة بدول المغرب العربي حيث

احتلت تونس المرتبة 59 والمغرب المرتبة 88 والجزائر المرتبة 124 ب 24.4 نقطة من أصل 100.[1]

من خلال ما سبق تستنتج الباحثة أن المؤشرات السابقة التي ترصد وضع المعرفة في العالم العربي، تشير إلى مضي عدد من الدول العربية قدما في التحول لاقتصاد المعرفة حيث تعد مؤهلة أكثر من غيرها لهذا التحول.

1-3-2 انجازات الجزائر في مجال اقتصاد المعرفة

في عالم سريع التغير، تشكل المعرفة الأداة المثلى للتنبؤ باحتياجات المستقبل، والمضي قدما في مسيرة المجتمعات نحو بناء اقتصاد المعرفة المستدام لضمان رفاهية وسعادة الأفراد. ومن هذه المبادئ جاء نهج الجزائر بتعزيز مساعيها في مجالات إنتاج ونشر المعرفة وذلك من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة وتبني ما يعرف باقتصاد المعرفة.

1-3-2-أ الابتكار (البحث العلمي والتطوير)

إن البحث العلمي لأي دولة من الدول هو رأس مالها الحقيقي وهو الذي يحدد قوتها ومكانتها بين الدول، والجزائر كغيرها من الدول تعي دور البحث العلمي وأهميته في فرض وجودها وتحديد مكانتها، ولا يمكن أن تتأسس دولة من غير بحث علمي حتى ولو كان ضئيلا.

حسب تقرير منظمة المجتمع العلمي العربي حول البحوث العلمية في الجزائر للفترة الواقعة ما بين 2008-2017، أن عدد الأوراق العلمية المنشورة منها والمدرجة في قواعد بيانات شبكة العلوم وصلت إلى 5069 ورقة سنة 2017 مقارنة ب 1918 سنة 2008 وهو ما يوضحه **الملحق رقم (3-17)** الذي يبرز عدد الأوراق المنشورة في الجزائر خلال الفترة 2008-2017.

أما بالنسبة **للملحق رقم (3-18)** الذي يوضح المجال الأكثر نشرا في شبكة العلوم والمؤسسات الأكثر نشرا خلال الفترة 2008-2018، فنجد من ناحية المؤسسات أن جامعة هواري بومدين للعلوم

[1]- فريد بلقوم، إنتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة: الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص27، مذكرة غير منشورة.

والتكنولوجيا تتصدر الجامعات الخمس الأكثر نشرا للأوراق العلمية (5425)، تليها جامعة باجي مختار بعنابة في المرتبة الثانية (2599)، ثم جامعة قسنطينة في المرتبة الثالثة (2422) ثم جامعة فرحات عباس في المرتبة الرابعة (2304) وأخيرا جامعة جيلالي إلياس بسيدي بلعباس (2044)، من جهة أخرى المجالات البحثية الخمسة الأكثر طرقا في تلك البحوث فكانت حسب نفس المصدر ممثلة في الهندسة الكهربائية والإلكترونية تتصدر المرتبة الأولى (6672)، تليها علم المواد في المرتبة الثانية (3813)، ثم الفيزياء التطبيقية في المرتبة الثالثة (2682) بعدها الطاقة والوقود في المرتبة الرابعة (2523)، وأخيرا علم الحاسوب النظرية والتطبيق (1915).

يبين **الملحق رقم (3-19)** عدد براءات الاختراع في الجزائر للفترة 2011-2018 فمن خلاله يتضح أن الجزائر حصدت ما يقارب 275 براءة اختراع لسنة 2018 مقارنة بسنة 2011 ب116 براءة اختراع فقط، وكانت هذه البراءات سنة 2018 موزعة على المؤسسات الموضحة في **الملحق رقم (3-20)** الذي يحمل عنوان عدد براءات اختراع الباحثين الجزائريين الوطنيين لسنة 2018 فنجد أن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تتصدر القائمة (134)، تليها مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (107) بعدها مراكز ومعاهد البحث خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (27)، وأخيرا وكالات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (07).

1-3-2-ب مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال

حسب وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة نجد أن من ناحية مؤشرات شبكة الهاتف الثابت كانت كالتالي:[1]

يتجه عدد مشتركيه في الجزائر في ثلاث سنوات الأخيرة نحو الاستقرار حيث فاق الثلاث ملايين مشترك منذ 2015، كما عرفت سنة 2017 الاستغناء عن تكنولوجيا الهاتف الثابت اللاسلكي الذي خصص للمناطق الريفية وذلك راجع إلى إستراتيجية الدولة بتزويد هذه المناطق ببنية تحتية

[1]- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، مؤشرات تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، 2019.

consulte le 22/10/2019 18 :57www.mpttn.gov.dz

للاتصالات أكثر نجاعة، كما نجد أن كثافة الهاتف الثابت عرفت انخفاضا حيث بلغت سنة 2017 نسبة 7.5% وسنة 2016 نسبة 8.26% ويرجع ذلك لتوجه المواطن إلى تكنولوجيا الهاتف النقال.

أما بخصوص مؤشرات شبكة الهاتف النقال فقد تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات، وينشط حاليا 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية. وحسب هذا المؤشر شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 98% سنة 2016 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 49.87 مليون مشترك سنة 2017 مقابل 47.04 مليون مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6.02%. كما بدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث 3G في الجزائر في ديسمبر 2013. ووصل عدد المشتركين إلى 23 مليون عام 2017، وفي إطار التحديث ونشر شبكة الاتصالات في البلاد لتوجيهها نحو الاقتصاد الرقمي، تم إطلاق الجيل الرابع للهاتف النقال في الجزائر عام 2016 وتم تسجيل 49296810 مشترك سنة 2017.

فيما يخص مؤشرات شبكة الانترنيت وفي إطار عصرنة البنية التحتية والخدمات، تتواصل عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية، ففي أواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية، وهذا من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الانترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمة ذات نوعية، لم يتوقف النطاق الدولي عن التطور بحيث بلغ في أواخر سنة 2017 حوالي 810155 جيجابايت/ثانية. أما شبكة الانترنت في الجزائر فقد بلغ عدد المشتركين 37.83 مليون في أواخر 2017 من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال ومن المتوقع أن يرتفع الرقم أكثر مع استقدام تكنولوجيا التدفق العالي اللاسلكي للهاتف الثابت (G4LTE). بهدف تطوير الإدارة الالكترونية تم وضع مواقع أنترنيت مؤسساتية من أجل السماح للمواطنين بالوصول إلى مختلف المعلومات الضرورية والتفاعل مع الإدارة وكذلك من أجل إجراء بعض العمليات إلكترونيا. من الملاحظ أيضا أن عدد الأكشاك المتعددة الخدمات قد انخفض سنة 2015، وهذا ما هو قائم عالميا حيث انخفض عددها مع تطور وتعميم خدمات الهاتف النقال.

1-3-2-ج التعـليـــم

الشبكة الجامعية الجزائرية في الوقت الحالي 2019/2018 وحسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم 106 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني. مقسمة إلى 50 جامعة و13 مركز جامعي و20 مدرسة وطنية عليا و10 مدارس عليا و11 مدارس عليا للأساتذة وملحقتين جامعيتين، مقارنة بالسنة الجامعية 2007/2006 فكانت 26 جامعة و3 مدارس عليا للأساتذة بالإضافة إلى 17مدرسة وطنية عليا سنة 2012/2011. ولقد تطور مجموع الأساتذة في إطار التعليم العالي بلغ حوالي 63339 أستاذ للسنة الجامعية 2018/2017 مقارنة بسنة 2007 وصل إلى 29927 أستاذ.[1]

كما تطورت الميزانية المالية المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي حيث بلغت سنة 2019 إلى 317336818000 دج مقارنة بسنة 2000 حيث كانت 38580667000 دج.[2]

سيتم التطرق بالتفصيل للتطور الحاصل لمؤشر التعليم في الجزائر في الجزء الثاني من هذا الفصل.

1-3-2-ح سيادة القانون

تعد العلاقة بين العدالة والأمن مهمة لفهم أسباب التهديدات الداخلية والخارجية والتصدي لها، فقوة مؤسسات العدالة وأنظمتها لها من الأهمية، فيما يتعلق الأمر بالحفاظ على استقرار البلدان، مثلما للمؤسسات والأنظمة الأمنية ولا يتأتى لسيادة القانون أن تترسخ إلا بتوفر هذين العنصرين معا، فتعتبر العدالة خاصة تلك المتحققة من خلال سيادة القانون، عنصرا أساسيا لحماية الأمن البشري سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي.

يعتبر مؤشر سيادة القانون من مؤشرات الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسساتية للاقتصاد القائم على المعرفة، لكن لا يوجد اتفاق عام حول تعريف مصطلح "سيادة القانون"، ومن ناحية أخرى فإن

[1]- إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2000 و2018.

[2]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 2000 و2019.، ص81.

تباين الرؤى حول المعنى الدقيق لها يلغي سيادة القانون كأحد المفاهيم القانونية. ويميل المنظرون إلى الاتفاق على أن تعريف سيادة القانون يستلزم بحد أدنى مسؤولية الجميع، بما في ذلك الحكومات. ولقد تطور تعريف سيادة القانون واتسع نطاقه، على مر القرون في العالم الغربي، ليشمل كل من العناصر الإجرائية والعناصر الموضوعية. وفي عام 2004 اتفق المجتمع الدولي حول التعريف العملي الآتي لسيادة القانون: "أحد مبادئ الحكم الراشد، حيث يعتبر جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها مسؤولين أمام القوانين التي تصدر علنا، وتطبق على أساس مبدأ المساواة لكافة الأطراف أمام القانون، ويجري التقاضي بها على نحو مستقل، وتكون متسقة مع المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهي تستلزم بالإضافة إلى ذلك وضع التدابير اللازمة لضمان الامتثال لمبادئ سيادة القانون، والمساواة والمسؤولية أمام القانون، والعدالة في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات والمشاركة في عملية صنع القرار، واليقين القانوني وتجني التعسف، ووجود شفافية إجرائية قانونية."[1]

كشف مؤشر سيادة القانون لسنة 2019 الصادر عن مشروع العدالة العالمي والذي يضم 126 دولة، وينقسم إلى ثمانية مؤشرات (سلطة الحكومة، غياب الفساد، الانفتاح الحكومي، الحقوق الأساسية، الأمن، إصلاح القوانين، العدالة المدنية، العدالة الجنائية) أن الجزائر صنفت في المرتبة 72 عالميا، والمرتبة الثانية على صعيد المغرب العربي تونس في المرتبة 61 والمغرب في المرتبة 74، فمن خلال **الملحق رقم (3-21)** الذي يضم عنوان مرتبة دول المغرب العربي حسب مؤشرات سيادة القانون عالميا لسنة 2019 تتصدر الجزائر المركز 81 عالميا في مؤشر القيود على سلطة الحكومة، والمركز 69 في مؤشر غياب الفساد، والمركز 98 بالنسبة لانفتاح الحكومة، والمركز 91 فيما يخص الحقوق الأساسية، والمرتبة 64 بالنسبة إلى مؤشر الأمن، والمركز 57 ضمن مؤشر إصلاح القوانين، والمرتبة 56 بالنسبة للعدالة المدنية، ثم المرتبة 71 عالميا بالنسبة للعدالة الجنائية.

بتطبيق منهجية البنك الدولي على الاقتصاد الجزائري توصلت الدراسة إلى أن الجزائر مازالت بعيدة عن التوجه نحو اقتصاد المعرفة حتى على المستوى العربي، رغم ما للاقتصاد الجزائري من

[1]- ليان مكاي، دليل عملي: نحو ثقافة سيادة القانون، ط 1، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2015، ص12.

مزايا، التي تعطيه فرصة للمضي قدما في الاقتصاد الجديد والانتقال من سوق مستهلك للمنتجات المعرفية المستوردة، إلى سوق يتم تغطيته محليا بمنتجات معرفية.

2- السياسات المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر وتحليل أهم مؤشراتها

تحاول الجزائر وكغيرها من دول العالم تسطير مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة في سبيل تعزيز جهودها المبذولة من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة العالمية، فمن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز وتحليل أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

2-1 مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تتضمن المؤشرات الاقتصادية مؤشرات عديدة من بينها مؤشر الإنتاج المحلي الإجمالي، ومؤشر إجمالي تراكم رأس المال الثابت، بالإضافة إلى مؤشر المعاملات الخارجية، ومؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2-1-1 الناتج المحلي الإجمالي.

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه عبارة عن مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ويتم هذا الأمر باستعمال مواردها المحلية من العمالة ورأس المال وموارد طبيعية. أي أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم النقدية لكل من عناصر الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وصافي الصادرات التي تنتجها الدولة خلال عام محدد.[1] يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا إلا أنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة ومستوى الكفاءة الفردية.

[1]- نور الدين بوالكور، "محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)"، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 09، 2019، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، عمان، ص 50.

يتم حساب الإنتاج المحلي الإجمالي من خلال ثلاثة طرق تعطي نفس النتيجة وهي:[1]

- **طريقة الإنتاج:**

$$PIB = \sum VA + TVA + DT/M$$

حيث أن: PIB يمثل الإنتاج المحلي الخام، VA القيمة المضافة، TVA الرسم على القيمة المضافة، DT حقوق وضرائب على الواردات

- **طريقة الدخل:**

$$PIB = RS + CFF + ILP + ENE$$

حيث أن: RS تعويضات الأجراء، CFF رؤوس الأموال الثابتة، ILP الضريبة المتعلقة بالإنتاج، ENE فائض الاستغلال الصافي.

- **طريقة الإنفاق:**

$$PIB = CF + ABFF + \Delta Stocks + Export - Import$$

حيث أن: CF الاستهلاك النهائي، ABFF التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة، $\Delta Stocks$ التغير في المخزون، $Export$ الصادرات، $Import$ الواردات.

وقد قدر حجم الإنتاج المحلي الخام في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2019 كما يشير إليه **الملحق رقم (3-22)** والذي يوضح تطور الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2019 أن حجم الإنتاج يتزايد من سنة إلى أخرى حيث تضاعف ثلاث مرات، فقدر حجم الإنتاج سنة 2000 ب 5.116.430,3 مليون دج، أما سنة 2006 و2011 و2016 و2019 فقدر حجم الإنتاج المحلي الإجمالي على التوالي ب 10.195.092,6 مليون دج، 16.076.061,4 مليون دج، 20.442.706,6 مليون دج، 24.584.705,0 مليون دج. أما في ما يخص معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وحسب ما يوضحه **الملحق رقم (3-23)**. نجد أنه متذبذب بين الانخفاض والارتفاع، ففي سنة 2009 انخفض معدل النمو إلى

[1]. الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية للديوان الوطني للإحصاء ONS، رقم 609، سبتمبر 2011، ص28.

1.7% بعدما كان سنة 2007 و2008 3.4% و2% على التوالي، وهذا راجع لما شهده العالم من الأزمة المالية الدولية في سنة 2008 والتي ساهمت في تباطؤ النمو في الاقتصاديات النامية بشكل واسع، ثم واصل معدل النمو في عدم الاستقرار إلى أن بلغت ذروته سنة 2014 بنسبة 3.8% وهذا راجع للانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال تلك الفترة، بعدها استمر في الانخفاض خلال السنوات المتتالية 2015 و2016 و2017 و2018 فقدرت على التوالي ب 3.7% و3.2% و1.3% و1.4%، ويعزى ذلك للظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تميز بالتراجع المتزايد للمحروقات الذي كان له بالغ الأثر على أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني.

فالنمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المواد الهيدروكربونية، فخلال سنة 2017 تباطأ النشاط الاقتصادي الوطني، المقاس بنمو إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاعات المحروقات. فمن حيث القيمة يقدر إجمالي الناتج المحلي لسنة 2017 ب 18575,8 مليار دينار، ولم يكن نموه من حيث الحجم إلا ب 1.3% مقابل 3.2% في 2016 مما أدى إلى خفض قيمته المضافة من 7.7% في 2016 إلى -3% في 2017. في حين خارج المحروقات اكتسب نمو إجمالي الناتج المحلي 0.3 نقطة مئوية ليبلغ 2.6% مقابل 2.3% في 2016 متبوعا بزيادة النشاط في قطاع الخدمات والصناعة خارج المحروقات والحفاظ على مستوى جيد للنمو في قطاع البناء والأشغال العمومية والري.[1]

في الربع الثالث من عام 2019 واصل معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي في الانخفاض حيث بلغ 1.2% مقارنة بنفس الفترة في سنة 2018 والذي قدر ب 1.4%، أما معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي باستثناء الهيدروكربونات فهو الآخر انخفض إلى 1.4% بدلا من 3.7% سنويا ومن الواضح أن هذا التباطؤ يرجع إلى حد كبير إلى الأداء الضعيف للقطاع الزراعي حيث انخفض نمو هذا الأخير بنسبة 3% في الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بنسبة 5.6% في نفس فترة سنة 2018، ويفسر هذا النمو إلى حد كبير إلى الانخفاض في إنتاج المحاصيل وخاصة الحبوب.[2]

[1]– بنك الجزائر : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص ص 04 14.

[2] - Les Comptes Nationaux Trimestriels -3eme trimestre 2019- , N0 880, ONS, 2019 .

أما فيما يخص نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي والذي يعتبر واحد من أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي الكلي، وعنصرا مهما من العناصر التي تقيس نوعية الحياة، فهو يوضح لنا مدى فعالية السياسات التي تتبعها الدولة لتحسين نوعية حياة سكانها. فقد كان كالتالي من خلال **الملحق رقم (3-24)** المسطر بعنوان تطور نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2005-2018 بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، أنه شهد حالة ارتفاع مستمر من سنة 2005 إلى غاية 2016، غير أن الفترتين الأخيرتين 2017 و2018 تراجع نصيب الفرد على التوالي 145.903 مليون دج و145.006 مليون دج.

2-1-2 إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت هو مؤشر من مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يعبر عن الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، زائدا الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجرى على السلع الرأسمالية القائمة، زائدا قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.[1]

أي أنه يعبر عن النفقات على الإضافات إلى الأصول الثابتة في الاقتصاد زائد التغييرات الصافية في المخزونات، والأصول الثابتة تشمل المصانع والآلات ومشتريات المعدات، وتشييد الطرق والسكك الحديدية وما شابه، والمدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والأبنية التجارية والصناعية. والمخزونات هي ما تمتلكه الشركات من أرصدة سلع تحسبا للتقلبات العابرة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات بالإضافة إلى السلع التي هي قيد الإنتاج. ويعد صافي عمليات الحيازة أيضا جزءا من تكوين رأس المال. [2]

في الجزائر(**أنظر الملحق رقم (3-25)** شهد حجم إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة من 2000-2019 تزايد باستمرار من سنة إلى أخرى، فقدر سنة 2000 بمبلغ 852628.7 مليون دج، لتصل إلى 7544331,1 مليون دج سنة 2016، أما سنة 2019 فقدر ب 7904609,5 مليون دج.

[1]- صندوق النقد العربي الموحد، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، 2017، ص 281.

[2]- أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018، مرجع سبق ذكره ص 105.

في ما يخص إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد تميزت الفترة من 2000 إلى 2019 بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، فما بين الفترة من 2000 إلى 2004 تزايد نسبته من 20.68% إلى 24.02% لينخفض سنة 2005 إلى 22.37%، ثم يواصل الارتفاع خلال الفترة من 2006 إلى 2009 أي من 23.17% إلى 38.24% ثم ينخفض مرة أخرى خلال السنوات الثلاث المتتالية 2010 و2011 و2012 بنسبة 36.28% و31.67% و30.80% على التوالي، أما ما بين الفترة من 2013 و2016 شهد ارتفاعا قدر بين 34.18% و43.07%، في حين ينخفض مرة أخرى سنة 2017 و2018 ليصل إلى 41.44% و40.4%. وعلى العموم كانت أعلى نسبة مسجلة سنة 2019 بقيمة 45.50%. **(أنظر الملحق رقم 3-26)**

أما معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت وحسب الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2019 فإن الربع الثالث من هذه السنة تباطأ الاستثمار بمعدل نمو كبير الحجم من 5.3% إلى 0.7% مقارنة بنفس الفترة لسنة 2018. وهو ما يوضحه **الملحق رقم (3-27)** تطور معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة 2012-2019.

2-1-3 ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات)

تعتبر الصادرات المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والمصدر الأساسي للحصول على النقد الأجنبي ففي الجزائر وحسب ما يلاحظ من خلال **الملحق رقم (3-28)** الذي يتضمن حصيلة الصادرات والواردات في الجزائر للفترة ما بين 2005-2017، نجد أن ثلاث سنوات الأولى شهدت حصيلة كل من الواردات والصادرات تحسنا إلا أن سنة 2008 وما صاحبها من الأزمة العالمية أثر سلبا على حصيلة الصادرات أكثر من الواردات حيث قدرت قيمة الحصيلة سنة 2008 (79298) مليون دولار أمريكي لتنخفض بعدها سنة 2009 إلى (45194) مليون دولار أمريكي، بعد ذلك شهد تحسنا من سنة 2010 إلى 2012 لكن مع مطلع سنة 2013 وخاصة 2015 عرف العجز التجاري ارتفاعا، بسبب انخفاض أسعار وكميات المحروقات المصدرة، فيما تعرف الواردات سوى انخفاض معتدل يعد رغم ذلك أقل أهمية من الانخفاض المسجل في الصادرات. وقد سجل الميزان التجاري

للجزائر عجزا سنة 2015 قدره 10332 مليون دولار أمريكي. أما سنة 2016 فقدر ب 17063 مليون دولار أمريكي ثم تراجع سنة 2017 ليقدر ب 10868 مليون دولار أمريكي. [1]

وبعد الانخفاضات المسجلة في سنتي 2015 و2016، عرف سعر البترول تحسنا بنسبة 20.2% مقارنة بالمستوى المسجل في 2016. ترجم هذا التحسن بانتعاش أسعار البترول في 2017 أدى ذلك إلى زيادة الإيرادات من صادرات المحروقات بواقع 19% مقارنة بمستواها المسجل في 2016، على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة ب 2.3%، وبلغت صادرات المحروقات 33.2 مليار دولار في 2017 مقابل 27.9 مليار دولار في 2016، من جهتها بقيت الصادرات خارج المحروقات ضعيفة هيكليا (1.37 مليار دولار في 2017، مقابل 1.39 مليار دولار في 2016)، مما يعكس ضعف تنويع الاقتصاد الوطني، كل هذا أدى إلى ارتفاع إجمالي الصادرات في 2017 إلى 34.6 مليار دولار مقابل 29.3 مليار دولار في سنة 2016.

من جهة أخرى تواصل التراجع في الواردات من السلع، ولو بأقل وتيرة مقارنة بوتيرة 2016، إذ بلغ مستواها 49 مليار دولار في 2017 مقابل 49.4 مليار دولار في 2016، أما بالنسبة للواردات من الخدمات فقد ارتفع مستواها إلى 11.2 مليار دولار في 2017 مقابل 10.8 مليار دولار في 2016. إجمالا تقلص عجز الميزان التجاري ب 5.7 مليار دولار منتقلا من 20.1 مليار دولار في 2016 إلى 14.4 مليار دولار في 2017 وبذلك ساهمت هذه التطورات في تقليص عجز ميزان المدفوعات الإجمالي، الذي انتقل من 26.03 مليار دولار في 2016 إلى 21.8 مليار دولار في 2017.[2]

2-1-4 الدين الخارجي

الديون الخارجية هي عبارة عن المبالغ التي اقترضتها الدولة أو الشركات أو الأفراد من جهات خارج الدولة وتكون مستحقة الدفع للجهة المقرضة بتاريخ محدد مسبقا، وتعتبر مشكلة المديونية

[1] - Statistiques Du Commerce Extérieure De L'Algérie , Centre Nationale De L'Informatique Et Des Statistiques, Direction Générale Des Douanes, 2017 et 2019.

[2] – حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر، المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص 04.

الخارجية من أهم المشكلات التي واجهة الجزائر، ويعزى ذلك إلى الزيادة السريعة في إجمالي حجم الديون وانعكاساتها السلبية على مختلف نواحي الاقتصاد، إلا أنها تعتبر حلا لمواجهة النقص في الموارد المحلية وتمويل مشاريعها التنموية.

بعد أزمة الدين الخارجي التي عقبت الصدمة الخارجية لسنة 1986 والتي أدت إلى إعادة جدولة الدين الخارجي بين 1994 و1998، انتهجت الجزائر إستراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق تسديدات مسبقة هامة، خصوصا ما بين 2004 و2006. وكانت سنة 2006 حاسمة حيث عرفت انخفاضا قويا للدين العمومي الخارجي. سمح بتقليص معتبر للتعرض المالي للجزائر تجاه باقي العالم، وذلك قبل بداية الأزمة المالية الدولية إلا بقليل.[1]

يتبين من **الملحق رقم (3-29)** تطور مؤشرات المديونية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 أن إجمالي الديون الخارجية عرفت انخفاضا مستمرا طيلة العشر سنوات، خاصة سنة 2006 حيث قدرت ب 5612 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2000 حيث قدرت ب 25261 مليار دولار أمريكي ثم بعدها وإلى غاية 2010 تميزت بنوع من الاستقرار، أما رصيد الدين العام كنسبة من الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر هو الآخر عرف تراجعا وهذا بسبب متابعة الدولة الجزائرية سياسة السداد المبكر لمديونيتها الخارجية فتراجع من 47.23% سنة 2000 ليصل إلى 3.4% سنة 2010، بالإضافة إلى ذلك شهد إجمالي الدين الخارجي طيلة الفترة الممتدة بين 2000 و2010 نوع من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض.

بعد الاستقرار الذي شهدته سنة 2010 حول 5.6 مليار دولار (5.536 مليار دولار في نهاية 2010)، انخفض قائم الدين الخارجي الإجمالي في 2013 للسنة الثالثة على التوالي (3.396 مليار دولار مقابل 3.694 مليار دولار في نهاية 2012 و4.410 مليار دولار في نهاية 2011).[2]

في سنة 2015 سجل الدين الخارجي في الجزائر أدنى مستوى له (3.02 مليار دولار)، منذ سنة 2006، أما سنة 2017 سجل ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3.99 مليار دولار، بما في ذلك 1.529

[1]- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص 67.

[2]- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، االمرجع نفسه، ص 68.

مليار دولار كدين عام خارجي، مقابل 3.85 مليار دولار في نهاية 2016 (بما في ذلك 1.372 مليار دولار كدين عام).[1]

ولقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره السنوي في نهاية سنة 2017 الذي يستعرض المخاطر التي تواجه اقتصاديات العالم والوضع المالي لها، مفصحا عن الدول العشر الأفضل حالا على مستوى العالم من ناحية مستوى الدين العام. وتضمنت القائمة أربع دول عربية هي: السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وجاءت الجزائر في المرتبة الرابعة عربيا، أما عالميا احتلت المرتبة العاشرة والثالثة إفريقيا بصفتها إحدى الدول الأقل مديونية سنة 2017، إذ يبلغ دينها العام 20.4% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. ورغم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد نتيجة تراجع أسعار النفط إلا أن الحكومة لم تلجأ إلى الاستدانة الخارجية.

2-2 مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر

تنطوي المؤشرات الاجتماعية على العدالة الاجتماعية التي تعتبر واحدة من القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة باعتبارها القضية المركزية لتحسين نوعية الحياة للسكان، وتتضمن العدالة الاجتماعية على درجة من الإنصاف والشمولية في توزع الموارد والفرص المتاحة واتخاذ القرارات. بالإضافة إلى توفير فرص مماثلة من عمالة وخدمات اجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والفقر والبطالة داخل المجتمع المحلي أو على المستوى الدولي، والجزائر عملت بصفة متواصلة على إرساء الطابع الاجتماعي في سياساتها بغرض تقليص التفاوت في التنمية بين مختلف المناطق، وفئات المجتمع باعتماد إستراتيجية للقضاء على الفقر تقوم أساسا على منح نفس الحظوظ لكل فرد في الحصول على منصب شغل وبالأخص للمتخرجين الجدد من الجامعات، كما تعمل على توسيع أطر الحماية الاجتماعية واستفادة الجميع من نفس الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالات الصحة والتعليم وتوفير الموارد كالماء والكهرباء والغاز وغيرها، محاولة بذلك أن تحقق تقدم محرز في هذا المجال.

[1]- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2-2-1 التنمية البشرية في الجزائر

تعتبر الجزائر من أهم الدول العربية ليس فقط من جانب المساحة الكبيرة والموارد المتنوعة التي تمتلكها، بل أيضا من خلال السكان والتنوع الفريد منهم، فبلغ عددهم في التعداد الأخير في عام 2019 نحو 43 مليون نسمة، وهذا العدد يتوزع على ولايات الجزائر الساحلية والصحراوية على حد سواء.

يكشف **الملحق رقم (3-30)** تطور عدد السكان في الجزائر ومعدل نموها ونسب سكان الحضر والريف إلى إجمالي السكان خلال الفترة 2000-2018، حيث يظهر أن عدد السكان في الجزائر يتزايد باستمرار من سنة لأخرى حيث قدر في سنة 2000 بنحو 31 مليون نسمة مقارنة بسنة 2018 فقدرت بنحو 42 مليون نسمة وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع عدد الزيادات الذي بلغ نحو مليون مولود جديد كل سنة، بالإضافة إلى ما أكده معدل النمو السكاني السنوي، فيتبين أنه سنة 2000 قدر بنحو 1.3% وكان أقل مما قدر سنة 2018 والبالغ نحو 2%. أما فيما يخص نسبة السكان من ناحية المناطق نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين تركز السكان، فنجد أن معظم نسبة السكان في الجزائر يتمركزون في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية وأن نسبة التمركز في المناطق الحضرية تزداد باستمرار وبمعدلات عالية حيث تبين أنه سنة 2000 قدر بنحو60% وقدر سنة 2018 بنحو 73%، في حين نسبة تمركز السكان في المناطق الريفية حصلت فيها انخفاضا مستمرا من سنة 2000 إلى سنة 2018 أي من 40% سنة 2000 لتبلغ 27% خلال سنة 2018، وهذا راجع إلى أن المناطق الحضرية تتوفر على شروط وظروف جاذبة للسكان من حيث توفر الخدمات الصحية وفرص العمل بالإضافة إلى سهولة التنقل وتوفر طرق المواصلات وغيرها.

من ناحية التنمية البشرية حققت الجزائر تطور ملحوظ فحصدت المرتبة 82 سنة 2018 بقيمة مؤشر تنمية بشرية قدر ب 0.759.[1] مقارنة بما شهدته خلال سنة 2006 احتلت المرتبة 93 بقيمة 0.70 وهو ما يبينه **الملحق رقم (3-31)**.

[1]- تقرير التنمية البشرية: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، ص 24.

2-2-2 التشغيل والبطالة في الجزائر

يعكس مؤشر البطالة عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية لبلد ما. في الجزائر برزت مشكلة البطالة منذ منتصف التسعينات مع تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي والتحري الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي FMI، ما أدى إلى غلق العديد من المؤسسات العمومية وتسريح أكثر من 400 ألف عامل، وقد تزامن هذا التحول مع الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، والتي أدت إلى تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ونتيجة لذلك أخذ معدل البطالة في التزايد حتى بلغ قرابة 29% سنة 2000 وفق إحصائيات الديوان الوطني الجزائري. لكن بعدها وبعدما عرفت الجزائر نموا سكانيا بعد الألفية، وارتفاع عدد السكان المقيمين داخل البلد، زادت اليد العاملة النشطة اقتصاديا.

يرصد **الملحق رقم (3-32)** عدد المشتغلون والبطالون حسب الجنس في الجزائر للفترة 2000-2017، وحسب البيانات الواردة نجد أن السنتين 2000 و2017 تخللتها سنوات فيها زيادات ثم انخفاض في عدد المشتغلون فنجد أنه من سنة 2000 إلى سنة 2007 ارتفع عدد المشتغلون من 6179992 مشتغل إلى8594243 مشتغل، بعدها انخفض مباشرة سنة 2008 فقدر بنحو 9146 مشتغل ويعزى ذلك للأزمة التي شهدها العالم والتي كان لها أثر سلبي على اقتصاد البلاد وخاصة على القوة العاملة في الجزائر، ثم بعدها ارتفع تدريجيا ليصل إلى 10845 مشتغل عام 2017، البطالة كذلك بصفة عامة شهدت انخفاضا هائلا خلال 17 سنة حيث قدر سنة 2000 بنحو 2510863 بطال ليبلغ نحو 1272 سنة 2017. لكن ما بين الفترة 2010 و2017 تخللتها سنوات فيها زيادات وسنوات فيها انخفاض ما يؤكده تذبذب معدل البطالة بين 10% و12% خلال هذه الفترة ويعزى ذلك لتوسع حجم القوى العاملة النشطة نتيجة النمو السكاني من جهة وضعف قدرة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني على توفير فرص عمل جديدة من جهة أخرى وهذا ما يوضحه **الملحق رقم (3-33)** معدلات البطالة والنشاط في الجزائر للفترة 2010-2017.

بالنسبة لتوزيع عدد العاملين حسب المهن في الجزائر للفترة 2000-2015 نلاحظ من خلال **الملحق رقم (3-34)** أن العمل المأجور الدائم وأرباب العمل المستقلون يشكل النسبة الكبيرة من حجم العمالة الكلية، يليها العمل المأجور غير دائم بعدها مساعدو الأسر.

إن معرفة تطور مستويات البطالة والتشغيل لا يمكننا من معرفة اتجاهات التشغيل وديناميكية القطاعات لذلك وجب علينا متابعة نمو التشغيل بحسب القطاعات كما هو ممثل في **الملحق رقم (3-35)**.

من خلال تحليل معطيات **الملحق رقم (3-35)** الذي يمثل توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب قطاع النشاط بالجزائر للفترة 2001-2017، يتبين سيطرة قطاع الخدمات والتجارة والإدارة على حصة الأسد من مجموع اليد العاملة المستغلة في الجزائر، حيث أظهرت البيانات أنه من سنة 2001 إلى غاية 2017 كانت النسب عالية بلغت ذروتها سنة 2015 بنسبة 61.8% على عكس القطاع الفلاحي الذي تخللت سنواته تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، ليسجل انخفاضا جد محسوس بلغ أقصاه سنة 2016 بنسبة قدرت بنحو 8% بعدما كانت تقدر بنحو 21% سنة 2001. أما نسبة قطاع الصناعة فشهدت نوع من الاستقرار طيلة الفترة، في حين نسبة قطاع البناء والأشغال العمومية أخذت بعد سنة 2001 في التقلب بين الزيادة والانخفاض حتى بلغ سنة 2017 نحو 17%.

2-2-2-أ خطة العمل لإستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر

لقد قامت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة العمل والضمان الاجتماعي على وضع إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة والمصادق عليه سنة 2008، والتي صيغت بناءا على جملة من الوقائع وكذا التحديات التي واجهت عالم الشغل، وترتكز خطة العمل لإستراتيجية ترقية التشغيل على سبعة محاور رئيسية هي:[1]

[1]- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: عرض السياسة الوطنية للتشغيل
http://www.mtess.gov.dz consultée le: 27/02/2020 22:11

- ✓ **المحور الأول:** دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي الموفر لمناصب الشغل، من خلال تنفيذ التدابير الضريبية وشبه الضريبية والعقارية وتسهيل الحصول على القروض البنكية والعقارات الصناعية؛
- ✓ **المحور الثاني:** ترقية التكوين التأهيلي (لاسيما في الموقع) بغرض تحسين قابلية التشغيل للوافدين الجدد في سوق العمل وتسهيل الإدماج بعالم الشغل؛
- ✓ **المحور الثالث:** تشجيع سياسة تحفيزية اتجاه المؤسسات قصد تعزيز توظيف طالبي العمل لاسيما من خلال تخفيضات هامة في اشتراكات صاحب العمل في مجال الضمان الاجتماعي، وتمديد فترات الإعفاء الضريبي وما إلى ذلك؛
- ✓ **المحور الرابع:** تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل، لاسيما عن طريق إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل، وفتح مجال الوساطة للقطاع الخاص؛
- ✓ **المحور الخامس:** وضع أجهزة للتنسيق ما بين القطاعات من خلال تنصيب لجنة وطنية للتشغيل يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية بالإضافة إلى لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي؛
- ✓ **المحور السادس:** متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها وهذا من خلال تنصيب اللجنة الوطنية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة، واللجنة القطاعية المشتركة لترقية التشغيل برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل، الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هياكلها غير المتمركزة والمرفق العمومي للتشغيل؛
- ✓ **المحور السابع:** ترقية تشغيل الشباب بغية تجنيبهم كل الآفات الاجتماعية كالجريمة وظاهرة الهجرة السرية.

2-2-2-ب الآليات والبرامج المعتمدة في دعم الشغل المأجور في الجزائر.

وضعت الدولة الجزائرية العديد من الأجهزة المؤسساتية التي تعمل بشكل متجانس تتكفل كل منها بشريحة معينة من المجتمع، من بينها وكالة التنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة. ولقد أنشأت هذه الأجهزة لتعزيز جهود الدولة في مجال إطلاق النشاطات والتدخلات

لفائدة السكان المحرومين ودعم المشاريع والأشغال أو الخدمات ذات المنفعة العامة، بغرض تحقيق الانسجام من حيث تقديم الإعانات والإدماج والترقية الاجتماعية ومحاربة الفقر والتهميش.[1]

- **برامج وكالة التنمية الاجتماعية:** تتمثل هذه البرامج في برامج المساعدة والتنمية الاجتماعية وبرامج الإدماج عن طريق التشغيل وهي كالتالي: [2]
- ✓ **برامج المساعدة والتنمية الاجتماعية:** تتمثل في المنحة الجزافية للتضامن، والخلايا الجوارية للتضامن Cellule de Proximité de Solidarité (CPS) بالإضافة إلى برنامج التنمية الجماعية الاشتراكية Le dispositif de Développement Communautaire (DEV-COM).

فبالنسبة للمنحة الجزافية للتضامن هي عبارة عن إعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية العاجزة عن العمل، والتي لا تستطيع الاستفادة من فرص مولدة للمداخيل المنبثقة عن الإنعاش الاقتصادي وأجهزة ترقية الشغل، يهدف هذا البرنامج أساسا إلى الإدماج الاجتماعي مع ضمان حقوقهم الاجتماعية الأساسية. الفئة المستفيدة من هذا البرنامج تتمثل في أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل والبالغين أكثر من 60 سنة، وأرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون أي دخل، المعاقين جسديا أو ذهنيا والغير قادرين عن العمل، بالإضافة إلى المرأة ربة عائلة بدون دخل مهما كان سنها، والأشخاص المكفوفين الذين يتقاضون أجرا مساوي أو أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون، والأشخاص البالغين أكثر من 60 سنة من العمر المتواجدين بمؤسسات مختصة والغير مستفيدين من أي مورد مالي، المتكفل بهم من طرف عائلات قليلة الدخل، والعاجزين والذين يعانون من أمراض مستعصية العلاج، البالغين أكثر من 18 سنة من العمر الذين يعانون من أمراض مزمنة والحاملين لبطاقة إعاقة وليس لديهم أي مورد مالي، بالإضافة إلى العائلات ذات الدخل الضعيف التي تتكفل بشخص أو عدة أشخاص معاقين البالغ سنهم أقل من 18 سنة وليس

[1]– التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بكين بعد 25 سنة –بكين + 25–، الجزائر، ماي 2019، ص13.

[2]– وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: البرامج والتراتيب الاجتماعية.

http://www.msnfcf.gov.dz consultée le :02/03/2020 14 : 34

لديهم أي مورد مالي والحاملين لبطاقة إعاقة، ومن مزايا المنحة الجزافية للتضامن شهريا لكل مستفيد تدفع قيمة مالية قدرها 3000 دينار جزائري.

أما برنامج الخلايا الجوارية للتضامن (CPS): وضع هذا الجهاز بقرار تنفيذي رقم 08-307 المؤرخ في 27 رمضان الموافق ل 27 سبتمبر 2008، يحدد هذا القرار مهام الخلايا الجوارية للتضامن تشكيلتها وطرق تدخلها وعلاقاتها مع مختلف القطاعات والمتدخلين على مستوى إقليم ومواقع تواجدها وتدخلاتها، تتشكل الخلية الجوارية للتضامن من فريق متعدد الاختصاصات أطباء وأخصائيين نفسانيين واجتماعيين ومساعدين اجتماعيين، ومهندس زراعي أو اقتصادي حسب منطقة تدخل الخلية. من أبرز أهداف هذا البرنامج تحديد جيوب الفقر التي ستوجه إليها نشاطات وكالة التنمية الاجتماعية ويتم نشاط الاستهداف هذا الاتفاق مع مديريات النشاط الاجتماعي على مستوى الولايات، كما تحدد حاجيات الفئات السكانية المعنية وذلك من خلال المقاربة الاشتراكية وإعداد مخطط عمل للتكفل بالمشاكل والصعوبات التي تعاني منها الفئات السكانية المعنية بالتحقيق الميداني.

في حين أن برنامج التنمية الجماعية الاشتراكية "DEV-COM" : تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية وتحديد قانونها الأساسي يهدف هذا الجهاز إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية المحرومة وهذا من خلال مساهمتهم في إنجاز مشاريع اجتماعية اقتصادية صغيرة التي تستجيب لحاجياتهم الأولية. من أهم مبادئه تحديد الحاجيات الأولية وكذا المشاريع بالمساهمة الإجبارية للمستفيدين، مطالبة المستفيدين بمساهمة مالية كدليل على اهتمامهم بالمشروع، دعوة المستفيدين أو ممثليهم للمشاركة في متابعة إنجاز واستلام واستغلال المشروع، يهدف هذا الجهاز إلى تشجيع اليقظة الجماعية في أوساط الفئات السكانية المحرومة من خلال إنجاز أشغال المنشآت القاعدية الصغيرة تستجيب لحاجياتهم الأولية، ويعتمد هذا البرنامج على مسعى شراكة تتطلب انضمام ومساهمة الفئات السكانية المعنية.

- **برامج الإدماج عن طريق التشغيل:** تتمثل هذه البرامج في جهاز أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة Le dispositif des Travaux d'Utilité Publique à

(TUP-HUMO)Haute Intensité de Main-d'œuvre وجهاز الجزائر البيضاء (Blanche Algérie) بالإضافة إلى جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي Le dispositif d'Activité d'Insertion Sociale (DAIS) وجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات Le Programme d'Insertion des Diplômés (PID).

بالنسبة إلى جهاز أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HUMO): تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية وتحديد قانونها الأساسي ورقم 96-330 المؤرخ في 07 أكتوبر 1996 المتضمن المصادقة على اتفاقية القرض رقم AL-4006 المبرم بين الجزائر والبنك العالمي للإنشاء والتعمير (BIRD) لتمويل مشروع دعم الشبكة الاجتماعية الفترة بين 1997-2000 تمت المواصلة في تنفيذ هذا الجهاز منذ سنة 2001 على نطاق أوسع اعتمادا على الأموال العمومية للدولة. يستهدف هذا الجهاز الفئات السكانية الموجودة بالولايات والبلديات ذات نسبة بطالة مرتفعة وتفتقر إلى المنشآت القاعدية ويتوجه نحو المؤسسات المصغرة والمقاولين الصغار في الولايات المعنية.

أما جهاز الجزائر البيضاء (Blanche Algerie): هو برنامج منبثق من برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية التي تقتضي يدا عاملة كثيفة، يعمل على تشجيع الشباب طالبي العمل بدون دخل وبدون تأهيل، لاسيما الذين تم إقصاؤهم من المنظومة التربوية وذلك بمساهمة الجمعيات والسلطات المحلية من أجل توفير نشاطات مصغرة في مجال تنظيف الأحياء والشواطئ في موسم الاصطياف وبالتالي تحسين الإطار المعيشي للسكان.

في حين أن جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID): تم استحداث الجهاز المسمى اختصارا PID، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-127 المؤرخ في 30 أفريل 2008 عوضا عن الجهاز الأول المسمى عقود ما قبل التشغيلContra de pré-emploi (CPE)، يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل من فئة حاملي شهادات التعليم العالي، وكذا التقنيين السامين المتخرجين من مؤسسات التكوين العمومية أو الخاصة المعتمدة، والبالغين من العمر بين 19

و35 سنة، بغرض السماح لهم باكتساب تجربة مهنية وترقية قابلية توظيفهم. وقد حددت مدة الإدماج بسنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة بنفس المدة في كل القطاعات الإدارية والاقتصادية العمومية والخاصة، ويقدر مبلغ المنحة ب 10.000 دج/شهريا للجامعيين و8.000 دج/شهريا للتقنيين السامين.

بالنسبة إلى جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS): تم استحداث هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-305 المؤرخ في 10 سبتمبر 2009، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 12-79 المؤرخ في 12 فيفري 2012، يهدف الجهاز إلى ضمان الإدماج الاجتماعي للأشخاص في حالة هشاشة اجتماعية (لاسيما منهم المتسربين من المدارس)، البالغين من العمر بين 18 وأقل من 60 سنة، في مناصب شغل مؤقتة ناتجة عن الأشغال أو خدمات المنفعة العمومية والاجتماعية المبادر بها من طرف كل من الجماعات المحلية، المصالح التقنية التابعة للقطاعات وكذا شركاء آخرين في التنمية المحلية ومؤسسات عمومية وخاصة، حرفيون من القطاع الخاص، المؤسسات والمعاهد التي تتدخل في الميدان الاجتماعي والخدماتي. مدة الإدماج سنتين قابلة للتجديد مرتين ومبلغ المنحة 6.000 دج/شهريا

بالإضافة إلى برامج وكالة التنمية الاجتماعية برامج الوكالة الوطنية للتشغيل التي تعتبر مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يتمثل مهامها في تنظيم وتوفير وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة، والتأكد من أن لكل طالب عمل أو مستخدم خدمة وتوظيف فعالة وذات طابع شخصي، ومن أهم برامجها جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) Professionnelle Dispositif d'Aide à l'Insertion، وعقد العمل المدعم(CTA) Aide Contra de Travail وهي: [1]

[1]- الوكالة الوطنية للتشغيل (Agence Nationale de L'Emploi)
http://www.anem.dz consultée le 27/02/2020 22:39

- جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP): قامت الدولة بوضع جهاز المساعدة على الإدماج المهني، الذي يمنح لطالبي العمل المبتدئين فرصة لإدماجهم لدى الشركات العامة والخاصة والإدارات العمومية وذلك بالدعم الكامل ماليا من قبل الدولة، ويتم تسيير هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديرية الولائية للتشغيل. ومن أبرز أهداف هذا الجهاز تشجيع إدماج مهني للشباب، ومحاربة البطالة بمنهجية اقتصادية بالإضافة إلى تحسين معارف ومؤهلات اليد العاملة خلال فترة الإدماج، خاصة ما يتعلق بالمهن التي تعاني عجزا في سوق الشغل،
- عقد العمل المدعم (CTA): يعتبر عقد العمل المدعم بمثابة عقد بمفهوم القانون رقم 90-11 والمتعلق بعلاقات العمل، ويدخل في الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني، تساهم الدولة في أجر المنصب لتشجيع توظيف طالبي العمل المبتدئين بدون خبرة، ويستفيد من هذا الجهاز:

✓ شباب حاملي شهادات التعليم العالي يمنح لهم عقد يسمى بعقد إدماج حاملي الشهادات Contrat d'insertion des diplômés(CTA/CID)، مدته ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد. ويقدر أجر المنصب بالنسبة للجامعيين 12.000 دج، وبالنسبة لتقني سامي أو بشهادة الدراسات الجامعية التطبيقية 10.000 دج.

✓ شباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني، يمنح لهم عقد يسمى عقد الإدماج المهني Professionnelle Contrat d'insertion (CTA/CIP)، مدته ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد. ويقدر أجر المنصب ب 8.000 دج.

✓ شباب بدون تكوين ولا تأهيل، يمنح لهم عقد تكوين-إدماج Insertion Formation Contrat(CTA/CFI)، مدته سنة واحدة غير قابلة للتجديد. ويقدر أجر المنصب ب 6.000 دج.

2-2-3 الفقر في الجزائر والبرامج الرامية للتخفيف من حدته.

جاءت الأهداف التنموية الاجتماعية في مقدمة أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2030 التي أقرت للفترة 2015-2030، ومن قبلها الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرت للفترة

2000-2015، وكان في مقدمة هذه الأهداف المستدامة القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع في العالم. وأهم مؤشرات التنمية الاجتماعية هو مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يرصد السكان الذين يواجهون مستويات من الحرمان في مجالات التعليم والصحة والمستوى المعيشي كمتوسط لإجمالي عدد السكان.

تقرير التنمية الإنسانية العربية يعرف الفقر على أنه: "حرمان من القدرات البشرية، وهو عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا".[1] الآن لم يعد الفقر يقتصر على نقص السلع المادية والفرص بل أصبح متعدد الأبعاد فلقد عرفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقر على أنه: "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد، والمقدرات والخيارات، والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة، وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية."[2]

يتضح أن الفقر ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة مستشرية، يولد شعورا متناميا بقلة الحيلة والمهانة، وعدم القدرة على التفكير أو التخطيط، فالناس الذين يعيشون في ظروف من الحرمان المادي يستمدون قدرتهم من ذخيرة هائلة من الشجاعة والأصالة والإصرار والمثابرة والتكافل لكي تدور طاحونة البقاء. ورغم كل ذلك، فإن معظم الناس الذين يعيشون في حالة من الفقر لا ينعمون بشبكات أمان ولا يحظون إلا بالقليل من دعم الدولة. ويمكن القول بشكل أو بآخر أن هؤلاء العمال الفقراء هم منظموا المشاريع الحقيقيون، والفقر ليس من صنع الفقراء لكنه نتيجة لحالات فشل هيكلية ونظم اقتصادية واجتماعية عديمة الجدوى ونتاج لاستجابات السياسية غير الملائمة. [3]

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية، توظيف القدرات الإنسانية: استعادة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر الإنساني، 2002، ص 90.

[2]- سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، منظمة الصحة العالمية، العدد 5، 2010، ص 06.

[3]- منشورات مكتب العمل الدولي، الخلاص من الفقر، ط 1، جنيف، سويسرا، 2003، ص 01.

2-2-3-أ ملامح أساسية عن مؤشرات الفقر في الجزائر.

إن التواجد الفعلي لظاهرة الفقر بالمجتمع الجزائري ليس بالحديث، وليس منشأه من سبيل العدم، وإنما قد ضرب بوجوده بهذا المجتمع نتيجة العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية معا، من دون إهمال ما عايشته الجزائر في تاريخها من استعمار حاول بكل جهوده الفكرية والمادية إجهاد جسد هذا المجتمع وإرهاق طاقاته باستنزاف غير ناضب، لكن هذا لم يمنع من وجود محاولات تقلص من مستويات هته الظاهرة من طرف الحكومة الجزائرية بانتهاج سياسات وإستراتيجيات متعددة الجوانب والمستويات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.[1]

فالهدف الرئيسي الذي أقيمت من أجله الندوة الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر سنة 2000، يكمن في اعتماد إستراتيجية وطنية تدعم السياسات والبرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر، وتمثلت الإستراتيجية في 14 محور اتسمت بتعدد القطاعات والمستويات، وكذا التدابير وهذه المحاور هي:[2]

- **الإستراتيجية الأولى: ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة:** من خلال هذه الإستراتيجية يتم إعداد وتنفيذ الإصلاحات الكلية الرامية إلى تحقيق نمو واستقرار اقتصادي كلي، مع مراعاة المشاركة الكاملة للفئات الفقيرة، واتخاذ إجراءات لحمايتها.
- **الإستراتيجية الثانية: الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي وإتاحة القروض للفئات الفقيرة** حيث يرتكز تنفيذ هذه الإستراتيجية على ضرورة الإسراع في الإصلاحات، وعصرنة النظام المالي الجزائري.
- **الإستراتيجية الثالثة: تطوير القطاع الخاص ومشاركة الفئات الفقيرة** وفي هذا الإطار يجب أن تشكل الخوصصة عاملا لتنمية القطاع الخاص، الذي من شأنه إدماج الفقراء في الحياة المهنية

[1]- كريمة هرندي: التمثيل الاجتماعي لظاهرة الفقر لدى الأسر الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من الأسر بمنطقة مستغانم، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، جامعة عبد الحميد بن بادي، مستغانم، الجزائر، 2016، ص 67، مذكرة غير منشورة.

[2]- نادية حصر وري: الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منوري قسنطينة، الجزائر، 2009/2008، ص 133.

والعمل على رفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينها من مواجهة المنافسة الأجنبية.

- **الإستراتيجية الرابعة: تطوير الفلاحة قصد التخفيف من حدة الفقر والإقصاء** فهذه الإستراتيجية تهدف إلى إعطاء أولوية حقيقية للقطاع الفلاحي في إطار الإستراتيجية الشاملة للتنمية الوطنية، والزيادة في تخصيص الموارد للفلاحة بفضل إعادة تخصيص الموارد فيما بين القطاعات وترشيد النفقات العمومية في ميدان الفلاحة، ووضع إطار تحفيزي يرمي إلى تشجيع الاستثمار في الفلاحة واتخاذ تدابير محددة لصالح الفئات المحرومة.
- **الإستراتيجية الخامسة: التنمية الريفية عن طريق المشاركة** تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشجيع العمل الريفي ورفع إنتاجية الفئات الفقيرة، من خلال تحسين استفادتهم من الموارد ومنحهم الوسائل والإمكانات اللازمة، وكذا تعزيز دور المنشآت القاعدية والمؤسسات وتحسين الخدمات المقدمة.
- **الإستراتيجية السادسة: لتنمية البشرية (ترقية الأفراد)** حيث يتم بناء رأس المال البشري من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير، تهدف إلى تحسين المستوى التعليمي والصحي والمهني للأفراد خاصة الفقراء منهم.
- **الإستراتيجية السابعة: التوازن بين الجنسين في مجال الحصول على الخدمات** الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل متوازن وملائم.
- **الإستراتيجية الثامنة: تطوير سوق العمل** ويكون ذلك ب:

✓ تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات الكثافة العالية لليد العاملة قصد تخفيض عدد البطالين لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ تحسين سير سوق العمل والقضاء على أسباب الخلل فيه.

✓ إنشاء وتعزيز مصالح تكوين الكفاءات وإعادة تأهيل الفقراء قصد إيجاد التلاؤم بين التأهيل التكنولوجي وترقية الشغل.

- **الإستراتيجية التاسعة: تطوير السكن الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة وتنويعه** ويتم ذلك بتحسين نوعية السكن في المناطق الريفية أين يتواجد الفقراء أكثر، تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البناء، بالإضافة إلى توفير وتوزيع جيد للوسائل المخصصة للسكن.
- **الإستراتيجية العاشرة: استمرارية الأنشطة والمشاريع التنموية** تتمثل هذه الإستراتيجية في ضرورة المتابعة المالية والاقتصادية والبيئية لجميع المشاريع التنموية والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لضمان نجاعتها.
- **الإستراتيجية الحادية عشر: برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المحرومة** من خلال تعديل القانون الأساسي للحماية والتدخل الاجتماعي، وكذا إنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية يتكفل بتنسيق وتمويل البرامج الخاصة بمحاربة الفقر مع ضرورة متابعة وتقييم انعكاسات هذه البرامج على الفئات الفقيرة.
- **الإستراتيجية الثانية عشر: توفير محيط مؤسساتي وإطار قانوني وتنظيمي** من خلال اعتماد تدابير وآليات في جميع المستويات تضمن تحسين استفادة الفئات الفقيرة من البرامج الخاصة بمكافحة الفقر، وضمان حماية مصالح الفئات المقصية.
- **الإستراتيجية الثالثة عشر: تشجيع التنمية الاجتماعية عن طريق المشاركة** من خلال دعم إنشاء مؤسسات تحظى الفئات الفقيرة فيها بتمثيل كامل، وتشجيع ومساعدة المؤسسات والمنظمات المحلية للفئات الريفية قصد تمكينها من التفاوض والتشاور.
- **الإستراتيجية الرابعة عشر: جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة** من خلال إنشاء مركز وطني لتقيم ظاهرة الفقر والإقصاء ومستوى المعيشة والتنمية البشرية، بالإضافة إلى ضرورة تحسين بنك المعطيات الإحصائية وإعداد التقارير السنوية عن حالة الفقر والإقصاء في الجزائر.

منذ سنة 2000 والجزائر مرتاحة من ناحية تحقيقها لنتائج مقبولة في مجال مكافحة الفقر وخاصة الفقر المدقع، بالإضافة إلى تحسين رفاهية السكان، ولكن رغم ما بذلته الجزائر وما حققته من إنجازات إلا أنه لا يزال يعيش ما لا يقل عن 180 ألف جزائري في فقر مدقع وواحد من أصل عشرين جزائريا لا يزال يعيش في فقر. لهذا السبب فإن هدف خفض الفقر وتقليله إلى النصف بجميع أشكاله في آفاق 2030 تعتبره الحكومة من بين الأولويات الرئيسية الواجب تحقيقها، ومن منطلق هذه الزاوية

ترى الجزائر أن إستراتيجية الحد من الفقر المتبعة يجب أن تكون إستراتيجية ليس فقط من ناحية تحسين مستوى الدخل النقدي للأسر، وإنما لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار علاقتها مع أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص ضمان الحماية الاجتماعية في الحاضر والمستقبل خاصة لفئة المجتمع الأكثر تعرضا لخطر الفقر، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية للجميع بأسعار معقولة وفي متناول الجميع مثل الصحة والتعليم والوصول إلى البنية التحتية الأساسية خاصة في مجال الحصول على سكن لائق.[1]

في إطار السياسة الاجتماعية التي تقودها الجزائر لعقود في مجال القضاء على الفقر نجد أنها سجلت نتائج من حيث عتبة الفقر البشري، فنجد أن نسبة الفقراء الحاليين عند خط الفقر الوطني من إجمالي عدد السكان حققت تحسن كبير واضح حيث قدرت عام 2011 بنحو 5.5% مقارنة بما حققته خلال الفترة 1990-2003 قدرت ب 22.6% وهو ممثل في **الملحق رقم (3-36)**.

كما خفضت الجزائر نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع أقل من 1 دولار في اليوم (وهو خط فقر دولي اعتمد عليه البنك الدولي في قياس الفقر كمؤشر لقياس حجم التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية إلى غاية 2015)، خلال الفترة ما بين 1990 و2000 و2015 حيث قدرت ب 1,7% و0.8% و0.3% على التوالي وهي موضحة في **الملحق رقم (3-37)**.

حققت الجزائر نتائج جد معتبرة وتحسن واضح المعالم في ما يخص تخفيض نسبة الفقراء الذين يعيشون في فقر أقل من 1.9 دولار و3.2 دولار و5.5 دولار للفترة ما بين 1988 و2011، فبالنسبة للفقراء الذين يعيشون في فقر أقل من 1.9 دولار سجل انخفاضا قدر ب 0.5% سنة 2011 مقارنة ب 6.40% سنة 1988، أما بالنسبة للفقراء الذين يعيشون في فقر أقل من 3.2 دولار انخفضت من 24% سنة 1988 لتصل إلى 3.9% سنة 2011، في حين بلغت نسبة الفقراء الذين يعيشون في فقر أقل من 5.5 دولار 29% سنة 2011 مقارنة ب 57% سنة 1988 وهو ما يبرزه **الملحق رقم (3-38)** نسبة الفقراء الذين يعيشون في الجزائر للفترة 1988 و1995 و2011.

[1] - Rapport National Volontaire :Progression de la mise en œuvre De L'Agenda 2030 En Algérie ODD et Cibles, Algérie, 2019, P 40 .

يعتبر مؤشر جيني من المؤشرات التي تقيس الفقر ويعرف على أنه: "مؤشر يقيس مدى انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد والأسر المعيشية في اقتصاد ما عن التوزيع العادل التام، ويرسم منحنى لورينز النسبة المئوية التراكمية لإجمالي الدخل المتحصل عليه مقابل العدد التراكمي للمتلقين بدءا من الشخص أو الأسرة المعيشية الأشد فقران ويقيس هذا المؤشر المساحة التي بين منحنى لورينز وخط افتراضي للمساواة المطلقة معبر عنها كنسبة مئوية ما بين 0 (مثالي) و100 (غير مثالي)".[1]

يبرز **الملحق رقم (3-39)** تطور مؤشر جيني في الجزائر خلال الفترة 1988 و1995 و2018 ويلاحظ أنه كل فترة يحقق انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة فنجد أنه خلال الفترة 2018 سجل 32.20% مقابل 35.3% سنة 1995 و40.2% سنة 1988.

يعتبر قياس الفقر متعدد الأبعاد باستعمال مؤشر الفقر البشري الأكثر شمولا من مؤشر الفقر النقدي، حيث يقوم البرنامج الإنمائي تابع للأمم المتحدة باستعمال هذا المؤشر لقياس الفقر من منظور التنمية البشرية، وهو مؤشر محصور بين 0 و1 فكلما ارتفع دل ذلك على تدهور الوضعية بالنسبة للفقراء والعكس كلما انخفض دل على تحسن المستوى المعيشي للسكان. ويقيس الفقر من مختلف أوجه الحرمان من التعليم والصحة ونقص الوصول إلى المقومات الحياتية.

يبرز **الملحق رقم (3-40)** نسبة مؤشر الفقر البشري في الجزائر ما بين الفترة 1995 إلى غاية 2011، فنجد أن هذا المؤشر سجل ارتفاعا خلال الفترة 1995-2000، وهذا راجع إلى الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر أثناء العشرية السوداء بالإضافة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات الدولية، هذه الوضعية كان لها أثر سلبي على الوضعية المعيشية للسكان، بعدها وخلال سنوات الألفية نجد أن هذا المؤشر سجل انخفاضا واضحا قدر بنحو 13.69% سنة 2011 مقارنة ب 22.98% سنة 2000، ويعود سبب ذلك إلى انتهاج الجزائر

[1]- البنك الدولي: مجموعة بحوث التنمية
http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm consultée le 16/02/2020 13 :58

لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي استهدفت التعليم والصحة وتحسين المستوى المعيشي للسكان في مستوى لائق.

2-2-4 قطاع الصحة في الجزائر

القضاء على الأوبئة، والطب المجاني والصحة الجوارية مكتسبات انتزعت رغم الصعاب، فالجزائر عملت منذ الاستقلال على وضع مبادئ أساسية تقوم عليها السياسة الصحية سعيا منها لتجسيد حق المواطن في العلاج، كما نصت عليه المواثيق والدساتير، والذي اعتبر مكسبا ثوريا. هذه المبادئ عرفت نجاحات وبعض الاختلالات عبر المراحل المختلفة التي مرت بها البلاد، وكانت وضعية الصحة العمومية للجزائر قبل الاستقلال متردية، حيث كان الشعب الجزائري يعاني الفقر والحرمان، ومختلف الأمراض الوبائية وهذه الأمراض التي كانت ناتجة عن الظروف المعيشية السيئة لأغلبية الجزائريين من جهة، وغياب التغطية الصحية من جهة أخرى.

إن النظام الصحي الجزائري مسير من طرف وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والتي تقوم بدورها بإدارة مؤسسات العلاج الاستشفائي والقطاع الصحي العمومي، وتوجد خمسة (05) مناطق صحية عبر جميع أنحاء الوطن مع خمسة (05) مجالس إقليمية للصحة وخمسة (05) مراصد إقليمية للصحة . أما على الصعيد الولائي يوجد 48 مديرية للصحة والسكن.[1]

إن الجهود التي تبذلها الجزائر لتوفير الحياة الكريمة للمواطنين أدت إلى تطورات ملحوظة في مستوى الخدمات الصحية المقدمة، كالشمول وجودة الخدمات الصحية الطبية العلاجية والسريرية والوقائية التي أدت إلى ارتفاع العمر المتوقع وتحسن فرص البقاء على قيد الحياة، حتى أصبح العمر المتوقع للحياة في الجزائر 76.5 سنة عام 2017. بالإضافة إلى التطورات المسجلة فيما يخص نفقات القطاع الصحي من سنة 2000 إلى سنة 2020 يلاحظ من **الملحق رقم (3-41)** الذي يكشف تطور الميزانية المخصصة للقطاع الصحي في الجزائر للفترة 2000-2020، أن قيمة النفقات الصحية تطورت من سنة إلى أخرى ومن برنامج تنموي إلى آخر، فنجد أنها خصصت مبالغ

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: قطاع الصحة
consultée le: 16/03/2020 22:11http://www.andi.dz

ضخمة لخدمة هذا القطاع حيث شهدت الفترة من 2000 إلى 2012 حصول زيادة في قيمة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي، فخصصت سنة 2000 حوالي 33 مليار دج من قيمة ميزانية التسيير 965 مليار دج لتتزايد حتى سنة 2012 وتقدر بحوالي 404 مليار دج من بين 4608 مليار دج، بعدها مباشرة انخفضت إلى 306 مليار دج سنة 2013 وهذا نتيجة لانخفاض قيمة ميزانية التسيير إلى 4335 مليار دج مقارنة بالسنة التي قبلها، لكن بعدها تزايدت باستمرار فانتقلت من 365 مليار دج سنة 2014 لتبلغ قيمة 408 مليار دج سنة 2020 ما يؤكد نية الدولة في تحقيق وتحسين الوضع الصحي والارتقاء بمستوى جيد في الرعاية الصحية.

2-2-4-أ العاملين الصحيين

من بين الأولويات التي حددتها الجزائر في مجال القطاع الصحي تكوين الإطارات في الأسلاك الطبية والشبه طبية والإدارية، ويوضح لنا **الملحق رقم (3-42)** تطور عدد العمال في السلك الطبي والشبه الطبي في الجزائر لسنوات مختارة، حيث عرفت الفترة من سنة 2003 إلى 2017 زيادة في السلك الطبي أي من 50703 إطار إلى 105438 إطار على التوالي، ونلاحظ أن عدد الأطباء يؤخذ حصة الأسد، أما السلك الشبه الطبي فهو الآخر شهد ارتفاعا في عدد العاملين للفترة ما بين 2003 و2017 أي من 87791 إطار سنة 2003 إلى 127623 إطار سنة 2017.

بالنسبة إلى السلك الإداري وحسب ما يرصده **الملحق رقم (3-43)** حول عدد العمال الإداريين في القطاع الصحي في الجزائر خلال سنوات مختارة، فهو كذلك عرف تطور في مجال القوى العاملة حيث ارتفع عدد العمال الإداريين في مجال القطاع الصحي من سنة 2000 إلى سنة 2012 أي من 59254 عامل إلى 65248 عامل على التوالي.

2-2-4-ب المؤسسات الصحية

في مجال الهياكل القاعدية والاستشفائية قامت الدولة منذ بداية سنوات 2000 بزيادة توفير المؤسسات الصحية هدفا منها لتحسين الرعاية الصحية للسكان وتسهيل الوصول إليها وخفض معدل الوفيات خاصة الأطفال. بالإضافة إلى هدف القضاء على الأوبئة والأمراض وتعميم العلاج الوقائي.

وتشير بيانات **الملحق رقم (3-44)** التطور الكمي للمنشآت القاعدية الصحية بأنواعها، فنلاحظ أن سنة 2017 أصبح في رصيد الجزائر حوالي 205 مؤسسة استشفائية عامة و15 مركزا استشفائي جامعي، و77 مؤسسة استشفائية متخصصة بالإضافة إلى 5957 قاعة علاج و1695 عيادة متعددة الخدمات و11385 صيدلية، وشهدت نفس الفترة إضافة 09 مؤسسات استشفائية ومؤسسة استشفائية جامعية.

من ناحية التغطية الصحية يكشف لنا **الملحق رقم (3-45)** أن هناك علاقة عكسية بين عدد الإطارات الصحية مقارنة بعدد السكان من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017 حيث نجد تزايد في عدد السكان من 30416 مليون شخص سنة 2000 إلى 41721 مليون شخص سنة 2017 في حين يقابل هذه الزيادة تباطؤ في عدد الأطباء من 5267 إلى 529 طبيب، كما انخفض عدد جراحو الأسنان من 3797 إلى 2925 جراح، بالإضافة إلى انخفاض عدد الصيادلة من 6333 إلى 3382 صيدلي.

يشير **الملحق رقم (3-46)** التطور الحاصل في عدد الأسرة حيث نجد أن المؤسسات الاستشفائية بجميع أنواعها شهدت زيادة في توفير عدد الأسرة من سنة 2000 إلى غاية 2017، وهو ما يثبت الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية والأهمية الكبيرة التي توليها لهذا القطاع الحساس. من أجل ضمان الحماية كهدف وأولوية للسياسة الصحية في الجزائر.

فيما يخص معدل وفيات الأطفال سجلت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات تراجعا بنسبة جد هامة، حيث تقلصت من 46.8% لكل ألف طفل سنة 1990، إلى 24.8% لنفس العينة سنة 2009 وإلى 20.9% لكل ألف طفل سنة 2016، وهذا بفضل المخطط الوطني الموسع للتلقيح. كما أكدت أنه تم القضاء على الدفتيريا نهائيا سنة 2007، وسجلت تراجع في داء الكزاز (التيتانوس) والحصبة (البوحمرون)، حيث تراجعا بنسبة 99% في الوفيات، وتقلص بنسبة 65.5% لكل مائة ألف ساكن خلال 1996 إلى 0.31% خلال سنة 2009، وإلى 0.16% لكل 100 ألف ساكن خلال 2015 ووصل إلى 0 حالة لكل 100 ألف ساكن سنة 2016.[1]

بالإضافة إلى تحسن العمر المتوقع عند الولادة الذي يشير إلى السنوات التي يحتمل أن يعيشها طفل حديث الولادة، إذا كانت أنماط الوفيات المتفشية وقت ولادته ستظل كما هي على مدار فترة حياته. فنجد أنه ومن خلال **الملحق رقم (3-47)** العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر في تزايد مستمر ليصل إلى 76.5 سنة عام 2017.

سجلت الجزائر كذلك نتيجة جيدة في تقليص نسبة الوفيات النفاسية والتي تشير إلى عدد النساء اللائي يمتن خلال الولادة لكل 100.000 مولود حي، فنلاحظ من خلال **الملحق رقم (3-48)** أن نسبة وفيات الأمهات تقلصت في الجزائر ما بين الفترة 2006 إلى 2017 من 122 وفاة لكل 100.000 مولود حي إلى 112 وفاة لكل 100.000 مولود حي.

2-2-5 التطور الكمي والكيفي للتعليم في الجزائر.

تأخذ مسألة التعليم في جميع الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حجر الزاوية في التنمية، والنهوض بالمجتمعات ومساهمته الفعالة في تخفيض حظوظ التهميش والإقصاء والحرمان. ولقد خاضت الجزائر جملة من الإصلاحات الهادفة للارتقاء بمستوى المعرفة في عمق مجتمعها، فالتعليم في الجزائر يعتبر أحد أهم القطاعات التي تولي لها الدولة أهمية بالغة من جميع النواحي سواء

[1]- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، مجلس الأمة، 2018.
http://www.majliselouma.dz consultée le 16/03/2020 22 :03

من خلال الميزانية التي ترصدها للتعليم سنويا أو من خلال الطاقة البشرية الهائلة التي يضمها هذا القطاع.

وقد حدد الدستور الجزائري المبادئ التي تحكم النظام التربوي في الجزائر، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-04 مؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية من خلال المواد 10، و11، و12، و13، و14، الحق في التعليم [1] وهي موضحة في **الملحق رقم (3-49)**.

2-2-5-أ المنظومة التربوية في الجزائر.

تتكون المنظومة التربوية الوطنية من التعليم بجزأيه العمومي والخاص وفق الهيكل التنظيمي التربوي المرفق **بالملحق رقم (3-50)**

إن إصلاح المنظومة التربوية أعاد تنظيم التعليم الإلزامي بإقامة كيانين متمايزين بوضوح يتمثلان في المدرسة الابتدائية ومؤسسة التعليم المتوسط، وهكذا تم تخفيض مدة طور التعليم الابتدائي من 6 إلى 5 سنوات مع إدخال مرحلة التربية التحضيرية والعمل على تعميمها بالتدرج، وتمديد مدة طور التعليم المتوسط من 3 إلى 4 سنوات.

ومنه تصبح تنظيم أطوار التعليم كالتالي:[2]

-**التربية التحضيرية:** تشكل مقوما قاعديا في تربية الأطفال وتحضيرهم للالتحاق بالتعليم الابتدائي، بإتاحة الفرصة لهم للتعلم وتطوير قدراتهم البدنية والذهنية والابتكارية والنفسية الاجتماعية كما ترمي أيضا إلى إكسابهم العناصر الأولى للقراءة والكتابة والحساب.

[1]- القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المرسوم التنفيذي رقم 08-04 مؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، ص 09.

[2]- وزارة التربية الوطنية: النظام التربوي الجزائري

http://www.education.gov.dz consultée le :12/12/2019 22 :24

ولقد عرفت التربية التحضيرية تطورا إيجابيا خلال الفترة المتراوحة من 2005 إلى 2014 حيث انتقلت نسبة التلاميذ البالغين سن الخامسة والمتمدرسين بها من 10.8% إلى 67.8%.

-**التعليم الأساسي (الإلزامي):** يشكل التعليم الأساسي الذي مدته 9 سنوات التربية القاعدية المشتركة بين كافة التلاميذ، حيث أن مدة الدراسة في الابتدائي خمس سنوات وفي المتوسطة أربع سنوات. يتمثل الهدف العام للتعليم الابتدائي في تطوير قدرات الطفل بمنحه العناصر والأدوات الأساسية للمعرفة، كما يتيح للطفل بتطوير ذكائه ويمهده لمتابعة الدراسة بالتعليم المتوسط في أحسن الظروف.

يشكل التعليم المتوسط المرحلة الأخيرة من التعليم الأساسي بغاياته الخاصة وبكفاءات محددة جيدا، مما يضمن لكل تلميذ قاعدة من الكفاءات الضرورية في مجال التربية والثقافة والتأهيل، وهو الأمر الذي يسمح له بمواصلة الدراسة والتكوين في مرحلة ما بعد الإلزامي أو الاندماج في الحياة العملية وتدوم الدراسة فيه 4 سنوات.

-**التعليم الثانوي العام والتكنولوجي:** لقد أعيد تنظيم التعليم ما بعد الإلزامي في إطار إصلاح المنظومة التربوية، انطلاقا من السنة الدراسية 2005/2006 تتركب هذه المرحلة من 3 مقاطع، المقطع الأول التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، المقطع الثاني التكوين والتعليم المهنيين، والمقطع الثالث التعليم العالي، ويتبين جليا أن خطاطة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي يكتسي ميزة تتمثل في التنسيق بين التعليم الإلزامي في المرحلة القبلية وفي انسجام مع إعادة تنظيم التعليم العالي والمسلك المهني في المرحلة البعدية.

بالإضافة إلى:

- **التعليم والتكوين المهنيين:** يدخل مسار التعليم والتكوين المهنيين في إطار التنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإلزامي، وهو تعليم أكاديمي وتأهيلي ممنوح من طرف مؤسسات التعليم والتكوين المهنيين، وقد قطع هذا النوع من التعليم أشواطا معتبرة في ما توفره الدولة من إمكانيات، حيث تمكنت مؤسساته من

تأطير عدد كبير من الشباب الحاصلين على شهادات تؤهلهم مهنيا للدخول سوق الشغل استجابة للتوجهات الجديدة، من خلال نظام اقتصاد السوق وظهور تخصصات جديدة تتطلب تكوينا خاصا.[1]

- **التعليم العالي:** يقصد بالتعليم العالي حسب القانون التوجيهي للتعليم العالي، قانون رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أفريل سنة 1999 المعدل والمتمم على أنه:"كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي." وتحدد أنماط المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني حسب مقاييس علمية وبيداغوجية كالتالي: الجامعات المنظمة أساسا في شكل كليات بصفتها وحدة تعلم وبحث ويمكن أن تنشأ كلية أو كليات خارج المدينة مقر الجامعة، المراكز الجامعية، المدارس والمعاهد الخارجة عن الجامعة.[2]

يضمن التعليم العالي في مجال التكوين العالي منظمة في شكل ثلاثة 03 أطوار ويساهم في التكوين المتواصل، الطور الأول يتوج بشهادة ليسانس، الطور الثاني يتوج بشهادة الماستر أما الطور الثالث يتوج بشهادة الدكتوراه

-**تعليم الكبار (محو الأمية):** وهو يهدف إلى تعليم الكبار إلى محو الأمية والرفع المستمر لمستوى التعليم والثقافة العامة للمواطنين ويوجه بصفة مجانية. يتكفل الديوان الوطني بمحو الأمية وتعليم الكبار ولقد سمح تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية المسطرة للفترة 2016/2007 بتسجيل أكثر من 3 ملايين ونصف دارس خلال الفترة 2014/2007 لكل المستويات حيث تمثل الإناث 87% من المعدودات الإجمالية، بلغ عدد الدارسين الذين تخلصوا من الأمية في نهاية 2014 أكثر من 2 مليون شخص، سمحت هذه العملية بتخفيض نسبة الأمية التي انتقلت من 22.3% سنة 2008 إلى

[1]- العيد هداج: النظام التعليمي الجزائري وتنمية قيم المواصلة لدى المتمدرسين دراسة ميدانية بثانويات ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد أمين دباغين سطيف 2، الجزائر، 2019/2018، ص 160، مذكرة غير منشورة.

[2]- القانون التوجيهي للتعليم العالي، المرسوم التنفيذي رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل 4 أفريل سنة 1999، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، ص ص 03 09.

15.15% في نهاية 2014، وتجدر الإشارة أن الدارسين بالمناطق الريفية أكثر إقبالا حيث وجد سنة 2014/2013 نسبة 50% من المسجلين آخذين في الحسبان الكثافة السكانية. [1]

2-2-5-ب مؤشرات التعليم في الجزائر.

شهد قطاع التعليم بجميع مستوياته في الجزائر تطورا ملحوظا بدأ من نيل الاستقلال وأكثر ما يميزه تطور الجانب البشري في تعداد الطلبة والأساتذة، ويرجع ذلك إلى تضاعف عدد الوافدين من الطلبة إلى المؤسسات التعليمية وزيادة الوعي الثقافي للمجتمع والدولة لما لهذا الأخير من دور فعال في تحقيق التنمية من مختلف الجوانب.

2-2-5-ب-1 التربية الوطنية

بالنسبة إلى تطور التعليم بجميع أطواره التعليمية وفي المدارس الجزائرية شهد تعدادا وتطورا ملحوظا منذ الاستقلال، وهذا تماشيا مع النمو الديموغرافي السريع للسكان، بالإضافة إلى ذلك لعبت القوانين والتشريعات دورا رئيسيا في التحاق الأطفال في سن التمدرس بالمدارس كما شكلت سياسة التعليم ومجانيته حافزا أساسيا في الزيادة المنتظمة لعدد التلاميذ. أظهر **الملحق رقم (3-51)** تطور التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي من حيث التلاميذ والأساتذة خلال الفترة 2001/2000 إلى 2018/2017 في الجزائر. فبالنسبة للطور الابتدائي شهدت الفترة الدراسية من 2001/2000 إلى غاية 2007/2006 نوع من الاستقرار في عدد التلاميذ حيث قدر بنحو 4721 تلميذا سنة 2001/2000 ليبلغ 4079 تلميذا سنة 2007/2006، بعدها انخفض إلى 3247 سنة 2009/2008، ليرتفع مرة أخرى بشكل هائل خلال الفترة الدراسية من 2012/2011 إلى غاية 2018/2017 حيث بلغ 3429361 تلميذا سنة 2012/2011 ليشهد زيادة قدرت ب 4373459 تلميذا سنة 2018/2017.

أما الطور المتوسط تخللت الفترة الدراسية من 2001/2000 إلى غاية 2011/2010 نوع من الاستقرار في زيادة عدد التلاميذ حيث قدر ب 2015 تلميذ سنة 2001/2000 ليبلغ 2980 تلميذا

[1] – وزارة التربية الوطنية: النظام التربوي الجزائري، مرجع سبق ذكره.

سنة 2011/2010، ثم تضاعف العدد أكثر من مرة ليقدر ب 2921331 تلميذا سنة 2012/2011 ويقارب حوالي 2811648 تلميذا سنة 2018/2017.

في حين عرف الطور الثانوي هو كذلك تطورا في عدد التلاميذ ما بين الفترة الدراسية 2001/2000 إلى غاية 2018/2017، وكان الكم هائلا خاصة خلال الفترة من 2010/2009 حيث قدر ب 1171180 تلميذا ليرتفع باستمرار ويصل إلى 1227055 تلميذا سنة 2018/2017.

هيئة التدريس هي الأخرى شهدت على العموم تطور إيجابي في عدد الأساتذة للأطوار الثلاث، فبالنسبة للهيئة التدريسية للطور الابتدائي عرفت الفترة الدراسية من 2001/2000 إلى غاية 2009/2008 استقرار في عدد الأساتذة حيث قدرت سنة 2001/2000 ب 169559 أستاذ ليبلغ 170207 أستاذ خلال الفترة 2007/2006، ثم عرفت الفترة 2009/2008 انخفاضا قدر ب 142332 أستاذا ثم بعدها وإلى غاية الفترة 2018/2017 شهدت زيادة مستمرة لتقدر ب 177939 أستاذ.

أما الطور المتوسط شهد زيادة من 102137 أستاذ إلى 171402 أستاذ خلال الفترة الدراسية من 2001/2000 إلى غاية 2006/2005 بعدها مباشرة انخفض إلى 112897 أستاذ سنة 2007/2006 ثم عرف ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2018/2017 ليقدر بنحو 156182 أستاذ.

في حين عرف الطور الثانوي زيادة مستمرة خلال الفترة من 2001/2000 إلى غاية 2018/2017 حيث انتقل عدد الأساتذة من 55588 سنة 2001/2000 ليقدر سنة 2018/2017 بنحو 101388 أستاذ، وهذا راجع إلى تطور عدد المناصب المالية المفتوحة لفائدة وزارة التربية الوطنية بصفة إيجابية مما أدى إلى تطور هيئة التدريس تطورا معتبرا.

عملت الجزائر على تطوير الهياكل القاعدية وذلك من خلال إنشاء وتوفير أكثر لعدد المدارس والإكماليات والثانويات هدفا منها لتوفير المناخ الملائم للارتقاء بالتعليم وامتصاص الزيادة المستمرة للكم العددي للتلاميذ الذي يزداد كل سنة حيث كشف **الملحق رقم (3-52)** تطور المنشآت القاعدية الخاصة بالتعليم في الجزائر للفترة 2001/2000 إلى غاية 2018/2017. فنجد أن عدد المدارس الابتدائية خلال الفترة من 2001/2000 إلى غاية 2008/2007 عرفت زيادة قدر بنحو 122867 مدرسة خلال السنة الدراسية 2001/2000 ليصل إلى 124589 مدرسة خلال السنة الدراسية

2008/2007، ثم انخفض سنة 2009/2008 ليقدر بنحو 108827 ثم ارتفع مرة أخرى وبشكل مستمر ليقدر بنحو 148461 سنة 2018/2017.

أما بالنسبة لعدد المتوسطات والثانويات شهدت الفترة الممتدة من 2001/2000 إلى غاية 2018/2017 زيادة مستمرة ليقدر بنحو 5455 متوسطة سنة 2018/2017 مقارنة ب 3414 متوسطة سنة 2001/2000، وانتقل عدد الثانويات من 1259 ثانوية سنة 2001/2000 ليقدر بنحو 2392 ثانوية سنة 2018/2017.

2-2-5-ب-2 التعليم العالي:

تسعى الدولة الجزائرية إلى تلبية حاجات مختلف القطاعات بإعداد إطارات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

يمثل عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي أهم عنصر من مدخلات العملية الإنتاجية للقطاع، ويبرز **الملحق رقم (3-53)** تطور عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي من 2009/2006 إلى 2018/2012، ويتبين من خلاله التدفق الهائل على مؤسسات القطاع داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو خارجه أو بالنسبة لجامعة التكوين المتواصل، سواء في مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج، حيث نجد مثلا أن عدد المسجلين ضمن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مرحلة التدرج خلال الفترة من 2007/2006 إلى غاية 2018/2017 عرف زيادة حيث انتقل من 820644 طالب خلال السنة الجامعية 2007/2006 ليقدر بنحو 1447064 طالب خلال السنة الجامعية 2018/2017، كما هو الحال بالنسبة لمرحلة ما بعد التدرج نجد تطور الكم العددي للطلبة حيث قدر بنحو 43458 سنة 2007/2006 ليرتفع إلى76921 طالبا خلال السنة الجامعية 2018/2017، ويرجع السبب في ذلك أولا إلى زيادة النمو الديموغرافي والكثافة السكانية اللذان يضغطان على التعليم الأساسي والتعليم الثانوي ومن ثم التعليم العالي وثانيا زيادة الطلب على التعليم العالي والضغط على مؤسساته التي أصبح يتوجب عليها استعاب الزيادات المعتبرة في معدلات نجاح امتحان البكالوريا.

بالنسبة لأساتذة قطاع التعليم العالي في الجزائر يشير **الملحق رقم (3-54)** إلى تطور مجموع الأساتذة على مستوى قطاع التعليم العالي نجده هو الآخر شهد تطورا محسوسا وزيادة مستمرة خلال السنوات الجامعية من 2007/2006 إلى غاية 2018/2017 فانتقل من 29927 أستاذ إلى 63339 أستاذا على التوالي.

كما يوضح **الملحق رقم (3-55)** مجموع الأساتذة في قطاع التعليم العالي في الجزائر حسب درجاتهم العلمية وفق التصنيف القديم حيث عرفت الفترة من 2005/2004 إلى غاية 2011/2010 زيادة في الكم العددي للأساتذة قدر بنحو 25229 سنة 2005/2004 ليصل إلى 31703 أستاذ سنة 2011/2010. أما **الملحق رقم (3-56)** فيوضح مجموع الأساتذة في قطاع التعليم العالي حسب درجاتهم العلمية وفق التصنيف الجديد الذي طرأ على القطاع سنة 2008، حيث قدر بنحو 2586 سنة 2009/2008 ليتزايد العدد ويقدر بنحو 3186 أستاذ خلال سنة 2011/2010، وفي المجمل يتبين من الشكلين التزايد الملحوظ في مجموع الأستاذة لهذا القطاع لكن إذا ما قورن بإجمالي الطلبة لوجدنا أنه يوجد نقص في التأطير الجامعي.

المنشآت القاعدية في قطاع التعليم العالي شهدت هي الأخرى تطورا وتزايدا إذ تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 106 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني. وحسب **الملحق رقم (3-57)** نجد أن الشبكة الجامعية تظم 50 جامعة، و13 مركزا جامعيا، بالإضافة إلى 11 مدرسة عليا للأساتذة، و31 مدرسة وطنية عليا، ومدرسة تحضيرية واحدة.

2-2-5-ب-3 التكوين المهني والتعليم التمهيين:

تتمثل أنماط التكوين المهني في :[1]

- التكوين الإقامي أو الحضوري: هو التكوين الذي يتم في مؤسسات التكوين المهني (مع تربص تطبيقي في الوسط المهني كما يمكن مزاولته عن طريق الدروس المسائية).

[1]- وزارة التكوين والتعليم المهنيين: أنماط التكوين
http://www.mfep.org.dz consultée le :20/03/2020 01 :47

- التكوين عن بعد: هو تكوين بالمراسلة (مطبوعات وأقراص مضغوطة) أو عبر الأرضية الالكترونية، ويتبع بتجمعات بيداغوجية دورية على مستوى مؤسسات التكوين المهني.
- التكوين عن طريق التمهين: هو التكوين الذي ينظم في شكل تناوبي بين المؤسسة العمومية للتكوين المهني والوسط المهني، يهدف إلى اكتساب تأهيل مهني أولي في منصب التمهين يسمح بممارسة مهنة في مختلف قطاعات النشاط المرتبطة بإنتاج المواد و/أو الخدمات.

يبرز **الملحق رقم (3-58)** أن عدد المتكونين في قطاع التكوين والتعليم المهنيين شهد تطور بارز خلال السنة الدراسية من 2007/2006 إلى غاية 2017/2016 فتخللت هذه الفترة سنوات فيها زيادة وسنوات فيها نقصان في عدد المتكونين الإقاميين لكن قدر بنحو 199388 متكون إقامي سنة 2017/2016، أما المتكونين عن طريق التمهين انتقل عددهم من 202579 سنة 2007/2006 ليقدر بنحو 343523 سنة 2017/2016، وبخصوص المتكونين عن طريق الدروس المسائية تزايد عددهم من 20136 سنة 2007/2006 ليقدر بنحو 32291 متكون سنة 2017/2016 بالإضافة إلى المتكونين عن بعد شهدت تزايد في عدد المكونين خلال الفترة من 2007/2006 إلى غاية 2013/2012 حيث قدر بنحو 29860 ليتزايد إلى 41409 مكون خلال الفترة 2013/2012 ثم بعدها انخفض ليقدر بنحو 39740 مكون سنة 2017/2016.

بالنسبة لعدد العاملين في هذا القطاع يشير **الملحق رقم (3-59)** أن عدد المكونين في قطاع التكوين والتعليم المهنيين خلال الفترة ما بين 2007/2006 إلى غاية 2017/2016 تزايد بدرجة واضحة فنجد أن المدرسون في التكوين المهني ارتفع عددهم من 8051 مدرس سنة 2007/2006 ليقدر بنحو 10499 خلال الفترة 2017/2016، كما هو الحال بالنسبة للمدرسون المختصون في التعليم المهني تزايد عددهم من 3510 مدرس سنة 2007/2006 ليقدر بنحو 7717 مدرس خلال سنة 2018/2016 وهذا راجع لتزايد عدد المسجلين في هذا القطاع للتكوين.

أما الهياكل القاعدية لقطاع التكوين والتعليم المهنيين فيتبين من خلال **الملحق رقم (3-60)** أن الدولة الجزائرية ضاعفت من المنشآت القاعدية لقطاع التكوين والتعليم المهنيين، وهذا لكي تستطيع

مواجهة العدد الهائل من المسجلين في هذا القطاع بهدف التكوين، فقدرت مجموع الهياكل القاعدية ب 976 هيكلا 206 ملحقا خلال السنة الدراسية 2017/2016.

ولقد عمدت الدولة الجزائرية وأولت أكبر اهتماماتها لقطاع التعليم بجميع قطاعاته، فخصصت له ميزانيات ضخمة من الأموال، هدفا منها للارتقاء بمستوى جيد في التعليم لما له من الدور المميز الذي يلعبه على التنمية بصفة عامة. فمن خلال **الملحق رقم (3-61)** نجد أن النفقات المالية للتعليم خلال 20 سنة من 2000 إلى غاية 2020 تزايدت، فسجلت سنة 2020 حوالي 724 مليار دج لقطاع التربية الوطنية أما قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فبلغت نحو 364 مليار دج، وبخصوص قطاع التكوين والتعليم المهنيين بلغت مخصصاته المالية حوالي 49 مليار دج.

بالإضافة إلى مؤشرات التعليم السابقة يعتبر مؤشر الأمية كذلك أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري المعرفي كميا وكانت في الجزائر كالتالي:

تشير بيانات **الملحق رقم (3-62)** إلى انخفاض في نسبة الأمية خلال عام 2016 والبالغة 12.8% مقارنة بالنسب المسجلة خلال أعوام 2015 و2010 و2001 والتي كانت على التوالي نحو 19.8% و22.3% و67.8% وهذا التحسن الملحوظ في نسب الأمية، قد يعكس زيادة درجة تعلم أفراد المجتمع الجزائري.

3-2 مؤشرات التنمية البيئية في الجزائر.

تعتبر المؤشرات البيئية جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة، وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقق الهدف.

إن الوضعية البيئية التي خلفها الاحتلال الفرنسي في الجزائر كانت على قدر كبير من السوء في مجالات عديدة، ولعل اعتماد الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال مباشرة خيار التنمية واعتماد التصنيع كركيزة زاد من حدة المشاكل البيئية، وتجد الجزائر نفسها في مرحلة بيئية انتقالية متزامنة مع مرحلتها الانتقالية الاقتصادية. فالرهانات والتحديات التي تواجه الجزائر وكذلك طبيعة المشاكل البيئية

المعترضة، ومدى اتساعها تبين بوضوح أن التدهور الايكولوجي في البلاد لاسيما فيما يخص الرأسمال الطبيعي الذي هو جزء غير قابل للتجدد قد بلغ مستوى الخطورة التي من شأنها أن تعرض للخطر جزء كبير من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا قررت الجزائر أن تستثمر في التنمية المستدامة وهذا يشكل المبدأ الأساسي لإستراتيجية البيئة والمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة.[1] وبهذا النهج اعتمدت الجزائر سياسة بيئية هادفة من أجل معالجة التدهور البيئي والمحافظة على البيئة السليمة في مختلف الميادين.

2-3-1 المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر.

تواجه الجزائر وعلى جميع الأصعدة وكغيرها من دول البحر الأبيض المتوسط ودول العالم، مشكلات وأخطار تخص النظام البيئي، وترجع أسباب ذلك لعدة عوامل خاصة منها التصحر، التلوث بأنواعه الجوي والمائي بالإضافة إلى النفايات الصلبة. كل ذلك جعل الدولة الجزائرية تحاول رفع التحدي الذي يواجهها للتصدي له، بدأً بتسطير إستراتيجية تنتهجها هدفا منها للوصول إلى الحل الأمثل للبيئة والتنمية المستدامة. وتتمثل هذه الإستراتيجية في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المنصوص عليه في القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، والمصادق عليه عن طريق التشريع لمدة 20 سنة ويكون موضوع تقييمات دورية وتحيين كل خمس (05) سنوات. [2] وفي ما يخص أهداف هذا المخطط فهي ممثلة في المادة 04 و05 المدرجة في **الملحق رقم (3-63)**.

2-3-2 أدوات السياسة البيئية المنتهجة في الجزائر.

سنركز في هذه النقطة على ما بعد سنة 2000 باعتبارها تضم أحدث الإجراءات المتبعة والتغيرات الهامة خاصة من جانب الإطار المؤسساتي.

[1]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، الجزائر، 2001، ص08.

[2]-القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، ص 20.

2-3-2-أ الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية في الجزائر.

تضم الأدوات التنظيمية في الجزائر للسياسة البيئية المتبعة إطارين وهي الإطار التشريعي والإطار المؤسساتي.

2-3-2-أ-1 الإطار التشريعي للسياسة البيئية:

لقد أعطى مؤتمر ريو ديجانيرو المنعقد عام 1992 البيئة بعدا تنمويا باعتماده مفهوم التنمية المستدامة الذي يضع البيئة من ضمن أولويات التنمية، والجزائر لم تبق بمعزل عن هذه الحركة، فالسعي الحثيث للدولة الجزائرية من أجل المحافظة على البيئة توج بصدور مجموعة من القوانين، تحاول من خلالها وضع معالم سياسية شاملة لحماية البيئة في الحاضر وللأجيال القادمة في المستقبل.

- **القانون المتعلق بحماية البيئة:** قام المشرع الجزائري بسن قانون يهدف من خلاله لحماية البيئة من أجل الحفاظ على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية وإضفاء القيمة عليها، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 83-03 مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983، وقد أوضح ذلك عن طريق المواد 01 و02 و03 و04 و08 وهي مرفقة **بالملحق رقم (3-63)**
- **القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها:** المرسوم التنفيذي رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 والذي يهدف من خلال المادة رقم 01 و02 المرفقة **بالملحق رقم (3-63)** إلى تحديد كيفية تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها.
- **القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:** المرسوم التنفيذي رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يحدد أحكام هذا القانون المخطط الوطني والتوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم.
- **القانون المتعلق بحماية الساحل وتثمينه:** المرسوم التنفيذي رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002، وفقا لهذا القانون ومن خلال المادتين 05 و06 الموضحة في **الملحق رقم (3-63)** يجب أن تحظى وضعية الساحل الطبيعية بالحماية.

- **القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،** المرسوم التنفيذي رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، وطبقا للمادة 02 من هذا القانون فحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لها مجموعة من الأهداف أنظر **الملحق رقم (3-63)**

- **القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة،** المرسوم التنفيذي رقم 04-03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، وقد تم تصنيف المناطق الجبلية التي يجب حمايتها وتأهيلها وتنميتها المستدامة من خلال المواد 03 و04 **الملحق رقم (3-63)**

- **القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،** المرسوم التنفيذي رقم 04-20 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، يهدف القانون رقم 04-20 إلى سن القواعد والأسس المتعلقة بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة وهذا ما تشير إليه المادة 01، وبالنسبة إلى المادة 04 فهي تصف منظومة تسيير الكوارث، أما المادتين 06 و07 فحددتا أهداف وأسس الوقاية من الأخطار، في حين المادتين 09 و10 خصصتا لإبراز مجال تطبيق هذا القانون. أنظر **الملحق رقم (3-63)**

- **القانون المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها:** المرسوم التنفيذي رقم 07-06 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يهدف هذا القانون من خلال المادتين 01 و02 إلى تحديد قواعد تسيير المساحات الخضراء في إطار التنمية المستدامة، كما يهدف إلى تحسين الإطار المعيشي الحضري وتحسين نوعية المساحات الخضراء الحضرية الموجودة. أنظر **الملحق رقم (3-63)**

- **القانون المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة:** المرسوم التنفيذي رقم 11-02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، يهدف هذا القانون إلى تصنيف المجالات المحمية وتحديد كيفية تسييرها وحمايتها في إطار التنمية المستدامة وفقا للمبادئ والأسس التشريعية المعمول بها في مجال حماية البيئة، ويقصد بالمجالات المحمية في هذا القانون هو

إقليم كل أو جزء من بلدية أو بلديات وكذا المناطق التابعة للأملاك العمومية البحرية الخاضعة لأنظمة خاصة من أجل حماية الحيوان والنبات والأنظمة البيئية البرية والبحرية والساحلية.[1]

2-3-2-أ-2 الإطار المؤسساتي للسياسة البيئية:

إن تجربة الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أثبتت أن الاعتبارات التشريعية والمؤسساتية لا يمكن التعامل معها كعنصرين منفصلين عن بعضهما، لأن التشريع هو الذي يهتم بتشكيل هذه المؤسسات ويحدد احتياجاتها وسلطاتها وطبيعة التكامل والتنسيق فيما بينها. ومنه قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بإنشاء عدة هيئات تساهم في التنمية المستدامة من خلال التركيز على الجانب البيئي نجد منها:

- **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD:** المرصد عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية، تم إنشاءه من قبل وزارة البيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115 مؤرخ في 20 محرم عام 1423 الموافق 3 أبريل سنة 2002، يضم مجموعة من المهام وفقا للمادة 05 الموضحة في **الملحق رقم (3-63)**.
- **الوكالة الوطنية للنفايات AND:** مؤسسة عمومية ذات طابع عمومي صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1423 الموافق 20 مايو سنة 2002، تتكلف الوكالة بمجموعة من المهام وفقا للمادة 05 أنظر **الملحق رقم (3-63)**.
- **مركز تنمية الموارد البيولوجية CDRB:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-371 المؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002، تتربع على مجموعة من المهام المركز وفقا للمادة 03 أنظر **الملحق رقم (3-63)**.

[1]- القانون المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 11-02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، ص 10.

➢ **المحافظة الوطنية للساحل CNL:** هي عبارة عن هيئة عمومية تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-113 المؤرخ في 23 صفر عام 1425 الموافق 13 أبريل 2004، ووفقا للمادة 04 تتكلف بمجموعة من المهام أنظر **الملحق رقم (3-63)**.

➢ **المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء CNTPP:** عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-262 المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1423 الموافق 17 غشت سنة 2002، لديه مجموعة من المهام الموكلة إليه موضحة من خلال المادة 05 أنظر **الملحق رقم (3-63)**.

➢ **المعهد الوطني للتكوينات البيئية CNFE:** عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-262 المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1423 الموافق 17 غشت سنة 2002، ومن خلال المادة 05 يكلف المعهد بالعديد من مهام أنظر **الملحق رقم (3-63)**.

➢ **المفتشية العامة للبيئة IGE:** أنشأت من قبل الوزير المكلف بالبيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-183 المؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993، يتضمن إنشاء مصالح خارجية تابعة لإدارة البيئة ويحدد مهمتها وعملها المادة 02 أنظر **الملحق رقم (3-63)**.

➢ **مرقب المهن البيئية:** تم إنشاؤها بتنسيق مع عدة وزارات في إطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية:[1]

- الجماعات المحلية: تسيير النفايات الصلبة الحضرية والمياه المستخدمة.
- المؤسسات: إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلاني، تسيير النفايات الصناعية.
- مكاتب الدراسات: دراسات الآثار على البيئة، مراجعات بيئية.
- جمعيات بيئية، واجتماعية، ومهنية، وشبابية، ونسائية، وبرامج تكوين موجهة تدعم قدراتها على التحسيس ونشر السلوكيات البيئية السليمة.

[1]- عيسى قبقوب ومحمد كاكي، "السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة آفاق علمية، العدد 13،أبريل 2017، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص 15.

2-3-2-ب الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية في الجزائر.

عملت الجزائر على وضع نظام جبائي يطبق على مختلف المؤسسات الاقتصادية هدفا منها لحماية البيئة:[1]

- **الرسم على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة:** تتمثل في نوع النفايات الخطرة على البيئة والمهيجة والمسببة للتآكل، والقابلة للانفجار، بالإضافة إلى النفايات المحرقة وسريعة الالتهاب، والمضرة، والمسممة، والمسرطنة، والمعدية، والمسممة لإعادة التكوين، والمسببة لطفرات جينية. يطبق هذا الرسم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 339-98 المؤرخ في 03 ديسمبر 1998، أما مبلغ الرسم فيحدد طبقا أحكام المادة 54 من القانون 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000.
- **الرسم على المنتوجات البترولية:** يطبق الرسم على المنتوجات البترولية والمماثلة لها (البنزين الممتاز، والبنزين العادي، والبنزين الخالي من الرصاص، وغاز أويل...)، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية. تمدد قواعد تأسيس الوعاء والتصفية والتحصيل وقواعد المنازعات المطبقة على الرسم على المنتوجات البترولية ويدفع ناتج هذا الرسم في مجمله لفائدة ميزانية الدولة.
- **الرسم على الوقود:** يطبق الرسم على الوقود وتحدد تسعيرة هذا الرسم على البنزين الممتاز/ العادي بالرصاص ب 0.10 دج/ل، والغاز أويل ب 0.30 دج/ل، يقتطع هذا الرسم ويعاد دفعه كما هو الشأن بالنسبة للرسم على المنتوجات البترولية ويخصص كما يلي: 50% للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة، و50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
- **الرسم على الأطر المطاطية الجديدة:** يطبق هذا الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة والمنتجة محليا، والتي يحدد مبلغها كما يلي: 10 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة، و5 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة. تخصص مداخيل هذا الرسم كالآتي 10%

[1]- المديرية العامة للضرائب: الجباية البيئية، وزارة المالية، الجزائر، أفريل 2020.
http://www.mfdgi.gov.dz consultée le: 09/04/2020 01:01

لفائدة الصندوق الوطني للتراث الثقافي، 40% لفائدة البلديات، 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

بالإضافة إلى:[1]

- **الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:** سواء منها المستوردة أو المصنوعة محليا والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة. يحدد هذا الرسم ب 12.500 دج للطن الواحد وتخصص مداخيل هذا الرسم إلى 50% لفائدة البلديات، و50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
- **الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات:** أولا بالنسبة لعدم تخزين النفايات الصناعية يحدد الرسم التحفيزي لها ب 10.500 دج لكل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة، ويخصص حاصل هذا الرسم ب 25% لفائدة البلديات و75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث. ثانيا بالنسبة للرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، يحدد هذا الرسم بسعر مرجعي يقدر ب 24.000 دج للطن، ويضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق قياس مباشر، ويخصص حاصل هذا الرسم ب 25% لفائدة البلديات و75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
- **الرسوم التكميلية:** يقصد بها الرسوم التكميلية على المياه المستعملة الصناعية والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، بناءا على حجم أو كمية المرفوضات والكمية المنبعثة عن النشاط التي تتجاوز حدود القيم. ويخصص حاصل الرسم على المياه المستعملة الصناعية ب 50% لفائدة البلديات، و50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث. أما التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي فتقدر بنحو 25% لفائدة البلديات و75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
- **رسم التطهير:** هو رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية يطبق على كل الملكيات المبنية باسم المستأجر أو صاحب الانتفاع ويختلف هذا الرسم من ملكية إلى أخرى، ويتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية.

[1] – المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره.

- **الرسم على الأكياس البلاستيكية:** يحدد مبلغ الرسم على الأكياس البلاستيكية ب 10.50 دج للكيلو غرام، ويطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا، ويخصص حاصل هذا الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

2-3-3 المؤشرات البيئية في الجزائر.

تتمثل المؤشرات البيئية في الجزائر في عدة مؤشرات من بينها:

- **مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر**

ازدادت الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون الذي يعتبر من أهم الغازات الدفيئة وسائق تغير المناخ، من 22.4 مليار طن متري في عام 1990 إلى 35.8 مليار في عام 2013، أي بزيادة قدرها 60% وقد أسهمت هذه الزيادة في ارتفاع يبلغ حوالي 0.8 درجة مئوية في متوسط درجة الحرارة العالمية فوق أوقات ما قبل الثورة الصناعية.[1] ومن المتوقع أن تتجاوز مستويات تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء حاجز 450 جزء من المليون بحلول عام 2050، وهي القيمة التي تسعى إليها اللجنة الدولية لتغيرات المناخ، وذلك في ظل معدلات الانبعاثات الحالية لأكثر الغازات تضررا للغلاف الجوي والسبب المباشر لعملية الاحتباس الحراري، ما يثير المخاوف من أن التصاعد المستمر لغاز الكربون لا يمكن وقفه، كما يشكل تحديا كبيرا أمام تحقيق هدف اتفاقية باريس للمناخ (الولايات المتحدة الأمريكية انسحبت منها)، عبر خفض ما بين 40% و70% من الانبعاثات الغازية كمرحلة أولى بحلول عام 2050. وقد بلغ تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 في الهواء حوالي 404 جزء من المليون، حيث ارتفع تركيزه منذ العام 2008 بمعدل 1.8 جزء من المليون سنويا حسب ما أظهرته بيانات اللجنة الوطنية الأمريكية للمحيطات والغلاف الجوي، ويأتي هذا الارتفاع جراء معدلات الانبعاثات الهائلة للغاز الناجم عن حرق الوقود الأحفوري وقطع الأشجار، إذ تظهر بيانات المفوضية الأوروبية أن معدل الزيادة في كمية الانبعاثات بين عامي 2008-2015 بلغ حوالي 4 مليون كيلو طن، مما أدى إلى ارتفاع تركيز الغاز في الهواء بمعدل 14 جزء من المليون في ذات الفترة، ووفقا

[1]- طارق خوخار، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون غير مسبوقة، مدونات البنك الدولي، 2017 https://blogs.worldbank.org consultée le 28/03/2020 00 :53

لهذه المستويات فإن تركيز الكربون سيصل إلى 461 جزء من المليون منتصف القرن الحالي، وهو أعلى من المستوى الذي تريده الدول الصناعية الكبرى مثل الصين وأمريكا والهند المتمثل ب 450 جزء في حين الدول النامية تطالب بتثبيته عند مستوى 350 جزء.[1]

- **انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي.**

يتم التعبير عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بالكيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون، حسب الناتج المحلي الإجمالي لتعادل القوة الشرائية بالسعر الثابت للدولار الأمريكي 2010، ويتم قياس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن قطاعات التصنيع لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بالكيلو غرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بالسعر الثابت للدولار الأمريكي 2010.[2]

بالنسبة للدولة الجزائرية فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (والتي تنبعث من احتراق الوقود الأحفوري وصناعة الاسمنت وتشمل كذلك استهلاك الوقود الصلب والسائل والغازي وحرق الغاز)، شهدت الفترة من 2000 إلى 2014 سنوات فيها زيادة وسنوات فيها انخفاض ولكن سنة 2014 كانت أكبر قيمة قدرت بنحو 145400.21 كيلو طن. وهو ما يثبت تزايدها بالطن المتري لكل فرد أي من 2.88 إلى 3.85 طن متري خلال الفترة 2005 إلى 2016، أما انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي فقد سجلت ما بين الفترة 2000 و2014 نفس القيمة (0.79) كيلو غرام لكل دولار من الناتج المحلي وهذا ما يشير إليه **الملحق رقم (3-64)**.

بالنسبة لانبعاثات الغازات الدفيئة وحسب **الملحق رقم (3-65)** تخللت فترة 43 سنة من 1970 إلى غاية 2011 سنوات فيها زيادة وسنوات فيها انخفاض، لكن الفترة من 1990 إلى غاية 2012 شهدت زيادة مستمرة حيث قدرت بنحو 106445 كيلو طن سنة 1990 لتقدر بحوالي 176471 كيلو طن سنة 2012.

[1]- تقرير منظمة متابعة تغير المناخ: انبعاثات الكربون في الغلاف الجوي، 2017.
http://climatetracker.org consultée le 28/03/2020 00 :20

[2]- قائمة المؤشرات الإحصائية لقاعدة بيانات الإحصاءات أويستات، منظمة التعاون الإسلامي.
http://sesric.org consultée le 28/03/2020 00 :20

➢ **مؤشر متوسط التعرض السنوي لتلوث الهواء (ميكروغرامات لكل متر مكعب)**

يعرف هذا المؤشر حسب مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية على أنه:"متوسط مستوى تعرض سكان بلد من البلدان لتركيزات الجسيمات العالقة التي تقل عن 2.5 ميكرون في القطر الديناميي الهوائي، القادرة على اختراق الجهاز التنفسي والتسبب في أضرار جسيمة على صحة الإنسان".

يشير **الملحق رقم (3-66)** أن متوسط التعرض السنوي لتلوث الهواء في الجزائر ما بين الفترة 1990 إلى غاية 2017 نوع من التذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، فقدرت أعلى قيمة لها سنة 2016 بنحو 39.85 ميكروغرامات لكل متر مكعب، مقارنة بسنة 2012 التي سجلت أدنى قيمة قدرت بنحو 33.36 ميكروغرامات لكل متر مكعب.

➢ **مؤشر الاستثمار في المياه والصرف الصحي في الجزائر**

يغطي مؤشر الاستثمار في المياه والصرف الصحي بمشاركة القطاع الخاص حسب قاعدة بيانات البنك الدولي، مشروعات البنية الأساسية في مجال المياه والصرف الصحي التي وصلت إلى الإقفال المالي وتقدم الخدمات للسكان بصفة عامة ومباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

يرصد **الملحق رقم (3-67)** الاستثمار في المياه والصرف الصحي بمشاركة القطاع الخاص في الجزائر تميز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2005 إلى غاية 2009، فنجد أن سنة 2008 تزايد الاستثمار فيها بقيمة مالية قدرت بنحو 874 مليون دولار أمريكي، مقارنة بسنة 2005 و2007 و2009 حيث قدرت بنحو 510 و230 و468 مليون دولار أمريكي على التوالي.

➢ **مؤشر المسحوبات السنوية من المياه العذبة الإجمالي (مليار متر مكعب).**

وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي يشير مؤشر المسحوبات السنوية من المياه العذبة الإجمالي إلى إجمالي مسحوبات المياه، ولكن لا تدخل فيها فواقد التبخر بأحواض التخزين. وتشمل المياه المسحوبة محطات التحلية التي توجد في البلاد التي تعتبر فيها مصدرا مهما من مصادر المياه العذبة، ويمكن أن تتجاوز المسحوبات نسبة 100 في المائة من إجمالي الموارد المتجددة.

يبرز **الملحق رقم (3-68)** أن المسحوبات السنوية من المياه العذبة الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى غاية 2012، تضاعفت ثلاث مرات أي من 2 مليار متر مكعب إلى 7.8 مليار متر مكعب، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى تزايد عدد السكان خلال هذه الفترة وتزايد حاجتهم للمياه.

- **مؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة.**

يوضح مؤشر الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة إلى الموارد الداخلية المتجددة وتدفقات الأنهار الداخلية والمياه الجوفية الناشئة عن الأمطار في بلد معين. ويحسب نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة باستخدام التقديرات السكانية للبنك الدولي.

تشير بيانات **الملحق رقم (3-69)** أن نصيب الفرد الجزائري من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة انخفض بشكل واضح من سنة 1962 إلى غاية سنة 2014 أي من 968.17 متر مكعب إلى 289.03 متر مكعب، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها ما هو مناخي يتمثل في الجفاف وقلة وتذبذب تساقط الأمطار بالإضافة إلى الارتفاع المستمر لدرجة الحرارة بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري ما يؤدي إلى عملية تبخر المياه، في حين تتمثل الأسباب البشرية والاقتصادية في ارتفاع عدد سكان الجزائر ما يسبب تزايد حاجياتهم من الماء، وغياب ثقافة الاستغلال العقلاني للمياه، ولا ننسى ظاهرة الحفر العشوائي وغير المنظم للآبار، بالإضافة إلى حاجيات القطاع الصناعي الذي يستخدم حوالي 4% من المياه.

- **مؤشر الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة من إجمالي مساحة الأراضي.**

وفقا لإحصائيات أطلس بيانات العالم knoema، يشير مؤشر الأراضي الزراعية إلى حصة مساحة الأرض الصالحة للزراعة بالمحاصيل الدائمة (هي الأرض المزروعة بالمحاصيل والتي تشغل الأرض لفترات طويلة ولا يلزم إعادة زراعتها بعد كل حصاد مثل: الكاكاو، القهوة..)، والخاصة بمناطق الكلأ الدائمة (هي الأرض المستخدمة لمدة خمس سنوات أو أكثر للعلف بما في ذلك المحاصيل الطبيعية والمزروعة). أما الأراضي القابلة للزراعة فتشير إلى مساحة الأرض الصالحة

للزراعة من المساحة الكلية لأرض بلد معين، في حين مساحة الغابات هي عبارة عن الأرض الخاصة بمجموعة الأشجار الطبيعية أو المزروعة لمساحة 5 أمتار على الأقل على الطبيعة، سواء كانت مثمرة أم لا، ويستثنى منها مجموعات الأشجار في نظام الإنتاج الزراعي مثل: زراعة الفواكه، والأشجار في الحدائق والمتنزهات الحضرية.

يبين **الملحق رقم (3-70)** أن الجزائر شهدت ارتفاعا في نسبة مساحة الغابات من إجمالي مساحة الأراضي التي تمتلكها من سنة 1990 إلى سنة 2016، أي من 0.69% إلى 0.82% على التوالي، كما هو الحال بالنسبة لنسبة الأراضي القابلة للزراعة من إجمالي مساحة الأراضي في الجزائر وحسب ما رصده **الملحق رقم (3-71)**، نجد أنه ما بين سنة 1961 إلى غاية 2016 سجلت ارتفاعا طفيفا من 2.71% إلى 3.10%، ولكن العكس ما شهدته نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة الأراضي الجزائرية سجلت انخفاضا محسوسا ما بين سنتي 1961 و2016 حيث أنها انخفضت من 19.09% إلى 17.37%، وأهم أسباب هذا التراجع هو ظاهرة التصحر التي تعاني منها الدولة والتي تعتبره تحدي من التحديات التي تواجهها في تحقيق استدامة التنمية بالإضافة إلى نقص اليد العاملة الزراعية.

- **مؤشر الطاقة المتجددة.**

تشير بيانات **الملحق رقم (3-72)** أن نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي في الجزائر سجلت سنة 2005 ذروتها ب 0.58% مقارنة بسنة 2015، أين انخفضت نسبة استهلاك الطاقة المتجددة وسجلت نسبة ضئيلة جدا قدرت بنحو 0.05%.

2-4 المؤشرات المؤسساتية في الجزائر.

المؤشرات المؤسساتية للتنمية المستدامة عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتتضمن هذه المؤشرات القوانين والتشريعات والأطر المؤسسة التي تحكم التنمية المستدامة وتتمثل في مؤشر الإطار المؤسسي ومؤشر القدرة المؤسسية.

2-4-1 الإطار المؤسسي

من الأمور اللازمة توافر الصكوك الملائمة على صعيدي القانون والسياسات، بوصفها إطارا مؤسسيا، لتشجيع التنمية المستدامة وتنفيذها. ومن السمات الخاصة لهذه الصكوك اشتمالها على تكامل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتشير المؤشرات الأساسية المشمولة في الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول عن إتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة والمؤشران المختاران هما:

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصادق عليها.

2-4-2 القدرة المؤسسية

يمكن أن تقاس قدرة الدولة بإمكاناتها البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية من حيث الموارد، وتمثل المؤشرات الخاصة بالقدرة المؤسسية والتي تقيس إمكانية الوصول إلى المعلومات، والبنية الأساسية للاتصالات والعلم والتكنولوجيا والتأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها.

2-4-2-أ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يعبر عن مدى إنفاق الدول على الأبحاث العلمية واستغلالها في خدمة التنمية المستدامة، وقد كان الإنفاق على مؤشر البحث والتطوير في الجزائر متدني جدا فبالرغم من المكانة التي تحتلها الجزائر في المغرب العربي بصفتها دولة نفطية إلا أنها أقل الدول إنفاقا على البحث والتطوير. فمن خلال **الملحق رقم (3-73)** يتضح أنه من سنة 2001 إلى سنة 2004 كانت النسب ضعيفة ومتباينة بين الارتفاع والانخفاض، ولكن سنة 2005 كانت النسبة جد ضعيفة قدرت بنحو 0.07% وهذا ما يثبت ضعف الناتج المحلي الإجمالي، كما يؤكد أن ضالة حضور التكنولوجيا في الصادرات نتاجا طبيعيا لضعف إنفاق الجزائر على البحث والتطوير، أما سنة 2017 كانت النسبة معتبرة 0.53%.

2-4-2-ب عدد المهندسين والعلماء في مجال البحث العلمي

يعد الباحثون في قسم البحث والتطوير متخصصون مشاركون في الفكرة أو تكوين المعرفة الجديدة، أو المنتجات أو العمليات أو الأساليب أو النظم وفي إدارة المشروعات المعنية وتم تضمين طلاب الدكتوراه في الدراسات العليا المشاركين في البحث والتطوير. ويعتمد هذا المؤشر لقياس أعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص.

من **الملحق رقم (3-74)** نلاحظ أن عدد الباحثون في الأبحاث والتطوير في الجزائر شهد ارتفاعا محسوسا من سنة 2005 إلى 2017، حيث قدر عدد الباحثون ب 168 باحث لكل مليون شخص سنة 2005 ليزايد ويصل إلى 821 باحث لكل مليون شخص سنة 2017.

2-4-2-ج الحصول على المعلومات.

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد على الحصول على المعلومات وذلك من خلال إعداد الطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي، أي مجموع الملتحقين بالمراكز الدراسية إضافة إلى أعداد مستخدمي التكنولوجيا.

يبين **الملحق رقم (3-75)** عدد الملتحقين بالمراكز الدراسية فعلى جميع مستويات التعليم في الجزائر شهدت تطور ملحوظ في التحاق التلاميذ والطلبة للدراسة، حيث قدر عدد التلاميذ سنة 2018/2017 في الابتدائي والمتوسط والثانوي والتعليم العالي على التوالي 4373459 و2811648 و1227055 و1447064 تلميذا وطالبا مسجلا.

يوضح **الملحق رقم (3-76)** أعداد ونسب مستخدمي التكنولوجيا في الجزائر للفترة 2000-2018 فبالنسبة لملكية أجهزة استقبال التلفزيون في الجزائر شهدت نسب مرتفعة خلال السنوات من 2003 إلى 2009 فكانت على التوالي 94.50% و98.10% كنسبة تقديرية للأسر المعيشية مقارنة بنسبة ملكية أجهزة الاستقبال الإذاعي حيث قدرت النسبة خلال السنوات من 2003 إلى 2009 على التوالي 56.10% و59.60% كنسبة تقديرية للأسر المعيشية.

أما بالنسبة إلى ملكية الحاسوب في البداية كانت نسبة امتلاكها ضعيفة جدا 2.13% سنة 2002 ويعزى ذلك إلى حداثة التكنولوجيا على المجتمع وقلة الأفراد على معرفة كيفية استخدامها، بعدها استمرت النسبة في الارتفاع لتصل إلى 37.89% و36.43% و47.46% خلال السنوات 2016 و2017 و2018 على التوالي كنسبة تقديرية للأسر المعيشية. هذا الارتفاع كان له أثر إيجابي من ناحية استخدام الأفراد لشبكة الإنترنيت حيث قدرت خلال نفس السنوات 2016 و2017 و2018 ب 42.95% و47.69% و59.58% على التوالي كنسبة من السكان مقارنة ببداية الألفية كانت نسبة استخدامها ضئيلة جدا قدرت ب 0.49% و0.65% على التوالي لسنتي 2000 و2001.

بالنسبة لاستخدام الهاتف قدر عدد خطوط الهاتف المشغلة حوالي 6 أشخاص (5.67) لكل 100 شخص سنة 2000 أقل مما قدرت سنة 2018 بنحو 10 أشخاص (9.85) لكل 100 شخص، كما هو الحال بالنسبة إلى عدد اشتراكات الأفراد للنطاق العريض الثابت ففي البداية قدرت بشخص واحد لكل 100 شخص سنة 2008 لتصل إلى 8 أشخاص لكل 100 شخص سنة 2017، وبخصوص عدد المشتركون في خدمة الهواتف المحمولة الخلوية هي الأخرى لم تشهد ارتفاعا في البداية لكن مع توالي السنوات وتفتح المجتمع على التكنولوجيا ودراية الأفراد بكيفية استخدام هذه التكنولوجيا بالإضافة إلى التطورات السريعة الحاصلة في هذا المجال، نجد أن عدد الأشخاص ارتفع بشكل مستمر من شخص واحد سنة 2002 لكل 100 شخص إلى 121 شخص وهو تطور ملحوظ.

3- واقع التنمية المستدامة في الجزائر والعراقيل التي تعترض طريق تحقيقها وآفاقها في المستقبل

تنتهج الدولة في إطار مختلف المخططات الخماسية سياسة طموحة لتنمية المنشآت القاعدية الاجتماعية، ولضمان نمو دائم للثروة ومناصب الشغل.

3-1 برامج التنمية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

انطلقت السلطات العمومية في الجزائر بدءا من سنة 2000 في سلسلة من الاستثمارات العمومية وهذا بعد أن شهدت مؤشرات الاقتصاد الكلي نوعا من الاستقرار، وقد كان الهدف من هذه الاستثمارات تدعيم وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع. وقدمت هذه الاستثمارات في شكل مخططات تنموية متتالية، يتضمن كل برنامج مجموعة من المحاور، ركزت بشكل كبير على تحسين وتطوير الخدمات العمومية المقدمة في جانب الهياكل والمنشآت القاعدية، بالإضافة إلى دعم الأنشطة الإنتاجية في قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري، وكذلك تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم والخدمات الصحية. ولقد تمثلت هذه المخططات التنموية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا للفترة 2006-2009، والبرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2010-2014، بالإضافة لبرنامج النمو الجديد للفترة 2015-2019.

3-1-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات (2001-2004)، يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتسمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.[1]

[1]-خالد فتوح: الاستثمار في التنمية المحلية "دراسة حالة قطاع الري لولاية تيسمسيلت، رسالة ماجستير في تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص138.

تتلخص أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

سطر هذا البرنامج أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، تنطلق الأهداف العملية من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خصوصا تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، وإنشاء مناصب شغل، وتحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني.[1]

ومن بين السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي منها:[2]

- **اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** حيث يمتد هذا المخطط من سنة 2001 إلى غاية 2004 ويهدف إلى تحسين إلى تحسين الإنتاج الفلاحي وأجور الفلاحين وإنشاء مناصب شغل واستصلاح الأراضي لتوسيع المساحات الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى شغل المساحات الفلاحية والريفية من جديد عبر رد الاعتبار للخصائص الطبيعية للأراضي، سمح المخطط بإنجاز 50% من الأهداف المسطرة بمساهمة 25000 مستثمرة فلاحية أي ما يمثل 24% من مجموع المستثمرات واستصلاح 135000 هكتار إلى غاية سنة 2003 وإنشاء 656000 منصب عمل منها 45% مناصب دائمة.
- **تطوير الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي:** إن القانون 12/93 المؤرخ في 93/10/05 المتعلق بترقية الاستثمارات قد أصدر في ظرف صعب تميز بعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وبالتالي فنتائجه جاءت محدودة غير مشجعة، في ظل هذه النتائج كان من الضروري إعادة النظر في القانون 12/93 واستبداله بالقانون 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق

[1]– طارق خاطر وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية وتقييمية، 2016، ص 03.
https://www.researchgate.net/publication/311512140 consultée le: 15/12/2019 15:40

[2]– خالد فتوح، مرجع سبق ذكره، ص140.

بتطوير الاستثمار، وقد جاء هذا القانون بمزايا لصالح المستثمر منها: الاستفادة من التخفيضات الجمركية والمحددة ب 5% خاصة بالتجهيزات المستوردة والموجهة مباشرة لإنجاز المشاريع، وإعفاء السلع والخدمات الموجهة للاستثمار من الرسم على القيمة المضافة، بالإضافة للضمانات الممنوحة للمستثمرين.

- **اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:** مع نهاية 2001 وقعت الجزائر على اتفاق للشراكة مع الاتحاد الأوروبي بانفتاحها على المنافسة في مجال اقتصادي يمثل 60% من تجارتها الخارجية، وينص الاتفاق في المجال التجاري على إلغاء الحواجز الجمركية للمنتجات الصناعية والزراعية، وتكمن مساعي الجزائر من خلال هذا الاتفاق في استغلال الشراكة في حد ذاتها لإتمام الإصلاحات وتعزيز نموها.

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار دج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة في عدة قطاعات خاصة قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية

3-1-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009.

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005-2009، في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص للفترة 2001-2004.

تم تخصيص مبلغ 8705 مليار دينار أي حوالي 114 دولار أمريكي، تتركز محاوره الأساسية في برنامج تحسين مستوى معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تطوير الخدمة العمومية وتحديثها. وفي إطار هذا البرنامج تم رصد مبلغ 36 مليار دولار لقطاع الأشغال العمومية، هذا المبلغ سنح بصيانة وتنمية 67 ألف و369كم من شبكة الطرقات، وبناء 1250 منشأة فنية، وعليه فحالة الشبكة الوطنية للطرقات تعتبر مقبولة على درجة متقدمة، بلغت 95% بالنسبة للطرق الوطنية و75% للطرق الولائية و71% بالنسبة للطرق البلدية، كما سمح نفس البرنامج بإنجاز طريق حديد بطول 1720 كم، وتنمية الطريق العابر للصحراء بالإضافة إلى تعزيز 21 منشأة بحرية، وبناء 11 ميناء جديد. ومن إنجازات هذا البرنامج إنشاء

3500 شركة جديدة و150 مكتب دراسات وسمح بنشأة 561 ألف منصب عمل.[1] بالإضافة إلى ذلك فإن أهم مضامين البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) موضحة في **الملحق رقم (3-77)**، فنجد أن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) مقارنة بالبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ارتفع من525 مليار دج إلى4203 مليار دج ، حيث زاد اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان ما جعلها تخصص مبلغ مالي قدر ب 1908,5 مليار دج أي ما نسبته 45,5% تهدف من خلالها إلى مكافحة الفقر، تليها قطاع المنشآت القاعدية بمبلغ قدر ب 1703,3 مليار دج أي ما نسبته 40,5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أما في ما يخص اهتمام الجزائر بالبرامج الاقتصادية فاستحوذت على نسبة 8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، كما خصصت مبلغ 203,9 مليار دج لقطاع الخدمة العمومية.

تم إدراج برنامجين مكملين خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو وهما:[2]

- **برنامج تنمية جنوب الجزائر**: في 14 جانفي 2006 وعلى مستوى مجلس الوزراء تم دراسة هذا البرنامج والموافقة على إطلاقه، يهدف إلى تحسين ظروف حياة السكان وترقية أساليب التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه المناطق، لإحداث التوازن الإقليمي وتنمية مختلف مناطق الوطن، ويستهدف الولايات العشرة التالية: أدرار، والأغواط، وبسكرة، وبشار، وتمنراست، وورقلة، وإيليزي، ووالوادي، وتندوف، وغرداية. أما بخصوص التكلفة المالية خصصت في البداية لهذا البرنامج قيمة 250 مليار دج، أضيفت لها مبالغ أخرى منها حوالي 100 مليار دج تم رصدها لدعم إنجاز مشاريع إضافية مثل مشروع إنجاز مدينة حاسي مسعود الجديدة في إطار مخطط تجنيب الحقل البترولي بهذه المدينة للمخاطر التي تهدده، وقد تجاوز مجموع المخصصات المالية الأولية المقررة في إطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب قيمة 380 مليار دج.

[1]- العيد صوفان وعبد المالك بوركوة، "تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 01، جوان 2017، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، ص 55.

[2]- حميد باشوش: المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق-غرب، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010، ص ص 71 75.

- **برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة 2007:** حيث تضمن أيضا العديد من الولايات الداخلية منها سطيف، برج بوعريريج، باتنة، تبسة، الجلفة، خنشلة، والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى وتنمية منطقة الهضاب العليا، قدرت المبالغ المالية لتنمية مناطق الهضاب العليا بحوالي 620 مليار دج، تضمن هذه المحاور تحسين ظروف معيشة السكان بتخصيص حوالي 288.5 مليار دج، ودعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 233 مليار دج، وحوالي 18 مليار لتعزيز مصالح الدولة، بالإضافة إلى مبلغ 36.8 مليار دج للتنمية المحلية وتخصيص مبلغ 29 مليار دج للشروع في إنجاز مدينة بوغزول الجديدة.

3-1-3 برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتها، وتواصلت ديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

- استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة 2010-2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) ولقد شمل شقين اثنيين هما:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار؛

- تخصيص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛

[1]- بيان اجتماع مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ماي 2010، ص ص 01 03.

– أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛

– توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛

– تحسين التزويد بماء الشرب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه؛

– أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛

– تخصيص ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، من خلال تخصيص أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛

– أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

– 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة؛

– 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل؛

– تخصيص أكثر من 1.500 مليار دج لدعم التنمية للاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال تخصيص 1.000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية؛

– 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية؛

– أكثر من 2.000 مليار دج مخصصة للتنمية الصناعية من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية؛

- 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة؛

- تخصيص مبلغ 250 مليار دج لتطير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

3-1-4 البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019.

انتهجت الجزائر مخططا تنمويا جديدا خماسيا للفترة 2015-2019 من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني، يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

حددت أهداف المخطط الخماسي كالآتي:[1]

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار؛

- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية، والتكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز....الخ؛

- تنويع الاقتصاد وزيادة نمو الصادرات خارج المحروقات؛

- بالإضافة إلى استحداث مناصب شغل؛

- يهدف هذا البرنامج كذلك إلى تحقيق نسبة سنوية من النمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين

أما بخصوص الخطوط التوجيهية للنموذج الجديد للنمو فتتوزع كما يلي:[2]

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة بالأخص الصناعة الالكترونية والرقمية، والصناعات الغذائية،

[1]- بيان اختتام أشغال الثلاثية: تقييم القرارات المتخذة في الدورة 16 للثلاثية، فيفري 2014.
http://www.premier-ministre.gov.dz consultée le:12/01/2020 21:17.

[2]- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مصالح رئاسة الحومة، سبتمبر 2017، ص 02.

والسيارات والاسمنت، والصناعة الصيدلانية وقطاع السياحة ونشاط المحروقات، ونشاط الموارد المنجمية؛

– تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية؛

– الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة؛

– توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وخصوصا مع مراجعة القانون الأساسي للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة ودعم الصادرات الناشئة؛

– أما تطوير القطاع الفلاحي الذي لم يتم التطرق إليه في النموذج الجديد للنمو، فيظل فيما يخصه يسترشد بتدابير الدعم التي أملاها رئيس الجمهورية في 2009، وكذا بالمساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر أفريل 2014.

3-1-5 تقييم دور سياسة البرامج التنموية المنتهجة في الجزائر على معدلات النمو خلال الفترة 2001-2019.

إن لكل سياسة إصلاحية مجموعة من النتائج التي يجب الوقوف عليها لتقييم الأوضاع بما يتيح الفرصة لإعادة النظر في مواطن الضعف، والتوظيف الجيد للنجاحات المحققة. فالمخططات التنموية وفقا للبرامج الاستثمارية العمومية في الجزائر تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها:[1]

– الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية حيث بلغ في نهاية سنة 2014 حوالي 500 مليار دولار بالإضافة إلى المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي 2015-2019، هذا الأمر طرح العديد من التساؤلات حول نوعية وطبيعة البرامج المنجزة، خاصة وأن هذا الارتفاع أدى إلى تجاوز قدرة الأجهزة

[1]– عمار بن مالك ومحمد دهان، "دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 04، جوان 2017، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص144.

المؤسساتية على مختلف المستويات في التحكم، والتسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للنفقات كما أن تلك الأحجام قد فاقت الطاقة الاستيعابية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية؛

– ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية أي المشاريع المتخلفة والمحدد إنجازها ضمن مخطط سابق، ما نتج عنها إعادة تقييم المشاريع بسبب ارتفاع أسعار المدخلات، أو الأخطاء في الدراسات الأولية أو تمديد أجال الصفقات، فقد بلغت قيمة المشاريع المتأخرة في المخطط 2001–2004، حوالي 12 مليار دولار، أما المخطط الذي بعده بلغت قيمة التأخر فيه حوالي 130 مليار دولار؛

– تعدد البرامج الاستثمارية العامة والإعلان عن مشاريع تكميلية جهوية كتلك الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، والسكن الهش، والاستثمارات الإنتاجية الخاصة بشركة سوناطراك حتم في بروز صعوبة في تقدير تلك المخصصات مع صعوبة أكثر في متابعتها وتقييمها، ومعرفة حجم البرامج الجديدة؛

–عدم وجود خطط سنوية تفصيلية ودقيقة يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز، مع ربط المخصصات الاستثمارية بالقدرات الواقعية والمدد الزمنية التي تتطلبها عمليات الانجاز، في إطار مراعاة المواصفات الفنية والهندسية مع التقيد بمعايير الجودة والإتقان.

يقدم لنا **الملحق رقم (3–78)** صورة رقمية عن تطور تركيبة القيمة المضافة بحسب مساهمة كل قطاع اقتصادي من أجل معرفة النمو المتحقق في الجزائر خلال الفترة 2000–2016. ومن أجل توضيح مساهمة كل قطاع في إجمالي القيمة المضافة نستعين **بالملحق رقم (3–79)**. ومن خلال الملحقين يتضح أن قطاع المحروقات يؤخذ نصيبه الأوفر وحصة الأسد في تكوين القيمة المضافة ومنه فهو يشكل القطاع الرئيسي لما بلغت مساهمته في المتوسط خلال الفترة 2000–2016 نسبة 37% من الإجمالي، وهو ما يشير إلى أن النمو المتحقق خلال هذه الفترة يرجع بالدرجة الأولى إلى نمو قطاع المحروقات. ثم بعده مباشرة يحوز قطاع الخدمات السوقية (الذي يضم النقل والتجارة والخدمات الشخصية والعقارات وغيرها)، على المساهمة الأكبر في تكوين الناتج الوطني بعد قطاع المحروقات ليحتل المرتبة الثانية بنسبة تقدر 24%. أما قطاع الخدمات غير السوقية (الذي يضم

الخدمات التي تقدمها الإدارة، والتعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، وغيرها) يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة تقدر ب 13% ما يجعله ثاني مصدر خارج المحروقات في تشكيل القيمة المضافة.

قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية سجلا كلاهما مساهمة محدودة في تكوين الناتج، قدرت ب 10% حيث أنه رغم ما خصص لهما من الإنفاق العمومي الضخم الذي تضمنته البرامج التنموية، ظل معدل مساهمتهما متقلبا ومتواضعا، ما يوضح أن الإمكانيات الضخمة التي تم رصدها لهذين القطاعين لم تتمكن من رفع إنتاجيته.

قطاع الصناعة لم تتحسن مساهمته في الناتج المحلي، ولم تنجح جميع البرامج في تحفيزها فالقطاع الصناعي سجل تراجعا مستمرا في تشكيل وتكوين القيمة المضافة 8.1% سنة 2002 لينخفض إلى 6% سنة 2016، وهي حصة جد ضعيفة بالنسبة للقطاع الذي من المفترض أن يشكل محور عملية التنمية والتحول الهيكلي في بنية الاقتصاد الجزائري.

3-2 تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

تحاول الجزائر جاهدة تحقيق التنمية المستدامة، ولكن كغيرها من الدول عالميا عامة وعربيا خاصة تواجهها تحديات تحدها في سبيل تحقيق ذلك، وهذه التحديات اختلفت بين الاقتصادية والاجتماعية وكذلك البيئية

3-2-1 التحديات الاقتصادية.

تمثل الاستدامة الاقتصادية إحدى ركائز التنمية المستدامة، فهي تعنى باستخدام الموارد القائمة على النحو الأمثل بحيث يمكن تحقيق توازن على المدى الطويل، يتم من خلاله تحقيق المصالح الاقتصادية والإيفاء بالالتزامات المجتمعية، وتعتبر الجزائر دولة من الدول العربية التي تواجه العديد من القيود التي تحد من تحقيق الاستدامة الاقتصادية، أبرزها ضعف معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أعباء التقدم التكنولوجي وعدم تنويع مصادر الدخل.

3-2-1-أ ضعف معدل النمو الاقتصادي.

بعد أن كانت الجزائر خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، تسجل أعلى معدلات النمو في العالم فإنها ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي خاصة مع انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياته، تم تقليص حجم الاستثمار العمومي وضعفت فعالية المؤسسات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات نتيجة لندرة المدخلات الصناعية، كما أن فشلها في تنويع الصادرات وعدم قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يكشف بوضوح أسباب ضعف معدلات النمو الاقتصادي. فتعرض الاقتصاد الجزائري للتقلبات الكبيرة التي تشهدها الأسواق الدولية (أسعار الصادرات البترول أو الواردات، تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية)، يعتبر عاملا إضافيا يعيق النمو ويشجع الاستثمار الخاص، وحسب البنك الدولي فإن السبب الرئيسي لتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر يرجع إلى شدة حساسية الاقتصاد للتقلبات الخارجية.[1]

3-2-1-ب أعباء التقدم التكنولوجي.

إن التقدم التكنولوجي يعتبر تحديا ويمثل عبء ثقيل على عامل الاقتصاد للبلدان النامية حيث اعتبرت التكنولوجيا ورأس المال أهم عوامل الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.[2] فالبحث العلمي يعتبر الوسيلة الأمثل لتحقيق التقدم العلمي والفكري والاقتصادي والاجتماعي، كما يعتبر أهم وأبرز الوظائف في مؤسسات التعليم العالي، ولكن من أهم المعوقات والتحديات التي تحول دون تمكن البحث العلمي وخاصة الأكاديمي في الجزائر من المساهمة في تحقيق التنمية والتطور، ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير مقارنة بالدول المتقدمة.[3]

[1]- ناجي بن حسين، "التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، 2008، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ص28.

[2]- سوسن مريبعي، التنمية البشرية في الجزائر –الواقع والأفاق–، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري – 02–، قسنطينة، الجزائر، 2013/2012، ص38.

[3]- نجاة عبو: معوقات البحث العلمي الأكاديمي في الجامعات الجزائرية، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 19/18 أوت 2015، ص 04.

حيث نجد أن نسبة الإنفاق المخصصة للبحث العلمي والتطوير من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر سنة 2001 قدرت ب 0.23% أما سنة 2005 فانخفضت النسبة لتصل إلى 0.07% وهي نسبة جد ضعيفة.[1] مما يثبت قصور اهتمام الجزائر لمجال حيوي هام يساهم بشكل فعال في مسايرة التقدم التكنولوجي.

3-2-1-ج عدم تنويع مصادر الدخل.

تمثل الصادرات النفطية في الجزائر أكثر من 97% من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة، وهو ما يؤكد تمحور الاقتصاد الجزائري حول قطبية الربع البترولي إذ يمثل فخا مزدوجا، فعلى المستوى الداخلي فإنه يضعف أهمية الجهد المنتج ويضعف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الاستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات، وأيضا بسبب توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة وتجنب القيام بإصلاحات هيكلية مكلفة وصعبة، أما على المستوى الخارجي فإن تمحور الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات تجعل البلد تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية خاصة في ظروف الأزمة المالية والاقتصادية كالتي يعرفها العالم، كتبعية الدولة لتقلبات أسعار البترول المقررة في الأسواق الدولية والتي لا تملك السيطرة عليها.[2]

إن درجة الارتباط بين زيادة الإيرادات من الصادرات النفطية وتراجع الصادرات من المنتجات الأخرى تعيق بدرجة كبيرة كل محاولة لتنويع الصادرات، ويضع الجزائر في وضعية تبعية لهذا القطاع الريعي مما يعرضها لتقلبات الأسواق الخارجية للبترول ويمنع تحقيق نمو طويل الأجل يمكن تقديره مسبقا.

[1]- منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "التعاون من أجل التنمية"، جدة، السعودية، 2019..

https://www.sesric.org consultée le: 27/11/2019 22:58

[2]- ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص24.

3-2-2 التحديات الاجتماعية.

يرتكز النموذج الحديث للتنمية المستدامة على الربط بين الأبعاد الاجتماعية والمسارات التنموية المستهدفة والمأمولة، فتوفير البنية التحتية والمرافق والخدمات الأساسية الجيدة، يسهم في المحصلة في زيادة الإنتاجية الكلية، وأن تنامي اللامساواة والتهميش والتمييز والفقر والبطالة داخل المجتمع يمثل تهديدا للترابط والاستقرار الاجتماعي ومن ثم مهدد للاستدامة التنموية، والجزائر تواجه تحديات متنوعة وهي مؤهلة لتزايد وتيرتها في المستقبل ما لم يتم معالجة مسبباتها الحقيقية.

3-2-2-أ الفقر

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات منذ أقدم العصور، فارتفاع معدلات الفقر واتساع التفاوت يعد إشكالية ترتبط بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الاختلالات التي تحدث في السياسات الاقتصادية تعد إحدى أهم آليات إنتاج الفقر.

في الجزائر يواجه نموذج التنمية التي تنتهجه في سبيل تخفيض الفقر والذي سمح فعليا بخفضه بصورة ملحوظة، صعوبات في الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي والإقليمي. ويشير التباين بين معدلات الفقر أن مكاسب النمو لا توزع بصفة عادلة بين مختلف الأقاليم، ففي الجزائر هناك المناطق الساحلية والحضرية الكبرى في الشمال، التي تتميز بتركز الأنشطة الاقتصادية وتأثرها بالفقر أقل حدة، والمناطق الواقعة في الجنوب والتي تتميز بالجفاف تضم أغلبية السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر.[1]

إن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ترى بأن ارتباط الفقر في الجزائر يعتبر انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقرها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كما أكد ذات المصدر أن مظاهر الفقر عرفت تحولا كبيرا في الجزائر، فلم يعد الفقر يمس الفئات المحرومة فقط بل حتى الفئات المتوسطة انزلقت إلى هوة الفقر وأصبحت مهددة به، لتتسبب في زيادة هذه الظاهرة بشكل

[1]- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: موجز قطري –الجزائر–، الأمم المتحدة، 2016، ص18.

واضح منذ 2015 وتشير تقديرات الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن ربع الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر.[1]

3-2-2-ب البطالة

تعتبر البطالة من أهم تحديات التنمية الاقتصادية، لاسيما في الدول النامية ولا يقتصر الأمر على توفير فرص العمل للداخلين الجدد لسوق العمل، بل يتعداه إلى استيعاب تراكم البطالة القائم حاليا، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية وانخفاض مستوى الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينتج عنه من تزايد في أعداد القوى العاملة. وفي هذا السياق يعتبر استمرار ارتفاع مستويات البطالة والمصحوبة بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وهذه الظاهرة منتشرة في الدول العربية منذ سنوات من أهم مسبباتها تحقيق النمو الاقتصادي في قطاعات لا ترتبط بالتشغيل.[2]

3-2-2-ج ظاهرة الفساد.

رغم الجهود التي تقوم بها الجزائر إلا أنها مازالت تواجه مجموعة من التحديات من أجل الوصول إلى إرساء الحكم الصالح، التي لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق إلا في إطارها، ومن أهمها ظاهرة الفساد

إن الفساد في الجزائر أضعف من شرعية الدولة، وأحدث اضطرابات مما أدى في نفس الوقت إلى التشكيك في فعالية القوانين، فلقد ساهم هذا الأخير في إعادة توزيع ثروات البلاد لصالح الفئة الأكثر قوة في المجتمع خاصة أولئك الذين يحتكرون السلطة وقوى نفوذ الأثرياء، بالإضافة إلى ظهور بعض النشاطات الموازية وغير الشرعية في تقديم الخدمات العمومية بأقل ثمن مما يهدد المصلحة

[1]- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: ربع الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر، 2016.
https://www.laddh-algerie.org consultée le 08/01/2020 17:21.

[2]- عبد الفتاح نصر الله: التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بير زيت، فلسطين، 2019/24/23، ص07.

العامة في الصحة والتعليم والعديد من الجوانب، زيادة على مشكل الفساد في الجزائر نجد أن ما تعانيه الإدارة له ارتباط وثيق بالفساد الإداري من خلال مشكل التسيير الذي يطرح على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

ترجع أهم مظاهر الفساد في الجزائر إلى الأسباب التالية:[2]

– تمتع المسؤولين العموميين بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الخضوع للمساءلة؛

– الوساطة والمحسوبية والعلاقات الشخصية، وهو ما يعني تهميش الكفاءة؛

– الحرية في استحداث أو إلغاء القوانين أو ما يسمى بقانون على المقاس؛

– تهميش دور المجتمع المدني أدى إلى غياب عنصر التوازن في المجتمع؛

– تقبل فكرة الرشوة كأهم مظهر للفساد، وانهيار القيم السامية كالوفاء والصدق والتفاني واستبدالها بنقائضها؛

– هذه المظاهر أدت إلى زعزعة النظام الاجتماعي والأخلاقي من جهة، ومن جهة أخرى في تحطيم الصلة بين الحاكم والمحكوم، وكان له أثر وخيم على المجتمعات، وأهم هذه الآثار الهجرة غير الشرعية إلى بلدان أخرى، العمل على جني الربح السريع ولو كان مخالفا للأعراف والقانون والأخلاق، زعزعة الثقة بين المواطن والسلطة، والانتحار كأخطر ظاهرة بما تعنيه من استنفاذ لعنصر رأس المال البشري.

[1]– مسعود البلي: واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص204.

[2]– يحي مسعودي: إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث –حالة الجزائر–، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص63.

3-2-3 التحديات البيئية

تواجه الجزائر كغيرها من دول العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، تحديات بيئية تعيق طريقها في سبيل تحقيق الاستدامة التنموية، ومن أبرز هذه المشاكل البيئية التلوث بأنواعه والتصحر.

3-2-3-أ التلوث البيئي

يمكن رصد بعض مظاهر التلوث البيئي في الجزائر خاصة في مجال التلوث الجوي والمائي وكذلك النفايات والآثار الناجمة عنها في الآتي:

- التلوث الجوي: عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تلوثا هوائيا يمكن مشاهدته في بعض الأحيان بالعين المجردة، وذلك يرجع لمجموعة من الأسباب السالفة الذكر منها: المصادر المنزلية، إضافة إلى النفايات الصناعية الصادرة عن الوحدات الإنتاجية أو لاحتراق النفايات الصلبة في الهواء، ومن أهم المصانع المتسببة في هذا النوع من التلوث: مصانع الاسمنت، مصنع البرانت بتيسمسيلت، مركب أسمدال بعنابة.....الخ، هذا التلوث الهوائي نجم عنه عدة آثار صحية، حيث أدى إلى انتشار عدة أمراض خاصة لدى الأطفال الذين هم أكثر عرضة للحساسية، وكذا كبار السن، كما يبين تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000 أن التلوث الهوائي يسبب أمراض تنفسية بالنسبة للسكان عموما فقد سجلت 353.600 حالة إصابة، أما سرطان الرئة بالنسبة لأكثر من 30 سنة سجلت 1522 حالة، ومرض الربو سجلت 544.000 حالة.[1]
- التلوث المائي: يقدر الحجم الإجمالي للموارد الحقيقية المائية في الجزائر ب: 19.2 مليار متر مكعب في السنة ومنها 13 مليار مكعب في الجهة الشمالية، و5.2 مليار مكعب في الجهة الصحراوية وتتوزع هذه الموارد بين المياه الجوفية والسطحية، وتقدر إمكانيات البلاد من المياه القابلة للتجدد ب: 75%، وفي حالة تلوثها يترتب على الجزائر تعميق مشكلة شح الموارد المائية، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الكثيرة التي تؤدي إلى التأثير على الإنتاج الزراعي والحيواني وعلى التنمية

[1]- غنية إبرير: دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص84.

الاقتصادية بصفة عامة. وتقع الجزائر في دائرة الدول الفقيرة بالموارد المائية حيث تصل سنويا من المياه أقل من 500 متر مكعب وهو ما يضعها أمام تحديات تطرحها الموارد المائية من ضرورة تأمين الاحتياجات المتزايدة منه. [1]

- النفايات الصلبة: يقصد بالنفاية من طرف منظمة الصحة العالمية بأنها القمامة أو القاذورات أو المخلفات، وهي بعض الأشياء التي أصبح صاحبها لا يريدها في مكان ما ووقت ما، وأصبحت ليست لها أهمية وقيمة. تقسم النفايات إلى نفايات صلبة (القمامة، سماد الطيور، المخلفات الزراعية....الخ)، ونفايات سائلة (الصرف الصحي، الصرف الزراعي، الصرف الصناعي)، ونفايات غازية (جميع الغازات التي تلوث البيئة التي تحدث من المصانع أو من خلال التفاعلات الكيماوية....).

بالنسبة لمشكلة النفايات في الجزائر وآثارها الاقتصادية، فإن التخلص غير السليم من المخلفات ورميها على نطاق واسع أدى إلى نشوء حالة من التدهور البيئي وضياع الفرص الاقتصادية، حيث تشكل هذه الخسائر ما نسبته 0.3% من إجمالي الناتج المحلي للجزائر. وينتج هذا البلد أحجام كبيرة من النفايات الصلبة تقدر ب: 13.5 مليون طن سنويا منها 45% قابلة لإعادة التدوير وبزيادة سنوية في نشوئها تبلغ 3%، وتتكون هذه النفايات من مواد مختلفة وبنسب متباينة حيث تشكل المواد الغذائية والمخلفات العضوية أكبر نسبة إذ تبلغ 73% من الحجم الإجمالي للنفايات، وهي تتكون من الورق بنسبة 2.5 إلى 7% والزجاج 1% والمعادن 2% وأخرى من 11 إلى 13%. ويتم التخلص من النفايات في الجزائر بطرق مختلفة إلا أن من 60 إلى 65% منها تلقى في مكبات مكشوفة وعشوائية، ومن 5 إلى 10% يتم التخلص منها بطرق أخرى كالحرق، في حين لا تتم معالجتها بالطرق العلمية والتكنولوجية سوى بنسبة 1% سماد و5.2% عن طريق الطمر. وهكذا فالجزائر لا تلجأ إلى إعادة التدوير إلا بنسب ضعيفة مما يفوت عليها فرص تحقيق المكاسب والفوائد الاقتصادية الكثيرة لهذه العملية، حيث تساهم في إنتاج الطاقة والغذاء وإنشاء المصانع الجديدة، وامتصاص البطالة وانتعاش الاقتصاد بالإضافة إلى الفوائد الصحية والاجتماعية والبيئية. وحسب كتابة الدولة المكلفة بالبيئة فإن

[1]– ربيعة بوسكار: مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص139، مذكرة غير منشورة.

الجزائر تفقد 300 مليون أورو سنويا بسبب عدم إعادة تدوير النفايات، كما تسجل تأخرا مهما في مجال تدبير الجمع والنقل والتخلص وتثمين النفايات وهو الأمر الذي له انعكاسات اقتصادية وصحية مهمة.[1]

3-2-3-ب التصحر

تعد ظاهرة التصحر أحد المشاكل البيئية الخطيرة التي يواجهها العالم، وهي في تطور مستمر حيث أنها تهدد البيئة والتنمية المستدامة الشاملة، في كثير من المناطق ومنذ عدة عهود، وهي تشكل القضية البيئية الأولى والتي تعيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، وتلعب العوامل المناخية المختلفة وأنشطة الإنسان دورا أساسيا في انتشارها وتفاقم ظاهرة الجفاف، كما أنها تنتشر بمعدلات متسارعة في وقتنا الحالي، الأمر الذي أدى إلى نتائج وخيمة تمس عدة جوانب، فهي تشكل تهديدا للأمن الغذائي في جزء كبير من العالم وتؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لسكانه وبالأخص بالقارة الأفريقية.

التصحر هو امتداد مكاني للظروف الصحراوية في اتجاه المناطق الرطبة، وتتمثل خطورة التصحر في أن 14% من مجموع سكان العالم يهددهم خطر التصحر، ويضم العالم الإسلامي 58% من جملة المناطق المتصحرة في العالم، وهي تمثل 86% من جملة مساحة العالم الإسلامي. وتتمثل مظاهر التصحر في تعرية الطبقة العالية من التربة، وعودة نشاط الكثبان الرملية، وتناقص الغطاء النباتي، وتدهور نوعيته وتملح التربة الزراعية، وزيادة كمية الأتربة في الهواء.[2]

برزت كلمة التصحر في أحاديث التنمية الدولية منذ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1974 قرارين، حيث تمثل القرار الأول في دعوة الدول عامة للاهتمام بدراسات التصحر

[1]- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص12.

[2]- أحمد عبد الله عزة، "أساليب مواجهة الكوارث الطبيعية، مجلة مركز بحوث الشرطة"، العدد 21، 2002، أكاديمية مبارك أمين، جامعة بنها، مصر، ص 538.

والتعاون فيما بينها لتقصي ظواهر وتبين طرق مكافحتها، أما القرار الثاني فهو متعلق بعقد مؤتمر دولي عن التصحر 1977 وقد عقد في نيروبي بكينيا 29 أوت حتى 09 سبتمبر 1977. [1]

في الجزائر تمثل المناطق الجافة وشبه الجافة المهددة بالتصحر بدرجات مختلفة مناطق الواحات والمناطق السهبية، وتختلف حالات ودرجات التصحر من إقليم لآخر تبعا لاختلاف أسبابها، والإقليم الأكثر حساسية للتصحر هو إقليم السهوب، باعتباره بوابة الصحراء والمنطقة الزراعية الأولى، بالإضافة إلى كونها منطقة رعوية لكنها تشهد عمليات رعي مكثفة مما جعل عملية تدهورها متسارعة، وتبلغ مساحة السهوب حوالي 20 مليون هكتار، منها 15 مليون هكتار مراعي و2.5 مليون هكتار مناطق مغطاة بنبات الحلفاء.[2]

كما يمثل التقدم المتسارع للتصحر مشكل معقدا للجزائر فالفقدان المستمر والهام للأراضي سواء الفلاحية أو الرعوية يدعو للقلق الكبير على جميع مستويات الدولة، فالنتائج التي تنتج عن هذا التدهور للأراضي تؤثر على استقرار الدولة وعليه فمشكلة التصحر في الجزائر تطرح في مظهرها على أنها مشكلة بيئية لكن انعكاساتها تنتج مشكلة تنمية، لأن التصحر هو تدهور الموارد الطبيعية من تربة ونبات وماء، وإذا كانت أراضي الجنوب الجزائري قد تصحرت كليا فإن التحدي القادم يتمثل في حماية المناطق الأكثر عرضة لمثل هذه الظاهرة والتي بدأت أراضيها تشهد تدهورا يتزايد عاما بعد عام، وخير ما يعبر عن مشكلة التصحر هي الأرقام فمن مجموع 13821175 هكتار وهي المساحة الكلية للجزائر يمكن تقسيمها على مناطق حسب حساسيتها لظاهرة التصحر كالتالي: [3]

- المتصحرة: 487.902 هكتار؛

[1]- سميرة سنوسي: التصحر في الزيبان وانعكاساته على التهيئة ولاية بسكرة، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة المنتوري قسنطينة، 2006، ص 03.

[2]- فيروز بوشويط: إستراتيجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي –دراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر– رسالة ماجستير في اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011، ص 124.

[3]- بوزيد بوحفص: الأثر السوسيو اقتصادي للتصحر على السكان، رسالة ماجستير في ديموغرافيا اقتصادية اجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص30.

- الحساسة للتصحر: 5061.338 هكتار؛

- متوسطة التصحر: 3677.035 هكتار؛

- الحساسية جدا للتصحر: 2215.035 هكتار؛

- غير حساسة للتصحر: 2379.170.

3-3 آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

تتطلع الجزائر إلى رؤية إستشرافية في أفاق 2030 من أجل بلوغ هدف النمو القابل للاستمرار، والذي سطر له من خلال عدة استراتيجيات سيتم التطرق إليهم من خلال هذا المطلب.

3-3-1 نموذج جديد للنمو الاقتصادي في الجزائر 2030.

سعت الجزائر إلى تبني نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، حيث تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، وهي تستند على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019. ويبرز هذا النموذج الجديد رؤية الجزائر في آفاق 2030 حول ضرورة التنويع الاقتصادي وإرساء النمو القابل للاستمرار، وقد تمحورت حول ستة استراتيجيات وهي:[1]

- تحفيز الشركات في الجزائر؛

- إصلاح منظومة تمويل الاستثمار؛

- السياسة الصناعية وتبني التنويع الاقتصادي؛

- ترسيخ التنمية الصناعية بإعادة تنظيم إدارة الأراضي الصناعية وتكاملها؛

- ضمان سلامة وتنويع موارد الطاقة؛

[1]- كريمة حبيب و عادل زقير، "إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنموفي آفاق 2030"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص120.

- التحكيم الرشيد للنموذج الجديد للنمو.

ولتحقيق هذه الأهداف يتربع البرنامج على ثلاثة مبادئ أساسية تتوزع كالتالي:[1]

- **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** يهدف النموذج الجديد لإحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية، وتشير الوثيقة إلى أن عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو، تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه.

- **نظام الاستثمار:** يتعين من أجل تحقيق التحول الهيكلي ربط الاستثمار خارج المحروقات بالتغيرات في إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا السياق يتم محاكاة مستوى من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة للاستثمار الخاص والعام، على وجه السواء وهذا يتطلب تحرير الاستثمار الخاص عبر التحولات الهيكلية الدافعة للنمو، واعتماد سياسة تشجيع تحويل ونقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسات.

- **الملاءة الخارجية:** يشير النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة، تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات القابل للتصدير، ويتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (صناعة وفلاحة وخدمات)، وينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات والواردات والاستهلاك الطاقوي، بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداءا من 2020، إذ يعتبر محور الوثيقة أنه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الأخيرة، ويتعين على الاقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030، مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية، وتطور الاستدانة الداخلية، وقابلية الدفع الخارجية، والتحول الطاقوي.

[1]- عقون شراف وآخرون، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، 2018، ص209.

من ناحية منظور تنويع وتحول الاقتصاد بحلول عام 2030، يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية للوصول إليها في آفاق 2020-2030:[1]

- مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030؛

- ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج المحلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2.3 مرات؛

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول 2030؛

- تحديث قطاع الزراعة لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكانات تنويع الصادرات؛

- تحول في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي من 6% سنويا عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030؛

- تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.

3-3-2 المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر 2030

بما أن القطاع السياحي اليوم يعتبر بمثابة محرك التنمية المستدامة، على غرار القطاعات الأخرى فهو يشكل دعما للنمو الاقتصادي ومصدر لزيادة الثروات ومناصب الشغل، والمداخيل المستدامة لاسيما على المستوى المحلي، فإن الجزائر أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع اعتمادا على ما بنته أو ورثته من القدرات التراثية والحضارية والبشرية ومن المكتسبات الطبيعية والموروثة، وذلك عن طريق التأطير الملموس للانطلاقة القوية للسياحة الوطنية وتحويل الجزائر من بلد مصدر إلى بلد مستقبل للسواح، وهذا المسعى يترجمه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030، الذي يعد إطارا مرجعيا لرؤية بعيدة المدى لتسييح الجزائر.

[1]- حبيب كريمة وزقير عادل، مرجع سبق ذكره، ص 102.

3-3-2-أ الإدارة السياحية الجديدة والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

أولت الجزائر في إطار إستراتيجيتها الجديدة للتنمية السياحية، أهمية خاصة إلى تجارب بعض الدول المجاورة والدول التي حققت نجاحا في مجال السياحة، والتحدي الآن هو تنمية السياحة الداخلية والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية للسياحة في العالم، والعمل على ظهور الجهة الجزائرية كمقصد سياحي مرجعي على الصعيد الدولي، حيث أن بناء وجهة وطنية بالمواصفات الدولية يتطلب تحديد مقاربة منظمة.

يعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT) مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية، ويعد جزءا لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT)، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة، وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية.[1] وفي إطار إستراتيجيتها الوطنية لتطوير قطاع السياحة في الجزائر قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة سنة 2008، بالإعلان عن نظرتها المستقبلية في وثيقة عرفت بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، التي تعبر عن رؤيتها الجديدة المبنية على أسس التنمية المستدامة، فيعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ثمرة جهد لمسار طويل من الأبحاث والاستطلاعات والدراسات والخبرات، وهو نتاج لمشاورات واسعة أجرتها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة مع مختلف الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص، طيلة أطوار الجلسات الجهوية للنقاش المفتوح حول السياحة في الجزائر، إذ يشكل إنجاز هذا المخطط بجميع مراحله (تصميم، وتنفيذ، ومتابعة) تحديا كبيرا بالنسبة لجميع المهتمين بقطاع السياحة على مختلف المستويات: فندقيين، وأصحاب مطاعم، ومسافرين، ومرشدين، ومتعاملين، وجمعيات.[2]

[1]– الخطة الرئيسية للتخطيط السياحي 2030: إطلاق SDAT للتنمية السياحية الجزائرية، وزارة السياحة والحرف، 2019.

https://www.mta.gov.dz consultée le 10/12/2019 06:35

[2]- Ministère De L'Aménagement Du Territoire De L Environnement Et Du Tourisme: Schéma Directeur d' Aménagement Touristique "SDAT 2025", Livre 01 la Diagnostic:Audlt Du Tourisme Algérien, 2008, P07

3-3-2-ب أهداف المخطط

يسعى المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة على المدى البعيد والمادية والمالية على المدى المتوسط، فيصبو إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية للتهيئة السياحية كالتالي:[1]

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل للمحروقات، وبالتالي جعلها أحد محركات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في استحداث مناصب الشغل وتحسين التوازنات الكبرى كالميزان التجاري وميزان المدفوعات؛

- توسيع الآثار المترتبة عنه إلى قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة، والصحة ....، بإدماج الفكر السياحي لدى مختلف المتعاملين في مجال النقل، المدينة والعمران، البيئة والجماعات المحلية....؛

- التوافق بين الترقية السياحية والبيئية؛

- تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري؛

- التحسين المستمر لصورة الجزائر.

3-3-2-ج مرتكزات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر على خمس ديناميكيات أطلق عليها اسم " الحركيات الخمس" لتحقيق إنعاش سريع ومستدام للسياحة، تضمن إعادة الجزائر إلى وضعها الجيوإستراتيجي على الساحة الدولية، من خلال المكان والدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تلعبه ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أي سياسة للتنمية المستدامة.

[1]- أحسن العايب وعبود زرقين، "أهمية السياحة المستدامة ضمن إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14، 2017، جامعة سكيكدة 20 أوت 1955، ص 302.

وفيما يلي عرض مختصر لهذه المرتكزات وهي كالتالي:[1]

– تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة الجاذبية والتنافس للجزائر؛

– تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمار والتنمية؛

– نشر مخطط جودة السياحة لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

– مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

– مخطط تمويل السياحة.

3-3-3 قطاع الطاقات المتجددة في أفق 2030

إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، تتمركز هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية.

[1] -Ministère De L'Aménagement Du Territoire De L Environnement Et Du Tourisme: Schéma Directeur d' Aménagement Touristique "SDAT 2025", Livre 02 le plan stratégiques: les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires, 2008, p p 22 57.

3-3-3-أ سعة برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر 2030

إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب 22000 ميغاوات، ويتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي: [1]

- الطاقة الشمسية: 57513 ميغاوات ؛
- طاقة الرياح: 0105 ميغاوات ؛
- الطاقة الحرارية: 2000 ميغاوات ؛
- الكتلة الحيوية: 1000 ميغاوات ؛
- التوليد المشترك للطاقة 40 ميغاوات ؛
- الطاقة الحرارية الأرضية: 15 ميغاوات.

وأكدت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر أن هذا البرنامج سيسمح بالوصول في آفاق 2030 لحصة الطاقة المتجددة تحقيق ما نسبته 27% من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء. كما أن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقة المتجددة، سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014. ووفقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص والوطنيين والأجانب، وتدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية "المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مركز البحث و التطوير للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية.

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، البرنامج الوطني لقطاع الطاقات المتجددة، 2017
consultée le: 10/12/2019. 20:44https://www.andi.dz

أما تقرير صندوق النقد العربي الموحد لسنة 2018، يقدر نسبة قدرات التوليد من محطات الطاقة المتجددة في الجزائر في أفاق 2030 ب 16.2% من أصل إجمالي القدرة المركبة للدول العربية المقدرة ب 18.3% وهي موزعة حسب محطات التوليد في **الملحق رقم (3-80)**. بالإضافة إلى توقعات تطور الطاقة الكهربائية المنتجة لسنوات 2025 و2030 وحسب صندوق النقد العربي الموحد لسنة 2018 كانت 110102 و130767 جيغاوات في الساعة وهي موضحة في **الملحق رقم (3-81)**.

3-3-3-ب مخطط تطوير الاستثمارات في الطاقات المتجددة.

سيتم تثبيت قدرات الطاقة المتجددة وفقا لخصوصيات كل منطقة:[1]

- **منطقة الجنوب:** لتهجين المراكز الموجودة، وتغذية المواقع المتفرقة حسب توفر المساحات وأهمية القدرات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛

- **منطقة الهضاب العليا:** حسب قدراتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية اقتناء قطع الأراضي؛

- **المناطق الساحلية:** حسب إمكانية توفر الأوعية العقارية مع استغلال كل المساحات مثل الأسطح والشرفات والبنايات والمساحات الأخرى غير المستعملة.

وقد تم وضع برنامج وطني للبحوث في هذا المجال لمرافقة إستراتيجية تطوير الطاقات المتجددة، حيث تصبو الأهداف العلمية لهذا البرنامج إلى تقييم ودائع الطاقة المتجددة، التحكم في عملية تحويل وتخزين هذه الطاقات وتطوير المهارات اللازمة، بدءا من الدراسة حتى الانتهاء من الإنجاز في موقع التثبيت.

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

3-3-3-ج آثار تطوير الطاقات المتجددة على الاقتصاد الوطني

للطاقة المتجددة مجموعة من الآثار تتمثل في ما يلي:[1]

- على هيكل إنتاج الطاقة في آفاق 2030/2020: إن تجسيد برنامج الكهرباء باستخدام الطاقات المتجددة سيكون له تأثير مباشر على مخطط الحظيرة الوطنية للكهرباء، حيث أن دخول المحطات الشمسية الحرارية سيسمح لها بالمساهمة في تغطية نقاط الاستهلاك في آفاق 2030 حوالي 12000 ميغاوات مصدرها الطاقات المتجددة، حيث أن 1600ميغاوات و7200 ميغاوات من الطاقات المتجددة تأتي من إحلال المحطات الحرارية الشمسية التقليدية و1070 ميغاوات و1800 ميغاوات من الطاقة المتجددة متأتية من إحلال الغاز الطبيعي. أما الاحتياجات المالية للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة، يتوقع أن تقدر التكلفة الإجمالية لبرنامج الكهرباء من الطاقة المتجددة في آفاق 2020 و2030 حوالي 1493 مليار دج و4377 مليار دج على التوالي، بالإضافة إلى أن تكلفة هذا الإنجاز وفق الطريقة التقليدية لنفس القدرات المتوقعة في برنامج إنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة تبلغ على التوالي 339 مليار دج و1134 مليار دج وعليها فإن فرق التكلفة هو 1157 مليار دج للفترة (2011-2020). أما اقتصاد المحروقات فيما يتعلق بالسوق الوطنية، فإن تطور حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي يؤدي بالنتيجة إلى تخفيض الاستهلاك الإجمالي المتراكم من الغاز الطبيعي، ب 10 مليار $م^3$ خلال الفترة 2011-2020 وب37 مليار $م^3$ خلال الفترة 2011-2030، وعليه فإن الاستهلاك الإجمالي المتراكم من الغاز الطبيعي للفترتين 2011-2020 و2011-2030 سيقدر ب 151 مليار $م^3$ و354 مليار $م^3$ في حالة حظيرة وطنية حرارية تقليدية من دون طاقة متجددة، فيما سيبلغ 141 مليار $م^3$ و281 مليار $م^3$ في حالة الحظيرة الوطنية الحرارية التقليدية بإدماج الطاقات المتجددة.

[1]- مسعود درواسي و حنان حاقة: واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر -مشاريع وإستراتيجية الطاقات المتجددة، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة تجارب بعض الدول-، جامعة البليدة 02، الجزائر، 24/23 أفريل 2018، ص 10.

– برنامج التصدير: إن الأهداف المحددة لتصدير الكهرباء تقوم بإنتاج 2000 ميغاوات، تمثل 200 ميغاوات منها طاقة الرياح و1800 ميغاوات عبارة عن طاقة شمسية حرارية قبل عام 2020 وكذا 10000 ميغاوات في آفاق 2030 منها 1000 ميغاوات من طاقة الرياح و9000 ميغاوات تمثل الطاقة الشمسية الحرارية.

خلاصة الفصل الثالث:

في نهاية هذا الفصل تستخلص الباحثة النتائج التالية:

- إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومنها الجزائر، خاصة ما تعلق منها بمعالجة الفقر والبطالة وتحسين مستوى دخل الفرد ومن ثم تحسين مستوى معيشة الفرد. ولتجسيد أبعاد وأهداف التنمية المستدامة سعت الجزائر جاهدة إلى توفير كل الظروف والمناخ الملائم لتجسيدها على أرض الواقع عبر رصد وإنجاز جملة من المشاريع والبرامج بغية مواكبة التطورات الراهنة، فخصصت لذلك مبالغ ضخمة وانتهجت بذلك العديد من الإصلاحات الهادفة بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحسين الإطار المعيشي للفرد مع إدماج البعد البيئي وفق ما تقتضيه التنمية المستدامة؛
- بالرغم ما قامت به الجزائر من إنجازات لم تصل إلى ما تم تسطيره من أهداف ولم يرتقي إلى المستوى المطلوب، وهذا نتيجة لما واجهته من تحديات اقتصادية أبرزها ضعف معدل النمو الاقتصادي وأعباء التقدم التكنولوجي وعدم تنويع مصادر الدخل، أما التحديات الاجتماعية فأهمها انتشار الفقر وارتفاع مستوى البطالة بالإضافة إلى ظاهرة الفساد التي طغت على البلاد وأضعفت شرعية الدولة، وهمشت دور المجتمع المدني فزعزعة النظام الاجتماعي والأخلاقي، بالإضافة إلى التحديات البيئية المتمثلة في التلوث البيئي والتصحر؛
- تتطلع الجزائر إلى رؤية إستشرافية في آفاق 2030 من خلال تنفيذ نموذج جديد للنمو الاقتصادي يهدف إلى تنويع الاقتصاد وإرساء النمو القابل للاستمرار، إضافة إلى تجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يهدف إلى جعل السياحة قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية ويثمن التراث الثقافي والتاريخي ويحسين باستمرار صورة الجزائر، فضلا عن تطوير قطاع الطاقات المتجددة من أجل تأمين الاحتياجات الطاقوية الوطنية وتحقيق الأمن الطاقوي المستدام.

الفصل الرابع

مقدمة

.يعتبر قياس اثر رأس المال البشر على التنمية المستدامة من المواضيع البالغة الأهمية وفي ذات الوقت يتميز بصعوبة تحديد متغير تابع يعبر عن التنمية المستدامة كما انه أيضا ليس من السهل تحديد متغير تفسيري واحد أو متغيرين تفسيريين للتعبير عن رأس المال البشري أو حصره في مجموعة من المتغيرات التفسيرية.

ومن هذا المنطلق ستحاول هذه الدراسة الاجتهاد في اختيار مجموعة من المتغيرات الأساسية كمؤشرات عامة، تنطوي تحت أبعاد التنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والبيئي واعتبارها متغيرات تابعة تصب في التنمية المستدامة وتتمتع بقابلية القياس.

وبالاستناد إلى معادلات الاتجاه الزمني العام يمكن تسهيل عملية الكشف عن الأثر الضمني لمساهمة رأس المال البشري على التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تتبع مدى تحسن أو تدني هذه المؤشرات الأساسية لأبعاد التنمية المستدامة تحت تأثير إدارة وسياسة رأس المال البشري الكامنة في كل متغير تابع مختار خلال فترة التحليل المتاحة، كما يتم استخدام في هذا الفصل المنهج المقارن بين فترتين عند تحليل تطور المسارات الزمنية لمتغيرات الدراسة، حتى يسهل الكشف وتبيين أثر رأس المال البشري هل كان إيجابيا أو سلبيا على أداء كل مؤشر من المؤشرات المختارة.

و سيركز هذا الفصل على عرض جانبين أساسين هما الأول تحليل نماذج الاتجاه الزمني لمؤشرات أساسية لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر. والثاني خصص لعرض ودراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2018 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

1-تحليل نماذج الاتجاه الزمني لمؤشرات أساسية لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

إن الاتجاه الزمني العام هو التغير الذي يحدث في السلسلة الزمنية للظاهرة محل الدراسة خلال فترة طويلة من الزمن، مما يحدد اتجاها عاما يمكن ملاحظته على السلسلة إما اطرادا متزايدا (اتجاه موجب) أو متناقص (اتجاه سالب) أو الأمرين معا.

وتأخذ معادلة الاتجاه الزمني العام الصيغة التالية :

$$Y= e^{\alpha + \beta t}$$

حيث أن :

y : تمثل المتغير التابع ويعبر عن مؤشر أساسي من مؤشرات أبعاد التنمية المستدامة

e: أساس اللوغاريتم الطبيعي.

α: الحد الثابت.

β: معامل معادلة الاتجاه الزمني العام ويمثل معدل التغير الحاصل في المتغير التابع بعد ضربه في 100، فإذا كان موجبا معناه تسجيل معدل نمو أما إذا كان سالبا فهذا يعني تسجيل معدل تناقص.

t: عنصر الزمن.

وباستخدام حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة spss يتم تقدير المسارات الزمنية لمجموعة من المتغيرات التابعة ذات الصلة بالتنمية المستدامة في الجزائر ثم الكشف وتحليل تطوراتها رقميا وبيانيا.

1-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشرات أساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

لقياس هذا الأثر والمتمثل في سياسة صناع القرار كرأس مال بشري على هذا البعد، يمكن اختيار مجموعة من المتغيرات التابعة وتحليل تطورات مساراتها الزمنية وتبيين أي نوع من معدلات

التغير الحاصلة فيها، مع ترتيب وتبيين أي فترة كانت أفضل للكشف عن الأثر الإيجابي أو السلبي لأداء رأس المال البشري – كمخطط وواضع لسياسة أبعاد التنمية– على المتغيرات التابعة المختارة لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة

وقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات التابعة لتمثيل البعد الاقتصادي وتحليل تطور مساراتها الزمنية بعد تقديرها.

وهي : – متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي ورمزه Y_{pb}،

- إجمالي تراكم رأس المال الثابت ورمزه Y_{CF}،
- نسبة إجمالي تراكم رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي ورمزه Y_{CFR}،
- مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات ورمزه Y_{EI}.

1-1-1 قياس أثر رأس المال البشري على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

للكشف عن نوعية هذا الأثر وتبيينه وبالاستناد إلى الجدول رقم (4-1) تم تقدير المسار الزمني للمتغير التابع متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي ورمزه Y_{pb} وتم الحصول على نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (4-2).

الجدول رقم (4-1): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2018.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* (ألف دج)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* (ألف دج)
2001	4227,1	30,879	136,892386	2010	11991,6	35,978	333,303686
2002	4522,8	31,357	144,235737	2011	14589,0	36,717	397,336384
2003	5252,5	31,848	164,924014	2012	16209,6	37,495	432,313642
2004	6149,1	32,364	189,998146	2013	16647,9	38,297	434,705068
2005	7562,0	32,906	229,806114	2014	17228,6	39,114	440,471442
2006	8501,6	33,481	253,923121	2015	16712,7	39,963	418,204339
2007	9352,9	34,096	274,31077	2016	17514,6	40,836	428,90097
2008	11043,7	34,591	319,265127	2017	18575,8	41,721	445,238609

475,809103	42,578	20259,0	2018	282,635817	35,268	9968,0	2009

*متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي= الناتج المحلي الإجمالي لكل سنة ÷ عدد السكان لكل سنة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

جدول رقم (4-2) معادلات الاتجاه الزمني لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر Y_{pb} للفترة 2001-2018.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	Sig	F	R^2	الفترة
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي Y_{pb}	$Y_{pb1} = e^{4.811+0.110t}$	11.0	0.000	109.408	0.940	2009-2001
	$Y_{pb2} = e^{5.900+0.029t}$	2.9	0.013	10.874	0.608	2018-2010
	$Y_{pbt} = e^{4.997+0.074t}$	7.4	0.000	152.320	0.905	2018-2001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الجدول رقم (4-1).

يتبين من الجدول رقم (4-2) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، قد سجل معدل نمو بلغ نحو 11.0% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2001-2009) ويتمتع بمعنوية إحصائية عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{pb1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2010-2018) فكان الأثر إيجابي وأضعف مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل أقل بلغ نحو 2.9% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2001-2018) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 7.4% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.905 أي 90.5%.

أما بالنسبة لإجمالي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 5802.274475 ألف دج خلال 18 سنة من 2001-2018، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 136.892386 ألف

دج عام 2001 وحد أعلى 475.809103 ألف دج عام 2018، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 322.3485819 وانحراف معياري قدر ب 116.1044232 وهذا خلال فترة الدراسة.

ولمزيد بيان هذا الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع Y_{pb} يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-1).

الشكل رقم (4-1) تطور متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2018.

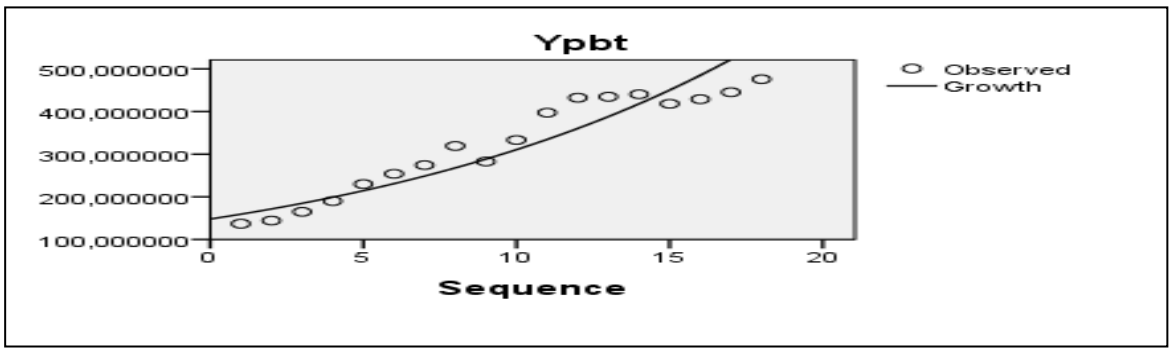

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

1-1-2 قياس أثر رأس المال البشري على إجمالي التراكم الخام لرأس المال الثابت.

بالاستناد إلى الملحق رقم (3-25) وبعد تقدير المسار الزمني لتطور المتغير التابع الثاني المتمثل في إجمالي التراكم الخام لرأس المال الثابت ورمزه Y_{CF} تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-3).

جدول رقم (4-3): معادلات الاتجاه الزمني لإجمالي التراكم الخام لرأس المال الثابت في الجزائر Y_{CF} للفترة 2000-2019.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	Sig	F	R^2	الفترة
إجمالي التراكم الخام لرأس المال الثابت Y_{CF}	$Y_{CF1} = e^{13.418+0.166t}$	16.6	0.000	533.777	0.985	2009-2000
	$Y_{CF2} = e^{15.239+0.076t}$	7.6	0.000	118.473	0.937	2019-2010
	$Y_{CFt} = e^{13.632+0.130t}$	13.0	0.000	481.209	0.964	2019-2000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-25)

يتبين من الجدول رقم (4-5) أن إجمالي التراكم الخام لرأس المال الثابت، قد سجل معدل نمو بلغ نحو 16.6% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2000-2009) ويتمتع بمعنوية إحصائية عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{CF1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2010-2018) فكان الأثر إيجابي ولكن ضعيف مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل بلغ نحو 7.6% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2000-2019) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 13% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.964 أي 96.4%.

بالنسبة لإجمالي التراكم الخام لرأس المال الثابت بلغ إجمالي قيمته بنحو 83356107.1 مليون دج خلال 20 سنة من 2000-2019، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 852628.7 مليون دج عام 2000 وحد أعلى 8211268.7 مليون دج عام 2018، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 4167805.355 مليون دج وانحراف معياري قدر ب 2637007.6670 وهذا خلال فترة الدراسة.

ولبيان هذا الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع Y_{CF} يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-2).

الشكل رقم (4-2) تطور إجمالي التراكم الخام لرأس المال الثابت للفترة 2000-2019.

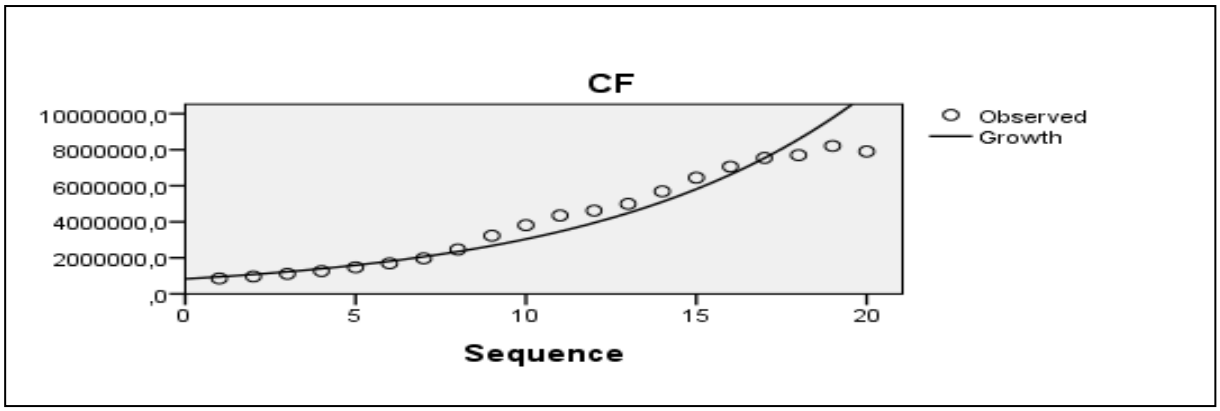

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

3-1-1 قياس أثر رأس المال البشري على الأهمية النسبية للتراكم الخام لرأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي.

بالاعتماد على الملحق رقم (3-26) وبعد تقدير المسار الزمني لتطور المتغير التابع الثالث المتمثل في الأهمية النسبية للتراكم الخام لرأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي ورمزه Y_{CFR} تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-4).

جدول رقم (4-4): معادلات الاتجاه الزمني لنسبة التراكم الخام لرأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر Y_{CFR} للفترة 2001-2018.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	% المعدل	Sig	F	R^2	الفترة
نسبة التراكم الخام لرأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي Y_{CFR}	$Y_{CFR1} = e^{3.021+0.045t}$	4.5	0.024	8.156	0.538	2009-2001
	$Y_{CFR2} = e^{3.440+0.035t}$	3.5	0.014	10.488	0.600	2018-2010
	$Y_{CFRt} = e^{3.044+0.041t}$	4.1	0.000	81.449	0.836	2018-2001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-26)

يتبين من الجدول رقم (4-4) أن نسبة التراكم الخام لرأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي، قد سجلت معدل نمو بلغ نحو 4.5% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2001-2009)

ويتمتع بمعنوية إحصائية عند 5% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{CFR1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2010-2018) فكان الأثر إيجابي وأضعف بقليل مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل بلغ نحو 3.5% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2001-2018) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 4.1% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.836 أي 83.6%.

بالنسبة لإجمالي قيمة التراكم الخام لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 572.46% خلال 18 سنة من 2001-2018، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 22.37% عام 2005 وحد أعلى 43.07% عام 2016، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 31.8033 وانحراف معياري قدر ب 7.50390 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع Y_{CFR} يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-3).

الشكل رقم (4-3): تطور نسبة التراكم الخام لرأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2018.

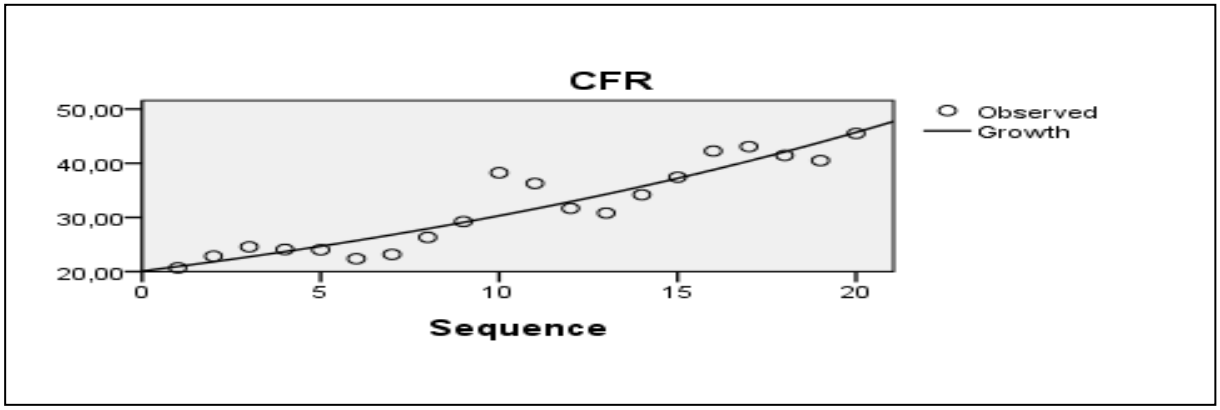

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

4-1-1 قياس أثر رأس المال البشري على نسبة الصادرات إلى الواردات.

بالاستناد إلى بيانات الملحق رقم (3-28) تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني للمتغير التابع نسبة الصادرات إلى الواردات ورمزه Y_{EI} وتم الحصول على نتائج الجدول رقم (4-5)

الجدول رقم (4-5): معادلات الاتجاه الزمني لنسبة الصادرات إلى الواردات للفترة 2006-2017

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	Sig	F	R^2	الفترة
نسبة الصادرات إلى الواردات Y_{EI}	$Y_{EI1} = e^{5.594 - 0.124\ t}$	-12.4	0.071	5.986	0.599	2011-2006
	$Y_{EI2} = e^{5.070 - 0.153\ t}$	-15.3	0.011	19.826	0.832	2017-2012
	$Y_{EIt} = e^{5.582 - 0.113\ t}$	-11.3	0.000	61.103	0.859	2017-2006

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-28)

يتبين من الجدول رقم (4-5) أن نسبة الصادرات إلى الواردات، قد سجلت معدل تناقص بلغ نحو 12.4% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2006-2011) مع عدم ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر السلبي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط - على المتغير التابع Y_{EI1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2012-2017) فكان الأثر سلبي وأضعف بقليل مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل تناقص بلغ نحو 15.3% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2006-2017) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر سلبي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل تناقص بلغ نحو 11.3% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.859 أي 85.9%.

بالنسبة لإجمالي قيمة نسبة الصادرات إلى الواردات بلغ 1668% خلال 12 سنة من 2006-2017، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 64% عام 2016 وحد أعلى 255% عام 2006، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 139.00 وانحراف معياري قدر ب 60.083 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر السلبي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع Y_{EI} يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-4).

الشكل رقم (4-4): تطور نسبة الصادرات إلى الواردات في الجزائر للفترة من 2006-2017.

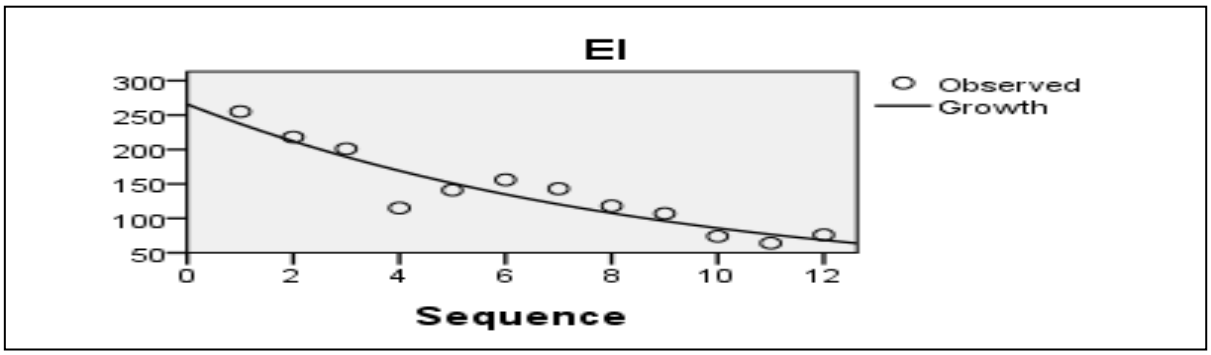

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

1-2 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشرات أساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

لقياس هذا الأثر والمتمثل في سياسة صناع القرار كرأس مال بشري على هذا البعد يمكن اختيار مجموعة من المتغيرات التابعة وتحليل تطورات مساراتها الزمنية وتبيين أي نوع من معدلات التغير الحاصلة فيها مع ترتيب وتبيين أي فترة كانت أفضل للكشف عن الأثر الإيجابي أو السلبي لأداء رأس المال البشري على المتغيرات التابعة المختارة لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة.

وقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات التابعة لتمثيل البعد الاجتماعي وتحليل تطور مساراتها الزمنية بعد تقديرها منها متغيرات:

- مؤشر نسبة سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي عدد السكان ورمزه PU؛
- مؤشر نسبة سكان المناطق الريفية إلى إجمالي السكان ورمزه PR؛

- مؤشر نسبة المشتغلين (اليد العاملة) إلى العاطلين ورمزه L ؛
- مؤشر نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان ورمزه BS؛
- مؤشر عدد المدارس الابتدائية ورمزه P؛
- مؤشر عدد المتوسطات ورمزه M؛
- مؤشر عدد الثانويات ورمزه S؛
- مؤشر عدد المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورمزه EUN ؛
- مؤشر عدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل ورمزه EFC ؛
- مؤشر تطور ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية الوطنية ورمزه BEN ؛
- مؤشر تطور ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ورمزه BUNI ؛
- مؤشر تطور ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التكوين والتعليم المهني ورمزه BF.

1-2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشر نسبة سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي عدد السكان للفترة 2001-2018.

للكشف عن نوعية هذا الأثر وتبيينه وتقييم سياسة صناع القرار (رأس المال البشري) اتجاه نسبة سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي عدد السكان للفترة 2001-2018. وبالاعتماد على بيانات الملحق (3-30) تم تقدير المسار الزمني للمتغير التابع Y_{pu} فكانت نتائج التقدير موضحة في الجدول رقم (4-6)

الجدول رقم (4-6): معادلات الاتجاه الزمني لنسبة سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي عدد السكان

Y_{PU}للفترة من 2001-2018.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	sig	F	R^2	الفترة
نسبة سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي عدد السكان. Y_{PU}	$Y_{PU1}=e^{4.095+0.012t}$	1.2	0.000	11756.378	0.999	2009-2001
	$Y_{PU2}= e^{4.205+0.009t}$	0.9	0.000	4158.821	0.998	2018-2010
	$Y_{PUt} =e^{4.103+0.011t}$	1.1	0.000	3164.124	0.995	2018-2001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-30)

يتبين من الجدول رقم (4-6) أن نسبة سكان المناطق الحضرية إلى إجمالي عدد السكان، قد سجلت معدل نمو بلغ نحو 1.2% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2001-2009) مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري -كصانع قرار في التخطيط- على المتغير التابع Y_{PU1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2010-2018) فكان الأثر إيجابي وأضعف بقليل مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل نمو بلغ نحو 0.9% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2001-2018) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 1.1% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.995 أي 99.5%.

بالنسبة لإجمالي قيمة نسبة السكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان بلغ 1205.74% خلال 18 سنة من 2001-2018، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 60.71% عام

2001 وحد أعلى 72.63% عام 2018، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 66.9856 وانحراف معياري قدر ب 3.76895 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع Y_{PU} يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-5)

الشكل رقم (4-5): تطور نسبة السكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان للفترة 2001-2018.

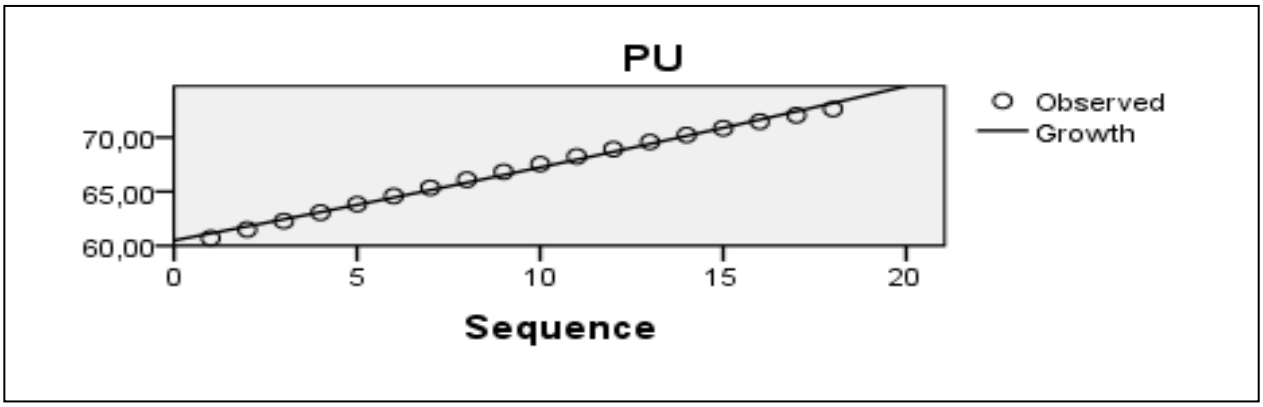

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

1-2-2 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشر نسبة سكان المناطق الريفية إلى إجمالي عدد السكان للفترة 2001-2018.

بالاعتماد على بيانات الملحق (3-30) تم تقدير المسار الزمني للمتغير التابع نسبة سكان المناطق الريفية إلى إجمالي عدد السكان Y_{PR} والحصول نتائج الجدول (4-7).

الجدول رقم (4-7): معادلات الاتجاه الزمني لنسبة سكان المناطق الريفية إلى إجمالي عدد السكان Y_{PR} للفترة من 2001-2018.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	sig	F	R^2	الفترة
نسبة سكان المناطق الريفية إلى إجمالي	$Y_{PR1}=e^{3.693\ -0.021t}$	2.1	0.000	39953.797	1.000	2009-2001
	$Y_{PR2}= e^{3.524\ -0.025t}$	2.5	0.000	80.593	0.998	2018-2010

عدد السكان. Y_{PR}	$Y_{PRt} = e^{3.696 - 0.021t}$	2.1	0.000	884.157	0.982	2018-2001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-30)

يتبين من الجدول رقم (4-7) أن نسبة سكان المناطق الريفية إلى إجمالي عدد السكان في الجزائر، قد سجلت معدل نمو بلغ نحو 2.1% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2001-2009) مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{PR1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2010-2018) فكان الأثر إيجابي مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل نمو بلغ نحو 2.5% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2001-2018) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 2.1% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.982 أي 98.2%.

بالنسبة لإجمالي قيمة نسبة سكان المناطق الريفية إلى إجمالي عدد السكان بلغ 596.41% خلال 18 سنة من 2001-2018، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 27.37% عام 2018 وحد أعلى 39.29% عام 2001، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 33.1339 وانحراف معياري قدر ب 3.76047 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع Y_{PR} يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-6).

الشكل رقم (4-6): تطور نسبة سكان المناطق الريفية إلى إجمالي عدد السكان للفترة من 2001-2018.

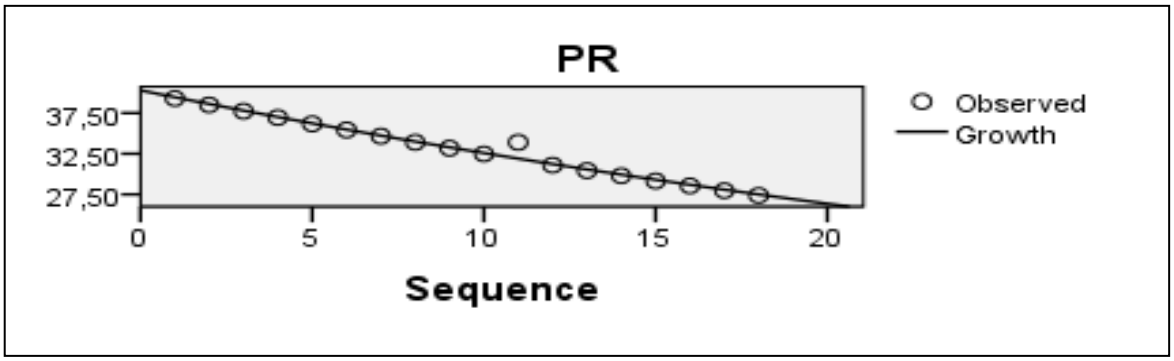

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

3-2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشر نسبة المشتغلين (اليد العاملة) إلى العاطلين للفترة 2001-2017.

بالاستناد على بيانات الملحق رقم (3-32) تم تقدير تطور المسار الزمني لنسبة المشتغلين إلى العاطلين Y_L للفترة 2004-2017 وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (4-8).

الجدول رقم (4-8): معادلات الاتجاه الزمني لنسبة المشتغلين إلى العاطلين Y_L للفترة 2004-2017.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	sig	F	R^2	الفترة
نسبة المشتغلين إلى العاطلين. Y_L	$Y_{L1}=e^{6.102+0.038t}$	3.8	0.001	41.770	0.893	2010-2004
	$Y_{L2}= e^{6.782 -0.003t}$	-0.3	0.802	0.070	0.014	2017-2011
	$Y_{Lt} =e^{6.363 +0.038t}$	3.8	0.002	16.163	0.574	2017-2004

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-32)

يتبين من الجدول رقم (4-8) أن نسبة المشتغلين إلى العاطلين في الجزائر، قد سجلت معدل نمو بلغ نحو 3.8% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2004-2010) مع ثبوت المعنوية الإحصائية

عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{L1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2011-2017) فكان الأثر سلبي وضعيف مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل تناقص بلغ نحو 0.3% كمتوسط سنوي مع عدم ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2004-2017) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 3.8% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان فقدر بـ 0.574 أي 57.4%.

بالنسبة لإجمالي قيمة نسبة المشتغلين إلى العاطلين بلغ 11030% خلال 14 سنة من 2004-2017، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 466% عام 2004 وحد أعلى 918% عام 2013، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 787.86 وانحراف معياري قدر ب 146.386 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع Y_L يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-7).

الشكل رقم (4-7): تطور نسبة المشتغلين إلى العاطلين في الجزائر للفترة 2004-2017.

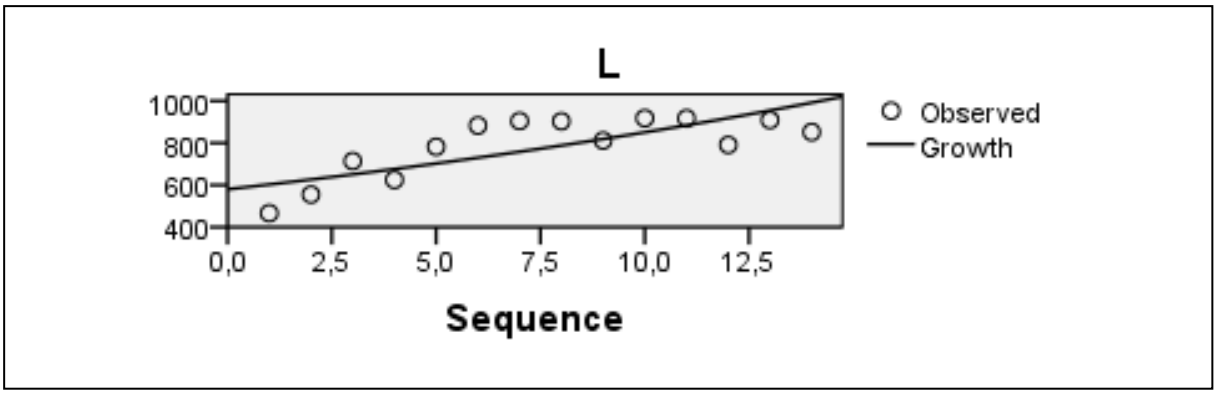

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

4-2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشر نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان للفترة 2001-2018.

بالاستناد إلى بيانات الملحق رقم (3-41) تم تقدير تطور المسار الزمني للمتغير التابع المتمثل في مؤشر نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان Y_{BS} للفترة 2001-2018. وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (4-9).

الجدول رقم (4-9): معادلات الاتجاه الزمني لنسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان Y_{BS} للفترة 2001-2018.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	Sig	F	R^2	الفترة
نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان. Y_{BS}	$Y_{BS1}=e^{0.032+0.163t}$	16.3	0.000	69.544	0.909	2009-2001
	$Y_{BS2}= e^{1.859+0.054t}$	5.4	0.057	5.177	0.425	2018-2010
	$Y_{BSt} =e^{0.214+0.134t}$	13.4	0.000	162.455	0.910	2018-2001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-41)

يتبين من الجدول رقم (4-9) أن نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان، قد سجلت معدل نمو بلغ نحو 16.3% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2001-2009) مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{BS1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2010-2018) فكان الأثر إيجابي وأضعف مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل نمو بلغ نحو 5.4% كمتوسط سنوي مع عدم ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2001-2018) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 13.4% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية

الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.910 أي 91%.

بالنسبة لإجمالي قيمة نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان بلغ 100.37% خلال 18 سنة من 2001-2018، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 1.24% عام 2001 وحد أعلى 10.79% عام 2012، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 5.5761 وانحراف معياري قدر ب 3.42277 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع $\mathbf{Y_{BS}}$ يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-8).

الشكل رقم (4-8): تطور نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان للفترة 2001-2020.

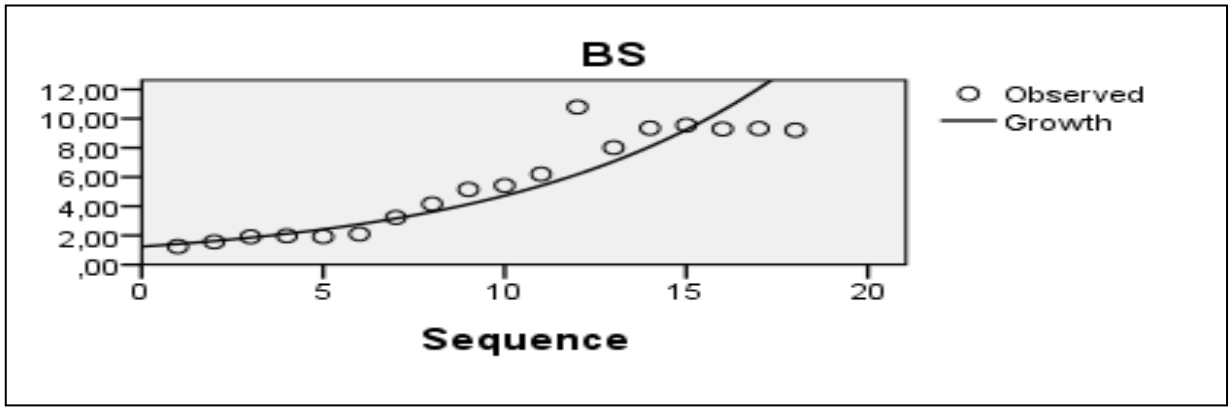

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

1-2-5 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشرات عدد المدارس الابتدائية وعدد المتوسطات وعدد الثانويات للفترة 2002/2003-2017/2018.

بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3-52) تم تقدير المسار الزمني للمتغيرات التابعة المتمثلة في عدد المدارس الابتدائية $\mathbf{Y_P}$ وعدد المتوسطات $\mathbf{Y_M}$ بالإضافة إلى عدد الثانويات $\mathbf{Y_S}$ للفترة

2018/2017-2003/2002 وقد تم الحصول على النتائج المدرجة في الجدول رقم (4-10) كما يلي.

الجدول رقم (4-10): معادلات الاتجاه الزمني لعدد المدارس وعدد المتوسطات وعدد الثانويات للفترة 2018/2017-2003/2002.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل	Sig	F	R^2	الفترة
عدد المدارس الابتدائية Y_P	$Y_{P1}=e^{11.809 -0.022t}$	-2.2	0.019	10.030	0.626	2010-2002
	$Y_{P2}= e^{11.668+ 0.033t}$	3.3	0.002	28.954	0.828	2017-2011
	$Y_{Pt} =e^{11.668+ 0.011t}$	1.1	0.019	7.006	0.334	2017-2002
عدد المتوسطات Y_M	$Y_{M1}=e^{8.144 +0.039t}$	3.9	0.000	194.982	0.970	2010-2002
	$Y_{M2}= e^{8.486 +0.016t}$	1.6	0.000	749.328	0.992	2017-2011
	$Y_{Mt} =e^{8.190 +0.029t}$	2.9	0.000	291.505	0.954	2017-2002
عدد الثانويات Y_S	$Y_{S1}=e^{7.150 +0.038t}$	3.8	0.000	1397.784	0.996	2010-2002
	$Y_{S2}= e^{7.455 +0.042t}$	4.2	0.000	834.512	0.993	2017-2011
	$Y_{St} =e^{7.139 +0.041t}$	4.1	0.000	6414.036	0.998	2017-2002

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-52)

يتبين من الجدول رقم (4-10) أن:

- بالنسبة للمتغير التابع الأول المتمثل في مؤشر عدد المدارس الابتدائية، قد سجل معدل تناقص بلغ نحو 2.2% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2002-2010) مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر السلبي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{P1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2011-2017) فكان الأثر إيجابي ومعتبر مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل نمو بلغ نحو 3.3% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2002-2017) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 1.1% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية

عند 5% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.334 أي 33.4%.

- بالنسبة للمتغير التابع الثاني المتمثل في مؤشر عدد المتوسطات، قد سجل معدل إيجابي بلغ نحو 3.9% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2002-2010) مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر إيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع $\mathbf{Y_{M1}}$ أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2011-2017) فكان الأثر إيجابي وأضعف بقليل مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل نمو بلغ نحو 1.6% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2002-2017) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 2.9% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.954 أي 95.4%.
- بالنسبة للمتغير التابع الثالث المتمثل في مؤشر عدد الثانويات، قد سجل معدل إيجابي بلغ نحو 3.8% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2002-2010) مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر إيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع $\mathbf{Y_{S1}}$ أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2011-2017) فكان الأثر إيجابي وأكثر بقليل مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل نمو بلغ نحو 4.2% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2002-2017) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 4.1% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.998 أي 99.8%.
- ✓ بالنسبة لإجمالي قيمة عدد المدارس الابتدائية بلغ 2065718 مدرسة خلال 16 سنة من 2002-2018، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 108827 مدرسة عام 2008 وحد أعلى 148461

مدرسة عام 2017، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 129107.38 وانحراف معياري قدر ب 11906.938 وهذا خلال فترة الدراسة.

- ✓ بالنسبة لإجمالي قيمة عدد المتوسطات بلغ 74525 متوسطة خلال 16 سنة من 2002-2017، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 3650 متوسطة عام 2002 وحد أعلى 5455 متوسطة عام 2017، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 4657.81 وانحراف معياري قدر ب 639.563 وهذا خلال فترة الدراسة.
- ✓ بالنسبة لإجمالي قيمة عدد الثانويات بلغ 28960 ثانوية خلال 16 سنة من 2002-2017، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 1330 ثانوية عام 2002 وحد أعلى 2392 ثانوية عام 2017، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 1810.00 وانحراف معياري قدر ب 350.814 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذه المتغيرات التابعة يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-9).

الشكل رقم (4-9): تطور نسبة عدد المدارس الابتدائية وعدد المتوسطات وعدد الثانويات في الجزائر للفترة 2002/2003-2017/2018.

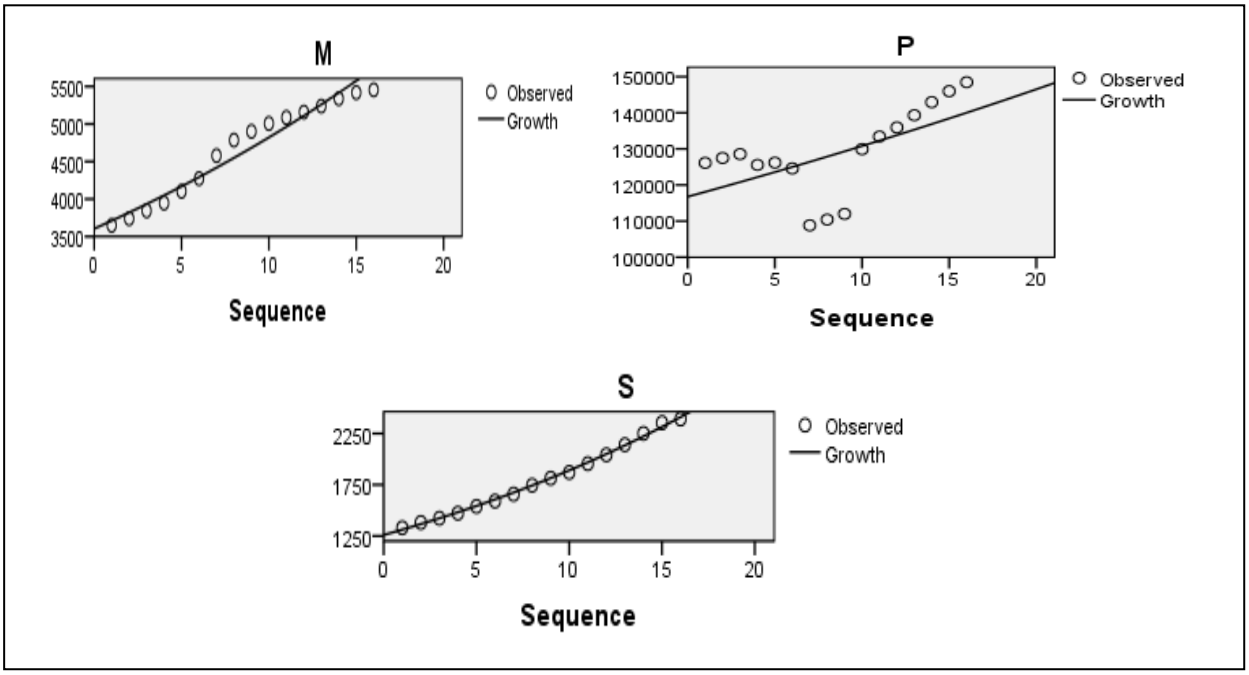

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

6-2-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشري عدد المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل للفترة 2013/2012- 2018/2017.

بالاستناد إلى ما يتضمنه الملحق رقم (3-53) من بيانات تم تقدير المسار الزمني للمتغير التابع الأول المتمثل في عدد المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يرمز له $\mathbf{Y_{EUNI}}$ والمتغير التابع الثاني المتمثل في عدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل ويرمز له $\mathbf{Y_{EFC}}$ وهذا خلال الفترة 2013/2012- 2018/2017.

الجدول رقم (4-11): معادلات الاتجاه الزمني لعدد الطلبة المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي Y_{EUNI} وعدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل Y_{EFC} للفترة 2012-2017.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	Sig	F	R^2	الفترة
عدد المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي Y_{EUNI}	$Y_{EUNI1}=e^{11.126+ 0.025t}$	2.5	0.033	10.232	0.719	2012-2017
عدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل Y_{EFC}	$Y_{EFC2}= e^{10.859+0.019t}$	1.9	0.638	0.258	0.061	2012-2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-53)

من الجدول رقم (4-11) يتبين أنه:

- بالنسبة للمتغير الأول والمتمثل في عدد المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنه عند تحليل إجمالي الفترة (2012-2017) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 2.5% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت

المعنوية الإحصائية عند 5% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.719 أي 71.9%.

- بالنسبة للمتغير الثاني والمتمثل في عدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل أنه عند تحليل إجمالي الفترة (2012-2017) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 1.9% كمتوسط سنوي للفترة مع عدم ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان ضعيف وقدر بـ 0.061 أي 6.1%.

- ✓ بالنسبة لإجمالي قيمة عدد المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بلغ 444999 طالب خلال 6 سنوات من 2012-2017، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 67671 طالب عام 2012 وحد أعلى 76961 طالب عام 2017، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 74166.50 وانحراف معياري قدر ب 3975.055 وهذا خلال فترة الدراسة.
- ✓ بالنسبة لإجمالي قيمة عدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل بلغ 336012 طالب خلال 6 سنوات من 2012-2017، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 47924 طالب عام 2014 وحد أعلى 70170 طالب عام 2017، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 56002.00 وانحراف معياري قدر ب 8293.367 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذين المتغيرين التابعين يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-10).

الشكل رقم (4-10): تطور عدد المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل في الجزائر للفترة 2013/2012-2018/2017.

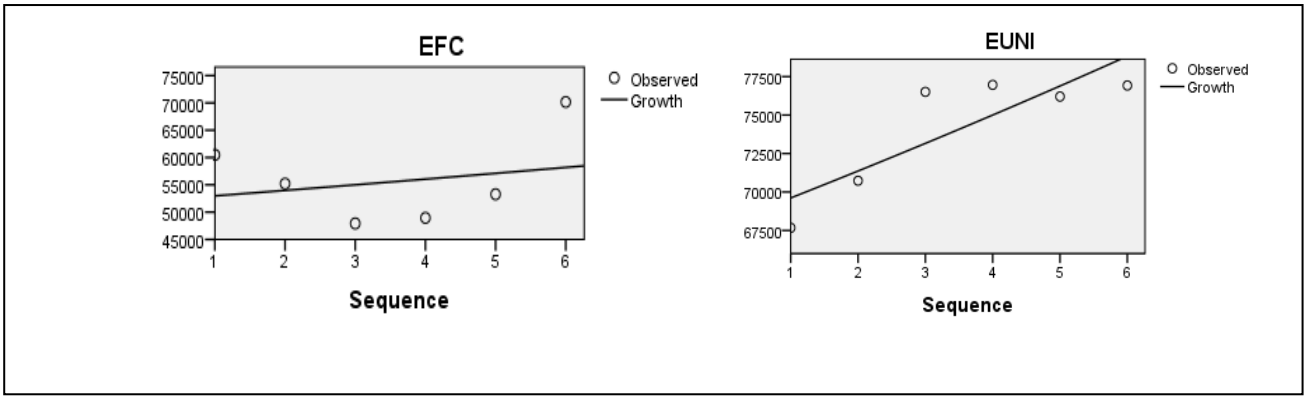

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

1-2-7 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشر تطور الميزانية المخصصة لقطاع التعليم للفترة 2001-2020.

بالاستناد إلى بيانات الملحق رقم (3-61) تم تقدير المسار الزمني لتطور المتغيرات التابعة الثلاثة (ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية الوطنية، ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التكوين والتعليم المهني) وقد تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-12).

الجدول رقم (4-12): معادلات الاتجاه الزمني لميزانية التسيير المخصصة لقطاع التعليم للفترة 2001-2020.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	Sig	F	R^2	الفترة
ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية الوطنية Y_{BEN}	$Y_{BEN1}=e^{4.741+0.141t}$	14.1	0.000	59.465	0.881	2001-2010
	$Y_{BEN2}=e^{6.479+0.014t}$	1.4	0.189	2.057	0.205	2011-2020
	$Y_{BENt}=e^{5.011+0.098t}$	9.8	0.000	110.252	0.860	2001-2020

ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي Y_{BUN}	$Y_{BUN1}=e^{3.715+0.140t}$	14	0.000	304.368	0.974	2010-2001
	$Y_{BUN2}= e^{5.440+0.043t}$	4.3	0.000	33.668	0.808	2020-2011
	$Y_{BUNt} =e^{3.905+0.112t}$	11.2	0.000	267.523	0.937	2020-2001
ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التكوين والتعليم المهني Y_{BF}	$Y_{BF1}=e^{2.312+0.096t}$	9.6	0.000	247.719	0.969	2010-2001
	$Y_{BF2}= e^{3.663+0.025t}$	2.5	0.330	1.076	0.119	2020-2011
	$Y_{BFt} =e^{2.407+0.087t}$	8.7	0.000	118.854	0.868	2020-2001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-61)

يتبين من الجدول رقم (4-12) ما يلي:

- أن نفقات التسيير المخصصة لقطاع التربية الوطنية في الجزائر، قد سجلت معدل نمو بلغ نحو 14.1% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2001-2010) ويتمتع بمعنوية إحصائية عند 1 % وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{BEN}، أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2011-2020) فكان الأثر إيجابي ولكن ضعيف مقارنة بالفترة الأولى حيث سجلت معدل نمو بلغ نحو 1.4% كمتوسط سنوي مع غياب المعنوية الإحصائية، أما إجمالي الفترة (2001-2020) فكان الأثر إيجابي ومعتبر، حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 9.8% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وارتفاع في معامل التحديد الذي قدر بـ 0.86 أي 86% والذي يعبر عن جودة المعادلة.
- أن نفقات التسيير المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، قد سجلت معدل نمو بلغ نحو 14% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2001-2010) مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{BUN} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2011-2020) فكان الأثر إيجابي وضعيف مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل نمو بلغ نحو 4.3% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%، أما عند تحليل إجمالي الفترة

(2001–2020) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 11.2% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.937 أي 93.7%.

- أن نفقات التسيير المخصصة لقطاع التكوين والتعليم المهني، قد سجلت معدل نمو بلغ نحو 9.6% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2001–2010) مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري– كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{BF} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2011–2020) فكان الأثر إيجابي وضعيف مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل نمو بلغ نحو 2.5% كمتوسط سنوي مع عدم ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2001–2020) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 8.7% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.868 أي 86.8%.

✓ بالنسبة لإجمالي قيمة النفقات المخصصة لقطاع التربية الوطنية بلغ 9834,754602 مليار دج خلال 20 سنة من 2001–2020، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 153,248773 مليار دج عام 2001 وحد أعلى 778,093508 مليار دج عام 2012، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 491,737730.10 وانحراف معياري قدر ب 249,330791.212 وهذا خلال فترة الدراسة.

✓ بالنسبة لإجمالي قيمة النفقات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بلغ 3910,827701 مليار دج خلال 20 سنة من 2001–2020، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 47,122250 مليار دج عام 2001 وحد أعلى 364,283132 مليار دج عام 2020، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 195,5413851 وانحراف معياري قدر ب 109,1994539 وهذا خلال فترة الدراسة.

- ✓ بالنسبة لإجمالي قيمة النفقات المخصصة لقطاع التكوين والتعليم المهني بلغ 632,759055 مليار دج خلال 20 سنة من 2001-2020، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 10,649263 مليار دج عام 2001 وحد أعلى 50,803924 مليار دج عام 2015، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 31,637952.75 وانحراف معياري قدر ب 15,604088.737 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر السلبي أو الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذه المتغيرات التابعة يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-11).

الشكل رقم (4-11): تطور نفقات التسيير المخصصة لقطاع التعليم في الجزائر للفترة 2001-2020.

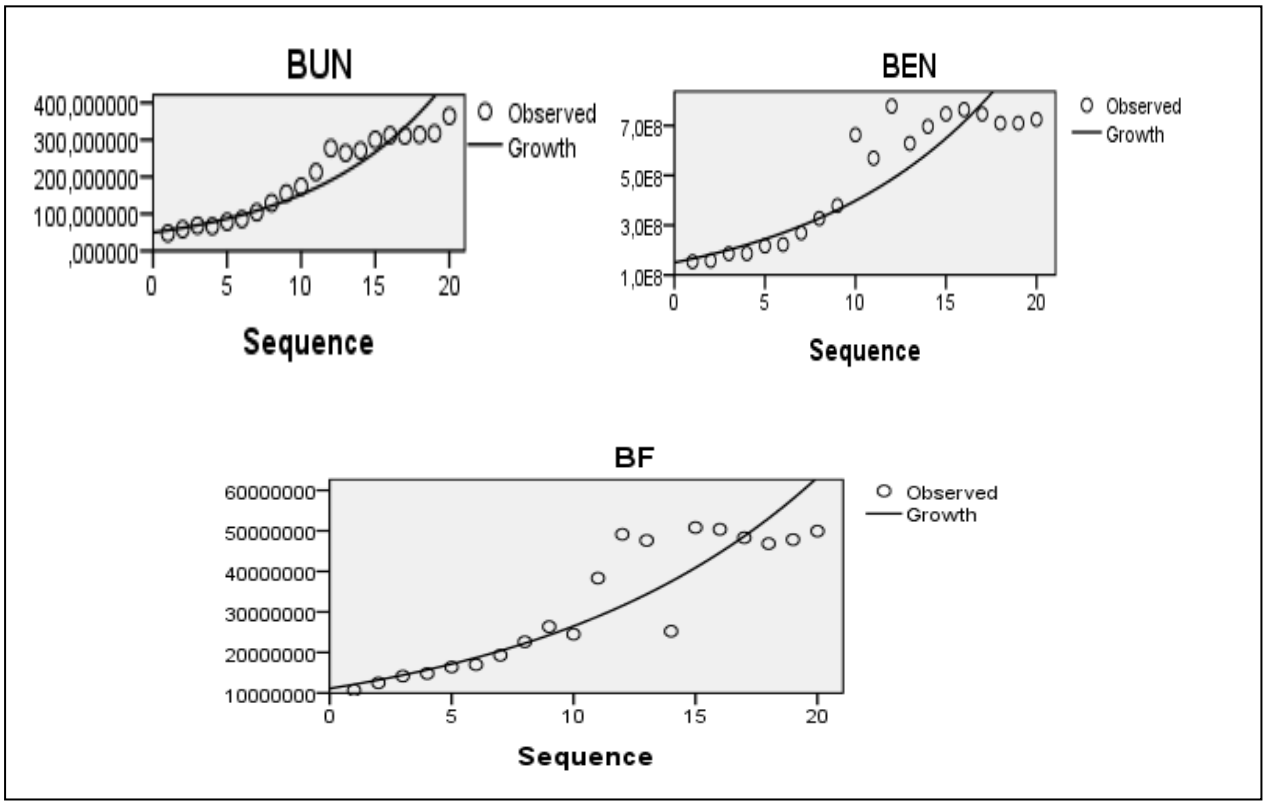

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

3-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشرات أساسية للبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة.

لقياس هذا الأثر والمتمثل في سياسة صناع القرار كرأس مال بشري على البعد التكنولوجي يمكن اختيار مجموعة من المتغيرات التابعة وتحليل تطورات مساراتها الزمنية وتبيين أي نوع من

معدلات التغير الحاصلة فيها مع ترتيب وتبيين أي فترة كانت أفضل للكشف عن الأثر الإيجابي أو السلبي لأداء رأس المال البشري على المتغيرات التابعة المختارة لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة.

وقد تم اختيار متغيرين تابعين لتمثيل البعد التكنولوجي:

-نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنيت كنسبة من السكان ويمز له ب Y_{PI} ؛

- نسبة ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية ويرمز له ب Y_{PM}.

1-3-1 قياس أثر رأس المال البشري على نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنيت كنسبة من السكان للفترة 2003-2018.

بالاستناد على ما يحتويه الملحق رقم (3-76) من بيانات تم تقدير المسار الزمني للمتغير التابع المتمثل في نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنيت كنسبة من السكان ويرمز له ب Y_{PI} وهذا خلال الفترة 2003-2018. وقد كانت النتائج مدرجة في الجدول رقم (4-13).

الجدول رقم (4-13): معادلات الاتجاه الزمني لنسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنيت كنسبة من السكان Y_{PI} للفترة 2003-2018.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	Sig	F	R^2	الفترة
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنيت كنسبة من السكان Y_{PI}	$Y_{PI1}=e^{0.958+0.220t}$	22	0.001	41.092	0.873	2010-2003
	$Y_{PI2}= e^{2.536+0.199t}$	19.9	0.000	407.142	0.985	2018-2011
	$Y_{PIt} =e^{1.064+0.191t}$	19.1	0.000	472.063	0.971	2018-2003

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-76)

يتبين من الجدول رقم (4-13) أن نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنيت كنسبة من السكان، قد سجلت معدل نمو بلغ نحو 22% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2003-2010) مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{PI1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي

للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2011-2018) فكان الأثر إيجابي وأضعف بقليل مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل تناقص بلغ نحو 19.9% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2003-2018) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 19.1% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.971 أي 97.1%.

بالنسبة لإجمالي قيمة نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنيت كنسبة من السكان بلغ 336.93% خلال 16 سنة من 2003-2018، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 2.20% عام 2003 وحد أعلى 59.58% عام 2018، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 21.0581 وانحراف معياري قدر ب 17.42189 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع Y_{PI1} يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-12).

الشكل رقم (4-12): تطور نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنيت كنسبة من السكان للفترة 2003-2018.

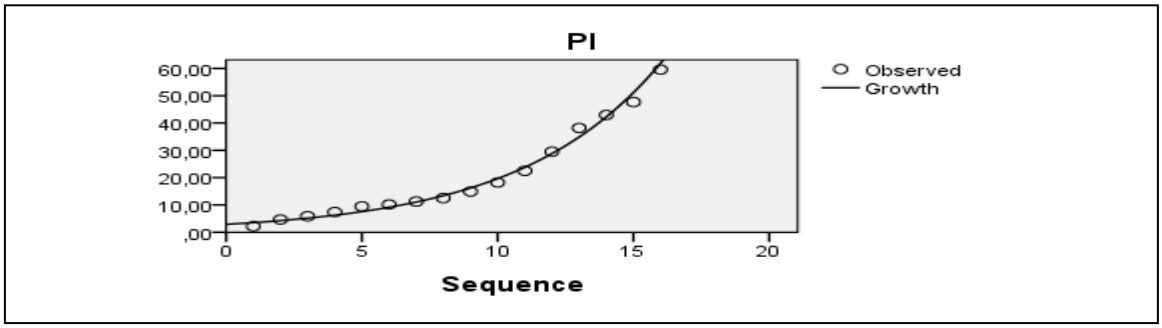

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

1-3-2 قياس أثر رأس المال البشري على نسبة ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية للفترة 2003-2018.

بالاستناد على ما يحتويه الملحق رقم (3-76) من بيانات تم تقدير المسار الزمني للمتغير التابع المتمثل في نسبة ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية ويرمز له ب Y_{PM} وهذا خلال الفترة 2003-2018. وقد تم الحصول على النتائج المدرجة في الجدول رقم (4-14).

الجدول رقم (4-14): معادلات الاتجاه الزمني لنسبة ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية Y_{PM} للفترة 2003-2018.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	Sig	F	R^2	الفترة
نسبة ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية Y_{PM}	$Y_{PM1}=e^{1.464+0.192t}$	19.2	0.000	225.343	0.974	2010-2003
	$Y_{PM2}= e^{3.045+0.098t}$	9.8	0.000	61.870	0.912	2018-2011
	$Y_{PMt} =e^{1.677+0.145t}$	14.5	0.000	372.575	0.964	2018-2003

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-76)

يتبين من الجدول رقم (4-14) أن نسبة الأفراد ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية، قد سجلت معدل نمو بلغ نحو 19.2% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2003-2010) مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{PM1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أما خلال الفترة الثانية (2011-2018) فكان الأثر إيجابي وأضعف بكثير مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل معدل تناقص بلغ نحو 9.8% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2003-2018) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر إيجابي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 14.5% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.964 أي 96.4%.

بالنسبة لإجمالي قيمة نسبة الأفراد ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية بلغ 358.35% خلال 16 سنة من 2003-2018، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 5.80% عام 2003 وحد أعلى 47.46% عام 2018، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 22.3969 وانحراف معياري قدر ب 13.23822 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع $\mathbf{Y_{PM}}$ يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-13).

الشكل رقم (4-13): تطور نسبة ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية في الجزائر للفترة 2003-2018.

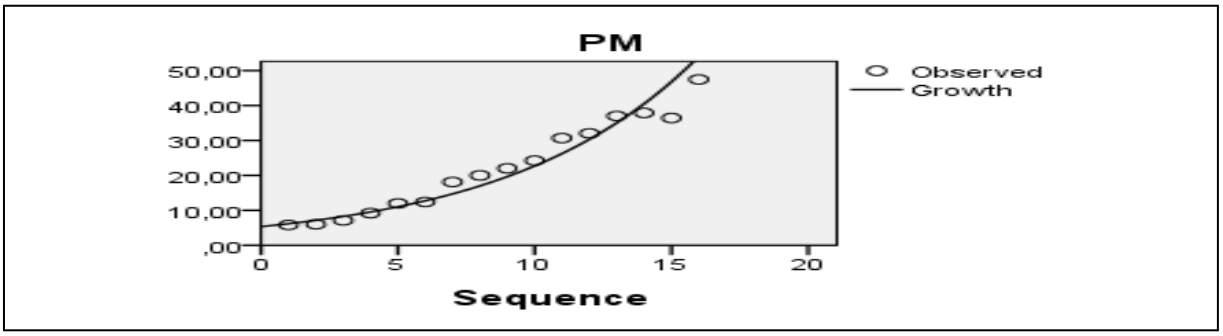

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

4-1 قياس أثر رأس المال البشري على مؤشرات أساسية للبعد البيئي للتنمية المستدامة.

لقياس هذا الأثر والمتمثل في سياسة صناع القرار كرأس مال بشري على هذا البعد يمكن اختيار مجموعة من المتغيرات التابعة وتحليل تطورات مساراتها الزمنية وتبيين أي نوع من معدلات التغير الحاصلة فيها مع ترتيب وتبيين أي فترة كانت أفضل للكشف عن الأثر الإيجابي أو السلبي لأداء رأس المال البشري على المتغيرات التابعة المختارة لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة.

وقد تم اختيار متغيرين تابعين لتمثيل البعد البيئي:

- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ/طن) ويرمز له ب Y_C؛

- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة عام 2010) ويرمز له ب Y_{CO2}.

1-4-1 قياس أثر رأس المال البشري على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ/طن) للفترة 2001-2014

بالاستناد على ما يحتويه الملحق رقم (3-64) من بيانات تم تقدير المسار الزمني للمتغير التابع المتمثل في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ/طن) ويرمز له ب Y_C وهذا خلال الفترة 2001-2014. وتم الحصول على النتائج التالية المدرجة في الجدول رقم (4-15).

الجدول رقم (4-15): معادلات الاتجاه الزمني لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ/طن) Y_C للفترة 2001-2014.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	sig	F	R^2	الفترة
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر Y_C (كلغ/طن)	$Y_{C1}=e^{11.299+0.042t}$	4.2	0.007	19.488	0.796	2007-2001
	$Y_{C2}= e^{11.580+0.040t}$	4	0.001	49.679	0.909	2014-2008
	$Y_{Ct} =e^{11.308+0.039t}$	3.9	0.000	243.526	0.953	2014-2001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-64)

يتبين من الجدول رقم (4-15) أن نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ/طن)، قد سجلت معدل نمو بلغ نحو 4.2% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2001-2007) مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5% وهو مؤشر عام يكشف عن الأثر السلبي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{C1} أحد المؤشرات الأساسية للبعد البيئي للتنمية المستدامة، وكذلك الحال خلال الفترة الثانية (2008-2014) فكان الأثر سلبي وليس لصالح نظافة البيئة، حيث سجل معدل نمو بلغ نحو 4% كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2001-2014) تبين أن لسياسية رأس المال البشري أثر سلبي حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 3.9% كمتوسط سنوي للفترة مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وفق اختبار فيشر F، أما معامل التحديد الذي يعتبر أحد معايير الحكم على جودة المعادلة فكان مرتفع وقدر بـ 0.953 أي 95.3%.

بالنسبة لإجمالي قيمة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر بلغ 1553792 كلغ/طن خلال 14 سنة من 2001-2014، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 84220 كلغ/طن عام 2001 وحد أعلى 145400 كلغ/طن عام 2014، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 110985.16 وانحراف معياري قدر ب 18675.562 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر الإيجابي أو السلبي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-14).

الشكل رقم (4-14): تطور نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر للفترة 2001-2014

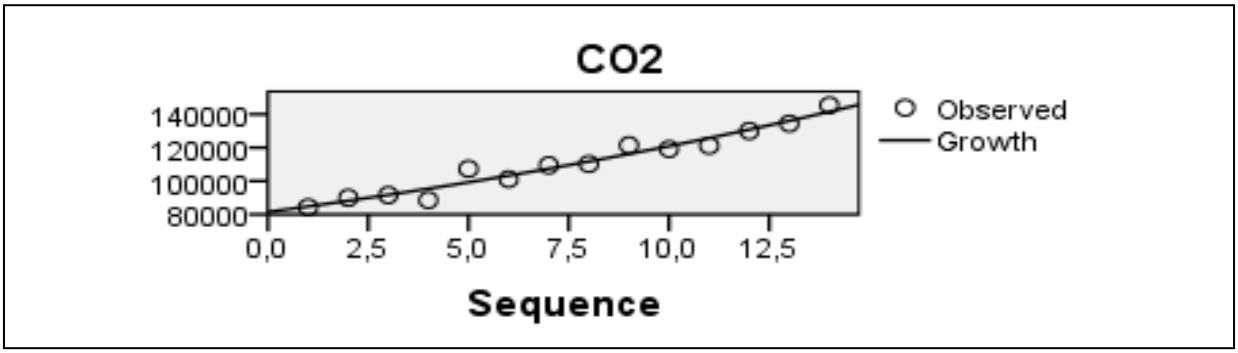

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

1-4-2 قياس أثر رأس المال البشري على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة عام 2010) للفترة 2001-2014

بالاستناد على ما يحتويه الملحق رقم (3-64) من بيانات تم تقدير المسار الزمني للمتغير التابع المتمثل في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة عام 2010) ويرمز له ب Y_{CO2} وهذا خلال الفترة 2001-2014. ولقد تم الحصول النتائج الموضحة في الجدول رقم (4-16).

الجدول رقم (4-16): معادلات الاتجاه الزمني لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي Y_{CO2} للفترة 2001-2014.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل %	sig	F	R^2	الفترة
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي) Y_{CO2}	$Y_{CO21}=e^{-0.318\ -0.004t}$	-0.4	0.681	0.190	0.037	2007-2001
	$Y_{CO22}= e^{-0.331+0.011t}$	1.1	0.161	2.705	0351	2014-2008
	$Y_{CO2t} =e^{-0.356+0.006t}$	0.6	0.075	3.803	0.241	2014-2001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 20 المطبق على بيانات الملحق رقم (3-64)

يتبين من الجدول رقم (4-16) أن نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي)، قد سجلت معدل تناقص بلغ نحو 0.4% كمتوسط سنوي للفترة الأولى (2001-2007) مع عدم ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5% وهو مؤشر عام يمكن القول أنه يكشف عن الأثر السلبي لسياسة رأس المال البشري- كصانع قرار في التخطيط – على المتغير التابع Y_{CO21} أحد المؤشرات الأساسية للبعد البيئي للتنمية المستدامة، أي لصالح التقليل من التلوث البيئي بالغازات، أما خلال الفترة الثانية (2008-2014) فسجل هذا المؤشر معدل نمو بلغ نحو 1.1% كمتوسط سنوي مع عدم ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5%، أما عند تحليل إجمالي الفترة (2001-2014) تبين أن لسياسة رأس المال البشري أثر سلبي على سلامة البيئة حيث سجل هذا المتغير التابع معدل نمو بلغ نحو 0.6% كمتوسط للفترة مع عدم ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5%.

بالنسبة لإجمالي قيمة نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر بلغ 10.26% خلال 14 سنة من 2001-2014، فكان يتقلب بين حدين حد أدنى 0.65% عام 2004 وحد أعلى 0.79% عام 2014، وبمتوسط حسابي قدر بنحو 0.7329 وانحراف معياري قدر ب 0.03583 وهذا خلال فترة الدراسة.

وللكشف عن الأثر الإيجابي لسياسة رأس المال البشري على هذا المتغير التابع يمكن عرض الشكل البياني التالي رقم (4-15).

الشكل رقم (4-15): تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2014.

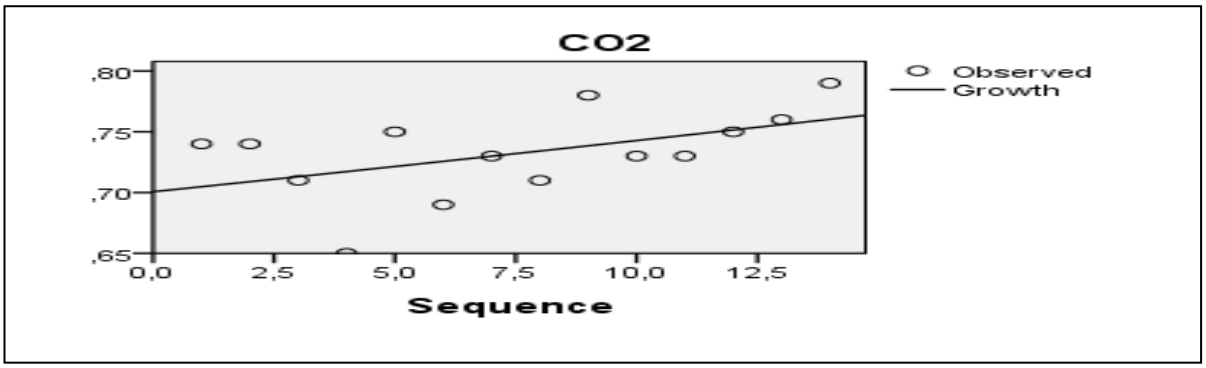

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

2- أثر الاستثمار في رأس المال البشري على بعدي التنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر للفترة 1980-2018.

اشتملت الدراسة على ثلاثة متغيرات وهي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعبر عن معدل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، ومتغيرين تفسيرين هما معدل التمدرس الحقيقي ومؤشر عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا، وقد تم تجميع بيانات السلسلة الزمنية الممتدة من 1980 حتى 2018 من الديوان الوطني للإحصائيات.

2-1 منهجية الدراسة وإجراءاتها:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية جديدة، وهي منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL الذي طورها كل من:Shin and Sun(1998) Pesaran (1997)، Pesaran et Al(2001). إذ أن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، كما يمكننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وأيضا في

هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات للمتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل.[1] ولقد أصبحت منهجية ARDL للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، فهي تعتبر من بين أفضل النماذج القياسية المستخدمة في اختبار التكامل المشترك وذلك في إطار الحدود (Bounds Test)، مقارنة بطرق أخرى معروفة في صورة طريقة دارين واطسون (CRDW Test) أو جوهانسون (Johansen Cointegration Test) في إطار تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) أو طريقة انجل–جرانجر ذات الخطوتين (Engel § Granger).[2]

كما يعود سبب تميز هذه المنهجية إلى أنها تتصف بعدة مزايا منها:[3]

–يمكن تطبيقها بغض النظر عما كانت المتغيرات محل البحث متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أو متكاملة من الدرجة واحد الصحيح I(1)، مقترنا بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية فقط I(2)؛

– المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلا عن أنه يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلة الارتباط الذاتي؛

–أن استخدامه يساعد على تقدير نتائج الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه ويمكن تنفيذ هذه المنهجية من خلال اعتماد معيار Akaik Information Criterion (AIC) وينطوي نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد VECM على تقدير معالم النموذج في الأجل الطويل والقصير في معادلة واحدة وتتم صياغته ضمن منهجية ARDL المقترح من قبل Shin And Pesaran (1998)

ويتمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) في المزج بين نموذجين يتمثل الأول في نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model، والثاني في نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive model ليصبح نموذج واحد، حيث تكون السلاسل الزمنية دالة في إبطاء

[1]– نور الدين بو الكور، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2]–لزهر ساحلي وآخرون: نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر حول: اقتصاد المعرفة وتنمية المجتمعات التحديات والفرص، الأردن، 2018/11/21، ص 06.

[3]– ناظم عبد الله ومحمد العيساوي، "قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للمدة 1990–2015"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 17، 2017، الرمادي، العراق، ص 150.

قيمها وقيم المتغيرات التوضيحية (المستقلة) الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر وهي موضحة كالتالي:

النموذج الأول: نموذج الإبطاء الموزع Distributed Lag Model الذي يتمثل بوجود قيم سابقة لمتغيرات خارجية كمتغيرات تفسيرية، حيث يتأثر المتغير التابع (Y_t) بالمتغير التفسيري (X_t) للفترة الزمنية الحالية وللفترات السابقة (X_{t-1}) وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$\mathbf{Y_t = C + a_1 X_t + a_2 X_{t-1} + \ldots\ldots\ldots + a_q X_{t-q} + U_t}$$

النموذج الثاني: نموذج الانحدار الذاتي Autoregressive model الذي يتمثل بوجود قيم سابقة للمتغير التابع (Y_t) كمتغيرات تفسيرية وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$\mathbf{Y_t = C + b_1 Y_t + b_2 Y_{t-1} + \ldots\ldots\ldots + b_p Y_{t-p} + U_t}$$

من خلال النموذجين الأول والثاني نحصل على المعادلة التي تمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع وذلك كمايلي:

$$\mathbf{Y_t = C + b_1 Y_t + b_2 Y_{t-1} + \ldots\ldots\ldots + b_p Y_{t-p} + a_1 X_t + a_2 X_{t-1} + \ldots\ldots\ldots + a_q X_{t-q} + \varepsilon_t}$$

حيث:

p: يمثل رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير Y_t)؛

q: يمثل رتبة المتغير التفسيري X (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t)؛

ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة بالشكل المختصر كمايلي: ARDL (p,q)، حيث يستند هذا النموذج على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM: Unrestricted Error Correction Model) وباستخدام اختيار فيشر (F-statistic) لتقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، وذلك في معادلة واحدة، حيث تكون المعادلة في حالة متغير تابع (Y) ومتغيرات تفسيرية عددها K (X_1, X_2 ….X_K) كما يلي:

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^{p} b_{1i}\,\Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} b_2\,\Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q2} b_3\,\Delta X_{1t-i} + \cdots\ldots\ldots + \sum_{i=0}^{qk} b_k\,\Delta X_{kt-i} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{1t-1} + a_3 X_{2t-1} + \cdots\ldots + a_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

C: الحد الثابت؛

Δ: الفروق من الدرجة الأولى؛

K: عدد المتغيرات؛

P: فترة إبطاء المتغير التابع Y؛

$q_1, q_2, \ldots\ldots q_k$: فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية على التوالي؛

$\beta_1, \beta_2, \ldots\ldots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل؛

$a_1, a_2, \ldots\ldots a_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

ولمزيد من التوضيح تتلخص المنهجية المستخدمة في إتباع الخطوات التالية الموضحة في الشكل رقم (4-16).

الشكل رقم (4-16): خطوات تطبيق منهجية ARDL.

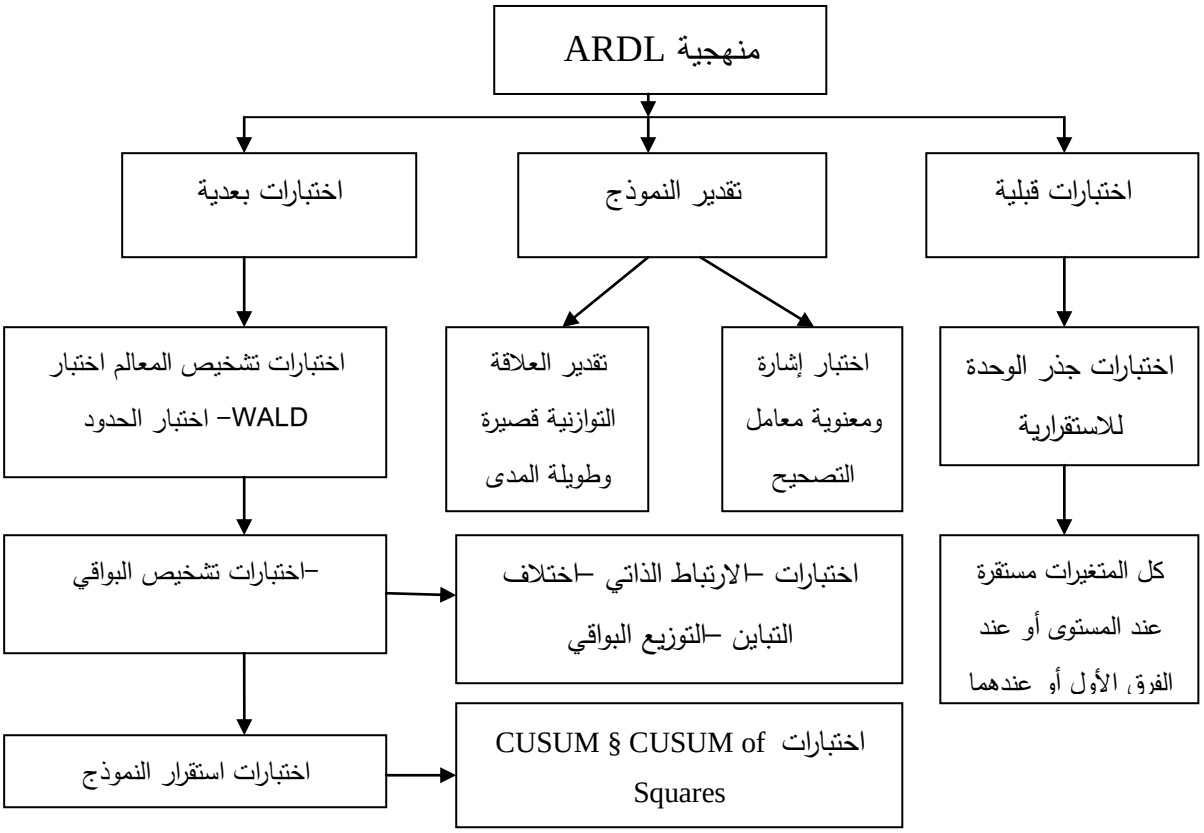

المصدر: عبد العزيز نعوم، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة ما بين (1970-2013)"، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد 17، 2017، ورقلة، الجزائر، ص232.

قبل الشروع في تقدير النموذج، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، وهذا يتطلب اختبار جدر الوحدة (unit root test) لديكي فولر (DF)، أو ديكي فولر الموسع (ADF) ، أو اختبار فيليب وبيروون (PP)، حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ويفحص هذا الاختبار فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي أنه مستقر. واستنادا للأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة يمكن كتابة الصيغة الدالية للنموذج على النحو التالي:

$$PIBP = F(TS, BAC, U)$$

حيث: PIBP : يمثل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

TS: معدل التمدرس الحقيقي؛

BAC: عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا.

ولتقليص قيمة الحد الخطأ سوف يتم استخدام متغيرات الدراسة القياسية بوحدات لوغاريتمية وتصبح الدالة في صيغتها الخطية بوحدات لوغاريتمية كالتالي:

$$Ln\ PIBP = L\alpha + \beta_1 Ln\ TS + \beta_2\ Ln\ BAC + U$$

حيث:

Ln PIBP: اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

Lα: الحد الثابت أو المقطع؛

Ln TS: اللوغاريتم الطبيعي لمعدل التمدرس الحقيقي؛

Ln BAC: اللوغاريتم الطبيعي لعدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا؛

U: حد الخطأ.

2-2 الاختبارات القبلية

2-2-1 دراسة استقرارية متغيرات النموذج القياسي (stationarity)

استنادا إلى برنامج EVIEWS 10 تم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات النموذج القياسي أي اختبار جذر الوحدة وذلك بإتباع كذلك منهجية اختيار النموذج الأنسب الموضحة في الشكل الموالي رقم (4-17) للتعرف على درجة تكامل السلسة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا من أجل التأكيد على قابلية تطبيق منهجية ARDL .

الشكل رقم (4-17): المنهجية المتبعة لاختيار النموذج الأنسب

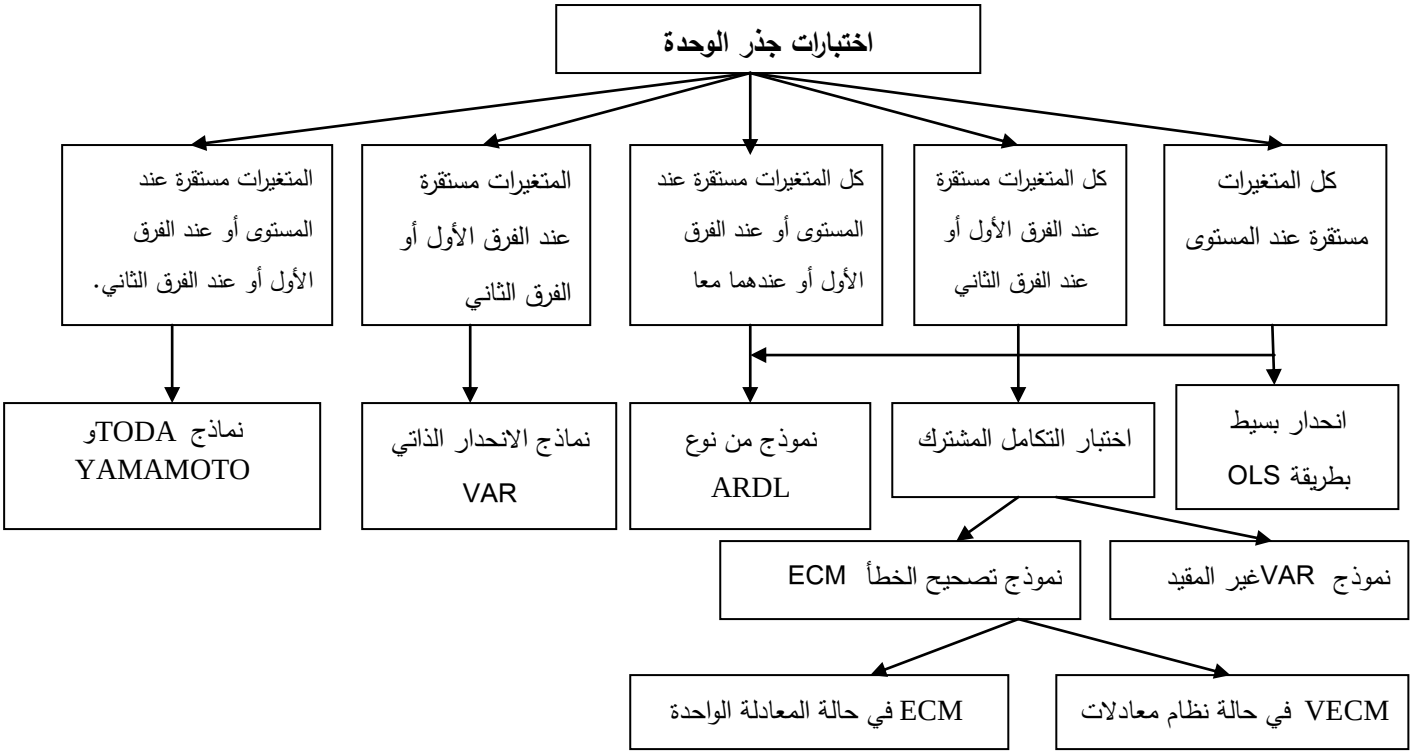

المصدر: عبد العزيز نعوم، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة ما بين (1970-2013)"، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد 17، 2017، ورقلة، الجزائر، ص231.

تعتبر اختبارات الاستقرارية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة، فعدم الاستقرارية عادة ما يعود إلى وجود جذر الوحدة، ولمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليب وبيرون PP لجذور الوحدة والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول رقم (4-17)

الجدول رقم (4-17): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليب وبيرون (PP) للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	درجة الاستقرارية	اختبار ADF			اختبار PP		
		ثابت	ثابت واتجاه زمني	بدون ثابت واتجاه زمني	ثابت	ثابت واتجاه زمني	بدون ثابت واتجاه زمني
		Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
Ln PIBP	I(0)	0,9973	0,6097	0,9973	0,9988	0,6513	0,9998
	I(1)	**0,0074**	**0,0083**	**0,0151**	**0,0003**	**0,0004**	**0,0007**
Ln TS	I(0)	**0,0016**	**0,0085**	**0,0002**	**0,0000**	**0,0001**	**0,0000**
	I(1)	**0,0000**	**0,0000**	**0,0000**	**0,0000**	**0,0000**	**0,0000**
Ln BAC	I(0)	0,8790	0,1273	0,8688	0,7036	0,0248	0,7225
	I(1)	**0,0002**	**0,0014**	**0,0000**	**0,0000**	**0,0000**	**0,0000**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على برنامج EVIEWS 10.

من خلال بيانات الجدول رقم (4-17) نلاحظ أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات LnPIBP، LnBAC، غير ساكنة عند المستوى (I(0)) حيث كانت القيمة الاحتمالية (Prob) أكبر من 5% بحد ثابت أو حد ثابت واتجاه زمني أو بدونهما، وهذا يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم سكون هذه المتغيرات عند المستوى، وعند أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى (I(1)) كانت القيم الاحتمالية (Prob) للمتغيرات أقل من 5% عند حد الثابت أو بالحد الثابت والاتجاه الزمني أو بدونهما عند مستوى دلالة 1%، و5%، وبالتالي سوف نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بعدم احتواء المتغيرات المعنية على جذر الوحدة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى. أما بالنسبة للسلسلة الزمنية (LnTS) فتشير النتائج إلى أنها ساكنة عند المستوى حيث كانت القيمة الاحتمالية (Prob) أقل من 5% بحد ثابت أو حد ثابت واتجاه زمني أو بدونهما، وساكنة عند مرشح الفروق من الدرجة الأولى حيث القيمة الاحتمالية أقل من 5%، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم احتواء السلسلة المعنية على جذر الوحدة. بناء على اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، نلاحظ أنها ليست مستقرة جميعها عند نفس الدرجة، فبعضها ساكن عند المستوى (LnTS ~ I(0)) والبعض الآخر ساكن عند أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى

(LnPIBP~ I(1)، LnBAC ~ I(1))، دون أن يكون هناك أي من المتغيرات ساكن بعد أخذ مرشح الفروق من الدرجة الثانية، وهو ما يجعل من إمكانية الاستمرار في تقدير نموذج الدراسة محققة.

2-2-2 تحديد عدد فجوات النموذج (عدد فترات الإبطاء المثلى).

هناك عدة معايير إحصائية تستخدم لتحديد عدد فترات الإبطاء من بينها معيار Akaike (AIC)، Schwarz-Bayesian (BIC)، Hannan-Quinn (HQ) informatin critrria، وبناء على معيار Akaike (AIC) ، فإن النموذج الأفضل الذي يعطي فترات الإبطاء المثلى هو ARDL (2, 1, 0) حيث يعطي أقل قيمة لهذا المعيار، وهي موضحة من خلال الشكل رقم (4-18).

الشكل رقم (4-18): عدد فترات الإبطاء حسب معيار Akaike

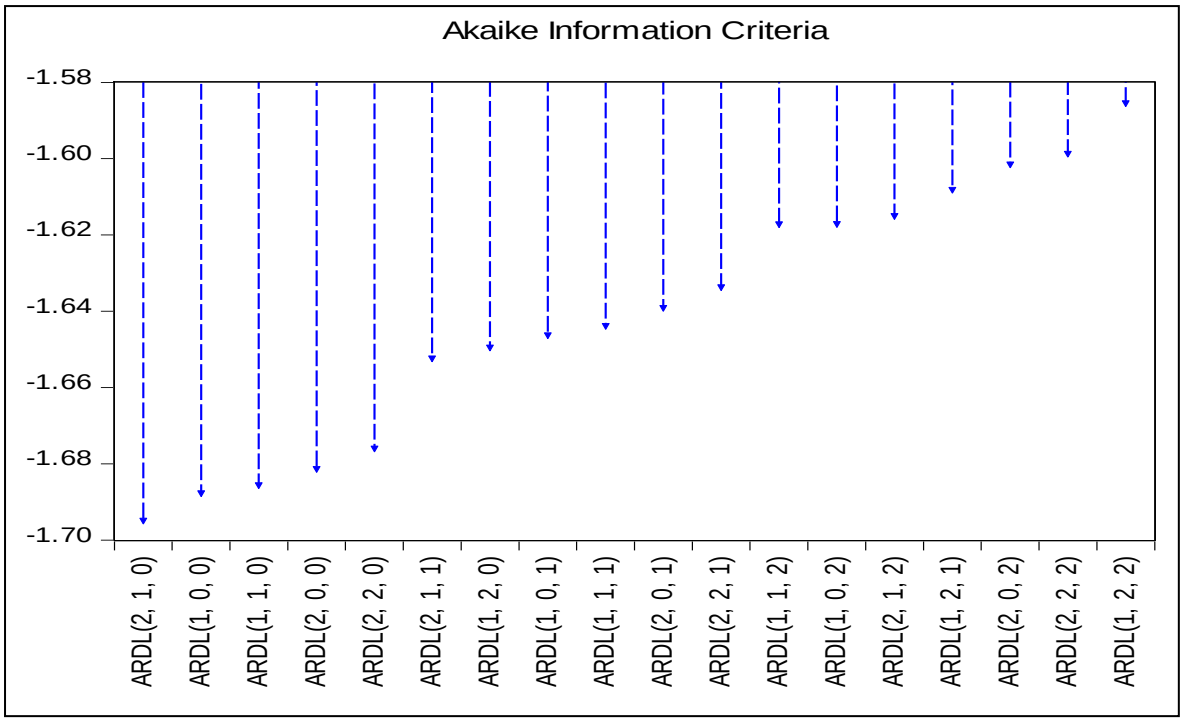

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات EVIEWS 10

من الشكل نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 2 بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و1 بالنسبة لمعدل التمدرس الحقيقي، و0 بالنسبة لعدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا.

وبالتالي تصبح لدينا صيغة النموذج كالتالي:

$$\Delta Ln\ PIBP_t = C + \sum_{i=1}^{2} b_{1i}\,\Delta Ln\ PIBP_{t-1} + \sum_{i=1}^{2} b_2\,\Delta Ln\ PIBP_{t-2} + \sum_{i=0}^{0} b_3\,\Delta Ln\ TS_{t-1} + \sum_{i=0}^{1} b_4\,\Delta Ln\ BAC_t + a_1 Ln\ PIBP_{t-1} + a_2 LnTS_{t-1} + a_3 Ln\ BAC_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

C : الحد الثابت؛

$b_4 b_3 b_2 b_1$: معاملات في الأجل القصير للعلاقة الديناميكية؛

a_3, a_2, a_1: تمثل المعاملات طويلة الأجل الذي من خلالها يتم معرفة إمكانية وجود تكامل مشترك؛

t: يمثل الزمن؛

ε_t : يمثل حد الخطأ العشوائي.

2-3 تقدير نموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء

تظهر بيانات الجدول الخاصة بالاختبارات الإحصائية للنموذج والمرفقة بالملحق رقم (4-3)، أن النموذج المقدر ذو جودة، فقيمة معامل (R^2) بلغت (0.997130) أي 99.71%، وقيمة (F-statistic) بلغت (2848.963) بمستوى معنوية إحصائية قدرها 1%، إضافة إلى ذلك بلغت قيمة اختبار احصائية داربن واطسن (D.W= 1.949854).

2-3-1 تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ECM-ARDL

لغرض قياس العلاقة قصيرة الأجل، يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ حيث أن هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأجل والثانية هي أنه يقيس سرعة تعديل الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل. فإذا كانت إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة (-) ومعنوية يعني أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي تؤكد لنا وجود تكامل

مشترك، بينما تبين لنا القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ سرعة عودة المتغيرات إلى حالتها التوازنية، وكانت نتائج تقدير العلاقة على المدى القصير موضحة في الجدول رقم (4-18)

الجدول رقم (4-18): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBP(-1))	0.375891	0.109363	3.437094	0.0017
D(LTS)	0.034146	0.013798	2.474622	0.0190
CointEq(-1)*	-0.113284	0.021640	-5.234876	0.0000

EC = LPIBP - (0.6461*LTS + 1.4259*LBAC -14.1983)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات EVIEWS 10 المدرجة في الملحق (4-3)

تشير بيانات الجدول رقم (4-18) إلى نتائج تقدير أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث كانت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة (0.113284-) ومعنوية (0.0000) وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، وتوضح معلمة تصحيح الخطأ أن 11,33% من الاختلالات قصيرة الأجل في مؤشر النمو الاقتصادي في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات التفسيرية.

2-3-2 تقدير العلاقة طويلة الأجل

بالاستناد الى برنامج Eviews تم تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الدراسة فكانت النتائج موضحة في الجدول رقم (4-19).

الجدول رقم (4-19): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTS	0.646071	0.274455	2.354011	0.0251
LBAC	1.425947	0.148064	9.630587	0.0000
C	-14.19825	2.057575	-6.900480	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات EVIEWS 10 المدرجة في الملحق (4-3)

من خلال نتائج الجدول رقم (4-19) يتبين ما يلي :

- أن تأثير المتغير التفسيري الأول والمتمثل في معدل التمدرس الحقيقي على معدل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، كان معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيمته الاحتمالية (0.0251) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% لذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من مؤشر معدل التمدرس الحقيقي إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة معدل التمدرس الحقيقي ب 1% قد يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.65 %، وتعبر هذه النسبة عن المرونة الجزئية للمتغير التابع بالنسبة للمتغير التفسيري الأول، وهي نسبة معتبرة فهي أقل من الواحد وأكبر من 0.50%، ولهذا من الضروري إعداد سياسات تعليمية تساهم في زيادة هذه المرونة للتجاوز على الأقل نسبة 0.90%.

- أن تأثيري المتغير التفسيري الثاني والمتمثل في عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا على معدل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، كان معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيمته الاحتمالية (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية 1% لذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من مؤشر عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا ب 1% قد يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.43 % وتعبر هذه النسبة عن المرونة الجزئية للمتغير التابع بالنسبة للمتغير التفسيري الثاني، وهي نسبة كانت أفضل من المرونة المسجلة للمتغير التفسيري الأول وكانت تفوق الواحد الصحيح، فإذا زاد عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا ب 10% قد يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 14.3%. وهذا لصالح التحسن في معدل التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي تحت تأثير مؤشرات سياسات الاستثمار في رأس المال البشري، التي من أهمها الاهتمام بالتعليم والحصول على الشهادات

العلمية منها شهادة البكالوريا كخطوة ومرحلة أولى، فضلا عن زيادة معدلات التمدرس الحقيقي ومعالجة مشكلات التسرب من التعليم في مختلف مستوياته بما في ذلك مراكز التكوين المهني والتدريب.

2-4 الاختبارات البعدية

2-4-1 اختبار الحدود Bounds Test

من أجل التأكيد على وجود تكامل مشترك نقوم بتطبيق اختبار الحدود الذي يقوم أساسا على فرضيتين:

H_0: فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات الموجودة في النموذج، وتكتب فرضية العدم عندئذ على الشكل التالي:

$$H_0 : a_1 = a_2 = \ldots\ldots\ldots = a_k = 0$$

H_1: الفرضية البديلة وتنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) وتكتب فرضية البديلة عندئذ على الشكل التالي:

$$H_1 : a_1 \neq a_2 \neq \ldots\ldots\ldots \neq a_k \neq 0$$

ويتم استخدام اختبار (Bounds Test) لأجل ذلك من خلال مقارنة (F) المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم (F) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%)، حيث نقبل الفرضية العدمية إذا كانت (F) المحسوبة أقل من قيم (F) الجدولية عند الحدود الدنيا، ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيم (F) الجدولية عند الحدود العليا، أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم (F) الجدولية الدنيا والعليا لا يمكن الحسم. ويوضح لنا الجدول رقم (4-20) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود Bounds Test لنموذج ARDL.

الجدول رقم (4-20): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود Bounds Test لنموذج ARDL.

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية			
		%1	%2.5	%5	%10
6.246483	الحد الأدنى I(0)	4.13	3.55	3.1	2.63
	الحد الأعلى I(1)	5	4.38	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات EVIEWS 10 المدرجة في الملحق (4-3)

تشير بيانات الجدول رقم (4-22) أن قيمة F جاءت أكبر من قيم F الجدولية عند الحدود العليا للقيمة الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%) وبالتالي النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية (معدل التمدرس الحقيقي و مؤشر عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا) والمتغير التابع (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر) خلال الفترة 1980-2018.

2-4-2 اختبارات تشخيص البواقي

للحكم على مدى اجتياز النموذج المقدر للاختبارات القياسية سوف نستخدم مجموعة من الاختبارات وهي موضحة في الجدول رقم (4-21) حيث يبين نتائج اختبارات تشخيص النموذج وتشمل اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط الذاتي، اختبار لاختلاف التباين، اختبار للتوزيع الطبيعي للبواقي. وفي جميع الاختبارات تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل لأن القيمة الاحتمالية لكل اختبار أكبر من 5%، أي أن النموذج لا يعاني مشكلات الارتباط الذاتي واختلاف التباين، كما أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ومن ثم فإن نتائج تقدير معلمات النموذج تعتبر صحيحة.

الجدول رقم (4-21): نتائج اختبارات تشخيص النموذج.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test			
F-statistic	0.014818	Prob.F (1,30)	0.9030
Obs*R-squared	0.018266	Prob. Chi-Square (1)	0.8925
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.010342	Prob.F (1,34)	0.9196
Obs*R-squared	0.010947	Prob. Chi-Square (1)	0.9167
Normality test			
Jarque-Bera	0.448791	Prob	0.798999

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات EVIEWS 10 المدرجة في الملحق (4-3)

2-4-3 اختبارات استقرار النموذج (CUSUM وCUSUM of Square)

من أجل أن نتأكد من استقرار النموذج على المدى القصير والطويل باعتماد اختبارين هما: المجموع التراكمي للبواقي Cumulattive Sum Of Recursive Residuals ومجموع المربعات التراكمي للبواقي Cumulattive Sum Of Recursive Residuals Squared وأظهرت نتائج الاختبارين من خلال الشكل (4-19) أنه لا يوجد تغير هيكلي، فالنموذج مستقر في مجمله حيث أن الرسم البياني لإحصائيات CUSUM و CUSUM of Square بقي ضمن الحدود الحرجة مما يدل على صحة النموذج المقدر كما يوضح هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما بين نتائج المعلمات طويلة وقصيرة الأجل، ويوضح ذلك أن نتائج البحث غير متحيزة.

الشكل رقم (4-19): اختبار Cusum و Cusum Squared

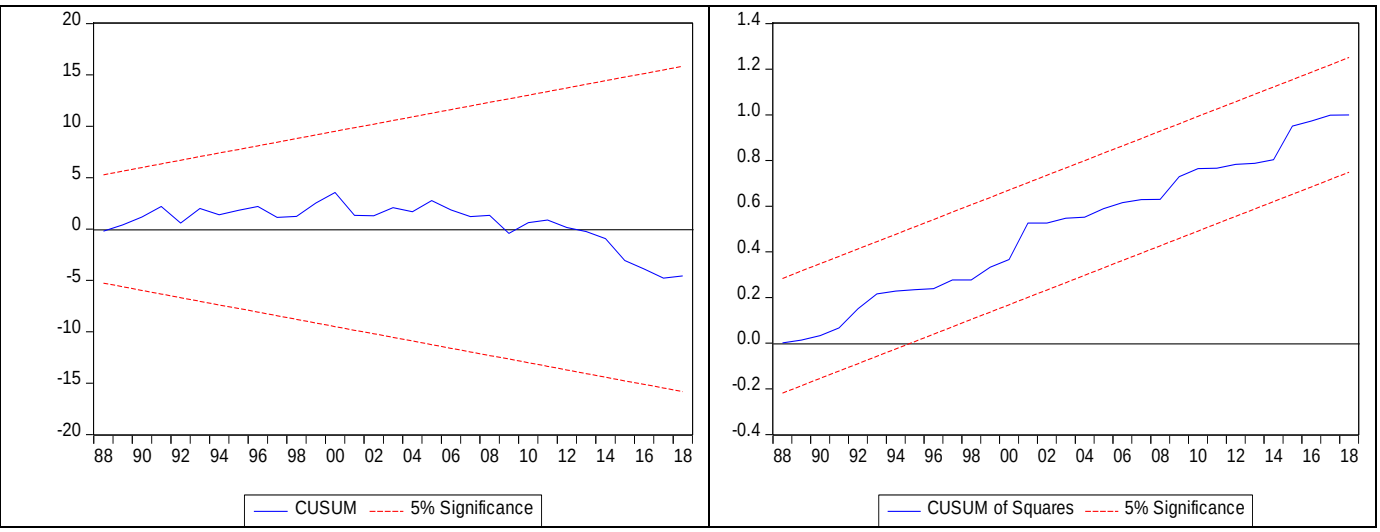

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على برنامج EVIEWS 10

تحليل النتائج: يتبين من خلال ما سبق:

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين معدل التمدرس الحقيقي على معدل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2018؛

-يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لأعدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا على معدل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2018.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال هذا الفصل التطبيقي حاولت الباحثة بيان أثر رأس المال البشري على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حيث توصلت إلى النتائج التالية:

- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% و5% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغيرات التابعة التي تمثل أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، إلا متغير نسبة الصادرات إلى الواردات فكان الأثر سلبي ومعنوي عند 1%؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% و5% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغيرات التابعة التي تمثل أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة غير أن المتغير التابع عدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل كان له أثر إيجابي وغير معنوي عند 5%؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% و5% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغيرات التابعة التي تمثل أحد المؤشرات الأساسية للبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر سلبي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ/طن)، وأثر سلبي وغير معنوي عند 5% للمتغير التابع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة عام 2010)، اللذان يمثلان أحد المؤشرات الأساسية للبعد البيئي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمتغير التفسيري معدل التمدرس الحقيقي على معدل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1980–2018؛
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لأعدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا على معدل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1980–2018.

خاتمة

خاتمة

أولا: تلخيص الدراسة

إن التنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي، بل هي مفهوم واسع يتطلب تغييرا في محتوى النمو، تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد ما بين الأجيال من جهة، والعدالة في توزيعها ما بين الدول والأفراد في الجيل الواحد من جهة أخرى، وهذا من خلال الاهتمام بالفئات الأكثر فقرا في العالم عن طريق تأمين حصولهم على الخدمات الأساسية التي تسمح لهم بتحسين ظروف معيشتهم، ومما لا شك فيه أن التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي بما يتوافق والشريعة الإسلامية.

يعتبر رأس المال البشري القيمة الجوهرية التي تحقق الديناميكية الحقيقية للتنمية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى البيئية في دول العالم، فلقد أصبحنا نعيش عصرا تدفقت فيه المعرفة العلمية وتنوعت، وأصبحت الحصيلة المعرفية لمجتمع ما هي القوة التي تصوغ حاضره وتؤمن مستقبله، ومن ثم أصبحت الأمة القوية هي الأكثر معرفة ودراية والأغنى بمفكريها ومبدعيها الذين يضيفون إلى المعرفة كل جديد نافع. وبالتالي تعد عملية الاستثمار في رأس المال البشري هي المفتاح الرئيسي والعامل الحاسم والعنصر المهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وجود رأس مال بشري مدربا ومتعلما ومؤهلا هو عبارة عن قوة دافعة للاقتصاد باعتباره قوة قادرة على استيعاب جميع الابتكارات التكنولوجية، والتي تؤدي بدورها إلى إحداث النقلات الحضارية وتحقيق التقدم التقني في شتى مناحي الحياة، وقوة نافعة للمجتمع من خلال وعي الأفراد بما يدور حولهم وقدرتهم على تلبية حاجياتهم وحاجيات مجتمعهم، في بيئة يسودها التكافل والتعاون والتسامح وانخفاض الأمية والبطالة والفقر وتمكين الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق مستوى لائق، فضلا على اعتباره قوة رافعة بقيمها وأخلاقها واحترامها لبيئتها، من خلال الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية بما يلائم حاجيات الجيل الحالي ويحافظ على احتياجات الأجيال القادمة.

من خلال ما تم عرضه من البرامج التنموية المنتهجة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، التي تعبر عن جهود الجزائر في سبيل تطوير رأس مالها البشري

وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد ومحاولة اللحاق بقاطرة الدول المتطورة، إضافة إلى تحليل بيانات مؤشرات كل من رأس المال البشري ومؤشرات أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، ودراستها دراسة قياسية في الجانب التطبيقي، أثبتت لغة الأرقام وجود آثار إيجابية لكن الباحثة ترى أن الواقع الجزائري بمختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية حتى المؤسساتية والبيئية يحاكي عكس ذلك وهذا راجع لعدة أسباب منها:

من الجانب الاقتصادي فاعتماد الجزائر الشديد على قطاع المحروقات وفشلها في تنويع الصادرات خارج هذا القطاع، وإهمال القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات جعل اقتصادها شديد الحساسية للتقلبات الخارجية مما أدى ذلك إلى ضعف معدل النمو الاقتصادي وعدم تحقيق النمو القابل للاستمرار، إضافة إلى ضعف الاهتمام بقطاع التعليم من خلال ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، يثبت قصور اهتمام الجزائر لمجال حيوي وهام يساهم بشكل فعال مسايرة التقدم التكنولوجي وتطوير رأس المال البشري الذي يعتبر ثروة الأمم.

من الجانب الاجتماعي فيشير التباين بين معدلات الفقر ومكاسب النمو أن هته المكاسب لا توزع بصفة عادلة بين مختلف الأقاليم، إضافة إلى وجود معدل نمو مرتفع وبطالة مرتفعة يرجع سبب ذلك إلى تحقيق نمو في قطاعات لا ترتبط بالتشغيل، وضعف ارتباط مخرجات التعليم مع احتياجات النوعية لأسواق العمل المتغيرة، أما من ناحية القطاع الصحي فهو يسوده تهميش الكفاءات وقلة توفير فرص العمل إضافة إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصحة، فضلا عن ظاهرة الفساد التي طغت على البلاد فأضعفت شرعية الدولة وهمشت دور المجتمع المدني، فزعزعة ثقة المواطن بسلطته مما أدى إلى زعزعة النظام الاجتماعي والأخلاقي.

من الجانب البيئي فالجزائر تعاني من ظاهرة التلوث بجميع أنواعه إضافة إلى النفايات الصلبة والغازية من خلال التخلص غير السليم للمخلفات، وعدم تطبيق المؤسسات الجزائرية للتكنولوجيات النظيفة واعتماد استراتيجيات إعادة تدوير النفايات، فضلا عن التقدم السريع للتصحر، إضافة إلى أنها مازالت تعتمد على الصناعات الإستخراجية التي تلحق ضررا كبيرا بالبيئة والمحيط السكاني والنباتي وتعرض رأس المال الطبيعي إلى النضوب وتحرم الأجيال القادمة من حقها في التمتع بها.

عموما يمكن القول أنه بالرغم من المجهودات التي قامت بها الجزائر والتي تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو استراتيجيات تطوير رأس المال البشري والتنمية المستدامة، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق هدفها، والفجوة التي بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال تبين حقيقة أن الرغبة وحدها غير كافية، وإنما القدرة على التطبيق المخطط تأتي في المقدمة وهذا يتطلب رأس مال بشري قادر ومؤهل ومدرب.

ثانيا: نتائج الدراسة.

لقد استهدف هذا البحث دراسة "أثر رأس المال البشري على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة ثم بناء مجموعة من الفروض كحلول مؤقتة في انتظار إثباتها أو نفيها، فقد استخدمت الدراسة مزيج من المناهج وهي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي والمنهج المقارن، وفي ضوء محتويات هذه الدراسة المكونة من ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي أسفر البحث على مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي.

أ-نتائج الدراسة على المستوى النظري: خلصت الدراسة إلى الآتي:

- إن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون سنة، أما التنمية الاقتصادية فهي عملية منظمة ومخطط لها مسبقا، تشمل تغييرات في كافة جوانب الحياة، فإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره، توزيعا عادلا، تضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع. كما يتربع كلا المفهومين على عدة نظريات اختلفت نتيجة لما شهده الفكر الاقتصادي من معالجة للمشكلات الاقتصادية.
- التنمية البشرية هي تنمية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة، والمهارات بل تمتد إلى أبعد من ذلك فأصبحت توجها إنسانيا للتنمية الشاملة المتكاملة تهدف إلى تنمية جودة حياته ومعيشته.

- التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، بنيت أهدافها 17 التي اعتمدت سنة 2015 على نجاح أهداف التنمية المستدامة للألفية، وهي تهدف إلى المضي قدما لإنهاء كافة أشكال الفقر. والأهداف الجديدة متفردة من ناحية أنها تدعو جميع الدول الفقيرة والغنية ومتوسطة الدخل إلى العمل لتعزيز الرفاهية. كما أنها تقر بأن إنهاء الفقر يجب أن يمضي يد بيد مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي، وتعالج سلسلة من الحاجات الاجتماعية بما فيها التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل، في ذات الوقت الذي يتم فيه معالجة التغييرات المناخية والحماية البيئية.
- ترتكز التنمية المستدامة على أبعاد أساسية تتمثل في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد التكنولوجي والبعد البيئي. ويعتبر هذا الأخير العمود الفقري للتنمية المستدامة، فكل حركتنا بصورة رئيسية ترتكز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة.
- لقد شكل الإنسان محور التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي، فرأس المال البشري يعتبر العنصر الأكثر أهمية في استمرار التنمية المستدامة ومن خلال تنمية العنصر البشري يمكن تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الذي يعتبر الركيزة الأهم في تطور الدول. وبالتالي يعد المورد البشري نعمة إذا ما أدير بعناية فهو يؤدي دورا هاما في خدمة التنمية في جميع الدول بلا استثناء، فبعض الدول تستخدمه لمواجهة النقص في الثروات الطبيعية.
- تعتبر الجزائر من بين الدول التي حاولت من خلال التشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية إرساء قاعدة متينة من أجل التنمية المستدامة الشاملة، إلا أن كل هذا غير كاف إذ لابد أن يصاحب هذه الترسانة القانونية وعيا مجتمعيا وثقافة بيئية للأفراد من شأنها أن تتكامل في وثيقة واحدة لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.
- التنمية المستدامة أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة، وتشكل أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية للجميع، والجزائر تعد من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي

تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها لبلوغ آفاقها المستقبلية.

- يحتاج إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية إلى مجهودات جبارة سواء كان ذلك على مستوى الحكومات أو حتى على مستوى الأفراد، وذلك نتيجة للاعتقاد الراسخ بأن حاضر الأمم ومستقبلها مرهون بمدى تمكنها من العلم والمعرفة، فتشكل لدى هذه الأمم إيمانا قويا بأن الرأسمال الحقيقي والدائم يكمن في الاستثمار البشري الذي يشكل الدعامة الأساسية لكل نهضة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وقد تجلى هذا في تبني العديد من المقاربات وتجريب الكثير من الإصلاحات مبنية بشكل عقلاني، تتماشى مع واقع وإمكانيات وطموحات كل أمة على حدة، وهو الشيء الذي اتبعته الجزائر في محاولة منها لمواكبة التغيرات والتطورات الراهنة وذلك بإتباعها المقاربة بالكفاءات، غير أن إصلاح التعليم يحتاج إلى نظرة شاملة لكافة الجوانب والمجالات لهذا اختارت بعض الدول في مجال التعليم نظام الجودة في إصلاح منظومتها التربوية.
- تعتبر الطاقات المتجددة من الأوراق المهمة التي يمكن أن تزيد من الركيزة الجيوإستراتيجية للجزائر، وهو مجال اهتمام مختلف الشركات العالمية حيث تحتل الجزائر موقعا مهما في الساحة الإقليمية والدولية خاصة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية التي تعتبر بمثابة فرصة ومحرك للتطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ب-نتائج الدراسة على المستوى التطبيقي:

بالنسبة لنتائج الدراسة القياسية باستخدام برنامج SPSS 20:

- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري -كصانع قرار في التخطيط- على المتغير التابع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري -كصانع قرار في التخطيط- على المتغير التابع إجمالي التراكم الخام لرأس المال الثابت أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛

- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع نسبة التراكم الخام لرأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر سلبي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع نسبة الصادرات إلى الواردات أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع نسبة سكان المناطق الريفية من إجمالي عدد السكان أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع نسبة المشتغلين إلى العاطلين في الجزائر أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان في الجزائر أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 5% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع عدد المدارس الإبتدائية أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع عدد المتوسطات أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛

- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع عدد الثانويات أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 5% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع عدد المسجلين ما بعد التدرج لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي وغير معنوي عند مستوى 5% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع عدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع نفقات التسيير المخصصة لقطاع التربية الوطنية في الجزائر أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع نفقات التسيير المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع نفقات التسيير المخصصة لقطاع التكوين والتعليم المهني أحد المؤشرات الأساسية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنيت كنسبة من السكان أحد المؤشرات الأساسية للبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع نسبة ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية أحد المؤشرات الأساسية للبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة؛

- وجود أثر سلبي ومعنوي عند مستوى 1% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ/طن) أحد المؤشرات الأساسية للبعد البيئي للتنمية المستدامة أي لغير صالح البعد البيئي وفق معادلة الاتجاه الزمني؛
- وجود أثر سلبي وغير معنوي عند مستوى 5% لسياسة رأس المال البشري –كصانع قرار في التخطيط– على المتغير التابع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة عام 2010) أحد المؤشرات الأساسية للبعد البيئي للتنمية المستدامة أي لغير صالح البعد البيئي وفق معادلة الاتجاه الزمني.

بالنسبة لنتائج الدراسة باستخدام برنامج EVIEWS 10:

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل التمدرس الحقيقي على متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%، يثبت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من مؤشر معدل التمدرس الحقيقي إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة معدل التمدرس الحقيقي ب 1% قد يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.65%؛
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا على معدل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر، عند مستوى معنوية 1% يثبت وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير التفسيري الثاني عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا إلى المتغير التابع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا ب 1% قد يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي ب 1.43 %.

ثالثا: الإجابة على فرضيات الدراسة.

بعد محاولة الإحاطة بجوانب الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة على النحو التالي:

- إثبات صحة الفرضية الأولى التي مفادها وجود آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية لأثر رأس المال البشري على المؤشرات المختارة للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة فيما يخص ثلاثة متغيرات وهي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تراكم

رأس المال الثابت والأهمية لتراكم رأس المال الثابت على الناتج المحلي الإجمالي، ونفي صحة الفرضية الأولى فيما يخص متغير نسبة الصادرات إلى الواردات خلال الفترة المختارة؛

- إثبات صحة الفرضية الثانية التي مفادها وجود آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية لأثر رأس المال البشري على جميع المؤشرات المختارة للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة باستثناء غياب المعنوية الإحصائية فقط لمؤشر عدد المسجلين في مرحلة التدرج بجامعة التكوين المتواصل ورمزه EFC؛
- إثبات صحة الفرضية الثالثة التي مفادها وجود آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية لأثر رأس المال البشري على جميع المؤشرين المختارين للبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- نفي صحة الفرضية الرابعة التي مفادها وجود آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية لأثر رأس المال البشري على المؤشرات المختارة للبعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة فقد أظهرت نتائج تقدير معادلة الاتجاه الزمني وجود الأثر السلبي على البعد البيئي؛
- إثبات صحة الفرضية الخامسة التي مفادها وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل التمدرس الحقيقي على متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي؛
- إثبات صحة الفرضية السادسة التي مفادها وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد الحاصلين على شهادة البكالوريا على متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: التوصيات:

- يتطلب تجسيد أهداف التنمية المستدامة الاندماج الحقيقي لجميع الفاعلين خاصة فيما يخص مشاركة القطاع الخاص بالمجتمع المدني في اتخاذ القرارات على جميع المستويات، من الفكرة إلى وضع السياسات والخطط والبرامج والتنفيذ والمتابعة والتقييم؛
- اعتماد رؤية بعيدة المدى وإستراتيجية تنفيذية ذات أولويات بهدف دفع الاقتصاد الوطني الجزائري في مسار أخضر مستدام، كوسيلة لتفعيل الاقتصاد وتنويعه ليكون أقل كربونيا ومتوافقا مع متطلبات الحد من تغير المناخ، إلى جانب تشجيع التنافسية وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر وتحسين الأوضاع البيئية ونوعية الحياة؛

- اعتماد استراتيجيات لبناء رأس المال البشري خاصة في إطار العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتشجيع الابتكار ونشر التكنولوجيا مع زيادة فرص نقل المعرفة والوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنيت مع تسهيل نقل التكنولوجيا السليمة؛
- تعزيز الطاقات المحلية عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري وبناء قدرات المؤسسات، وهذا يشمل مراجعة المناهج التربوية على جميع المستويات بما فيها التعليم المهني وبرامج تدريب المدربين، وتشجيع التفكير على الإبداع، ودعم برامج الأبحاث والتطوير؛
- التركيز على زيادة تراكم رأس المال البشري ونموه وذلك من خلال تطوير السياسات التعليمية وزيادة حجم الإنفاق على التعليم والبحث وذلك لمدى أهميته في الارتقاء بالاقتصاد المنشود وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مستدام وشامل؛
- وضع برنامج لملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وذلك بإعادة النظر في السياسات التعليمية وسياسات التشغيل والاستثمار والأجور، فالتعليم المنعزل عن متطلبات وحاجيات المجتمع لا يمكن أن ينتج عنه نمو مستدام بقدر ما ينتج عنه بطالة وهجرة للأدمغة وهدر أموال طائلة؛
- ضرورة الاهتمام المستمر بزيادة الأهمية النسبية للإنفاق على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المستدامة في الجزائر؛
- ضرورة الاستمرارية في معالجة أسباب وآثار ظاهرة التسرب في المراحل التعليمية المختلفة وفي مراكز التكوين المهني والتدريب، وزيادة الموارد اللازمة لتقديم نوعيات عالية المستوى من التعليم والتأهيل والتدريب؛
- تشجيع التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة للاستفادة من إمكاناته وخبراتها في مجال إعداد و تنفيذ برامج متطورة للتكوين والتدريب؛
- ضرورة السهر والحرص الشديد على مدى تضمين البعد البيئي في الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تضعها مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية، وخاصة القطاع الصناعي حفاظا على بيئة سليم صحيا للأجيال الحاضرة والقادمة؛
- تشجيع العاطلين عن العمل ولاسيما الفئة الشبابية على إقامة المشروعات الصغيرة، من خلال توفير الاستشارات الفنية والاقتصادية ومصادر التمويل اللازمة من قروض حسنة وسبل المشاركة.

رابعا: الآفاق البحثية للدراسة:

- دراسة موضوع الاستثمار في رأس المال البشري من منظور إسلامي، خاصة وأن الشريعة السمحاء قد تناولت موضوع التوظيف والاختيار القائم على القوة والأمانة، وكذا التدريب والعمل بمبدأ الشورى وعوامل أخرى قد كانت محل دراسة من قبل بعض الباحثين العرب، ولكن الزاوية المقصودة هنا هي التركيز على خصائص البيئة العربية الإسلامية التي تختلف عن الغربية منها، حيث لا يمكن نسخ ممارسات الموارد البشرية بالطرح الذي يراه باحثوها ومحاولة تطبيقها على العالم العربي المسلم لمجرد نجاحها هناك، فلا خصائص الفرد متشابهة ولا بيئته أيضا؛
- في إطار الحديث عن رأس المال البشري والتنمية المستدامة في الجزائر، فهذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من البحث والتوسع فبالرغم من إتباعنا للخطوات والمنهجية خلال مراحل الدراسة إلا أن نتائج هذه الدراسة تعتبر نتيجة فردية وذلك يرجع سواء إلى قصر حجم السلسة الزمنية أو مصادر البيانات المعتمدة عليها بالإضافة إلى محدوديتنا في الإلمام بجميع الطرق القياسية. وبالتالي فيمكن أن تكون هناك دراسات أخرى تتناول الموضوع باستخدام سلسلة زمنية أكبر كما يمكن أن تزيد من حجم عينة الدراسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: بالغة العربية:

أ- القرآن الكريم:

- سورة آل عمران: سورة مدنية، الآية 159.
- سورة الأعراف: سورة مكية، الآية 31.
- سورة الأعراف: سورة مكية، الآية 74.
- سورة الأنعام: سورة مكية، الآية 38.
- سورة التوبة: سورة مدنية، الآية 105.
- سورة الشورى: سورة مكية، الآية 38.
- سورة المائدة: سورة مدنية، الآية 08.
- سورة المرسلات: سورة مكية، الآية 25، 26، 27.
- سورة النحل: سورة مكية، الآية 14.
- سورة النحل: سورة مكية، الآية 95.

ب- الكتب:

- أبو النصر مدحت ومدحت محمد ياسمين، التنمية المستدامة مفهومها وأبعادها ومؤشراتها، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017.
- آرمسترونج مايكل، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، ترجمة إيناس الوكيل، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2008.
- بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، ب ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
- بكار عبد الكريم، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1999.
- بن عبد الرحمن البريدي عبد الله، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، ب ط، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2015.
- تركي القريشي محمد صالح، علم اقتصاد التنمية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

- تودارو ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، ب ط، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006.
- حجيم الطائي يوسف وفوزي العبادي هاشم، إدارة الموارد البشرية قضايا معاصرة في الفكر الإداري، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- حلاوة جمال وصالح علي، مدخل إلى علم التنمية، ب ط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي للبنوك الإلكترونية والبنوك التجارية والسياسة النقدية، ب ط، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة، الجزائر، 2008.
- درة عبد الباري وآخرون، إدارة القوى البشرية، ب ط، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
- درويش أحمد عبد الرؤوف، قضايا التنمية في الدول النامية مقدمة في سوسيولوجيا التنمية، ط1، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2016.
- رمضان نعمة الله أحمد وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، ب ط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.
- زكي الطويل رواء، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ب ط، دار زهدان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- سمير أحمد محمد، الإدارة الإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- سيد جاد الرب محمد، إدارة الموارد الفكرية والمعرفية في منظمات الأعمال العصرية، ب ط، مطبعة العشري، مصر، 2006.
- شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو واستراتيجيات التنمية، ب ط، دار هومة للطباعة والنشر، بوزريعة، الجزائر، بدون سنة النشر.
- صفوت قابل محمد، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، ب ط، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.

- عارف العساف أحمد و حسين الوادي محمود، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
- عبد الرحمن إسماعيل وعريقات حربي، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- عبد الكريم الأشهب نوال، إدارة الموارد البشرية، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
- عجمية محمد عبد العزيز وعطية ناصف إيمان، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، ب ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005،
- علية محمد بشير، القاموس الاقتصادي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1985.
- عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1992.
- عودة الجيوسي راشد، الإسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة، ط2، مؤسسة فريد ريش إيبرت، عمان، الأردن، 2013.
- عوني اللبدي نزار، إدارة الموارد البشرية وتنميتها، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2015.
- فرهاد علي الأهدان محمد، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، ط1، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1994.
- فريد النباتي سهيلة، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- قاسم محارب عبد العزيز، الاقتصاد البيئي مقاومته وتقنياته، ب ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011.
- كاظم حمود خضير وكاسب الخرشة ياسين، إدارة الموارد البشرية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- كاظم محمود خضير، إدارة الموارد البشرية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

- محمد ابراهيم محمد، إدارة الموارد البشرية أحد محاور الكيان الاقتصادي الوظيفي للمؤسسة المدخل لتطوير منظومة إدارة جودة رأس المال البشري من المنظور الإداري، ب ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- محمد عبد القادر عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، ب ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- محمد غنيم عثمان وأبو زنط مجادة، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- محمود الإقداحي هشام، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، ب ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- مصطفى الجمل هشام، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي دراسة مقارنة، ب ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005.
- مكاي ليان، دليل عملي: نحو ثقافة سيادة القانون، ط 1، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2015.
- منشورات مكتب العمل الدولي، الخلاص من الفقر، ط 1، جنيف، سويسرا، 2003.
- نائق برنوطي سعاد، إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد)، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- الوردي حذومة، مطبوعة الموارد البشرية، ب ط، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018/2017.
- يوسف كافي مصطفى، التخطيط والتنمية من منظور اقتصادي بيئي علمي، ط1، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

ج- الرسائل والمذكرات الجامعية:

- إبراهيم أبو عليان محمد: العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.

- إبراهيم عمار: تنمية رأس المال البشري وأثره على كفاءة المنشأة دراسة ميدانية في الساحل السوري، رسالة ماجستير في السكان والتنمية، جامعة تشرين، سوريا، 2014.
- إبراهيمي نادية: دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة جامعة المسيلة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012.
- إبرير غنية: دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية –دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009.
- إحسان السكارنه محمد: أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على إستراتيجية التمايز دراسة تطبيقية على شركات الطاقات المتجددة في عمان، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2017.
- أوكيل حميدة: دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2016/2015، مذكرة غير منشورة.
- باسم كمال الحسني دنيا: أثر ممارسات إدارة الاحتواء العالي في تنشيط رأس المال البشري دراسة حالة مصرف الرافدين في العاصمة العراقية بغداد، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرط الأوسط، عمان، الأردن، 2016.
- باشوش حميد: المشاريع الكيرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق–غرب، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010.
- برني لطيفة: دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006/2005.
- بصدار زوليخة: المتغيرات المؤسساتية رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)، أطروحة دكتوراه في اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015، مذكرة غير منشورة.
- بلخير جواد عمر: دور تكوين الموارد البشرية في تطوير ونجاح المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، مذكرة غير منشورة.

- بلقوم فريد، "إنتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة: الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، مذكرة غير منشورة.
- البلي مسعود: واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009.
- بن حسين ناجي: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، مذكرة غير منشورة.
- بن عباس شامية: تطبيق غدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2014–2015، مذكرة غير منشورة.

- بن نائل بن عبد الرحمن أبو علي نايف: التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في العمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 2011/2010.
- بوحفص بوزيد: الأثر السوسيو اقتصادي للتصحر على السكان، رسالة ماجستير في ديموغرافيا اقتصادية اجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.
- بودخدخ كريم: اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001–2014، أطروحة دكتوراه في نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014، مذكرة غير منشورة.
- بوسكار ربيعة: مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، مذكرة غير منشورة.
- بوشويط فيروز: إستراتيجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي –دراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر–، رسالة ماجستير في اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011.
- بوعشير مريم: دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.
- بولمخال مريم: إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011.

- جبوري محمد: تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، مذكرة غير منشورة.
- جمال أبو سخيلة كمال: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
- حريزي فاروق: دور التكنولوجيا الحديثة للاتصالات في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة في الجزائر دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.
- حسن ناصر إسراء: الاستثمار الخاص في التعليم العالي العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2016.
- حسونة عبد الغني: الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، مذكرة غير منشورة.
- حسين سيد محمد: أهمية العنصر البشري في تحقيق أهداف الشركات، أطروحة دكتوراه في إدارة الموارد البشرية التعليم عن بعد، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، بدون سنة. مذكرة غير منشورة.
- حسين محمد الميالي تغريد: الإنفاق على البحث والتطوير مدخلا معاصر للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2016.
- حسين محمد الميالي تغريد: الإنفاق على البحث والتطوير مدخلا معاصر للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2016.
- حصر وري نادية: الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009/2008.
- دهان محمد: الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، مذكرة غير منشورة.
- ذبيحي عقيلة: الطاقة في ظل التنمية المستدامة –دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر–، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

- راشي طارق: الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.
- سايح بوزيد: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، مذكرة غير منشورة
- السر عبد الله أحمد علي أحمد سالم: التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017.
- سنوسي سميرة: التصحر في الزيبان وانعكاساته على التهيئة ولاية بسكرة، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة المنتوري قسنطينة، 2006.
- شادي الغرباوي جمال: أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
- شيلي إلهام: دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013.
- طلال محمد أبو الروس محمد: دور رأس المال البشري في تجنيد الأموال في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
- طويهري فاطمة: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية دراسة حالة شركة إنتاج الكهرباء بتيارت، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران 02، الجزائر، 2015/2014.
- عدة أسماء: أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران2، الجزائر، 2016/2015.
- فالح ناصر الغانمي جعفر: القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثرها في قيمة الوحدة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، جامعة القادسية، العراق، 2017.
- فتوح خالد: الاستثمار في التنمية المحلية "دراسة حالة قطاع الري لولاية تيسمسيلت"، رسالة ماجستير في تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009.
- قرفاز سامية: دور الشراكة الأجنبية في تحقيق الرضا الوظيفي للمورد البشري في المؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2013/2012، مذكرة غير منشورة.

- قوادرية ربيحة: مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، مذكرة غير منشورة.
- كحلات سمراء: تمكين المعرفة في المنظمة الجزائرية: دراسة ميدانية بمكتبات جامعة باتنة، رسالة ماجستير في علم المكتبات، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2008-2009.
- مازن أحمد الجمل محمد: تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017.
- محمد أحمد فرج الله طارق: المنهج الإسلامي في الاستدامة وأثره في بناء البيئة العمرانية المعاصرة، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- محمد إسماعيل معتصم: دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، مذكرة غير منشورة.
- محمد الضمور موفق: واقع التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام في الأردن، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، مصر، 2008، مذكرة غير منشورة.
- محمد علي أصرف عليا: أثر النمو الاقتصادي على اتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
- محمد مصبح معتز: دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2018.
- مريبعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر -الواقع والأفاق-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري -02-، قسنطينة، الجزائر، 2013/2012.
- مسعودي يحي: إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
- مسعي سمير: اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد المعرفة جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، مذكرة غير منشورة.

- معاذ الأعرج محمد: استخدام نموذج Lev and Schwarts لقياس رأس المال البشري ومساهمته في صافي الدخل دراسة تطبيقية على بنك لبنان والمهجر في الأردن، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016.
- معلم جميلة: تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017/2016، مذكرة غير منشورة.
- منير عودة بشير محمد: دور أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري في القطاع المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
- نذير غانية: إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، مذكرة غير منشورة.
- نشأت قدورة عايش خليل: مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017.
- هداج العيد: النظام التعليمي الجزائري وتنمية قيم المواصلة لدى المتمدرسين دراسة ميدانية بثانويات ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد أمين دباغين سطيف 2، الجزائر، 2019/2018، مذكرة غير منشورة.
- هرندي كريمة: التمثيل الاجتماعي لظاهرة الفقر لدى الأسر الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من الأسر بمنطقة مستغانم، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، جامعة عبد الحميد بن بادي، مستغانم، الجزائر، 2016، مذكرة غير منشورة.
- همام محمد أبو شعبان وائل: أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
- الوالي فاطمة: قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر الاقتصاد غير الرسمي، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/2015، مذكرة غير منشورة.
- ولد عمري عبد الباسط: إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، رسالة ماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015.

- ولد عمري عبد الباسط: إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، رسالة ماجستير في الاقتصاد الكمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015.
- يوسف علي أشرف: دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة جامعات غزة نموذجا، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.

د- المجلات والدوريات والمؤتمرات:

- أسعد حمدي محمد ماهر، "اتجاهات تكوين رأس المال البشري في إقليم كردستان العراق"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد3، العدد2، 2017، العراق.
- الاقتصاد القائم على المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي "نحو شراكات عربية متكاملة"، اتحاد رجال الأعمال العرب وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، منطقة البحر الميت، 8/7 أفريل 2018.
- بشرير عمران وتنهتان موراد: "رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (1990-2017)"، مجلة الباحث، العدد 17، 2017، ورقلة، الجزائر.
- بن حسين ناجي، "التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، 2008، قسنطينة 2، الجزائر.
- بن زرقة ليلى والداوي الشيخ، "تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2004"، مجلة المؤسسة، العدد 04، 2015، جامعة الجزائر 3.
- بن مالك عمار ودهان محمد، "دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 04، جوان 2017، جامعة زيان عشور الجلفة.
- بوحفص حاكمي، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2007، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

- تايه محمد صفاء، "العلاقة بين رأس المال الفكري وفق نموذج Steuvart وبطاقة الأداء المتوازن دراسة تحليلية في معمل الألبسة الرجالية في محافظة النجف الأشرق"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 28، 2013، جامعة الكوفة، العراق.
- تقرير حول بناء اقتصاديات المعرفة في الدول الأعضاء في الإيسيسكوا، المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي "التعليم العالي: الحوكمة والابتكار والتشغيل"، المملكة العربية المغربية، 18-19ديسمبر 2014،

- ثائر سعدون السمان أحمد وآخرون، "رأس المال البشري ودوره في فاعلية نظم المعلومات الإدارية دراسة تطبيقية في عينة من كليات جامعة الموصل"، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد02، بدون سنة، العراق.
- جمام محمود و دباش أميرة، "إشكالية القياس والإفصاح عن رأس المال البشري في القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بقسنطينة"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث، 2016، جامعة ميلة.
- حبيب كريمة وزقير عادل، "إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنموفي آفاق 2030"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.
- حمدي أسعد محمد ماهر، "اتجاهات تكوين رأس المال البشري في إقليم كردستان العراق"، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد3، العدد2، 2017، العراق.

- دحام تناي الزبيدي غني وعبد الكريم مهدي المشهداني آمنة، "دور رأس المال البشري والأداء المتميز للعاملين في تحقيق التفوق المنظمي بحث ميداني في وزارة النفط العراقية"، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 38، 2016، جامعة الكوفة، العراق.
- دحام تناي الزبيدي غني، "دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق متطلبات المواطنة البيئية بحث ميداني في الشركة العامة للزيوت النباتية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 89، 2016، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- درواسي وحاقة حنان، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر –مشاريع وإستراتيجية الطاقات المتجددة–، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول–، جامعة البليدة 02، الجزائر، 24/23 أفريل 2018.

- الردايدة مراد خالد، "تقييم أداء البنوك الأردنية في تطبيق مفهوم رأس المال البشري من وجهة نظر العاملين فيها"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 08، 2012، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.
- الزايد جاسم منى، الاستثمار في رأس المال البشري نموذج مقترح، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معهد الإدارة العامة، مملكة البحرين، يومي 10 و12 ديسمبر 2012.

- زبير محمد وجدي شوقي، الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر 2011.
- زهو صابر محمد، "التنمية البشرية في العراق في ظل اقتصاد المعرفة"، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد2، بدون سنة، جامعة تكريت، العراق.
- ساحلي لزهر وآخرون: نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر حول: اقتصاد المعرفة وتنمية المجتمعات التحديات والفرص، الأردن، 2018/11/21.
- صوفان العيد وبوركوة عبد المالك، "تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 01، جوان 2017، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.
- العايب أحسن وزرقين عبود، "أهمية السياحة المستدامة ضمن إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية"، العدد 14، 2017، جامعة سكيكدة 20 أوت 1955.
- عبد العال حسن أحمد إبراهيم: دور الإعلام في استثمار رأس المال البشري كرافد رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة بالعالم العربي، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، يومي 23 و24 أفريل 2017.

- عبد الله عزة أحمد، "أساليب مواجهة الكوارث الطبيعية"، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 21، 2002، أكاديمية مبارك أمين جامعة بنها، مصر.
- عبد الله ناظم و العيساوي محمد، "قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للمدة 1990-2015"،

مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 17، 2017، الرمادي، العراق.

- عبو نجاة، معوقات البحث العلمي الأكاديمي في الجامعات الجزائرية، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 19/18 أوت 2015.
- عزي سهام وبوشعير هاجر، التنمية المستدامة: "الإطار القانوني والمؤسساتي لجماية البيئة في الجزائر"، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 04، العدد 15، مارس 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- عقون شراف وآخرون، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، عدد خاص، أفريل 2018، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل.
- علي القريشي عبد الله، "الاستثمار في رأس المال البشري من منظور مالي"، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، المجلد 05، العدد 10، نوفمبر 2013، جامعة ذمار، اليمن.
- عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8/7 أفريل 2008.
- عمراني مختار ومعمر حمدي، طرق ونماذج قياس رأس المال الفكري، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14/13، ديسمبر 2011.
- فتحي عبد الغاني محمد، "تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 2، 2020، جامعة عين شمس، القاهرة.
- فكرون السعيد، "معوقات التنمية بالمجتمعات النامية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، جوان 2012، جامعة قسنطينة1، الجزائر.
- قبقوب عيسى وكاكي محمد، "السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة آفاق علمية، العدد 13،أبريل 2017، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر.
- كنيدة خديجة وبوقموم محمد، "الاندماج في اقتصاد المعرفة: بين المتطلبات ومؤشرات القياس"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، جوان 2018، المركز الجامعي، ميلة.

- لحمر خديجة، "تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 18، ديسمبر 2015، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- محمد صالح ماجد وأحمد جرجيس يسرى، "دور رأس المال البشري في تطبيق إدارة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم التقني دراسة ميدانية في الكلية التقنية للموصل"، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد01، بدون سنة، العراق.
- مدفوني هندة، "رأس المال البشري في الجامعة بين آليات الاستثمار فيه وإشكالية قياس أدائه – نموذج مقترح للقياس وفقا لمؤشرات التصنيف العالمي للجامعات وأبعاد بطاقة التقييم المتوازن–"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، ديسمبر 2016، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية: التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، مصر، 2007.
- موضي الحمود، "تنمية رأس المال البشري"، المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاديين الكويتيين: الكويت وتنويع القاعدة الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، 10 ماي 2016.
- نصر الله عبد الفتاح، التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بير زيت، فلسطين، 2019/24/23.
- نعوم عبد العزيز، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة ما بين (1970–2013)"، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد 17، 2017، ورقلة، الجزائر.
- نور الدين بوالكور، "محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970–2016)"، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 09، 2019، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، عمان.

هـ– القوانين

- القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المرسوم التنفيذي رقم 08–04 مؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04.
- القانون التوجيهي للتعليم العالي، المرسوم التنفيذي رقم 99–05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل 4 أفريل سنة 1999، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24.

- القانون المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للتفايات وتنظيمها وعملها، المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1423 الموافق 20 مايو سنة 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37.
- القانون المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 11-02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13.
- القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 04-20 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 84.
- القانون المتعلق بإنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 02-115 مؤرخ في 20 محرم عام 1423 الموافق 3 أبريل سنة 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 22.
- القانون المتعلق بإنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، المرسوم التنفيذي رقم 02-262 المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1423 الموافق 17 غشت سنة 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 56.
- القانون المتعلق بإنشاء مركز تنمية المارد البيولوجية وتنظيمه وعمله، المرسوم التنفيذي رقم 02-371 المؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74.
- القانون المتعلق بإنشاء مصالح خارجية تابعة لإدارة البيئة ويحدد مهمتها وعملها، المرسوم التنفيذي رقم 93-183 المؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50.
- القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المرسوم التنفيذي رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77.
- القانون المتعلق بتنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها، المرسوم التنفيذي رقم 04-113 المؤرخ في 23 صفر عام 1425 الموافق 13 أبريل 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 25.
- القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.

- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43.
- القانون المتعلق بحماية البيئة، المرسوم التنفيذي رقم 83-03 مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06.
- القانون المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، المرسوم التنفيذي رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 10.
- القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 04-03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 41.
- القانون المتعلق بحماية وبتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، المرسوم التنفيذي رقم 07-06 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 31.

و- التقارير الدولية:

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2000 و2018.
- الأمم المتحدة ، برنامج التنمية المستدامة عالم أفضل في أفق 2030، 2016.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018، 2018.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية، 2016.
- بنك الجزائر : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2017، جويلية 2018.
- البنك الدولي: مقاربة عالمية أكثر توازنا حيال التنمية، 2003.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ماي 2010.
- تقرير أعمال اللجنة الإحصائية لسنة 2017 والمتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحت عنوان "إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030".
- تقرير الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة، 2017.
- تقرير البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، الطبيعة المتغيرة للعمل، 2019.

- تقرير البنك الدولي: مشروع رأس المال البشري، 2019.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية، توظيف القدرات الإنسانية: استعادة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر الإنساني، 2002.
- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 2016.
- تقرير التنمية البشرية: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019.
- تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.
- التقرير السنوي للبنك الدولي: إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص، 2018.
- تقرير المعرفة العربي: الشباب وتوطين المعرفة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بكين بعد 25 سنة –بكين + 25–، الجزائر، ماي 2019.
- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعرفة والثروة الصناعية الرابعة، 2017.
- تقرير منظمة حماية الأطفال (Save the Children Organisation): مؤشر نهاية الطفولة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون، 2015.
- الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية للديوان الوطني للإحصاء ONS، رقم 609، سبتمبر 2011.
- حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر، المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.
- سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، منظمة الصحة العالمية، العدد 5، 2010.
- صندوق النقد الدولي: من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، التقرير السنوي 2013.
- صندوق النقد الدولي، بناء مستقبل مشترك، التقرير السنوي، 2018.
- صندوق النقد العربي الموحد، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، 2017.

- صندوق النقد العربي الموحد، 2018.
- عبد المنعم هبة وقعلول سفيان، اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، صندوق النقد العربي، 2019.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: موجز قطري –الجزائر–، الأمم المتحدة، 2016.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التحول الشامل للجميع من أجل التنمية المستدامة، 2016.
- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مصالح رئاسة الحومة، سبتمبر 2017.
- مركز الإحصاء: مؤشرات التنمية البشرية 2016، أبو ظبي، 2017.
- منظمة الأغذية والزراعية للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة: التطلع إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2017.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو: 2008.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018.
- مؤشر المعرفة العربي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015.
- مؤشرات التربية: توجيهات فنية/تقنية، منظمة اليونيسكو للتعليم والإحصاء، 2009.
- مؤشرات التنمية البشرية 2016: إمارة أبو ظبي، مركز الإحصاء، نوفمبر 2017.
- نصر ربيع، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، هيئة تخطيط الدولة، 2004.
- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، الجزائر، 2001.

و– مواقع الأنترنيت:

- أحمد محمد الوراقي: استثمار رأس المال البشري في مصر بين الواقع والمأمول، المركز الديمقراطي العربي.

https://www.democraticac.de consultée le: 06/03/2019 23 :19

- أطلس بيانات العالم، إحصائيات دولية وإقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفاتknoema ، واشنطن.2019.

http://www.ar.kneoma.com consultée le:04/11/2019 23:15

- البنك الدولي: الفجوة في رأس المال البشري تشجيع الحكومات على الاستثمار في البشر، http://www.albankadawli.org consultée le: 01/03/2019.
- البنك الدولي: قمة رأس المال البشري الاستثمار في السنوات الأولى من الطفولة من أجل تعزيز النمو والإنتاجية، واشنطن، 2016.

http://www.live.albankadawli.org consultée le: 21/02/2019 14:29

- البنك الدولي: مجموعة بحوث التنمية

http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm consultée le 16/02/2020 13 :58

- البنك الدولي: مشروع رأس المال البشري: الأسئلة الشائعة

www.albankaldawli.org consultée le:24/11/2019 20:40

- البنك الدولي: نبذة عن مشروع رأس المال البشري

www.albankaldawli.org consultée le: 09/11/2019 23:24

- بيان اختتام أشغال الثلاثية: تقييم القرارات المتخذة في الدورة 16 للثلاثية، فيفري 2014.

http://www.premier-ministre.gov.dz consultée le:12/01/2020 21:17

- تقرير منظمة متابعة تغير المناخ: انبعاثات الكربون في الغلاف الجوي، 2017.

http://climatetracker.org consultée le 28/03/2020 00 :20

- جلال خشيب: النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة.

http://www.alukah.net consultée le: 13/01/2019 23:00

- الخطة الرئيسية للتخطيط السياحي 2030: إطلاق SDAT للتنمية السياحية الجزائرية، وزارة السياحة والحرف، 2019.

https://www.mta.gov.dz consultée le 10/12/2019 06:35

- الدبلوماسية الفرنسية: cop 21 تلخيص اتفاق باريس بشأن المناخ والتقدم التاريخي الذي حققته، http://www.diplomatie.gouv.fr consultée le: 15/02/2019 08:30
- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: ربع الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر، 2016.

https://www.laddh-algerie.org consultée le 08/01/2020 17:21.

- طارق خاطر وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية وتقييمية، 2016.

https://www.researchgate.net/publication/311512140 consultée le: 15/12/2019 15:40

- طارق خوخار، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون غير مسبوقة، مدونات البنك الدولي، 2017 https://blogs.worldbank.org consultée le 28/03/2020 00 :53
- القاعدة العربية للمعلومات الإدارية ARADO: إطلاق مؤشر جديد لرأس المال البشري، 2018. www.arado.org.eg .consultée le: 04/03/2019.06:55.
- قائمة المؤشرات الإحصائية لقاعدة بيانات الإحصاءات أويستات، منظمة التعاون الإسلامي. http://sesric.org consultée le 28/03/2020 00 :20
- مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية، تجربة اليابان. http://www.giem.kantakji.com consultée le:23/02/2019 23:02
- محمد الطاوي، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية.

  http://hrdiscussion.com consultée le 06/03/2019.
- مدونات البنك الدولي: التصنيف الجديد للبلدان حسب مستويات الدخل 2018-2019. www.blogs.worldbank.org consultée le:27/04/2020 00:08
- المديرية العامة للضرائب: الجباية البيئية، وزارة المالية، الجزائر، أفريل 2020. http://www.mfdgi.gov.dz consultée le: 09/04/2020 01:01
- المعهد الدولي للتنمية المستدامة: نشرة مفاوضات الأرض، كاتو فبتشي، بولندا، ديسمبر 2018. http://enb.iisd.org/climate/cop24 consultée le: 15/2/2018 15:14
- المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية: محددات الاستثمار في رأس المال البشري. https://www.hndiscussion.com consultée le: 06/03/2019. 16 :02
- منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "التعاون من أجل التنمية"، جدة، السعودية، 2019.

  https://www.sesric.org consultée le: 27/11/2019 22:58
- منظمة المجتمع العلمي العربي (الأرسكو)، لمحة عن البحث العلمي في الجزائر للفترة 2008-2017.

  www.arsco.org consultée le 21/10/2019 23:55
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، مؤشرات تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، 2019. www.mpttn.gov.dz consulte le 22/10/2019 18 :57
- وزارة التربية الوطنية: النظام التربوي الجزائري

http://www.education.gov.dz consultée le :12/12/2019 22 :24

- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: البرامج والتراتيب الاجتماعية.
http://www.msnfcf.gov.dz consultée le :02/03/2020 14 : 34
- وزارة التكوين والتعليم المهنيين: أنماط التكوين
http://www.mfep.org.dz consultée le :20/03/2020 01 :47
- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، مجلس الأمة، 2018.
http://www.majliselouma.dz consultée le 16/03/2020 22 :03
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: عرض السياسة الوطنية للتشغيل
http://www.mtess.gov.dz consultée le: 27/02/2020 22:11
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: قطاع الصحة
http://www.andi.dz consultée le: 16/03/2020 22:11
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، البرنامج الوطني لقطاع الطاقات المتجددة، 2017
https://www.andi.dz consultée le: 10/12/2019. 20:44
- الوكالة الوطنية للتشغيل (Agence Nationale de L'Emploi)
http://www.anem.dz consultée le 27/02/2020 22:39

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A/ Les Ouvrages, Les Livres :

- Amokrane Abdellaziz, La Comptabilité Des Ressources Humaines, Edition n°5321, offices des publication universitaires, Ben Aknoun; Alger, 2012.
- Direction Générale de la recherche scientifique et du Développement Technologique, Etat des lieux des chercheurs algériens, Édition 2018.
- Ministère De L'Aménagement Du Territoire De L Environnement Et Du Tourisme: Schéma Directeur d' Aménagement Touristique "SDAT 2025", Livre 01 la Diagnostic:Audlt Du Tourisme Algérien, 2008 .
- Ministère De L'Aménagement Du Territoire De L Environnement Et Du Tourisme: Schéma Directeur d' Aménagement Touristique "SDAT 2025", Livre 02 le plan stratégiques: les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires, 2008.
- Robert Pierre, Croissance et Crises Analyse économique et Historique, Pearson Education France, Paris, 2010.

B/ Les Mémoires :

- Awad Masri Hiba: Assessing Green Human Resources Management Practices in West Bank an Exploratory Study, Master's Thesis of Engineering Management, An-Najah, National University, Nablus, Plaestine, 2016.

- Elizabeth Maria: The Role of Information in Economic Development, Doctorate Thesis of Comerce, University of South Africa, 2011, P37, Unpublished Memorandum.
- Ntombifuthi Gamede Winnie: Human Capital Development in South Africa Prespectives on Education in the Postaportheid Era, Submitted in accordance with the requirement for the degree of Master of Commerce, University of South Africa, UNISA, 2017.
- Stojanoska Ana: Green Human Resource Management The Case of Gorenje Groupe; Master's Thesis; University of Ljubljana; Slovenia; July; 2016.

C/Les Revues :

- Arubajah Puton and Others, Green Human Resources Management Practices a Review, Journal of Resource Management, Volume 05, Nember 01, 2015, Srilanka.
- Deepak Bangwal and Twari Prakash: Green HRM. A way to greenig the Enviroment; IOSR Journal of Business and Management; Volume 17; Issue 12; Dec 2015; Dit University Indian.
- Gupta Neha and Fharma Ridhi: Green HRM, An Innovative Approach to Environmental Sustainability, Twelfth AIMS International Conference on Management, the Association of Indian Management Scholars International, Kozhikode, 02-05 January 2015.
- Mohamed Ahmed Elsaid lamia: A Perspective Framework to measure and develop and intellectual capital in Egyptian universities in light of some European international experiences, International Journal of Innovation and Applied Studies scopus, Volume 11, N 02, spain, May 2015.

D/Les Rapports Internationales :

- Direction De La Population : Situation Démographique Et Sanitaire (2000-2014), Juillet 2014.
- Les Comptes Nationaux Trimestriels -3eme trimestre 2019- , N^{0} 880, ONS, 2019 .
- Les Comptes Nationaux Trimestriels -3eme trimestre 2019- , N^{0} 880,
- OCDE: La Valeur des gens, Le Capital humain, 2005
- Rapport National Volontaire :Progression de la mise en œuvre De L'Agenda 2030 En Algérie ODD et Cibles, Algérie, 2019
- Statistiques Du Commerce Extérieure De L'Algérie , Centre Nationale De L'Informatique Et Des Statistiques, Direction Générale Des Douanes, 2017 et 2019.
- Statistiques Du Commerce Extérieure De L'Algérie , Centre Nationale De L'Informatique Et Des Statistiques, Direction Générale Des Douanes, 2017 et 2019.
- World Justice Project: Rule Of Law Index Report, Washington, 2019.

E/Les Sites :

- Ahmed Shoeb, Green Human Resource Management Policies and Practices, Cogent Business and Management, 2015. https://dx.doi.org/101080/233311975 visited in 13/3/2019. 06:50
- The World Bank: The Humain Capital Project in Africa Stories of Progress, 2018. www.document-albankadawli.org Consultée le: 22/2/2019.23:00

الملاحق

الملحق رقم (3-1): مكونات رأس المال البشري لبعض الدول سنة 2018

الاقتصاد	احتمال البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة	سنوات الدراسة المتوقعة	نواتج التعلّم الموحدة	سنوات الدراسة المعدَّلة حسب مقدار التعلّم	معدل بقاء البالغين على قيد الحياة	نسبة الأطفال دون الخامسة غير المتقزّمين	مؤشر رأس المال البشري		
							النطاق الأدنى	القيمة	النطاق الأعلى
أفغانستان	0.93	8.6	355	4.9	0.78	0.59	0.38	0.39	0.40
ألبانيا	0.99	13.0	429	8.9	0.94	0.77	0.61	0.62	0.63
الجزائر	0.98	11.4	374	6.8	0.91	0.88	0.51	0.52	0.53
أنغولا	0.92	7.9	326	4.1	0.76	0.62	0.33	0.36	0.39
الأرجنتين	0.99	13.1	424	8.9	0.89	—	0.60	0.61	0.62
أرمينيا	0.99	11.1	443	7.9	0.88	0.91	0.56	0.57	0.58
أستراليا	1.00	13.8	524	11.6	0.95	0.98	0.79	0.80	0.81
النمسا	1.00	13.9	525	11.7	0.94	—	0.78	0.79	0.80
أذربيجان	0.98	11.6	472	8.7	0.87	0.82	0.58	0.60	0.62
البحرين	0.99	13.3	452	9.6	0.93	—	0.65	0.67	0.68
بنغلاديش	0.97	11.0	368	6.5	0.87	0.64	0.47	0.48	0.49
بلجيكا	1.00	13.4	519	11.1	0.93	—	0.75	0.76	0.77
بنن	0.90	9.3	384	5.7	0.76	0.66	0.38	0.41	0.43
البوسنة والهرسك	0.99	11.7	461	8.6	0.91	0.91	0.61	0.62	0.63
بوتسوانا	0.96	8.4	391	5.3	0.79	0.69	0.40	0.42	0.44
البرازيل	0.99	11.7	408	7.6	0.86	0.94	0.55	0.56	0.57
بلغاريا	0.99	12.9	498	10.3	0.87	—	0.65	0.68	0.70
بوركينا فاصو	0.92	6.5	404	4.2	0.75	0.73	0.35	0.37	0.38
بوروندي	0.94	7.5	423	5.1	0.71	0.44	0.36	0.38	0.40
كمبوديا	0.97	9.5	452	6.9	0.83	0.68	0.47	0.49	0.51
الكاميرون	0.92	9.1	379	5.5	0.67	0.68	0.37	0.39	0.42
كندا	0.99	13.7	537	11.7	0.94	—	0.79	0.80	0.81
تشاد	0.88	5.0	333	2.6	0.64	0.60	0.28	0.29	0.31
شيلي	0.99	12.8	466	9.6	0.91	0.98	0.66	0.67	0.69
الصين	0.99	13.2	456	9.7	0.92	0.92	0.66	0.67	0.68
كولومبيا	0.99	12.5	424	8.5	0.86	0.89	0.58	0.59	0.61
جزر القمر	0.93	8.4	392	5.3	0.78	0.69	0.36	0.41	0.44
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.91	9.2	318	4.7	0.75	0.57	0.35	0.37	0.39
جمهورية الكونغو	0.95	8.8	371	5.2	0.75	0.79	0.39	0.42	0.44
كوستاريكا	0.99	12.5	430	8.6	0.92	0.94	0.61	0.62	0.63
كوت ديفوار	0.91	7.0	373	4.2	0.61	0.78	0.33	0.35	0.37
كرواتيا	1.00	13.3	505	10.7	0.91	—	0.71	0.72	0.74
قبرص	1.00	13.5	502	10.9	0.95	—	0.74	0.75	0.76
الجمهورية التشيكية	1.00	13.9	522	11.6	0.92	—	0.77	0.78	0.79
الدانمرك	1.00	13.4	531	11.4	0.93	—	0.76	0.77	0.79
الجمهورية الدومينيكية	0.97	11.3	350	6.3	0.84	0.93	0.48	0.49	0.51
إكوادور	0.99	13.2	420	8.9	0.88	0.76	0.59	0.60	0.61
مصر	0.98	11.1	356	6.3	0.85	0.78	0.47	0.49	0.50
السلفادور	0.99	11.3	362	6.5	0.83	0.86	0.49	0.50	0.51
إستونيا	1.00	13.1	542	11.4	0.88	—	0.73	0.75	0.76
إسواتيني	0.95	8.2	440	5.7	0.59	0.74	0.38	0.41	0.43
إثيوبيا	0.94	7.8	359	4.5	0.79	0.62	0.37	0.38	0.40
فنلندا	1.00	13.7	548	12.0	0.93	—	0.80	0.81	0.82
فرنسا	1.00	14.0	506	11.3	0.93	—	0.76	0.76	0.77
غابون	0.95	8.3	456	6.0	0.77	0.83	0.43	0.45	0.48
غامبيا	0.94	9.0	338	4.8	0.74	0.75	0.37	0.40	0.42
جورجيا	0.99	12.5	445	8.9	0.85	0.89	0.60	0.61	0.63
ألمانيا	1.00	13.9	528	11.7	0.93	—	0.78	0.79	0.81
غانا	0.95	11.6	307	5.7	0.76	0.81	0.42	0.44	0.45
اليونان	0.99	12.9	474	9.8	0.94	—	0.67	0.68	0.69
غواتيمالا	0.97	9.7	405	6.3	0.84	0.53	0.44	0.46	0.47
غينيا	0.91	7.0	408	4.5	0.75	0.68	0.35	0.37	0.39

المصدر: تقرير البنك الدولي: مشروع رأس المال البشري، 2019، ص 42.

الملحق رقم (3-2) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر رأس المال البشري لسنة 2018.

البلد	قيمة مؤشر رأس المال البشري	ترتيب البلد
الإمارات	0.49	104
البحرين	0.67	47
قطر	0.61	60
السعودية	0.58	73
الأردن	0.56	79
الكويت	0.58	77
مصر	0.49	104
الجزائر	0.52	93
تونس	0.51	96
المغرب	0.50	98
موريتانيا	0.35	150
اليمن	0.37	145

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم 2019.

الملحق رقم (3-3): معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل 1000 طفل من المواليد الأحياء في الجزائر للفترة 2007-2018

السنة	معدل الوفيات	السنة	معدل الوفيات
2007	**30.7**	**2013**	**25.7**
2008	**29.4**	**2014**	**25.3**
2009	**28.3**	**2015**	**24.9**
2010	**27.4**	**2016**	**24.5**
2011	**26.7**	**2017**	**24.0**
2012	**26.1**	**2018**	**23.5**

المصدر: أطلس بيانات العالم، إحصائيات دولية وإقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفات knoema، واشنطن.2019

http://www.ar.kneoma.com consultée le:04/11/2019 23:15

الملحق رقم (3-4): معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي في الجزائر خلال الفترة 2007-2018

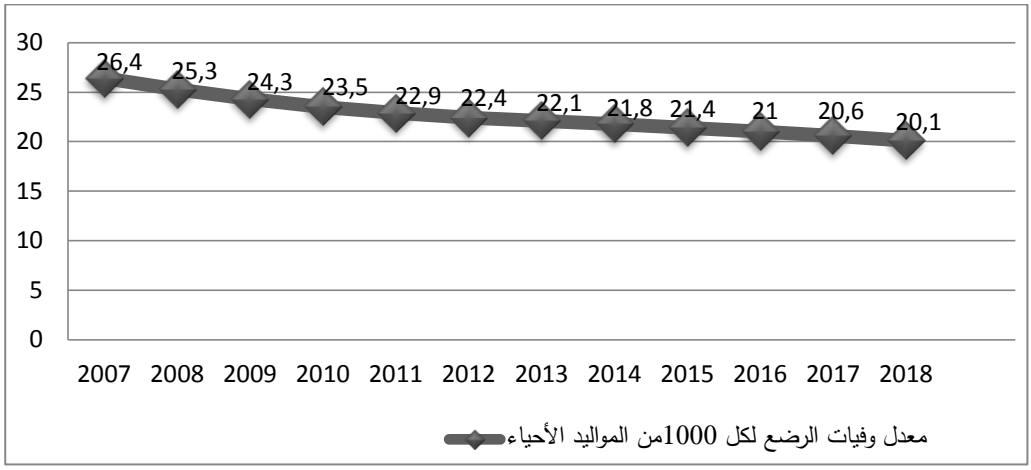

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أطلس بيانات العالم kneoma.

https://www.ar.knoema.com>atlas consultées le: 04/11/2019 23:16

الملحق رقم (3-5): نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي في الجزائر خلال الفترة 2007-2018

السنوات	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة %
2007	18.5
2008	18.0
2009	17.5
2010	17.0
2011	16.6
2012	16.2
2013	15.9
2014	15.7
2015	15.5
2016	15.2
2017	14.9
2018	14.6

المصدر: أطلس بيانات العالم، إحصائيات دولية وإقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفات knoema، واشنطن،2019.

http://www.ar.kneoma.com consultée le:04/11/2019 23:15

الملحق رقم (3-6): عدد سنوات الدراسة المتوقعة في الجزائر في مرحلة التعليم الأولي لعامي 2012، و2015.

عدد سنوات الدراسة المتوقعة					
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	**2ذكور**
2015			**2012**		
14.4	14.6	14.1	14.0	14.2	**13.8**

المصدر: صندوق النقد العربي الموحد، 2017، ص302.

الملحق رقم (3-7): تطور نسبة التمدرس في الجزائر للفترة 1965-2018. الوحدة: (%)

السنة الدراسية	النسبة الحقيقية للتمدرس		
	ذكور	إناث	مجموع
1965	57.7	32.9	45.4
1975	89.1	61.5	75.5
1985	92.33	72.25	82.2
1995	92.80	82.73	87.87
2005	95.02	92.33	93.7
2018	92.42	91.67	92.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء

consultée le:5/3/2019http://www.ons.dz

الملحق رقم (3-8): نسبة عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15-64 عاماً (%)

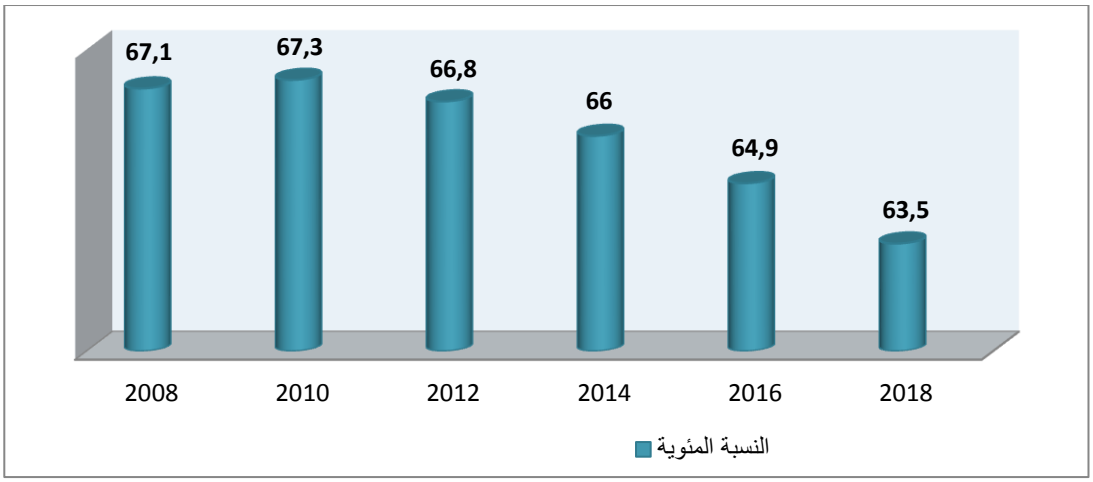

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أطلس بيانات العالم Kneoma، واشنطن، 2019.

الملحق رقم (3-9): نسبة الأطفال ما بين 0-59 شهرا يعانون من ظاهرة التقزم في دول عربية مختارة خلال الفترة 2011-2016 الوحدة (%)

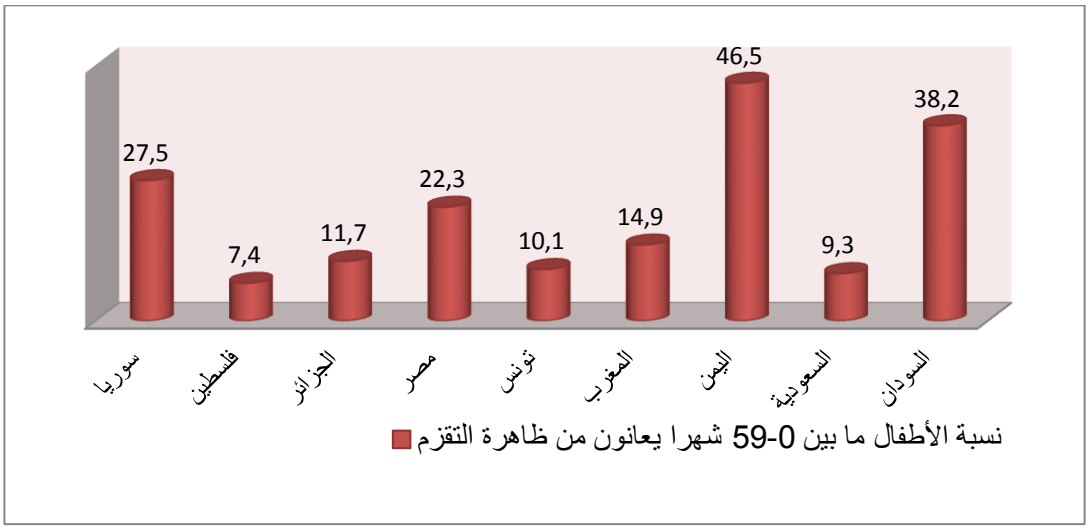

المصدر: تقرير منظمة حماية الأطفال الدولية (Save the Children Organisation): مؤشر نهاية الطفولة، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 32.

الملحق رقم (3-10): منهجية قياس المعرفة KAM

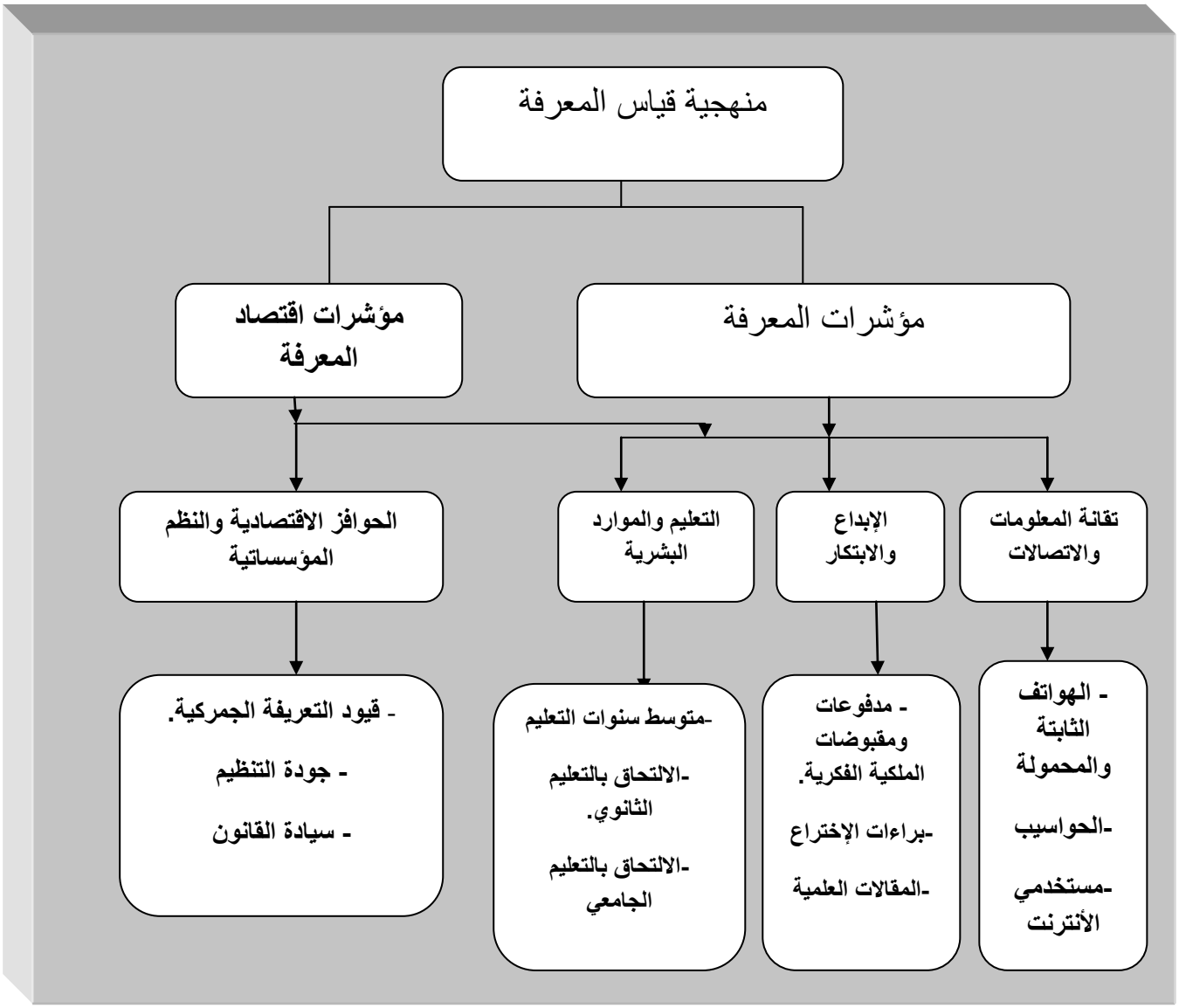

المصدر: هبة عبد المنعم و سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، صندوق النقد العربي، 2019، ص44.

الملحق رقم (3-11): مؤشر الاتحاد الأوروبي لقياس اقتصاد المعرفة

المجموعة الأولى: الخصائص والدوافع	
إنتاج ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الأثر الاقتصادي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	استخدام الانترنيت من قبل الشركات.
	استخدام الانترنيت من قبل الأفراد.
	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومة.
الموارد البشرية والمهارات والإبداع	التعليم العام.
	تعليم العاملين في قطاع التكنولوجيا.
	المهارات.
	المرونة.
إنتاج المعرفة ونشرها	بيئة البحوث والتطوير.
	براءات الاختراع.
	تدفق المعرفة.
	إجمالي الاستثمار في الأصول غير المادية.
الابتكار وريادة الأعمال	ريادة الأعمال.
	الطلب على المنتجات الإبداعية.
	سوق مخرجات الإبداع.
	مؤشرات تنظيمية.
المجموعة الثانية: المخرجات، الأداء الاقتصادي، والمجتمع والاقتصاد القائم على المعرفة.	
المخرجات الاقتصادية	الدخل.
	الإنتاجية.
	التوظيف.
الأداء الاجتماعي	البيئة المحيطة.
	التوظيف والرخاء الاجتماعي.
المجموعة الثالثة: العولمة.	
التجارة.	
إنتاج المعرفة.	
الموارد البشرية.	

المصدر: خديجة كنيدة ومحمد بوقموم، الاندماج في اقتصاد المعرفة: بين المتطلبات ومؤشرات القياس، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، جوان 2018، المركز الجامعي، ميلة، ص522.

الملحق رقم (3-12): العناصر المكونة لتركيبة مؤشر المعرفة العربي

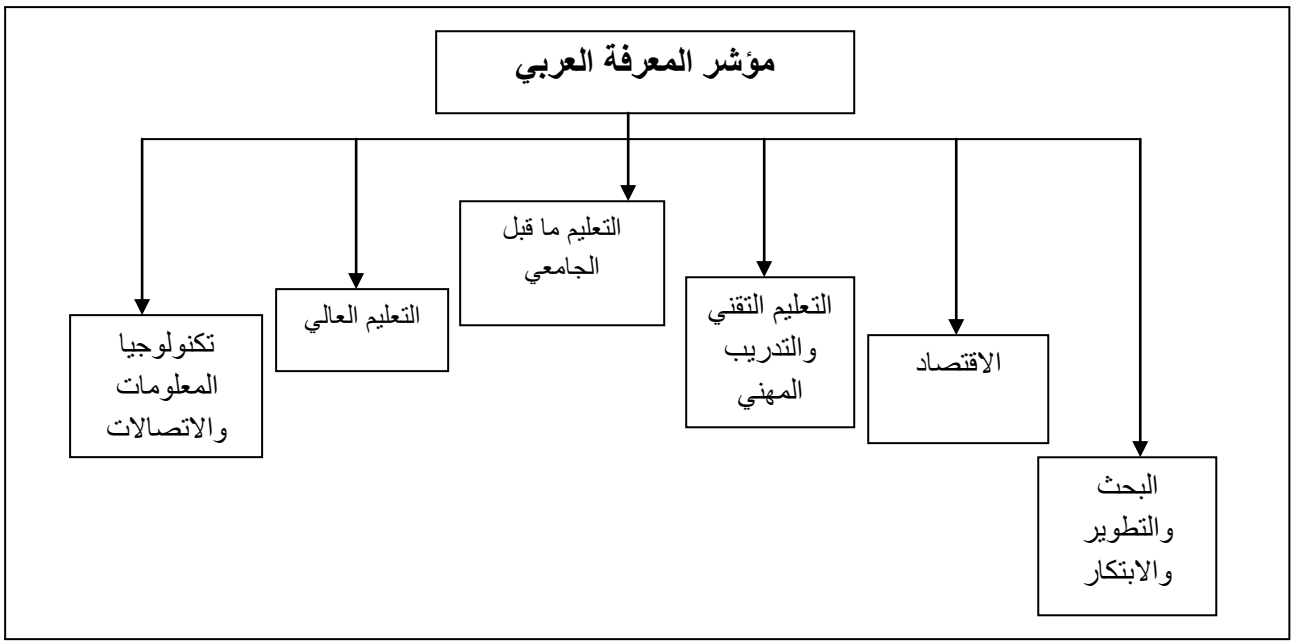

مصدر: مؤشر المعرفة العربي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، ص 08.

الملحق رقم (3-13): الاشتراكات في الهواتف الخلوية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2011

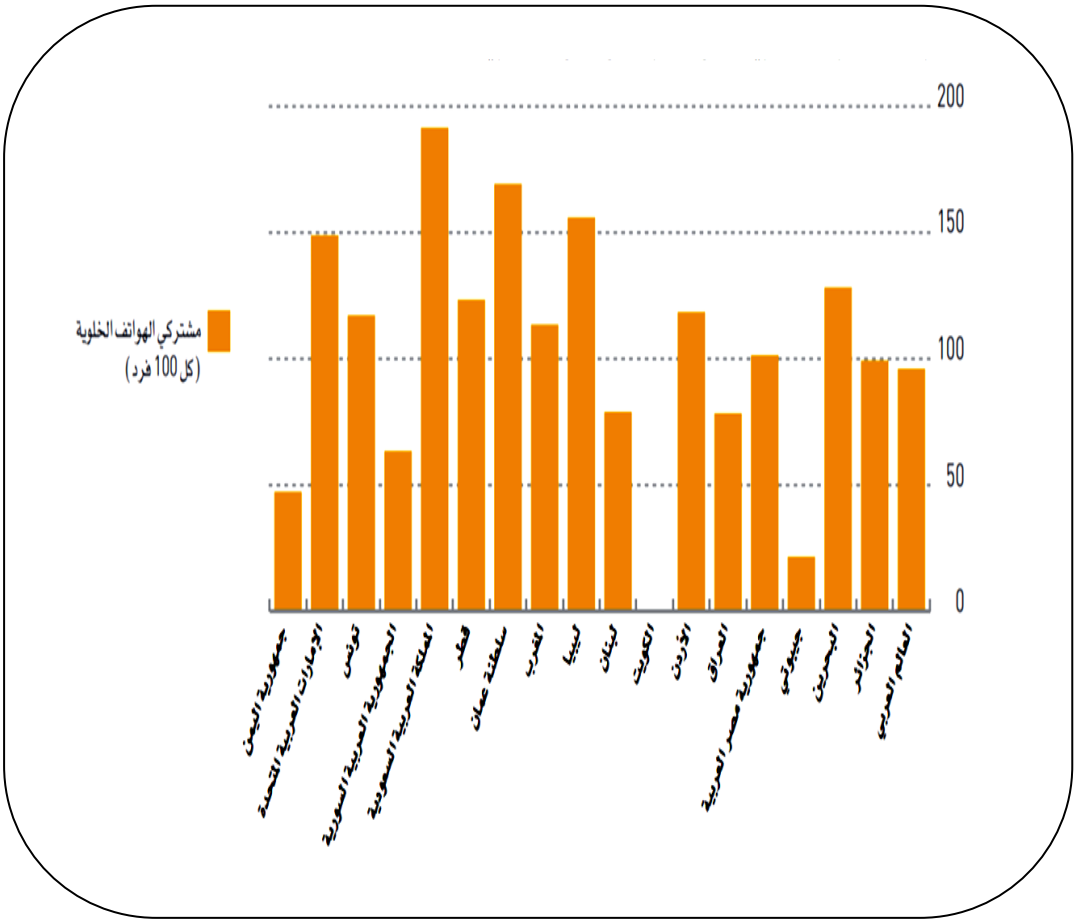

المصدر: تقرير حول بناء اقتصاديات المعرفة في الدول الأعضاء في الإيسيسكوا، المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي "التعليم العالي: الحوكمة والابتكار والتشغيل"، المملكة العربية المغربية، 18-19ديسمبر 2014، ص26.

الملحق رقم (3-14): مستخدمو الإنترنت في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2011.

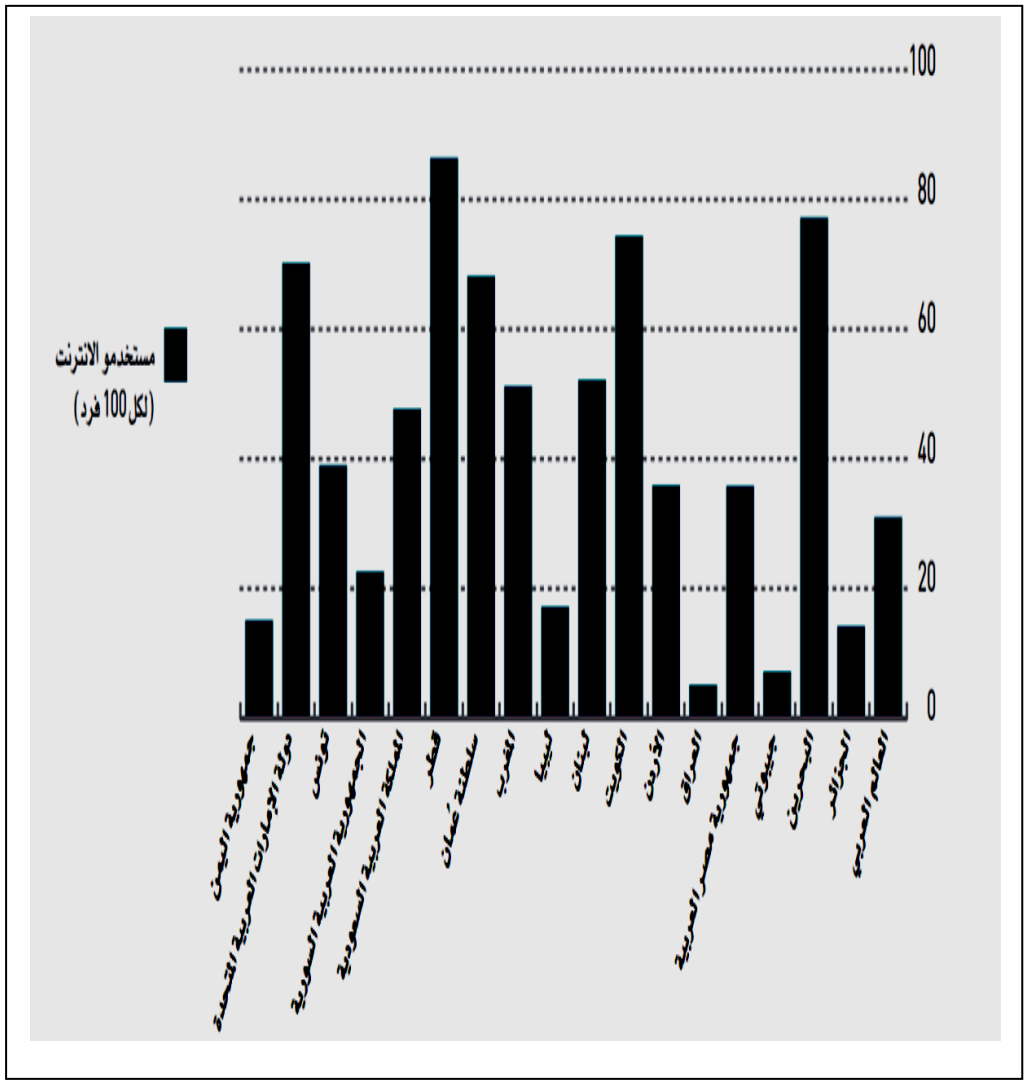

المصدر: تقرير حول بناء اقتصاديات المعرفة في الدول الأعضاء في الإيسيسكوا، المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي "التعليم العالي: الحوكمة والابتكار والتشغيل"، المملكة العربية المغربية، 18-19ديسمبر 2014، ص27.

الملحق رقم (3-15): نتائج الدول العربية على مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

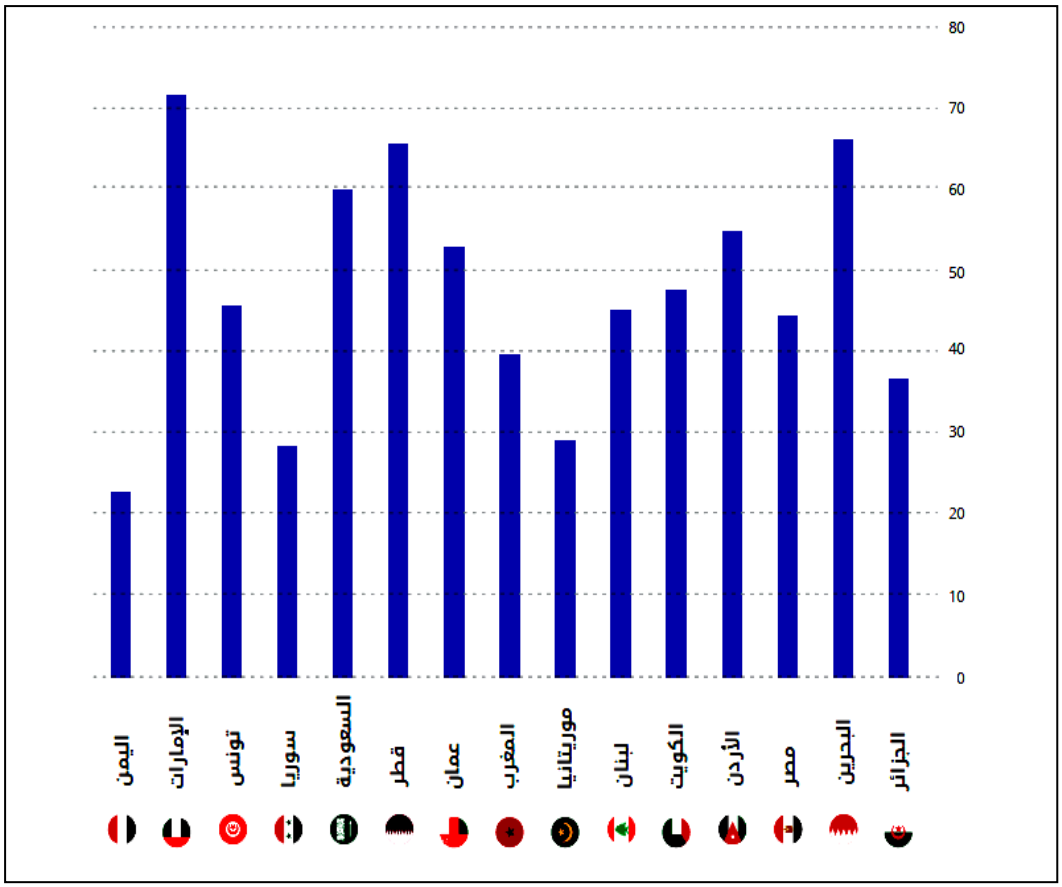

المصدر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعرفة والثروة الصناعية الرابعة، 2017، ص29

الملحق رقم (3-16): متوسطات معدلات كفاءة إنتاج البحث والتطوير والابتكار للدول العربية.

الدول العربية	متوسطات كفاءة إنتاج البحث والتطوير والابتكار		
	البحث والتطوير	الابتكار في الإنتاج	الابتكار المجتمعي
الجزائر	0.24	0.26	1.47
البحرين	1.15	1.78	0.45
مصر	0.87	1.06	0.85
الأردن	0.86	0.81	1.48
الكويت	0.64	3.01	1.02
لبنان	0.74	0.44	2.58
موريتانيا	0.29	0.28	0.05
المغرب	0.49	1.25	1.43
عمان	0.64	1.51	0.65
قطر	0.76	0.68	0.73
السعودية	0.60	1.42	0.64
تونس	0.40	0.86	1.32
الإمارات	1.17	0.68	0.85

المصدر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعرفة والثروة الصناعية الرابعة، 2017، ص54.

الملحق رقم (3-17): عدد الأوراق المنشورة في الجزائر خلال الفترة 2008-2017.

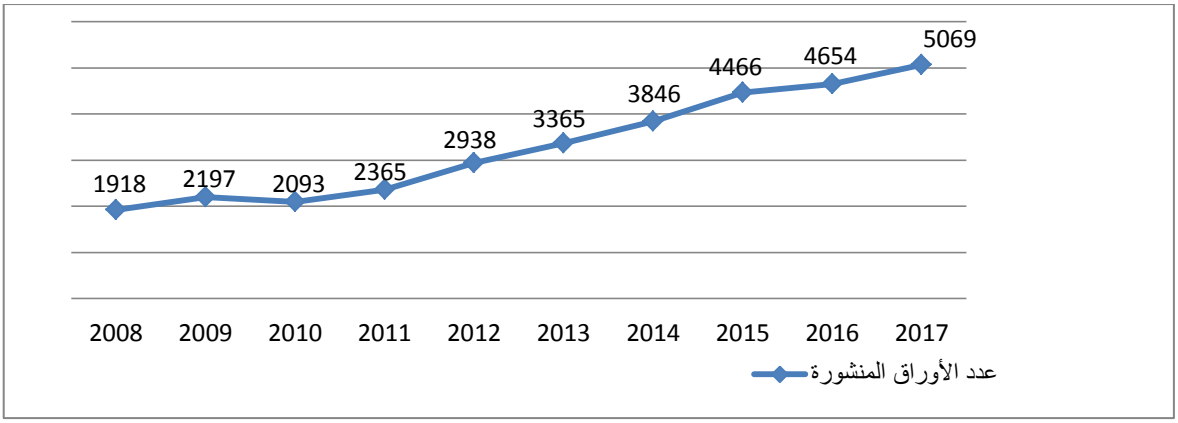

المصدر: منظمة المجتمع العلمي العربي (الأرسكو)، لمحة عن البحث العلمي في الجزائر للفترة 2008-2017.

www.arsco.org consultée le 21/10/2019 23:55

الملحق رقم (3-18): المجال الأكثر نشرا في شبكة العلوم والمؤسسات الأكثر نشرا خلال الفترة 2008-2018

المجال الأكثر نشرا في شبكة العلوم		المؤسسات الأكثر نشرا	
المجال	عدد المنشورات	المؤسسات	عدد المنشورات
الهندسة الكهربائية والإلكترونية	6672	جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا	5425
علم المواد	3813	جامعة باجي مختار-عنابة	2599
الفيزياء التطبيقية	2682	جامعة قسنطينة	2422
الطاقة والوقود	2523	جامعة فرحات عباس سطيف	2304
علم الحاسوب، النظرية والطرق	1915	جامعة جيلالي إلياس سيدي بلعباس	2044

المصدر: منظمة المجتمع العلمي العربي (الأرسكو)، لمحة عن البحث العلمي في الجزائر للفترة 2008-2017.

. www.arsco.org consultée le 21/10/2019 23:55

الملحق رقم (3-19): عدد براءات الاختراع في الجزائر للفترة 2011-2018

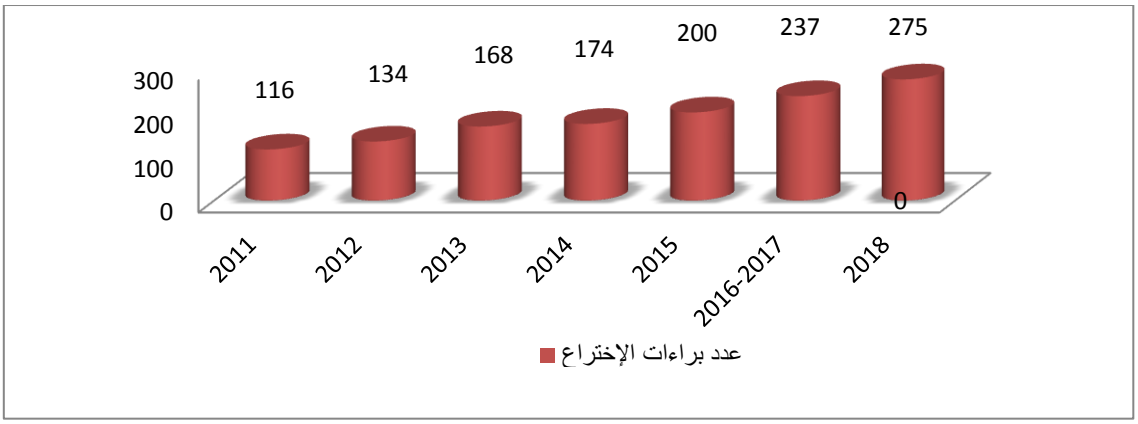

Source : Direction Générale de la recherche scientifique et du Développement Technologique, Etat des lieux des chercheurs algériens, Édition 2018, P4.

الملحق رقم (3-20): عدد براءات اختراع الباحثين الجزائريين الوطنيين لسنة 2018

ترتيب	مؤسسات ومراكز التعليم العالي ووكالات البحث	عدد براءات الاختراع
01	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	134
02	مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	107
03	مراكز ومعاهد البحث خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	27
04	وكالات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	07
مجموع براءات الاختراع		275

Source: Direction Générale de la recherche scientifique et du Développement Technologique, Etat des lieux des chercheurs algériens, Édition 2018, P5

الملحق رقم (3-21): مرتبة دول المغرب العربي حسب مؤشرات سيادة القانون عالميا لسنة 2019.

البلد / المؤشرات	الجزائر	تونس	المغرب
القيود على سلطة الحكومة	81	42	68
غياب الفساد	69	59	71
انفتاح الحكومة	98	61	87
الحقوق الأساسية	91	64	100
الأمن	64	97	74
إصلاح القوانين	57	53	51
العدالة المدنية	56	75	63
العدالة الجنائية	71	73	79
النقطة من 100	51	53	50
المرتبة من بين126 دولة	72	61	74

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- World Justice Project: Rule Of Law Index Report, Washington, 2019.

الملحق رقم (3-22): تطور حجم الإنتاج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2019 **الوحدة بالمليون دج**

السنوات	الإنتاج المحلي الإجمالي (مليون دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	السنوات	الإنتاج المحلي الإجمالي (مليون دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)
2000	5.116.430,3	4123,5	2010	13.900.278,0	11991,6
2001	5.234.272,5	4227,1	2011	16.076.061,4	14589,0
2002	5.551.046,3	4522,8	2012	17.485.839,4	16209,6
2003	6.289.595,3	5252,5	2013	18.451.585,9	16647,9
2004	7.303.406,5	6149,1	2014	19.417.067,1	17228,6
2005	8.873.009,9	7562,0	2015	19.398.078,2	16712,7
2006	10.195.092,6	8501,6	2016	20.448.851,1	17514,6
2007	11.261.457,4	9352,9	2017	21.943.553,9	18575,8
2008	12.874.921,8	11043,7	2018	24.355.094,6	20259,0
2009	12.096.838,5	9968,0	2019	24.584.705,0	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم (3-23): تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2007-2018). الوحدة: (%)

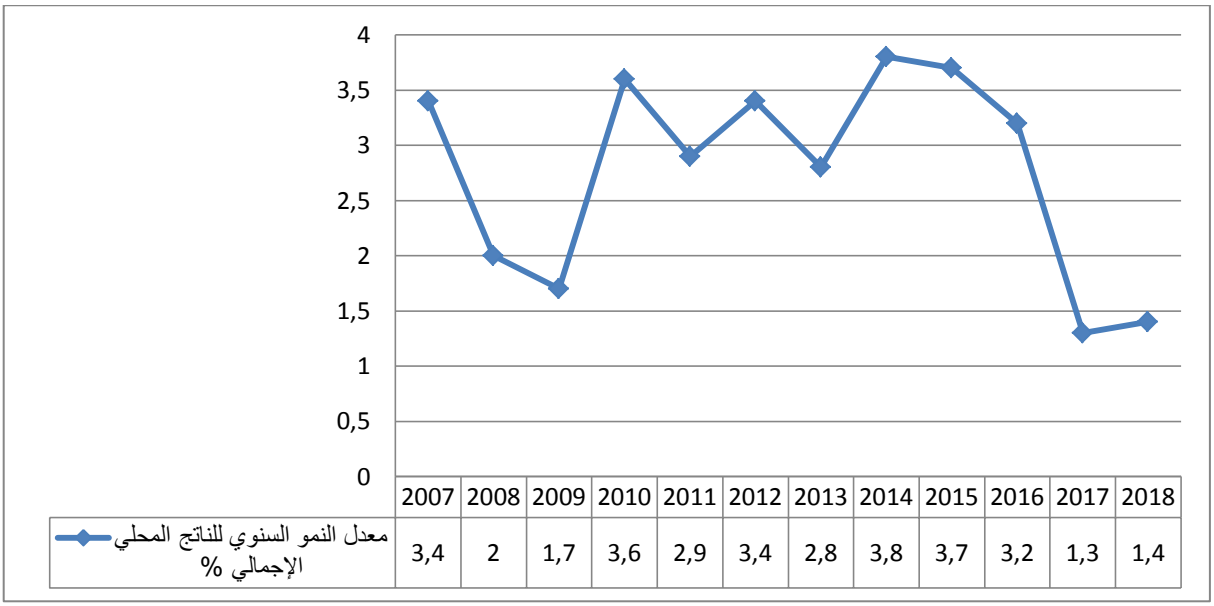

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي %	3,4	2	1,7	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم (3-24): تطور نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2005-2018 بالأسعار الثابتة للعملة المحلية. الوحدة:(مليون دج)

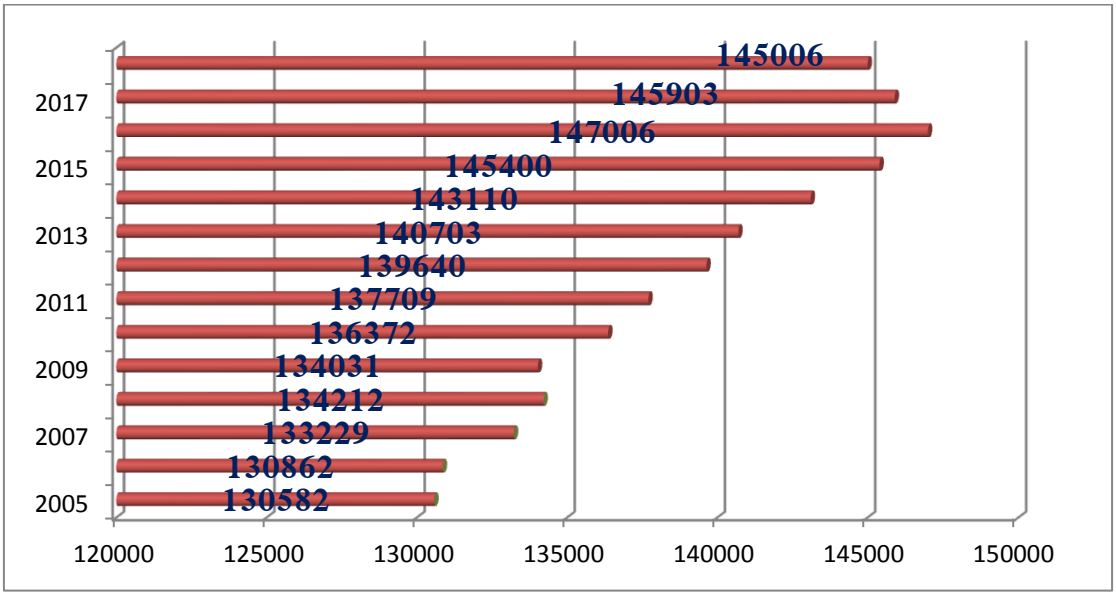

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

consultée le :25/12/2019 00 :10http://databank.albankahdawli.org

الملحق رقم (3-25):تطور حجم إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة من 2000-2019

(مليون دج)

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
2000	852628,7	2010	4350922,3
2001	965462,5	2011	4620306,8
2002	1111309,3	2012	4992412,0
2003	1265164,5	2013	5690894,4
2004	1476902,6	2014	6446692,2
2005	1691640,3	2015	7062259,9
2006	1969457,9	2016	7544331,1
2007	2462124,4	2017	7697957,7
2008	3228343,2	2018	8211268,7
2009	3811419,1	2019	7904609,5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم (3-26): إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2019

الوحدة:(%)

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
2000	20,68	2010	36,28
2001	22,84	2011	31,67
2002	24,57	2012	30,80
2003	24,09	2013	34,18
2004	24,02	2014	37,42
2005	22,37	2015	42,26
2006	23,17	2016	43,07
2007	26,32	2017	41,44
2008	29,23	2018	40,49
2009	38,24	2019	45,50

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم (3-27): تطور معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة 2012-2019

الوحدة: (%)

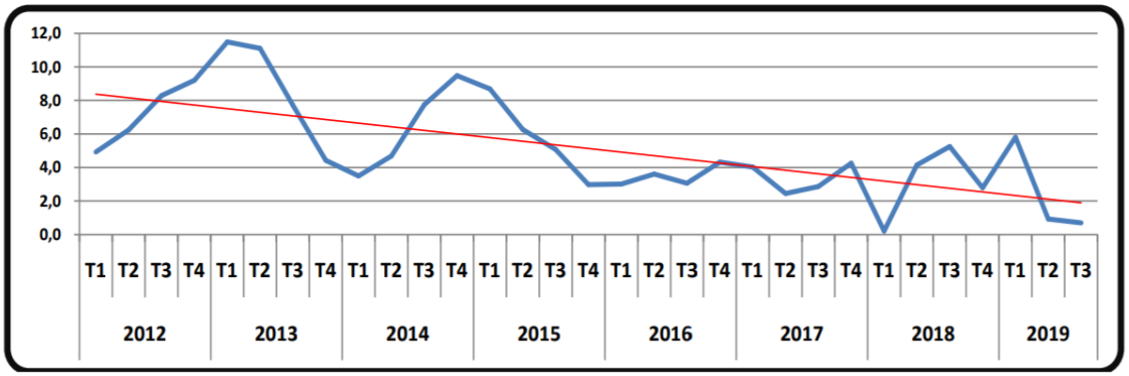

Source : Les Comptes Nationaux Trimestriels -3eme trimestre 2019- , N0 880, ONS, 2019 , P 08.

الملحق رقم (3-28): حصيلة الصادرات والواردات في الجزائر للفترة من 2005-2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	نسبة التغطية %
2005	20.357	46.001	25.644	226
2006	21.456	54.613	33.157	255
2007	27.631	60.163	32.532	218
2008	39.294	79.298	39.819	201
2009	39.294	45.194	5.900	115
2010	40.473	57.053	16.580	141
2011	47.247	73.489	26.242	156
2012	50.376	71.866	21.490	143
2013	55.028	64.974	9.946	118
2014	58.580	62.886	4.306	107
2015	39.192	28.860	-10.332	74
2016	47.089	30.026	-17.063	64

76	-10.868	35.191	46.059	2017

Source :Statistiques Du Commerce Extérieure De L'Algérie , Centre Nationale De L'Informatique Et Des Statistiques, Direction Générale Des Douanes, 2017 et 2019.

الملحق رقم (3-29): تطور مؤشرات المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

السنوات	إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)	نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي %	إجمالي خدمة الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)	خدمة الدين كنسبة من الصادرات %
2000	25.261	47.23	45.00	19.80
2001	22.261	41.92	44.64	22.21
2002	22.642	42.05	41.50	21.68
2003	23.353	35.03	43.58	17.7
2004	21.821	26.4	56.58	12.6
2005	17.191	16.7	58.46	12
2006	5.612	4.8	13.31	23.2
2007	5.606	4.2	14.31	2.3
2008	5.586	3.3	12.18	1.5
2009	5.413	3.9	10.00	2.1
2010	5.457	3.4	6.67	1.1

المصدر: شامية بن عباس: تطبيق غدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2014-2015، ص 374، مذكرة غير منشورة.

الملحق رقم (3-30): تطور عدد السكان في الجزائر ومعدل نموها ونسب سكان الحضر والريف إلى إجمالي السكان خلال الفترة 2000-2018.

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو السكاني (%)	نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان (%)	نسبة سكان المناطق الريفية من إجمالي عدد السكان (%)
2000	30,416	1.3	59.92	40.08
2001	30,879	1.3	60.71	39.29
2002	31,357	1.3	61.50	38.50
2003	31,848	1.3	62،28	37.72
2004	32,364	1.3	63.06	36.94
2005	32,906	1.4	63.83	36.17

35.41	64.59	1.5	33,481	2006
34.65	65.35	1.6	34,096	2007
33.90	66.10	1.6	34,591	2008
33.17	66.83	1.7	35,268	2009
32.46	67.54	1.8	35,978	2010
33.90	68.24	1.9	36,717	2011
31.09	68.92	2.0	37,495	2012
30.42	69.58	2.0	38,297	2013
29.78	70.22	2.0	39,114	2014
29.15	70.85	2.0	39,963	2015
28.54	71.46	2.1	40,836	2016
27.95	72.05	2.0	41,721	2017
27.37	72.63	2.0	42,578	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وبيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-31): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للفترة 2000-2017.

قيمة مؤشر التنمية البشرية	قيمة التصنيف	السنوات	قيمة مؤشر التنمية البشرية	قيمة التصنيف	السنوات
0.74	82	2012	0.70	93	2006
0.74	82	2013	0.71	90	2007
0.75	83	2014	0.71	94	2008
0.75	83	2015	0.72	87	2009
0.75	82	2016	0.73	84	2010
0.75	85	2017	0.74	82	2011

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "التعاون من أجل التنمية"، جدة، السعودية، 2019..

https://www.sesric.org consultée le: 27/11/2019 22:58

الملحق رقم (3-32): يمثل توزيع المشتغلون والبطالون حسب الجنس في الجزائر للفترة 2000-2017

السنوات	مشتغلون		المجموع	بطالون		المجموع	نسبة المشتغلون إلى العاطلون %
	ذكور	إناث		ذكور	إناث		
2000	5382909	797083	6179992	2225145	285718	2510863	246
2001	5345223	883549	6228772	1934910	404539	2339449	266
2003	5751032	933024	6684056	1759933	318337	2078270	321
2004	6439158	1359254	7798412	1370415	301119	1671534	466
2005	6870348	1173872	8044220	1199075	249213	1448288	555
2006	7371940	1496864	8868804	988288	252553	1240841	714
2007	7247367	1346876	8594243	1072004	302656	1374663	625
2008	7718	1428	9146	868	301	1169	782
2009	8025	1447	9472	752	320	1072	883
2010	8262	1474	9736	728	348	1076	904
2011	8038	1561	9599	738	324	1062	903
2012	8393	1777	10170	888	365	1253	811
2013	8885	1904	10789	804	371	1175	918
2014	8603	1962	10565	825	326	1151	917
2015	8660	1934	10594	954	384	1338	791
2016	8333	2062	10895	790	408	1198	909
2017	8933	1912	10845	792	480	1272	852

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (3-33): معدلات البطالة والنشاط في الجزائر للفترة 2010-2017.

الوحدة (%)

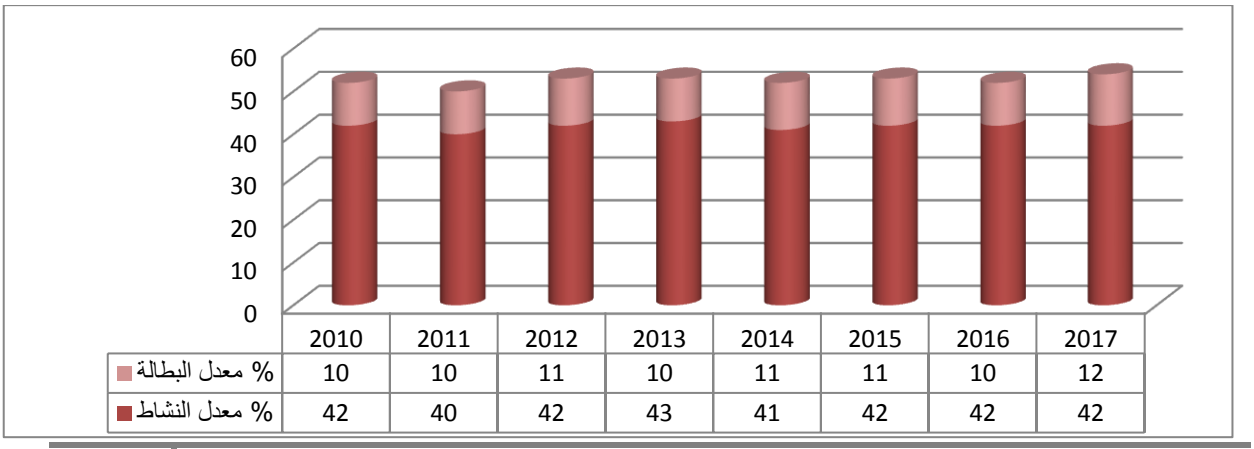

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
% معدل البطالة	10	10	11	10	11	11	10	12
% معدل النشاط	42	40	42	43	41	42	42	42

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (3-34): يمثل توزيع عدد العاملين حسب المهن في الجزائر للفترة 2000-2015

الوحدة ألف عامل

السنوات	أرباب عمل مستقلون	أجراء دائمون	أجراء غير دائمون	مساعدو الأسر	المجموع
2000	1673670	2668802	1115062	268385	5725919
2001	1826020	2570793	1306407	525552	6228772
2003	1855361	2829197	1515442	484057	6684056
2004	2471805	2902364	1784641	639602	7798412
2005	2183149	3076181	2202844	582047	8044220
2006	2846217	2900503	2429620	692463	8868804
2007	2515977	2908861	2679977	489428	8594243
2008	2655000	3198000	2816000	477000	9146000
2009	9472	2762	3136	3101	18471
2010	2874	3208	3256	404	9742
2011	2963	3456	2978	202	9599
2012	2882	3675	3396	217	10170
2013	3117	3878	3562	231	10788
2014	2811	3640	3623	165	10239
2015	3042	4542	2855	155	10594

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (3-35): توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب قطاع النشاط بالجزائر للفترة 2001-2017

الوحدة (%)

السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات، التجارة والإدارة
2001	21.06	13.82	10.44	54.68
2003	21.13	12.03	11.97	54.87
2004	20.74	13.60	12.41	53.25
2005	17.16	13.16	15.07	54.61
2006	18.15	14.25	14.18	53.42
2007	13.62	11.96	17.73	56.69
2008	13.69	12.48	17.22	56.61
2009	13.11	12.61	18.14	56.14
2010	11.67	13.73	19.37	55.23

58.37	16.62	14.24	10.77	2011
61.60	16.30	13.10	9	2012
59.8	16.6	13	10.6	2013
60.8	17.8	12.6	8.8	2014
61.8	16.8	13	8.7	2015
61	17.5	13.5	8	2016
59.1	17	13.8	10.1	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم (3-36): نسبة الفقراء الحاليين عند خط الفقر الوطني من إجمالي عدد السكان (%)

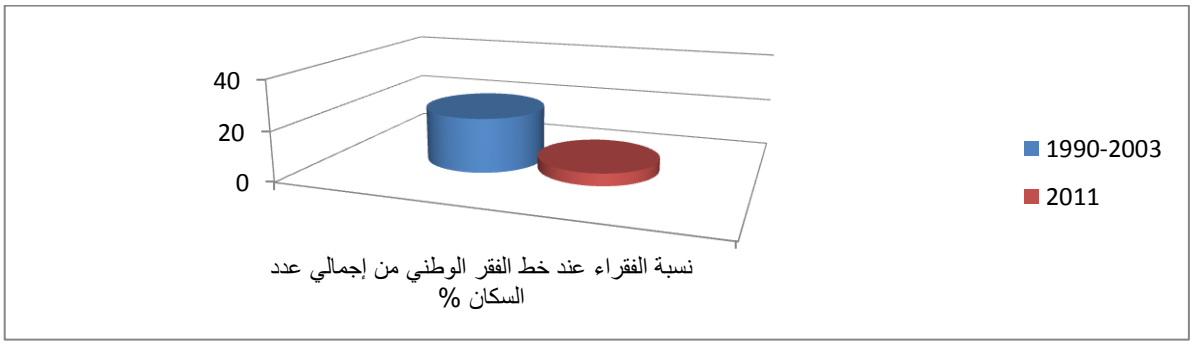

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أطلس بيانات العالم kneoma، وبيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-37): نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع أقل من 1 دولار في اليوم.

(%)

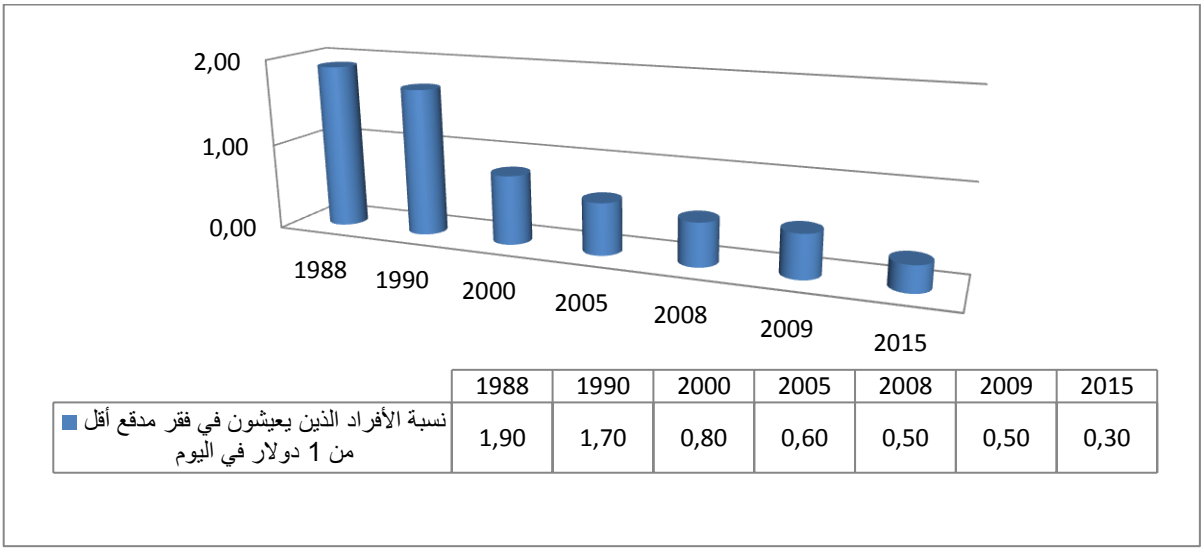

	1988	1990	2000	2005	2008	2009	2015
نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع أقل من 1 دولار في اليوم	1,90	1,70	0,80	0,60	0,50	0,50	0,30

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: فاطمة الوالي: قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر الاقتصاد غير الرسمي، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص216، مذكرة غير منشورة.

الملحق رقم (3-38): نسبة الفقراء الذين يعيشون في الجزائر للفترة 1988 و1995 و2011

النسبة %	1988	1995	2011
نسبة الفقراء الذين يعيشون في فقر أقل من 1.9 دولار	6.40	5.80	0.5
نسبة الفقراء الذين يعيشون في فقر أقل من 3.2 دولار	24.9	23.9	3.9
نسبة الفقراء الذين يعيشون في فقر أقل من 5.5 دولار	57.6	55.1	29.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

الملحق رقم (3-39): تطور مؤشر جيني في الجزائر خلال 1988 و1995 و2018.

النسبة/السنوات	1988	1995	2018
مؤشر جيني GINI	40.2	35.3	32.20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أطلس بيانات العالم kneoma، وبيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-40): نسبة مؤشر الفقر البشري في الجزائر ما بين الفترة 1995-2011 (%)

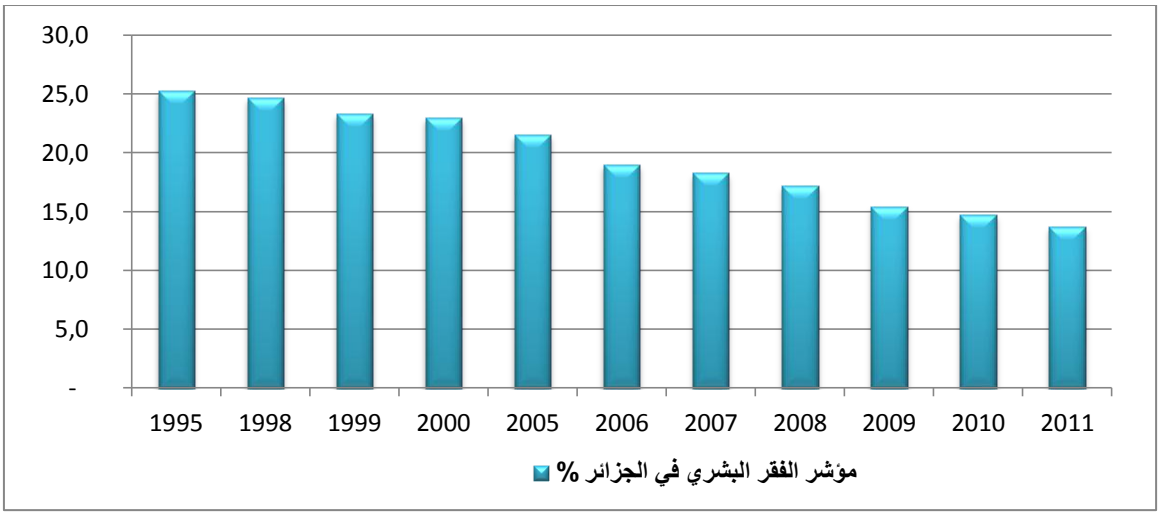

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: فاطمة الوالي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

الملحق رقم (3-41): تطور الميزانية المخصصة للقطاع الصحي في الجزائر للفترة 2000-2020. **الوحدة: مليار دج**

السنوات	ميزانية التسيير	الميزانية المخصصة للقطاع الصحي	نسبة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي إلى عدد السكان %
2000	965,328164	33,900742	1,09
2001	836,294176	38,324796	1,24
2002	1053,366167	49,117107	1,56
2003	1141,685900	60,731178	1,90
2004	1200,000000	63,770452	1,97
2005	1255,273000	63,282262	1,92
2006	1439,548823	70,337276	2,10
2007	1652,698265	110,263858	3,23
2008	2363,188196	143,966628	4,16
2009	2661,257650	181,805829	5,15
2010	3445,999823	195,011838	5,42
2011	3434,306634	227,859541	6,20
2012	4608,250475	404,945348	10,79
2013	4335,614484	306,925642	8,01
2014	4714,452366	365,946753	9,35
2015	4972,278494	381,972062	9,55
2016	4807,332000	379,407269	9,29
2017	4591,841961	389,073747	9,32
2018	4584,462233	392,163373	9,21
2019	4954,476536	398,970409	---
2020	4893,439095	408,282838	---

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

الملحق رقم (3-42): يمثل تطور عدد العمال في السلك الطبي والشبه الطبي في الجزائر خلال سنوات مختارة.

السنة / عدد العمال	2003	2004	2006	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السلك الطبي:	50703	52644	56410	86127	89556	93322	98551	100572	105438
- أطباء	36347	37720	39459	63534	66236	69076	73431	74937	78838
- جراحو أسنان	8651	8842	9684	12422	12782	13168	13645	13747	14263
- صيادلة	5705	6682	7627	10171	10538	11078	11475	11888	12337
السلك الشبه طبي:	87791	88499	89968	117590	123344	121803	123458	127365	127623
- تقنيون سامون	53348	55127	57510	77688	83503	88478	90939	87575	86694
- تقنيون	24836	24050	22640	19897	15917	8275	6698	4070	3267
- مساعدون في السلك الطبي	9607	9322	9818	20005	23924	25050	25821	35720	37662

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

الملحق رقم (3-43): عدد العمال الإداريين في القطاع الصحي في الجزائر خلال سنوات مختارة.

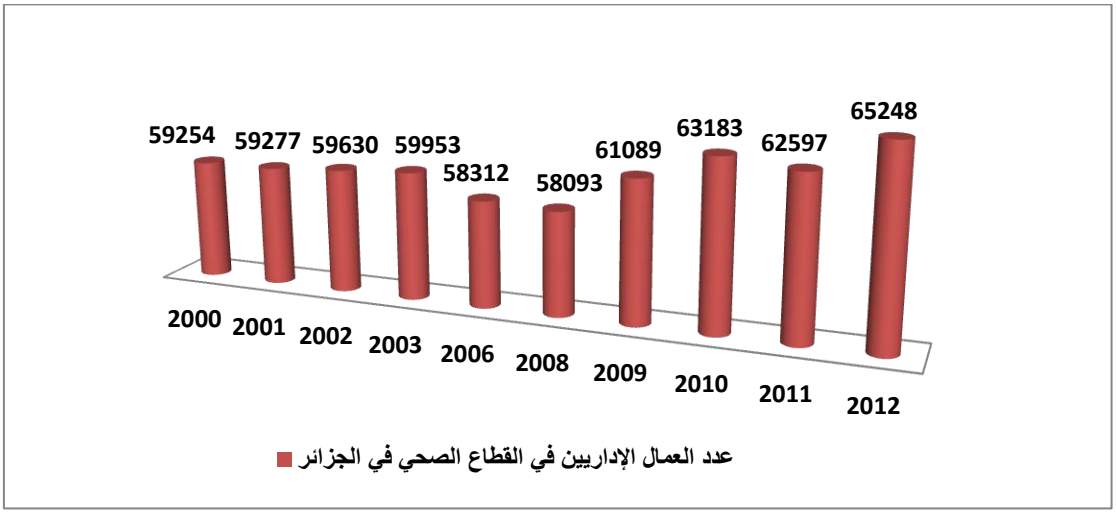

SOURCE : Direction De La Population : Situation Démographique Et Sanitaire (2000-2014), Juillet 2014, P 18

الملحق رقم (3-44): التطور الكمي للمنشآت القاعدية الصحية في الجزائر خلال سنوات مختارة.

السنة / العدد	2003	2004	2006	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤسسة استشفائية عامة	----	----	----	193	194	196	200	200	205
مؤسسة استشفائية	230	231	231	05	05	05	09	09	09
مراكز استشفائية جامعية	13	13	13	14	14	14	15	15	15
مؤسسة استشفائية جامعية	---	----	----	01	01	01	01	01	01
مؤسسة استشفائية متخصصة	32	32	32	66	68	71	75	75	77
قاعات العلاج		4684	4545	5545	5634	5726	5762	5875	5957
عيادات متعددة الخدمات		599	592	1601	1615	1637	1659	1684	1695
الصيدليات		6914	7708	10058	10438	10700	10865	11140	11385

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS

الملحق رقم (3-45): التغطية الصحية في الجزائر خلال سنوات مختارة.

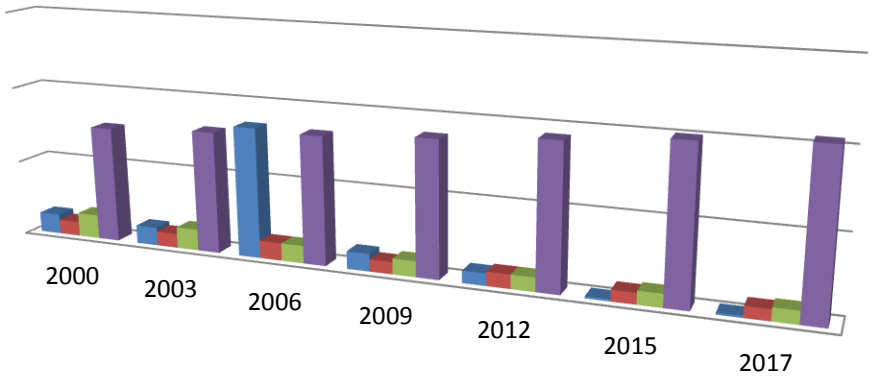

	2000	2003	2006	2009	2012	2015	2017
عدد السكان لكل طبيب	5267	4801	33977	4598	3193	544	529
عدد السكان لكل جراح اسنان	3797	3772	4624	3156	3684	2929	2925
عدد السكان لكل صيدلي	6333	5598	4624	4147	3684	3483	3382
عدد السكان بالمليون	30416	31848	33481	35268	37495	39963	41721

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS للفترة 2015 و2017.

_ Direction De La Population : Situation Démographique Et Sanitaire (2000-2014), Juillet 2014, P 14.

الملحق رقم (3-46): عدد الأسرة في المرافق الصحية في الجزائر خلال سنوات مختارة.

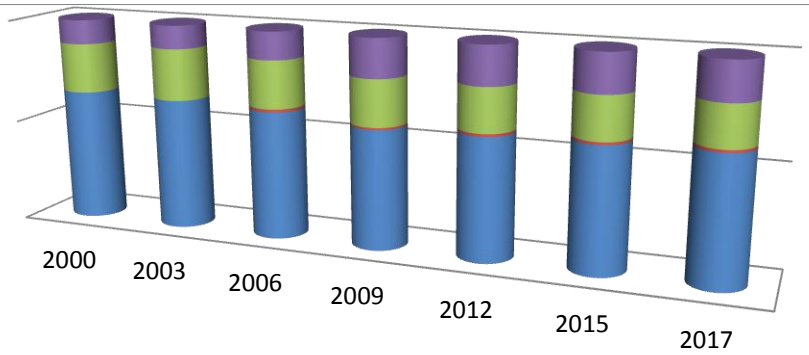

	2000	2003	2006	2009	2012	2015	2017
مؤسسات استشفائية خاصة	6416	6046	7306	10824	10863	11637	11818
مراكز استشفائية جامعية	13087	13465	12697	13042	12312	13050	12799
المؤسسات الاستشفائية الجامعية	0	0	740	608	759	810	869
المؤسسات الاستشفائية العمومية	34808	34228	33977	33665	34705	38305	40322

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS للفترة 2015 و2017.

_ Direction De La Population : Situation Démographique Et Sanitaire (2000-2014), Juillet 2014, P 19.

الملحق رقم (3-47): العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر.

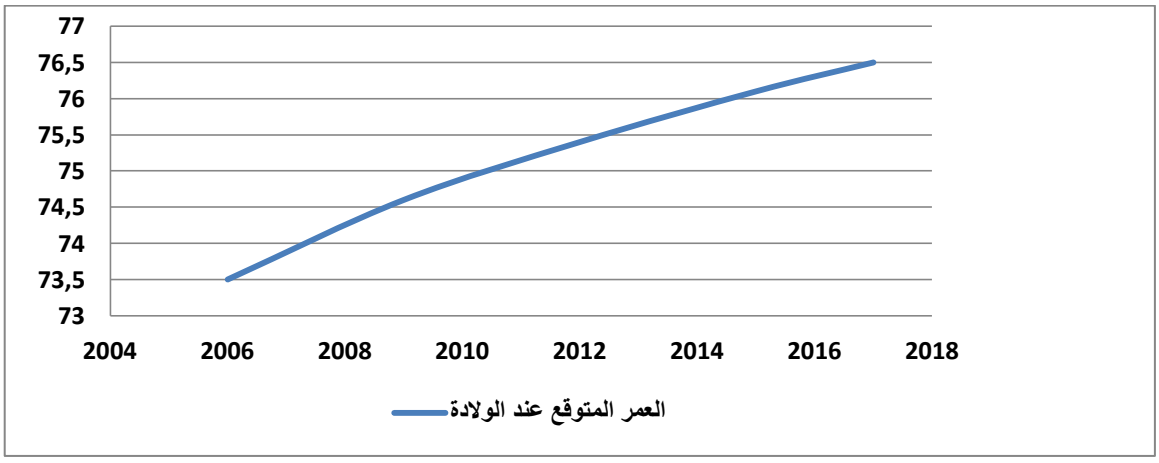

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أطلس بيانات العالم kneoma

الملحق رقم (3-48): عدد وفيات الأمهات عند الولادة لكل 100.000 من المواليد الأحياء في الجزائر للفترة ما بين 2006 و2017

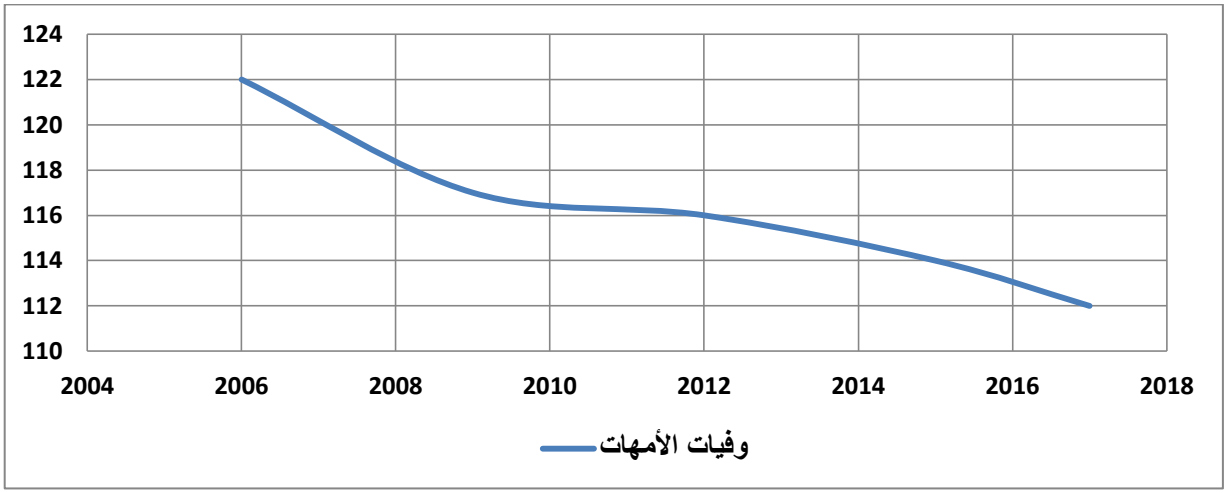

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أطلس بيانات العالم kneoma.

الملحق رقم (3-49): مضمون المواد 10، و11، و12، و13، و14 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

تتضمن المواد 10، و11، و12، و13، و14 ما يلي: [1]

المادة 10:"تضمن الدولة الحق في التعليم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي."

المادة 11:"يتجسد الحق في التعليم بتعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص في ما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي."

المادة 12:"التعليم إجباري لجميع الفتيات والفتيان البالغين من العمر ست (06) سنوات إلى ستة عشر (16) سنة كاملة غير أنه يمكن تمديد مدة التمدرس الإلزامي بسنتين للتلاميذ المعوقين كلما كانت حالتهم تبرر ذلك."

يتعرض الآباء أو الأولياء الشرعيون المخالفون لهذه الأحكام إلى دفع غرامة مالية تتراوح من خمسة آلاف (5.000) دج إلى خمسين ألف (50.000) دج

المادة 13:"التعليم مجاني في المؤسسات التابعة للقطاع العمومي للتربية الوطنية، في جميع المستويات."

تمنح الدولة علاوة على ذلك دعمها لتمدرس التلاميذ المعوزين بتمكينهم من الاستفادة من إعانات متعددة، لاسيما فيما يخص المنح الدراسية والكتب والأدوات المدرسية والتغذية والإيواء والنقل والصحة المدرسية.

المادة 14:"تسهر الدولة على تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقهم في التعليم."

[1]- القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المرسوم التنفيذي رقم 08-04 مؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، ص 09.

الملحق رقم (3-50): هيكل النظام التربوي في الجزائر.

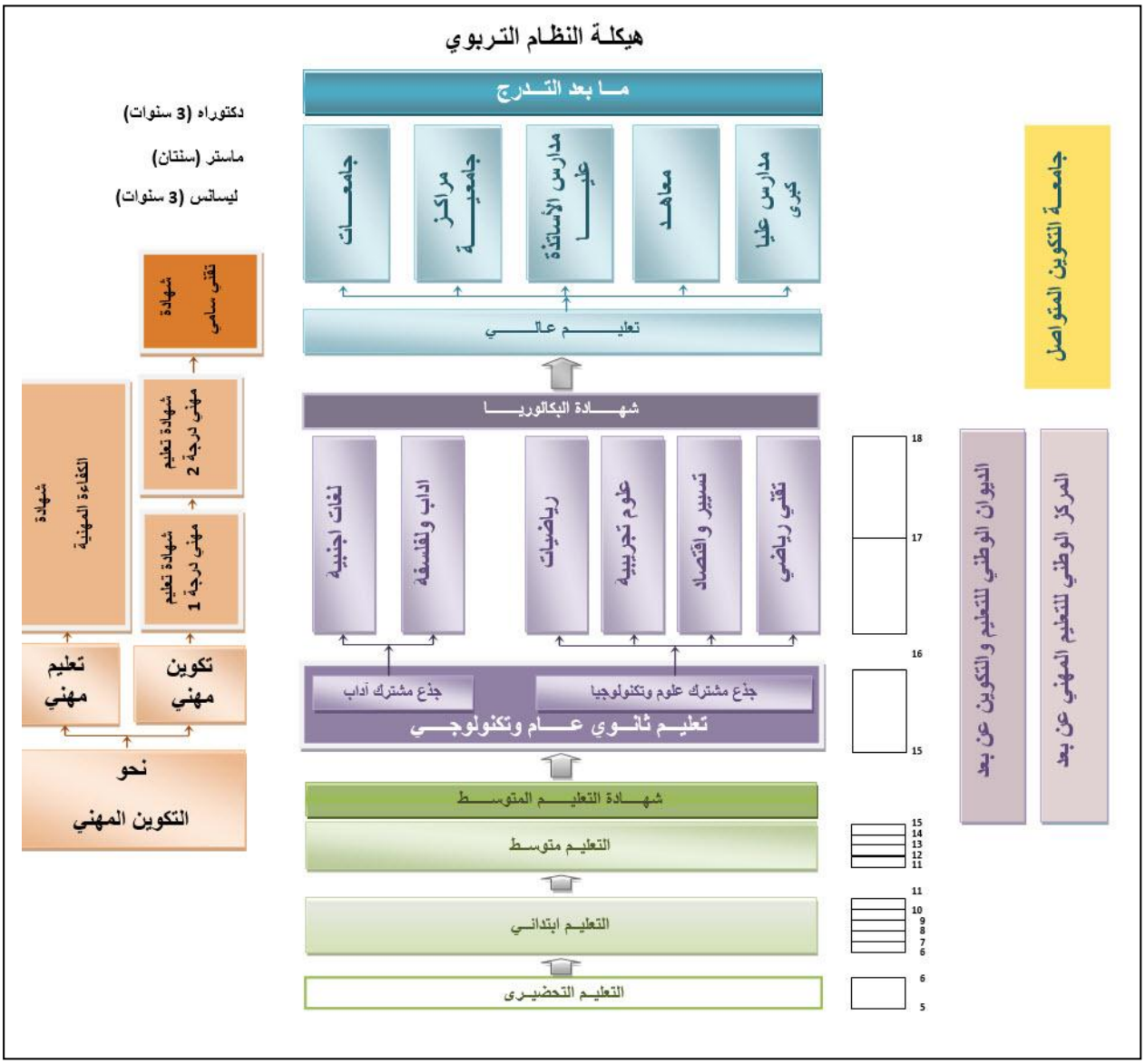

المصدر: وزارة التربية الوطنية: النظام التربوي الجزائري

http://www.education.gov.dz consultée le :12/12/2019 22 :24

الملحق رقم (3-51): تطور التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي من حيث التلاميذ والأساتذة خلال الفترة 2001/2000 إلى 2018/2017 في الجزائر. الوحدة: بالآلاف

التعليم / السنوات	الابتدائي		المتوسط		الثانوي	
	التلاميذ	الأساتذة	التلاميذ	الأساتذة	التلاميذ	الأساتذة
2001/ 2000	4721	169559	2015	102137	9758624	55588
2002/2001	4692	170562	2116	170039	1041047	57274
2003/2002	4613	169559	2186	167529	1095730	57747
2004/2003	4508	170031	2222	170031	1520395	59177
2005/2004	4362	171471	2256	171471	1123123	60185
2006/2005	4197	171402	2221	171402	117531	62330
2007/2006	4079	170207	2443	112897	103586	62642
2008/2007	3932	168962	2596	116285	974748	64459
2009/2008	3247	142332	3158	135744	974736	65598
2010/2009	3308	143041	3053	138559	1171180	69549
2011/2010	3346	144885	2980	140098	1198888	74550
2012/2011	3429361	147382	2921331	142132	1263097	80048
2013/2012	3580481	153578	2647500	144901	1497875	89882
2014/2013	3730460	156737	2605540	145655	1499740	95382
2015/2014	3886773	164930	2575994	148836	1526779	99123
2016/2015	4081546	168230	2614393	151044	1378860	99746
2017/2016	4231556	174115	2685827	153617	1286808	100761
2018/2017	4373459	177939	2811648	156182	1227055	101388

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (3-52): تطور المنشآت القاعدية الخاصة بالتعليم في الجزائر للفترة 2001/2000 إلى غاية 2018/2017.

المنشآت / السنوات	التعليم الابتدائي		التعليم المتوسط	التعليم الثانوي
	عدد حجرات الدرس المستعملة	عدد المدارس الابتدائية	عدد المتوسطات	عدد الثانويات
2001/2000	**16186**	**122867**	**3414**	**1259**
2002/2001	**16482**	**125137**	**3526**	**1289**
2003/2002	**16714**	**126125**	**3650**	**1330**
2004/2003	**16899**	**127473**	**3740**	**1381**
2005/2004	**17041**	**128549**	**3844**	**1423**

1473	3947	125567	17163	2006/2005
1538	4104	126190	11357	2007/2006
1591	4272	124589	17429	2008/2007
1658	4579	108827	17552	2009/2008
1745	4784	110434	17680	2010/2009
1813	4901	112002	17790	2011/2010
1870	5007	129916	17853	2012/2011
1956	5086	133419	17995	2013/2012
2043	5159	135924	18143	2014/2013
2141	5239	139316	18333	2015/2014
2251	5339	142942	18588	2016/2015
2355	5419	145984	18770	2017/2016
2392	5455	148461	18856	2018/2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (3-53): يمثل تطور الطلبة المسجلون في قطاع التعليم العالي وحاملو الشهادات في الجزائر خلال الفترة 2009/2006 إلى غاية 2018/2012 الوحدة: بالآلاف

الطلبة / السنوات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي			جامعة التكوين المتواصل		خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
	في التدرج	ما بعد التدرج	حاملو الشهادات	فيما قبل التدرج	في التدرج	حاملو الشهادات	في التدرج	حاملو الشهادات
2007/2006	820644	43458	121905	27603	37440	8211	9455	2498
2008/2007	952067	48764	146889	29764	42628	9914	11227	2748
2009/2008	1048899	54924	----	35030	45843	----	12722	----
2013/2012	1124434	67671	288602	33124	60474	12529	22188	5851
2014/2013	1119515	70734	271430	38506	55229	6057	13766	598
2015/2014	1165040	76510	----	48505	47924	----	18509	-----
2016/2015	1315144	76961	----	53565	48939	----	17859	----
2017/2016	1416045	76202	----	73198	53276	-----	17736	----
2018/2017	1447064	76921	----	----	70170	----	17267	----

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (3-54): تطور مجموع الأساتذة على مستوى التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2009/2006 إلى غاية 2018/2012

الوحدة بالآلاف

الأساتذة / السنوات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	المجموع الكلي للأساتذة
	مؤسسات جامعية	مؤسسات جامعة التكوين المتواصل	مؤسسات خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
2007/2006	31585	--	800	29927
2008/2007	35440	--	864	32636
2009/2008	37168	915	867	35410
2013/2012	50333	990	1064	2054
2014/2013	53457	1081	910	1991
2015/2014	55906	761	903	1664
2016/2015	57729	761	830	59320
2017/2016	59468	761	409	60638
2018/2017	61825	397	1117	63339

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (3-55): إجمالي التأطير الجامعي حسب الدرجة العلمية 20011/2004

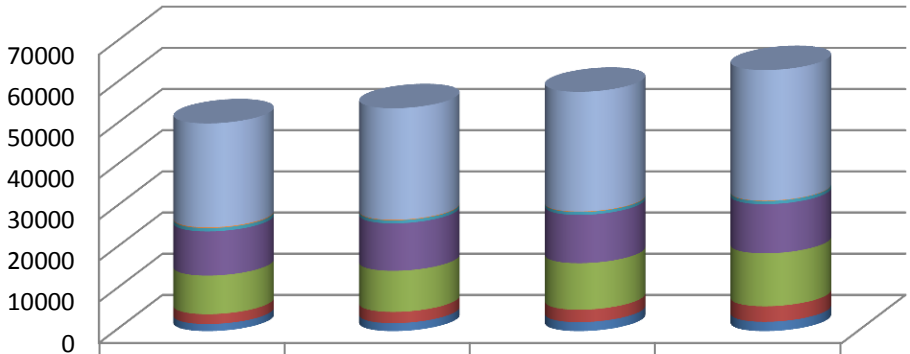

	2004/2005	2005/2006	2006/2007	2010/2011
المجموع	25229	27067	29062	31703
بروفيسور مهندس	202	157	132	99
أستاذ متربص	798	735	691	771
أستاذ مساعد	10725	11510	11730	11919
أستاذ مكلف بالمحاضرات	9380	9990	11304	12875
أستاذ محاضر	2382	2725	3013	3757
أستاذ التعليم العالي	1742	1950	2192	2282

المصدر: ليلى بن زرقة والشيخ الداوي، "تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2004"، مجلة المؤسسة، العدد 04، 2015، جامعة الجزائر 3، ص22

الملحق رقم (3-56):إجمالي التأطير الجامعي حسب الدرجة العلمية 2011/2008

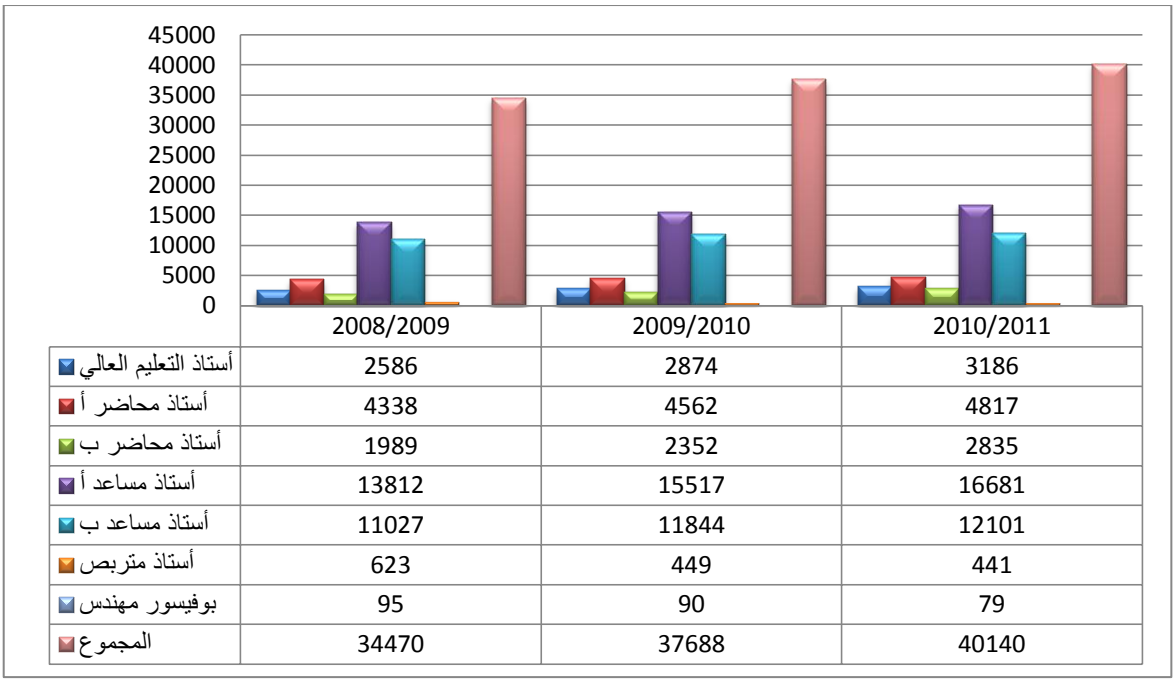

	2008/2009	2009/2010	2010/2011
أستاذ التعليم العالي	2586	2874	3186
أستاذ محاضر أ	4338	4562	4817
أستاذ محاضر ب	1989	2352	2835
أستاذ مساعد أ	13812	15517	16681
أستاذ مساعد ب	11027	11844	12101
أستاذ متربص	623	449	441
بوفيسور مهندس	95	90	79
المجموع	34470	37688	40140

المصدر: ليلى بن زرقة والشيخ الداوي، تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2012/2004، مجلة المؤسسة، العدد 04، جامعة الجزائر 3، 2015، ص23.

الملحق رقم (3-57): تطور المنشآت القاعدية الخاصة بالتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2009/2006 إلى غاية 2018/2012

العدد / السنة	الجامعات	المراكز الجامعية	المعاهد الوطنية للتعليم العالي	المدارس العليا للأساتذة	المدارس العليا للتعليم التقني	مدارس عليا ومعاهد	المدارس الوطنية العليا	المدارس التحضيرية
2007/2006	26	16	02	03	01	09	--	--
2008/2007	26	16	02	03	01	09	--	--
2009/2008	33	12	02	03	01	09	--	--
2013/2012	47	09	--	04	01	--	17	09
2014/2013	47	10	--	04	01	--	17	09
2015/2014	48	10	--	06	01	--	20	12
2016/2015	50	13	--	10	01	--	20	12

01	31	--	--	11	--	13	48	2017/2016
01	31	--	--	11	--	13	50	2018/2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (3-58): تطور عدد المتكونين في التكوين المهني حسب نوع التكوين في الجزائر خلال الفترة 2010/2006 إلى غاية 2017/2012 الوحدة: بالآلاف

العدد / السنوات	التكوين الإقامي	التكوين عن طريق التمهين	التكوين عن طريق الدروس المسائية	التكوين عن بعد
2007/2006	210943	202579	20136	29860
2008/2007	176052	183899	21179	31505
2009/2008	261365	262460	25923	34204
2010/2009	261117	254416	25112	41065
2013/2012	200813	242667	27031	43404
2014/2013	201660	254093	32229	41409
2015/2014	202731	296232	33796	35778
2016/2015	208553	333599	33181	38221
2017/2016	199388	343523	32291	39740

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (3-59): تطور عدد المكونين في التكوين المهني في الجزائر خلال الفترة 2009/2006 إلى غاية 2017/2012

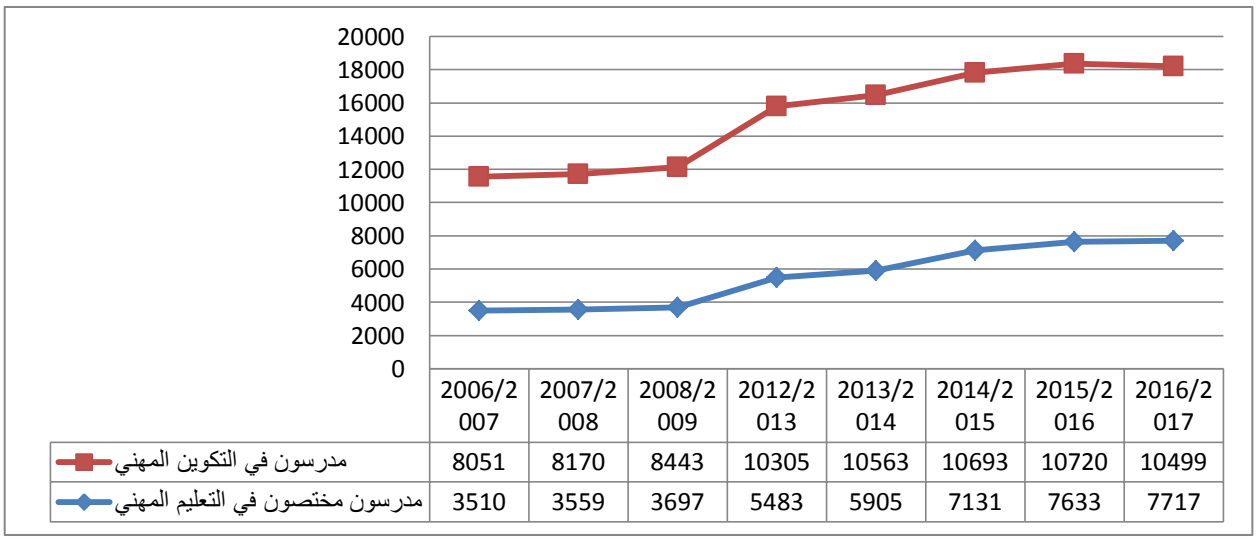

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (3-60): تطور الهياكل القاعدية للتكوين المهني في الجزائر خلال الفترة من 2009/2006 إلى غاية 2017/2016

السنة / عدد العمال	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009	/2012 2013	/2013 2014	/2014 2015	/2015 2016	/2016 2017
مركز التكوين المهني والتمهين	574	608	639	751	756	816	794	815
ملاحق التكوين المهني والتمهين	228	225	223	214	214	207	192	192
قدرات بيداغوجية	182330	190080	197680	230180	231080	241790	234345	236745
قدرات النظام الداخلي	24985	25645	25645	38715	38775	40545	40005	40485
معهد وطني متخصص في التكوين المهني	78	83	98	103	110	128	144	155
ملاحق متخصص في التكوين المهني	19	21	18	13	12	11	13	14
قدرات بيداغوجية	34875	36225	46125	47325	50425	58225	58575	60575
قدرات النظام الداخلي	11480	11780	14460	15710	16730	19590	19870	20670
معهد التكوين المهني	6	6	6	6	6	6	6	6
قدرات بيداغوجية	2150	2150	2150	2150	2150	2150	2150	2150
قدرات النظام الداخلي	1200	1200	1200	1200	1200	1320	1320	1320
مجموع الهياكل القاعدية	658	697	743	860	872	950	944	976
ملحق	247	246	241	227	226	218	205	206
قدرات بيداغوجية	219355	228455	245955	279655	283655	302165	295070	299470
قدرات النظام الداخلي	37665	38625	41305	55625	56705	61455	61195	62475

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (3-61): نفقات التسيير المخصصة للتعليم بمستوياته في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات مخصصة للتربية الوطنية	نفقات مخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي	نفقات مخصصة للتكوين والتعليم المهني
2000	965,328164	132,753160	38,580667	46,969113
2001	948,760000	153,248773	47,122250	10,649263
2002	1053,166167	158,042316	58,743195	12,498979
2003	1141,685900	186,105928	68,282507	14,176664
2004	1200,000000	186,620872	66,497092	14,803552
2005	1255,273000	216,908890	78,671380	16,402855
2006	1439,548823	222,455012	85,669925	16,985289

19,314685	104,449439	268,969543	1652,698265	2007
22,629195	129,190158	327,291761	2363,188196	2008
26,366588	155,160798	378,552936	2661,257650	2009
24,498036	173,483802	662,916579	3445,999823	2010
38,328953	212,830565	569,317554	3434,306634	2011
49,132325	277,173918	778,093508	4925,110475	2012
47,635070	264,582513	628,664041	4335,614484	2013
25,233155	270,742002	696,810413	4714,452366	2014
50,803924	300,333642	746,643907	4972,278494	2015
50,379263	312,145998	764,052396	4807,332000	2016
48,304358	310,791629	746,261385	4591,841961	2017
46,840000	313,336878	709,558540	4584,462233	2018
47,840500	317,336878	709,558540	4954,476536	2019
49,936401	364,283132	724,681708	4893,439095	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنوات من 2000 إلى 2019.

الملحق رقم (3-62): تطور نسب الأمية لدى البالغين في الجزائر من 15 سنة فما فوق خلال سنوات مختارة. **الوحدة: (%)**

2016	2015	2010	2001
12.8	19.8	22.3	67.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي الموحد لسنتي 2016 و2017، وتقرير التنمية البشرية لسنة 2003.

الملحق رقم (3-63): مضمون مواد القوانين المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة

تتمثل أهداف المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر من خلال المادة 04 والمادة 05 في: [1]

- ✓ تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي؛
- ✓ توفير الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل؛
- ✓ تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين؛
- ✓ الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب؛
- ✓ دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها؛
- ✓ إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى؛
- ✓ حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتثمينها؛
- ✓ حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية؛
- ✓ الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة؛
- ✓ تساهم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في إرساء دعائم الوحدة الوطنية وتدمج، بالإضافة إلى الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومتطلبات السيادة الوطنية والدفاع عن الإقليم.

تتمثل أدوات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في المادة 07 كالتالي:[2]

[1]-القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، ص 20.

[2]- المرجع نفسه، ص 20.

- ✓ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني، التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؛
- ✓ المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل وبالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يترجم بالنسبة للمناطق الساحلية والشريط الساحلي للبلاد الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة وتثمينها؛
- ✓ المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر؛
- ✓ المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم التي تحدد بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، التوجيهات والترتيبات الخاصة بكل برنامج، كما تتكفل المخططات الجهوية الخاصة بالمناطق الساحلية بالترتيبات المتضمنة في المخطط الوطني لتهيئة السواحل؛
- ✓ مخططات تهيئة الإقليم الولائي التي توضح بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الترتيبات الخاصة بكل إقليم الولاية، في مجال تنظيم الخدمات العمومية، ومساحات التنمية المشتركة بين البلديات، وفي مجال البيئة والسلم الترتيبي والحدود المتعلقة بالبنية الحضرية؛
- ✓ المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى التي تحل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية لفضاءات الحواضر الكبرى المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

بالنسبة لأدوات السياسة البيئية في الجزائر تضم الأدوات الاقتصادية والتنظيمية وهذه الأخيرة تضم إطارين وهي الإطار التشريعي والإطار المؤسساتي.

1- الإطار التشريعي للسياسة البيئية.

يضم مجموعة من القوانين سنتها الجزائر من أجل حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

- ➢ **القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة.**

قام المشرع الجزائري بسن قانون يهدف من خلاله لحماية البيئة من أجل الحفاظ على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية وإضفاء القيمة عليها، وقد أوضح ذلك عن طريق المواد 01 و02 و03 و04 و08 وهي كالآتي:[1]

[1]- القانون المتعلق بحماية البيئة، المرسوم التنفيذي رقم 83-03 مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، ص 381.

المادة 01: يهدف هذا القانون إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة التي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية واستخلاف هيكلة وإضفاء القيمة عليها، بالإضافة إلى الاتقاء من كل شكل من أشكال التلوث والمضار ومكافحته، وتحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

المادة 02: يتحسب التخطيط الوطني لعامل حماية البيئة التي تعد مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المادة 03: تقتضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان.

المادة 04: تحدد الدولة في إطار التهيئة العمرانية شروط إدراج المشاريع في البيئة وكذا التعليمات التقنية والتنظيمية المتعلقة بالحفاظ على التوازنات الطبيعية.

المادة 08: تعد كل من حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوان والنبات والإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمالا ذات مصلحة وطنية ويتعين على كل فرد السهر على صيانة الثروة الطبيعية.

- **القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها:**

من خلال المادة 01 و02 من هذا القانون فهو يهدف إلى: [1]

المادة 01: يهدف هذا القانون إلى تحديد كيفية تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها.

المادة 02: يرتكز تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها على المبادئ التالية:

- ✓ الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر؛
- ✓ تنظيم فرز النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول، باستعمال تلك النفايات على المواد القابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة؛
- ✓ المعالجة البيئية العقلانية للنفايات؛

[1]- القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، المرسوم التنفيذي رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، ص10.

✓ إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها.

كما يلزم هذا القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها رقم 01-19 واجبات كل منتج للنفايات باتخاذ التدابير اللازمة لتثمين النفايات التي ينتجها والموضحة من خلال المادتين 06 و07:

المادة 06: يلزم كل منتج للنفايات و/أو حائز لها باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن لاسيما من خلال الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للانحلال البيولوجي، واعتماد واستعمال تقنيات أكثر نظافة وأقل إنتاجا للنفايات، بالإضافة إلى الامتناع عن استعمال المواد التي من شأنها أن تشكل خطرا على الإنسان لاسيما عند صناعة منتجات التغليف.

المادة 07: يلزم كل منتج للنفايات و/أو حائز لها بضمان أو بالعمل على ضمان تثمين النفايات الناجمة على المواد التي يستوردها أو يسوقها وعن المنتجات التي يصنعها.

➢ **القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:**

يحدد أحكام هذا القانون المخطط الوطني والتوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة (المادة 01).[1] وقد تم التفصيل والإشارة إليه سابقا.

➢ **القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه:**

وفقا لهذا القانون يجب أن تحظى وضعية الساحل الطبيعية بالحماية ويجب أن يتم تثمينه ضمن احترام وجهات المناطق المعنية (المادة 05)، كما يجب الالتزام في تطوير الأنشطة على الساحل وترقيتها بحتمية شغل الفضاء على نحو اقتصادي، وبما لا يتسبب في تدهور الوسط البيئي، وتتخذ الدولة التدابير التنظيمية من أجل استغلال الموارد الساحلية بصورة مستدامة (المادة 06).[2]

[1]- القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2]- القانون المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، المرسوم التنفيذي رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 10، ص 26.

➢ **القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:**

طبقا للمادة 02 من هذا القانون فحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة تهدف على الخصوص إلى ما يأتي:[1]

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة؛
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم؛
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها؛
- إصلاح الأوساط المتضررة؛
- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

➢ **القانون رقم 04-03 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة:**

وقد تم تصنيف المناطق الجبلية التي يجب حمايتها وتأهيلها وتنميتها المستدامة من خلال المواد 03 و04:[2]

المادة 03: على أساس الحقائق الجغرافية كالعلو والانحدار، وعملا بمقاييس التجانس الاقتصادي والبيئي للمناطق الجبلية مع عوامل تهيئة الإقليم، وتصنف المناطق الجبلية إلى أربعة أصناف: مناطق جبلية عالية، ومناطق جبلية متوسطة العلو، ومناطق سفوح الجبال، ومناطق مجاورة.

المادة 04: بالإضافة إلى التصنيف المنصوص عليه في أحكام المادة 03 تتميز المناطق الجبلية بالكثافة السكانية، وتتصف بأنها مناطق ذات كثافة مرتفعة جدا، و مناطق ذات كثافة مرتفعة، و مناطق ذات كثافة متوسطة، و مناطق ذات كثافة ضعيفة، و مناطق ذات كثافة ضعيفة جدا.

[1]- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، ص 09.

[2]- القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 04-03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 41، ص 12.

➢ **القانون رقم 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة:**

يهدف القانون رقم 04-20 إلى سن القواعد والأسس المتعلقة بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة وهذا ما تشير إليه المادة 01، بالنسبة إلى المادة 04 فهي تصف منظومة تسيير الكوارث، أما المادتين 06 و07 فحددتا أهداف وأسس الوقاية من الأخطار، في حين المادتين 09 و10 خصصتا لإبراز مجال تطبيق هذا القانون وهم على نحو التالي:[1]

المادة 01: يهدف هذا القانون إلى سن قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

المادة 04: يوصف بمنظومة تسيير الكوارث عند حدوث خطر طبيعي أو تكنولوجي تترتب عليه أضرار على الصعيد البشري أو الاجتماعي أو الاقتصادي و/أو البيئي، مجموع الترتيبات والتدابير القانونية المتخذة من أجل ضمان الظروف المثلى للإعلام والنجدة والإعانة والأمن والمساعدة وتدخل الوسائل الإضافية و/أو المتخصصة.

المادة 06: ترمي قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث، إلى الوقاية من الأخطار الكبرى والتكفل بآثارها على المستقرات البشرية ونشاطاتها وبيئتها ضمن هدف الحفاظ على التنمية وتراث الأجيال القادمة وتأمين ذلك.

المادة 07: تهدف منظومة الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث إلى ما يأتي:

- تحسين معرفة الأخطار وتعزيز مراقبتها وترقبها، وكذا تطوير الإعلام الوقائي عن هذه الأخطار؛
- مراعاة الأخطار في استعمال الأراضي وفي البناء وكذا في التقليل من درجة قابلية الإصابة لدى الأشخاص والممتلكات؛

[1]- القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 04-20 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 84، ص ص 15 16.

- وضع ترتيبات تستهدف التكفل المنسجم والمندمج والمتكيف مع كل كارثة ذات مصدر طبيعي أو تكنولوجي.

المادة 09: تشكل الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة منظومة شاملة تبادر بها وتشرف عليها الدولة، وتقوم بتنفيذها المؤسسات العمومية والجماعات الإقليمية في إطار صلاحياتها، بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والعلميين وبإشراك المواطنين، ضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون ونصوص تطبيقه.

المادة 10: تتمثل الأخطار الكبرى التي تتكفل بها ترتيبات الوقاية في الآتي: الزلازل والأخطار الجيولوجية، والفيضانات، والأخطار المناخية، وحرائق الغابات، والأخطار الصناعية والطاقوية، والأخطار الإشعاعية والنووية، والأخطار المتصلة بصحة الإنسان، وأشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي، وأخيرا الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة.

- **القانون رقم 07-06 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها:**

يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها في إطار التنمية المستدامة (المادة 01)، كما يهدف إلى تحسين الإطار المعيشي الحضري وصيانة وتحسين نوعية المساحات الخضراء الحضرية الموجودة، وترقية إنشاء المساحات الخضراء من كل نوع، بالإضافة إلى إلزامية إدراجها في كل مشروع بناء، تتكفل به الدراسات الحضرية والمعمارية العمومية والخاصة (02).[1]

- **القانون رقم 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة:**

يهدف هذا القانون إلى تصنيف المجالات المحمية وتحديد كيفية تسييرها وحمايتها في إطار التنمية المستدامة وفقا للمبادئ والأسس التشريعية المعمول بها في مجال حماية البيئة (المادة 01)، ويقصد بالمجالات المحمية في هذا القانون وطبقا للمادة 02 هو إقليم كل أو جزء من بلدية أو بلديات

[1]- القانون المتعلق بحماية بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، المرسوم التنفيذي رقم 07-06 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 31، ص 07.

وكذا المناطق التابعة للأملاك العمومية البحرية الخاضعة لأنظمة خاصة من أجل حماية الحيوان والنبات والأنظمة البيئية البرية والبحرية والساحلية.[1]

2- الإطار المؤسساتي للسياسة البيئية:

إن تجربة الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أثبتت أن الاعتبارات التشريعية والمؤسساتية لا يمكن التعامل معها كعنصرين منفصلين عن بعضهما، لأن التشريع هو الذي يهتم بتشكيل هذه المؤسسات ويحدد احتياجاتها وسلطاتها وطبيعة التكامل والتنسيق فيما بينها. ومنه قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بإنشاء عدة هيئات تساهم في التنمية المستدامة من خلال التركيز على الجانب البيئي نجد منها:

- **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD:**

من مهامه وفقا للمادة 05 ما يأتي:[2]

- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية، وتسيير ذلك؛
- جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة؛
- معالجة المعطيات والمعلومات البيئية قصد إعداد أدوات الإعلام؛
- المبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط والضغوط الممارسة على تلك الأوساط، وإنجاز هذه الدراسات أو المشاركة في إنجازها؛
- نشر المعلومة البيئية وتوزيعها.

[1]- القانون المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 11-02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، ص 10.

[2]- القانون المتعلق بإنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المرسوم التنفيذي رقم 02-115 مؤرخ في 20 محرم عام 1423 الموافق 3 أبريل سنة 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 22، ص 15.

كما جاء قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1431 الموافق 29 مارس 2010، يتضمن الموافقة على دفتر الشروط الذي يحدد تبعات الخدمة العمومية الموكلة لهذا المرصد بما يلي:[1]

- التدخل بناءا على طلب السلطات العمومية للقيام بمراقبة كل تلوث أو حادث بيئي وتحليله؛
- تسيير شبكات رصد الأوساط الطبيعية للهواء والماء والأراضي لمواجهة كل تهديد لإتلاف البيئة؛
- وضع نظام عمومي للإعلام البيئي حول المكونات البيئية وتسييره؛
- توفير المعطيات البيئية بعنوان نظام الإعلام البيئي طبقا للتنظيم المعمول به.

➢ **الوكالة الوطنية للنفايات AND:**

تتكلف الوكالة ووفاق للمادة 05 بالمهام الآتية:[2]

- تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات؛
- معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحيينه؛
- فيما يخص نشاطات فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها، تكلف الوكالة بما يأتي:
  - ✓ المبادرة بإنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية وإنجازها أو المشاركة في إنجازها؛
  - ✓ نشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعها؛
  - ✓ المبادرة ببرامج التحسيس والإعلام والمشاركة في تنفيذها.

➢ **مركز تنمية الموارد البيولوجية CDRB:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-371 المؤرخ في

[1]- سهام عزي وهاجر بوشعير، "التنمية المستدامة: الإطار القانوني والمؤسساتي لجماية البيئة في الجزائر"، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 04، العدد 15، مارس 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص227.

[2]- القانون المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للتفايات وتنظيمها وعملها، المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1423 الموافق 20 مايو سنة 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37، ص 08.

6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002، تتمثل مهام المركز ووفقا للمادة 03 فيما يلي:[1]

- جمع مجمل الإحصاءات المتعلقة بالحيوانات والنباتات والسكنات و الأنظمة البيئية؛
- المساهمة بالتشاور مع القطاعات المعنية في إعداد مخططات تثمين الموارد البيولوجية في إطار التنمية المستدامة؛
- اقتراح بالتشاور مع القطاعات المعنية، الحفاظ على الموارد البيولوجية الوطنية حسب الكيفيات المحددة في التنظيم المعمول به؛
- تشجيع تنفيذ برامج تحسيس المواطنين بالمحافظة على التنوع البيولوجي واستعماله المستديم.

➢ **المحافظة الوطنية للساحل CNL:**

وفقا للمادة 04 وتكلف بالمهام التالية:[2]

- السهر على صون وتثمين الساحل والمناطق الساحلية والأنظمة الإيكولوجية التي توجد فيها؛
- تنفيذ التدابير التي يمليها التنظيم المعمول به لحماية الساحل والمناطق الساحلية؛
- تقديم كل مساعدة تتعلق بميادين تدخلها للجماعات المحلية؛
- صيانة وترميم وإعادة تأهيل الفضاءات البرية والبحرية الفذة أو الضرورية للمحافظة على التوازنات الطبيعية من أجل المحافظة عليها؛
- ترقية برامج تحسيس الجمهور وإعلامه بالمحافظة على الفضاءات الساحلية واستعمالها الدائم وكذا تنوعها البيولوجي.

➢ **بالمركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء CNTPP:**

من خلال المادة 05 يكلف المركز بالمهام التالية:[3]

---

[1]– القانون المتعلق بإنشاء مركز تنمية المارد البيولوجية وتنظيمه وعمله، المرسوم التنفيذي رقم 02–371 المؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، ص 08.

[2]– القانون المتعلق بتنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها، المرسوم التنفيذي رقم 04–113 المؤرخ في 23 صفر عام 1425 الموافق 13 أبريل 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 25، ص 26.

[3]– القانون المتعلق بإنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، المرسوم التنفيذي رقم 02–262 المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1423 الموافق 17 غشت سنة 2002، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 56، ص07.

- ترقية مفهوم لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، وتعميمه والتوعية به؛
- مساعدة مشاريع الاستثمار في تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء ومساندتها؛
- تزويد الصناعات بكل المعلومات المتصلة بصلاحياته في مسعاها من أجل تحسين طرق الإنتاج عبر الوصول إلى تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء وبالحصول على الشهادات المرتبطة بذلك عند الاقتضاء؛
- تطوير التعاون الدولي في ميدان تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء.

➢ **المعهد الوطني للتكوينات البيئية CNFE:**

من خلال المادة 05 يكلف المعهد بالمهام الآتي:[1]

- تقديم تكوينات خاصة في مجال البيئة لفائدة جميع المتدخلين العموميين أو الخواص؛
- تطوير أنشطة خاصة في مجال تكوين المكونين؛
- تكوين رصيد وثائقي وتحيينه؛
- وضع برامج التربية البيئية وتنشيطها؛
- القيام بأعمال تحسيسية تلائم كل جمهور.

➢ **المفتشية العامة للبيئة IGE:**

وفقا للمادة 02 تتمثل مهمتها في :[2]

- القيام بكل عملية تفتيش ومراقبة لمصادر التلوث والأضرار، واقتراح التدابير اللازمة للتقليل من آثارها؛
- دراسة الملفات المتعلقة بطلبات التأشيرات والترخيصات التي ينص عليها التشريع والتنظيم في مجال البيئة؛
- اقتراح إجراءات تسمح بتسيير النفايات حسب القواعد والتعليمات البيئية العقلانية؛

[1]– القانون المتعلق بإنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]– القانون المتعلق بإنشاء مصالح خارجية تابعة لإدارة البيئة ويحدد مهمتها وعملها، المرسوم التنفيذي رقم 93–183 المؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، ص 11.

- اقتراح الطرق والوسائل الكفيلة بالوقاية من التلوث الطارئ واتخاذ تدابير تحفظية ترمي إلى حماية البيئة وصحة السكان في حالة حادث مباغت وذلك بالاتصال مع السلطات المعنية؛
- تزويد الجماعات المحلية والمتعاملين الاقتصاديين بآراء تقنية في ميدان البيئة، عند الاقتضاء؛
- تنفيذ برامج لإعلام الجمهور وتربيته وتوعيته بالمشاكل البيئية؛
- متابعة الإجراءات والدعاوى المرفوعة لدى الجهات القضائية والتي لها علاقة بتطبيق التشريع والتنظيم الخاص في مجال حماية البيئة.

الملحق رقم (3-64): انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر.

السنوات	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالطن المتري لكل فرد)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (كلغ لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة عام 2010)
2000	87861.32	----	0.79
2001	84219,98	----	0.74
2002	89907,50	----	0.74
2003	91575,99	----	0.71
2004	88510,37	----	0.65
2005	107278,08	2.88	0.75
2006	101069,85	2.99	0.69
2007	109404,94	3.03	0.73
2008	110208,01	3.10	0.71
2009	121399,70	3.16	0.78
2010	119177,5	3.18	0.73
2011	121187,01	3.26	0.73
2012	129987,81	3.45	0.75
2013	134465,22	3.48	0.76
2014	145400,21	3.70	0.79
2015	---	3.91	---
2016	---	3.85	---

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أطلس بيانات العالم kneoma، وبيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-65): إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في الجزائر للفترة من 1970 إلى 2012.

الوحدة: (كيلو طن / ثاني أكسيد الكربون)

السنوات	إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة	السنوات	إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة
1970	34603	1992	1216361
1971	38924	1993	122490
1972	53749	1994	118601
1973	67626	1995	123799
1974	59317	1996	123728
1975	55999	1997	123971
1976	68739	1998	126561
1977	74887	1999	132794
1978	81970	2000	133778
1979	84371	2001	129334
1980	83331	2002	131222
1981	79915	2003	139592
1982	83128	2004	139846
1983	89059	2005	146241
1984	92775	2006	151655
1985	104029	2007	157333
1986	197927	2008	160415
1987	106730	2009	160849
1988	107912	2010	167674
1989	110026	2011	172303
1990	106445	2012	176471
1991	111649	2013	----

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-66):متوسط التعرض السنوي لتلوث الهواء في الجزائر خلال سنوات مختارة

الوحدة: (ميكروغرامات لكل متر مكعب)

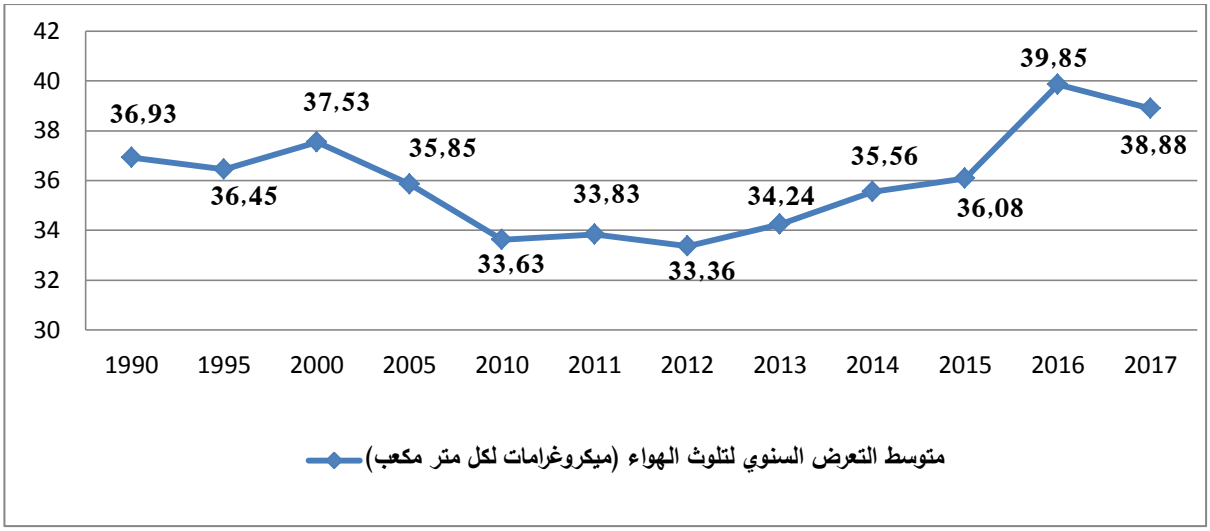

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-67):الاستثمار في المياه والصرف الصحي في الجزائر بمشاركة القطاع الخاص (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

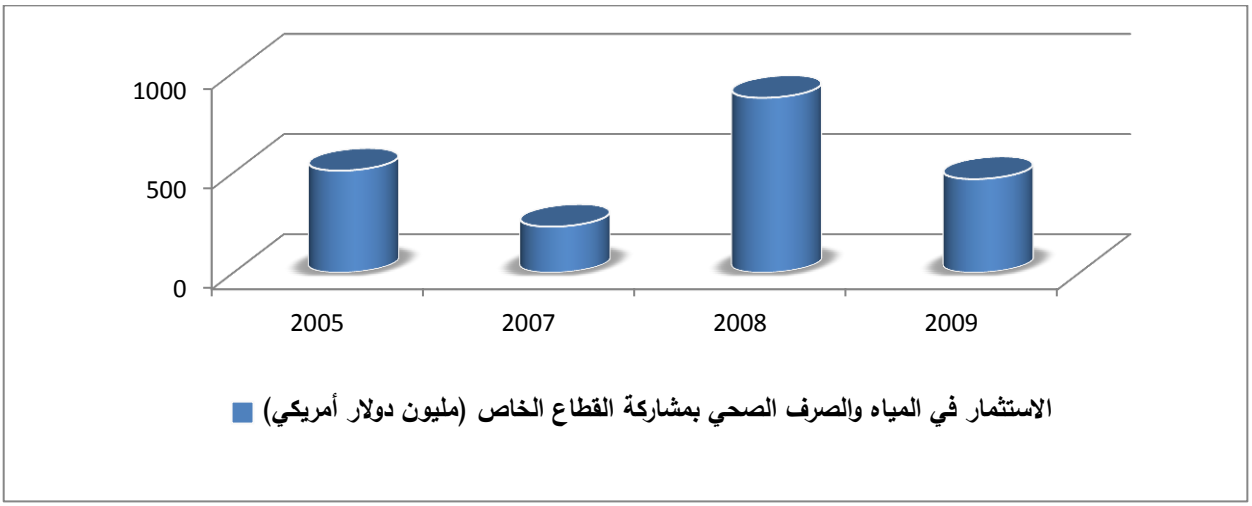

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-68):المسحوبات السنوية من المياه العذبة الإجمالي في الجزائر (مليار متر مكعب).

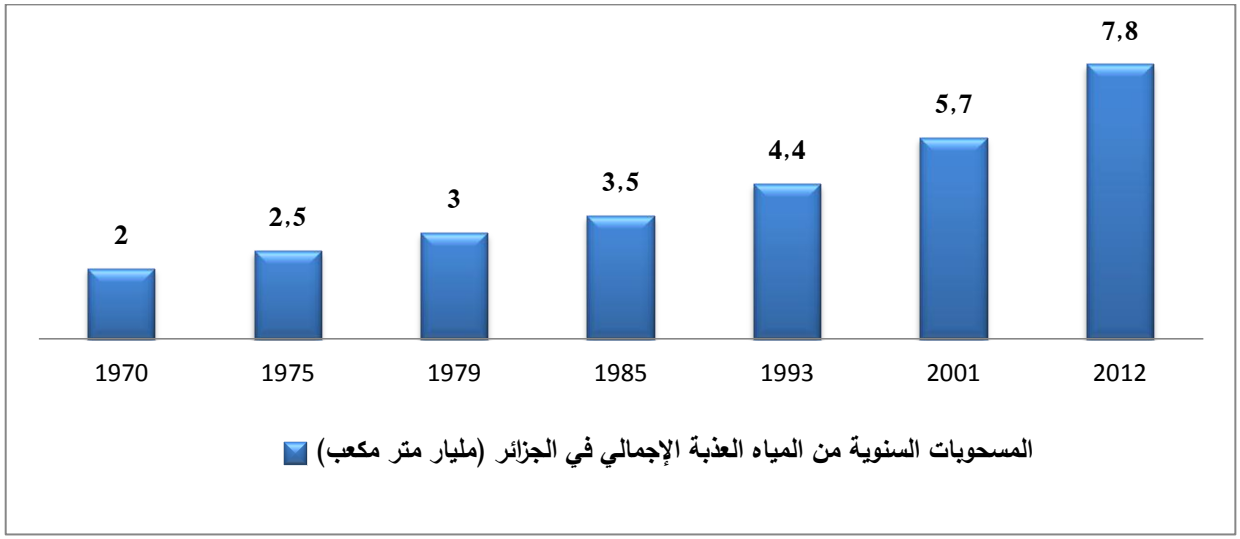

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-69): نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة في الجزائر (متر مكعب).

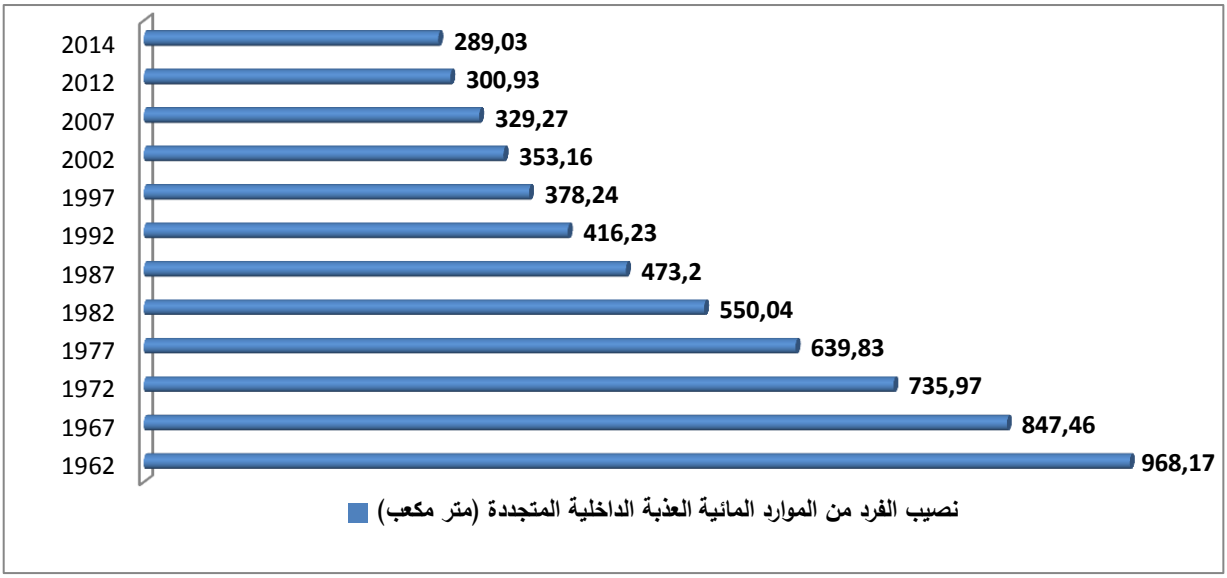

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-70): نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي في الجزائر للفترة 1990-2016.

السنوات	نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي	السنوات	نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي
1990	0.69	2004	0.64
1991	0.69	2005	0.64
1992	0.69	2006	0.67
1993	0.68	2007	0.70
1994	0.68	2008	0.74
1995	0.68	2009	0.77
1996	0.67	2010	0.80
1997	0.67	2011	0.80
1998	0.67	2012	0.81
1999	0.66	2013	0.81
2000	0.66	2014	0.81
2001	0.65	2015	0.82
2002	0.65	2016	0.82
2003	0.65	2017	----

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-71): نسبة الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة من إجمالي مساحة الأراضي في الجزائر للفترة من 1961 إلى 2016.

السنوات	الأراضي الزراعية	الأراضي القابلة للزراعة	السنوات	الأراضي الزراعية	الأراضي القابلة للزراعة
1961	19.09	2.71	1989	16.27	2.99
1962	18.85	2.64	1990	16.24	2.97
1963	18.69	2.60	1991	16.22	3.04
1964	18.54	2.57	1992	16.32	3.17
1965	18.54	2.60	1993	16.32	3.16
1966	18.54	2.61	1994	16.64	3.13
1967	18.58	2.64	1995	16.65	3.15
1968	18.56	2.62	1996	16.64	3.15
1969	18.56	2.61	1997	16.66	3.21
1970	18.56	2.62	1998	16.72	3.21
1971	19.07	2.67	1999	16.68	3.22
1972	19.06	2.73	2000	16.80	3.21
1973	18.60	2.73	2001	16.84	3.18

3.16	16.73	2002	2.74	18.61	1974
3.15	16.75	2003	2.87	18.37	1975
3.14	17.28	2004	2.97	18.48	1976
3.15	17.30	2005	2.89	18.40	1977
3.13	17.29	2006	2.89	18.41	1978
3.13	17.32	2007	2.87	18.40	1979
3.14	17.34	2008	2.88	18.40	1980
3.14	17.37	2009	2.89	16.45	1981
3.14	17.37	2010	2.88	16.42	1982
3.14	17.38	2011	2.76	16.49	1983
3.15	17.38	2012	2.90	16.63	1984
3.14	17.40	2013	2.90	16.40	1985
3.13	17.40	2014	2.92	16.24	1986
3.13	17.41	2015	2.96	16.28	1987
3.10	17.37	2016	2.98	16.30	1988

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-72): نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي في الجزائر للفترة 1990-2015. الوحدة: (%).

نسبة استهلاك الطاقة المتجددة (من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي)	السنوات	نسبة استهلاك الطاقة المتجددة (من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي)	السنوات
0.46	2003	0.17	1990
0.44	2004	0.32	1991
0.58	2005	0.28	1992
0.40	2006	0.47	1993
0.41	2007	0.40	1994
0.29	2008	0.42	1995
0.31	2009	0.38	1996
0.25	2010	0.47	1997
0.17	2011	0.54	1998
0.18	2012	0.51	1999
0.14	2013	0.42	2000
0.06	2014	0.42	2001
0.05	2015	0.51	2002

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (3-73): الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2005 و2017 الوحدة (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2017
الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	0.23	0.37	0.20	0.16	0.07	0.53

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "التعاون من أجل التنمية"، جدة، السعودية، 2019.

https://www.sesric.org consultée le: 27/11/2019 22:58

الملحق رقم (3-74): عدد الباحثون في الأبحاث والتطوير لكل مليون شخص في الجزائر للفترة 2005 و2017.

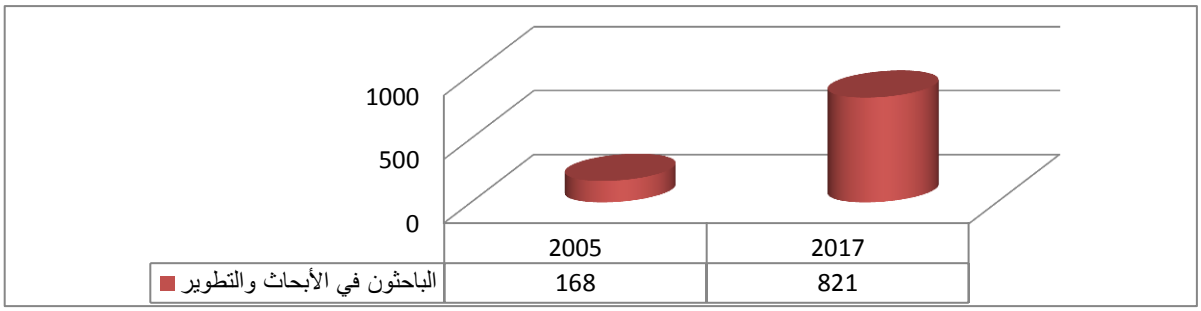

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد أطلس بيانات العالم Knoema.

الملحق رقم (3-75): مجموع الملتحقين بالمراكز الدراسية في الجزائر خلال سنوات مختارة.

السنوات	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	التعليم العالي
2001/2000	4721	2015	9758624	446.1
2004/2003	4508	2222	1520395	590
2007/2006	4079	2443	103586	820644
2010/2009	3308	3053	1171180	----
2014/2013	3730460	2605540	1499740	1119515
2018/2017	4373459	2811648	1227055	1447064

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

الملحق رقم (3-76): أعداد ونسب مستخدمي التكنولوجيا في الجزائر للفترة 2000-2018.

السنوات	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنيت كنسبة من السكان (%)	عدد خطوط الهاتف المشغلة لكل 100 شخص	عدد المشتركون في خدمة الهواتف المحمولة الخلوية لكل 100 شخص	عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 شخص	ملكية الحاسوب كنسبة تقديرية للأسر المعيشية (%)	ملكية أجهزة الاستقبال الإذاعي كنسبة تقديرية للأسر المعيشية (%)	ملكية أجهزة استقبال التلفزيون كنسبة تقديرية للأسر المعيشية (%)
2000	0.49	5.67	0.28	---	---	---	---
2001	0.65	5.98	0.32	---	---	---	---
2002	1.59	6.12	1.41	---	2.13	---	---
2003	2.20	6.45	4.48	0.06	5.80	56.10	94.50
2004	4.63	7.61	14.93	0.11	6.00	54.50	93.30
2005	5.84	7.76	41.21	0.41	7.10	48.60	94.40
2006	7.38	8.45	62.42	0.51	9.20	---	95.00
2007	9.45	8.98	80.67	0.84	12.00	37.80	95.50
2008	10.18	8.84	77.83	1.40	12.40	---	93.40
2009	11.23	7.29	92.63	2.32	18.10	59.60	98.10
2010	12.50	8.12	91.11	2.50	20.00		
2011	14.90	8.34	97.15	2.68	22.00		
2012	18.20	8.80	100.38	3.09	24.23		
2013	22.50	8.21	103.61	3.36	30.69		
2014	29.50	7.96	111.24	4.11	32.03		
2015	38.20	8.22	108.81	5.71	37.02		
2016	42.95	8.40	116	7.05	37.89		
2017	47.69	9.91	110.77	7.76	36.43		
2018	59.58	9.85	121.93	7.26	47.46		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات منظمة التعاون الإسلامي للفترة من 2000-2018.

الملحق رقم (3-77).: مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	النسبة المخصصة للبرنامج (%)
تحسين ظروف معيشة (السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، برامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا، والمناطق الجنوبية، تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز، باقي القطاعات)	1908,5	%45,5
تطوير الهياكل القاعدية (قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع المياه، قطاع التنمية العمرانية)	1703,1	%40,5
دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الصناعة وترقية الاستثمار السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف)	337,2	%8
تطوير الخدمة العمومية (العدالة والداخلية، المالية والتجارية وباقي الإدارات العمومية، البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال)	203,9	%4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	%1,2

المصدر: شراف عقون وآخرون، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، عدد خاص، أفريل 2018، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، الجزائر، ص 203.

الملحق رقم (3-78): نسبة تطور تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات السوقية	الخدمات غير سوقية
2000	9.0	41.9	7.5	8.7	21.9	11.0
2001	10.5	36.7	8.0	9.1	23.5	12.0
2002	10.1	35.7	8.1	9.9	24.2	12.0
2003	10.6	38.6	7.3	9.2	22.9	11.4
2004	10.2	40.7	6.8	8.9	22.9	10.6
2005	8.2	47.4	5.9	8.0	21.5	8.9
2006	8.0	48.4	5.6	8.4	21.2	8.4
2007	8.0	46.3	5.4	9.3	21.9	9.0
2008	7.0	47.9	5.0	9.2	20.6	10.3
2009	10.0	33.5	6.2	11.8	25.6	12.9
2010	9.0	37.0	5.5	11.1	23.3	14.1
2011	8.6	38.2	4.8	9.7	21.4	17.3
2012	9.4	36.6	4.8	9.9	21.8	17.5

16.6	25.0	10.6	5.0	32.2	10.6	2013
17.1	26.2	11.2	5.3	29.1	11.1	2014
19.0	29.6	12.5	5.9	20.4	12.6	2015
18.8	30.1	12.9	6.1	18.8	13.3	2016
0.5	3.7	4.6	4.7	-2.4	1.0	2017
2.7	3.7	5.2	4.1	-6.4	5.0	2018
0.9	2.6	3.0	4.5	1.4	-3.0	T3-2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء من خلال:

- الحسابات الاقتصادية من 2000-2011، العدد رقم 609

- Les Comptes Economiques, 2011-2016, N^{0} 786.

- Les Comptes Nationaux Trimestriels -3eme trimestre 2019- , N^{0} 880

الملحق رقم (3-79): متوسط تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2016.

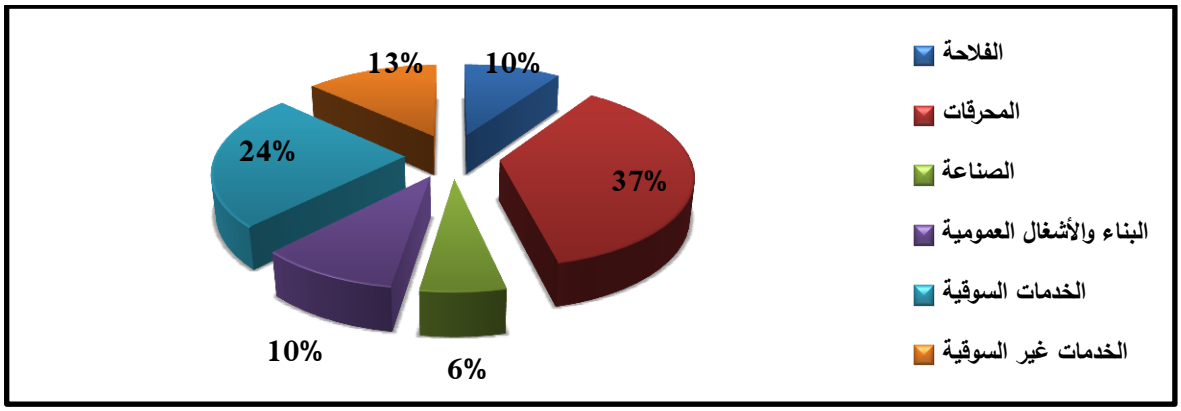

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3-79).

الملحق رقم (3-80): قدرات التوليد باستخدام الطاقات المتجددة المتوقع تواجدها على الشبكات الكهربائية في الجزائر ونسبتها من إجمالي قدرات التوليد آفاق 2030. الوحدة:(ميغاوات)

الدولة	محطات توليد بالطاقات المتجددة					محطات توليد حرارية	المجموع	نسبة قدرات التوليد من محطات الطاقة المتجددة إلى إجمالي القدرة المركبة (%)
	كهرومائي	شمسي	رياح	أخرى	المجموع			
الجزائر	228	4394	10	0	4632	23994	28626	16.2
مجموع الدول العربية	12135	43621	24425	15	79196	359133	439329	18.3

المصدر: صندوق النقد العربي الموحد، 2018، ص406.

الملحق رقم (3-81): تطور الطاقة الكهربائية المنتجة في الجزائر (جيغاوات في الساعة)

الدولة	2025	2030
الجزائر	110102	130767
مجموع الكلي للدول العربية	1420813	1694726

المصدر: صندوق النقد العربي الموحد، 2018، ص403.

الملحق رقم (4-1): مختصر نتائج تقدير العلاقة الاقتصادية باستخدام برنامج SPSS

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,999[a]	,997	,996	,03387	1,710

a. Predictors: (Constant), LABFF, LBAC, LIDH, LTS, LECO, LMORT, LRS

b. Dependent Variable: LPIB

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,832	7	,690	601,555	,000[b]
	Residual	,013	11	,001		
	Total	4,844	18			

a. Dependent Variable: LPIB

b. Predictors: (Constant), LABFF, LBAC, LIDH, LTS, LECO, LMORT, LRS

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	25,078	13,344		1,879	,087
LBAC	,033	,043	,026	,772	,457
LECO	,096	1,196	,009	,080	,937
LTS	,906	1,870	,051	,485	,637
LMORT	-4,720	,783	-1,558	-6,024	,000
LIDH	1,024	,358	,116	2,860	,016
LRS	,537	,334	,563	1,610	,136
LABFF	-,739	,233	-1,100	-3,171	,009

a. Dependent Variable: LPIB

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
LPIB	16,3001	,51877	19
LBAC	12,0948	,40688	19
LECO	9,7790	,04646	19
LTS	4,5681	,02913	19
LMORT	3,2370	,17126	19
LIDH	4,4721	,05885	19
LRS	13,9257	,54379	19
LABFF	14,9462	,77287	19

الملحق رقم (4-2): متغيرات النموذج الاقتصادي لدراسة العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1980-2018 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا BAC	معدل التمرس الحقيقي (%) TS	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دج) PIBP	السنوات	عدد الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا BAC	معدل التمرس الحقيقي (%) TS	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دج) PIBP	السنوات
99089	90.65	135.57	2000	11783	78	8.706	1980
123496	91.88	136.892	2001	25922	78	9.94	1981
104989	93.03	144.234	2002	15776	78.7	10.438	1982
101280	93.46	164.918	2003	18730	80.8	11.39	1983
160600	93.65	189.998	2004	26858	81.7	12.454	1984
112935	93.70	229.805	2005	32727	82.2	13.337	1985
173203	94.84	253.924	2006	30902	83.35	13.173	1986
183026	97.4	274.31	2007	24920	84.8	13.514	1987
218732	97.9	319.265	2008	40402	85.1	14.62	1988
110759	98.2	282.636	2009	39615	85.83	17.29	1989
212545	98.4	333.302	2010	52933	85.98	22.156	1990
218000	98.5	397.323	2011	63988	86.42	33.62	1991
230989	98.5	432.289	2012	51609	86.96	40.908	1992
171397	98.6	434.598	2013	35085	87.88	44.237	1993

224923	98.5	439.87	2014	43321	88.39	54.095	1994
320072	98.6	418.203	2015	52442	87.87	71.453	1995
330133	98.6	428.901	2016	71324	87.82	89.968	1996
340338	98.6	445.237	2017	80916	87.69	95.719	1997
235225	98.6	475.81	2018	71830	87.45	95.926	1998
				76520	88.51	108.066	1999

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (4-3): نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 10 للدراسة القياسية المتمثلة في تقدير أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2018 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

1-نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LPIBP
Method: ARDL
Date: 03/23/21 Time: 17:57
Sample: 1980 2018
Included observations: 39
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LTS
LBAC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 18
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIBP(-1)	1.163536	0.150212	7.745944	0.0000
LPIBP(-2)	-0.208198	0.141022	-1.476355	0.1475
LTS	-1.751598	1.074633	-1.629950	0.1108
LTS(-1)	1.338301	0.870228	1.537874	0.1318
LBAC	0.067191	0.053948	1.245492	0.2200
C	1.390132	2.028891	0.685168	0.4971

R-squared	0.997130	Mean dependent var	3.924342
Adjusted R-squared	0.996780	S.D. dependent var	1.721926
S.E. of regression	0.097710	Akaike info criterion	-1.694873
Sum squared resid	0.391441	Schwarz criterion	-1.458684
Log likelihood	45.82952	Hannan-Quinn criter.	-1.605994
F-statistic	2848.963	Durbin-Watson stat	1.949854
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

2- نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIBP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/23/21 Time: 17:57
Sample: 1980 2018
Included observations: 37

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBP(-1))	0.375891	0.109363	3.437094	0.0017
D(LTS)	0.034146	0.013798	2.474622	0.0190
CointEq(-1)*	-0.113284	0.021640	-5.234876	0.0000

R-squared	0.429988	Mean dependent var	0.104553
Adjusted R-squared	0.396458	S.D. dependent var	0.102603
S.E. of regression	0.079711	Akaike info criterion	-2.143225
Sum squared resid	0.216028	Schwarz criterion	-2.012610
Log likelihood	42.64966	Hannan-Quinn criter.	-2.097177
Durbin-Watson stat	2.024627		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

3- نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPIBP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/23/21 Time: 17:57
Sample: 1980 2018
Included observations: 37

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.608428	0.522499	-3.078336	0.0043
LPIBP(-1)*	-0.113284	0.034744	-3.260508	0.0027
LTS(-1)	0.073189	0.027217	2.689076	0.0114
LBAC**	0.161536	0.054735	2.951266	0.0060
D(LPIBP(-1))	0.375891	0.140397	2.677337	0.0118
D(LTS)	0.034146	0.018829	1.813509	0.0794

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTS	0.646071	0.274455	2.354011	0.0251
LBAC	1.425947	0.148064	9.630587	0.0000
C	-14.19825	2.057575	-6.900480	0.0000

EC = LPIBP - (0.6461*LTS + 1.4259*LBAC -14.1983)

4-نتائج اختبار الحدود Bounds test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.246483	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

5-نتائج تشخيص البواقي

5-1 نتائج التوزيع الطبيعي

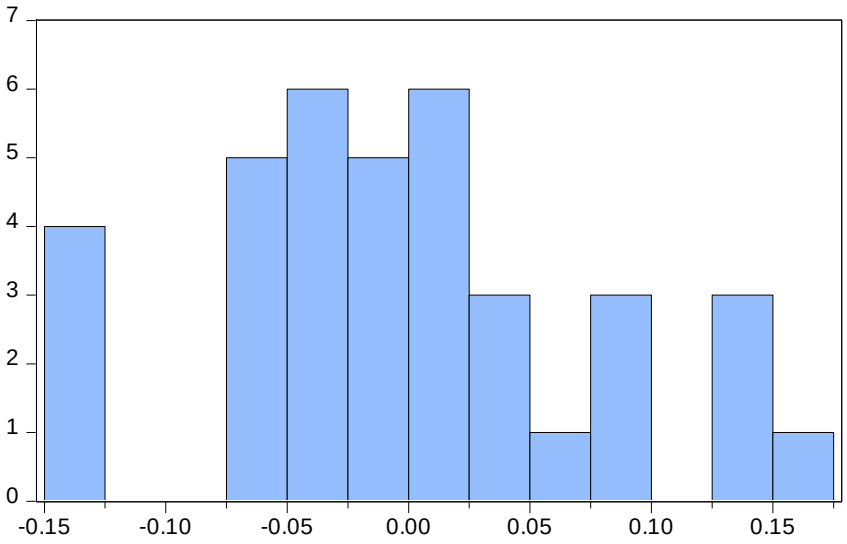

Series: Residuals
Sample 1982 2018
Observations 37

Mean	-1.19e-15
Median	-0.012967
Maximum	0.169391
Minimum	-0.140778
Std. Dev.	0.077465
Skewness	0.231240
Kurtosis	2.722115
Jarque-Bera	0.448791
Probability	0.798999

5-2 نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.014818	Prob. F(1,30)	0.9039
Obs*R-squared	0.018266	Prob. Chi-Square(1)	0.8925

5-3 نتائج اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.010342	Prob. F(1,34)	0.9196
Obs*R-squared	0.010947	Prob. Chi-Square(1)	0.9167